شؤون فلسطينية

أيلول / تشرين الأول (سبتمبر / اكتوبر) ١٩٨٤ — ١٣٨ ـ ١٣٩

شؤون فلسطينية
١٣٨
١٣٩
أيلول / تشرين الأول (سبتمبر / اكتوبر) ١٩٨٤

SHU'UN FILASTINIYAH
(Palestine Affairs)
No. 138-139. September - October 1984

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Centre, by
AL-ABHATH PUBLISHING CO. LTD.
92 Gregoris Afxentiou Street,
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus
Tel. 61140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

Annual Subscription
Air Mail: Egypt, Lebanon and Syria - Individuals: $30, Institutions: $40; other Arab countries -Individuals: $40, Institutions $50; Europe: $50; U.S.A. and elsewhere: $75

الثمن: ١٥ ل. في لبنـان، ١٦ ل. في سوريا، ١ دينار في الاردن والكويت، ١,٥ جنيه في مصر والسـودان، ١,٥ دينـار في العـراق وليبيـا وتـونس، ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة، ١٢ درهماً في المغرب، ١٥ ديناراً في الجزائر، ١,٥ دولار في الاقطار العربية الاخرى

شؤون فلسطينية

١٣٨ ـ ١٣٩ أيلول / تشرين الأول (سبتمبر / اكتوبر) ١٩٨٤

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

٣	ـ بعد النهب والتدمير والتوقف القسري، هذا العدد من «شؤون فلسطينية»	هيئة التحرير
٨	ـ خطران يهددان الساحة الفلسطينية: الرفض العدمي والاستسلام	فيصل حوراني
١٣	ـ حول نتائج الانتخابات للكنيست الحادي عشر برلمان منقسم وحكومة «متحدة»	صبري جريس
٢٣	ـ السياسات المتبعة ازاء الفلسطينيين في لبنان خلال العام الأول من الاحتلال (١٩٨٢ ـ ١٩٨٣)	سامي نصار
٣٦	ـ المواقف والخيارات الاسرائيلية في لبنان	سمير جريس
٤٤	ـ الاطروحات الخطرة	محمد الجندي
٥٤	ـ مشاريع السلام بين النوايا والوقائع	احمد شاهين
٦٣	ـ مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا نتائج بحث ميداني	فريق من الباحثين

٩٨	ـ الهوة الطائفية في التمثيل السياسي في اسرائيل	حنة شاهين
١٢٤	ـ الصهيونية: نشأتها، فكرها، ممارستها	صالح زهر الدين
١٤٩	ـ قراءة في جريدة «الكرمل» ومواقفها من الاحداث الفلسطينية	يوسف حداد
١٧٤	ـ السياسة الاقتصادية لحكومات الليكود	صلاح عبد الله

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان **خليل ريّان**

جميع الآراء الواردة تعبِّر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المدير العام : **صبري جريس**

مدير التحرير : **فيصل حوراني**

المراسلات

AL-ABHATH PUBLISHING CO. LTD.
92 Gregoris Afxentiou Street
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus
Tel. 61140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي

[بريد جوي] في سوريا ومصر ولبنان ـ للأفراد ٣٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً. في الدول العربية الاخرى ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً. في اوروبا ٦٠ دولاراً. في الولايات المتحدة وباقي دول العالم ٧٥ دولاراً.

بعد النهب والتدمير والتوقف القسري، هذا العدد من «شؤون فلسطينية»

هيئة التحرير

نال مركز الابحاث حصته في فترة المحن القاسية التي مرت على منظمة التحرير الفلسطينية خلال عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣. وهـذه الفترة التي أثرت احداثها على وضع المنظمة بشكل عام، ومسّت نشاط معظم اجهزتها، ان لم يكن كلها، كان لها تأثيرها على الوضع العام لمركز الابحاث وعلى اوجه نشاطه المتعددة.

وحصة المركز من هذه المحن كانت ذات «نكهة» خاصة، مختلفة عن تلك التي كانت من نصيب الآخـرين. وبعد خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، ابتدأت التجربة، التي اجتاز المركز مخاطرها، بنهب محتوياته (ثم اعادتها) من قبل الاسرائيليين، وانتهت باقفال مكاتبه ومصادرة محتوياتها (دون اعادتها) من قبل السلطات اللبنانية، ثم بطرد المسؤولين فيه كافة مّن لبنان او منعهم من العودة اليه.

وبـين بداية هذه «التجـربة» ونهايتها، حدثت امور عديدة ومختلفة، تكشف بعض انماط المعاناة، التي لم تكن من نصيب مركز الابحاث وحده، بل من نصيب الفلسطينيين في لبنان كافة، ايضا.

لقد كان مركز الابحاث واحدة من المؤسسات الفلسطينية القليلة التي بقيت في لبنان، بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، اثر الاجتياح الاسرائيلي في صيف عام ١٩٨٢. اما سبب بقاء المركز مكانه، على الرغم من خروج معظم المؤسسات الاخرى، فناجم، في المقام الاول، عن كونه مؤسسة مدنية كانت تعمل في لبنان قبل تبلور الوجود الفلسطيني المسلح فيه. وكانت الحكومة اللبنانية قد اعترفت بالمركز بعد انشائه بفترة وجيزة. ومع قرار الاعتراف بالمركز، منحته حكومة لبنان في اواخـر سنـة ١٩٦٥ الحصانات والاعفاءات الممنوحة لدور البعثات الدبلوماسية، كما منحت الحصانة الدبلوماسية لمديره العام. ومنذ ذلك الوقت، وحتى اقفال مكاتبه في عام ١٩٨٣، تابع المركز نشاطاته العلمية والفكرية مراعياً وضعه كمؤسسة معترف بها وفق القانون اللبناني. ولم تسجل أي من المؤسسات اللبنانية مخالفة واحدة ضد المركز خلال ثمانية عشرة سنة انقضت على وجوده في لبنان. وخلال المفاوضات التي جرت لابرام الاتفاق حول فك الحصار الاسرائيلي عن بيروت وخروج المقاتلين الفلسطينيين منها، لم يعترض حتى «حسن الصيت» بشير الجميل على بقاء المركز في بيروت،

اسوة بالمؤسسات المدنية الاخرى القليلة التي اتفق على استمرار عملها في لبنان. بل ان بشير الجميل هذا لم يعلن اعتراضاً على وجود المركز حتى بعد ان تم انتخابه تحت ضغوط المحتل الاسرائيلي رئيساً لجمهورية لبنان.

غير انه لم يمرّ الا نحو اسبوعين على انسحاب آخر المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، حتى قتل بشير الجميل مطموراً مع عدد من زعماء حزبه تحت انقاض مقر الحزب، اثر تفجير مكان اجتماعهم في الاشرفية في بيروت الشرقية. وقد وفّر هذا الحادث مبرراً للارهابي اريئيل شارون، الذي كان يشغل آنذاك منصب وزير الدفاع الاسرائيلي، للايعاز للقوات الاسرائيلية باقتحام بيروت الغربية، وذلك خلافاً للاتفاقيات التي سبق التوصل اليها مع الاطراف المختلفة، ومن بينها الولايات المتحدة الاميركية، التي كانت على علاقة بمسألة خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت. وخلال الايام العشرة التي قضتها القوات الاسرائيلية الغازية في بيروت الغربية، في النصف الثاني من ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، كان مركز الابحاث واحدة من المؤسسات التي نهبت هذه القوات محتوياتها وعاثت فيها فساداً (انظر «شؤون فلسطينية»، الاعداد ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١، آب - ايلول - تشرين الاول / اغسطس - سبتمبر - اكتوبر ١٩٨٢، ص ٣٨ - ٤٩).

ومع انسحاب القوات الغازية الاسرائيلية، عاد مركز الابحاث الى مزاولة نشاطه، مركزاً جهوده بشكل خاص على إعادة بناء مكتبته، التي تأثرت اكثر من اي قسم آخر من اقسامه بعملية النهب الاسرائيلية. وخلال فترة غير طويلة، تمكن المركز من تعويض جزء لا بأس به مما فقده، ان بقواه الذاتية، او كثمرة للتبرعات بالكتب والمراجع التي كانت تصله من هنا وهناك. واستعادت أقسام المركز الاخرى عافيتها اولاً بأول، بعد ان اضطرب عملها نتيجة النهب ونتيجة خسارتها لعدد من العاملين فيها، ممن لم يتمكنوا من البقاء في لبنان لسبب او لآخر. وبالاجمال، بدا كأنه لن يمر وقت طويل حتى يعود المركز الى مزاولة اوجه نشاطه كافة ويستعيد وضعه السابق. الا ان السلطات اللبنانية، او بعض اجهزتها النافذة، كان لها رأي مغاير لهذا التطور، وان لم تفصح عنه علناً. فالانسحاب الاسرائيلي من بيروت الغربية تزامن مع عودة الشرعية، اي قوات الجيش اللبناني، الى هذا الجزء من المدينة. وهذه العودة «الميمونة» عبرت عن نفسها من خلال عمليات مداهمة وتفتيش، كانت وحدات الجيش تقوم بها دورياً ويومياً، لاحياء المدينة الواحد تلو الآخر. وخلال تلك الحملات، قامت وحدة عسكرية في ١٩٨٢/٩/٢٤ بخلع ابواب قسم التوثيق التابع للمركز، واستولت على ما فيه من اجهزة تصوير ميكروفيلم وميكروفيش وآلات وتجهيزات اخرى مختلفة، وحملتها معها. وقد طالب المركز السلطات اكثر من مرة بإعادة هذه التجهيزات، لكن دون جدوى.

وبعد هذا الحادث بنحو ثلاثة اسابيع، اي في يوم ١٩٨٢/١٠/١٣، قامت وحدة اخرى من الجيش اللبناني بتطويق المبنى الرئيسي للمركز في رأس بيروت، بدعوى التفتيش عن السلاح فيه. وقد اعترض المسؤولون في المركز على هذه العملية، ولكن على الرغم من ذلك، باشرت الوحدة عملية التفتيش واستمرت فيها الى ان جرت اتصالات مع عدد من المسؤولين اللبنانيين فصدرت للوحدة المداهمة تعليمات جديدة، حملتها على الانسحاب.

ولم يكن هذا كله سوى البداية لحملة المضايقات التي لم تتوقف عند هذه الحدود، بل اتخذت طابعاً آخر. فمع ترسيخ سلطة «الشرعية» الجديدة، راحت السلطات تضع العراقيل المختلفة لمنع المركز من القيام بانشطته المعتادة. فبعد طلبات ومذكرات و «مفاوضات» استغرقت وقتا غير قصير، رفضت اجهزة الامن تجديد تراخيص الاقامة لعدد من العاملين في المركز من حاملي الجنسيات العربية المختلفة، الذين يحتاجون لمثل هذه التراخيص؛ مما يعني ان على هؤلاء مغادرة لبنان. ثم راحت تلك السلطات تشدد الرقابة على مطبوعات المركز بالامتناع عن منح التراخيص لشحنها وتوزيعها.

ورافقت هذه الاجراءات حملة من التهديدات المبطنة، كانت تصل من جهات مختلفة وبوسائل جانبية للغاية، مفادها أن «نهاية» المركز، ان بقي في بيروت واستمر في عمله، ستكون قريبة.

ولم يمر وقت طويل حتى وجدت هذه التهديدات طريقها الى التنفيذ، حيث جرت المحاولة لاعدام المركز، عاملين ومبنى وتجهيزات. ففي ١٩٨٣/٢/٥، انفجرت سيارة ملغمة بما يعادل ربع طن من مادة ت.ن.ت امام مقر المركز الرئيسي، حصد هذا الانفجار ارواح ثمانية من العاملين في المركز وضعف هذا العدد من الجيران والمارة، وادى الى سقوط اكثر من مئة جريح. كما دمّر مقر المركز واتلف محتوياته بصورة جعلت استمرار العمل فيه مستحيلاً (انظر «شؤون فلسطينية»، العددان ١٣٦ - ١٣٧، آذار/ مارس - نيسان /ابريل ١٩٨٣، ص ٣ - ١٨). والذين قاموا بهذا العمل الاجرامي ليسوا بعيدين عن مراكز السلطة الجديدة، التي راحت تحاول الهيمنة على لبنان بعد الاجتياح الاسرائيلي، مستفيدة من الاوضاع المستجدة الناجمة عن الاحتلال. فالعصابة المعروفة باسم «جبهة تحرير لبنان من الغرباء»، التي اصدرت عقب تفجير مبنى المركز بياناً القت فيه على عاتقها مسؤولية ارتكابه، ليست سوى فرع من حزب الكتائب اللبنانية. وهذه العصابة تجمع في صفوفها كبار زعران وعنصريي وفاشيي هذا الحزب، الذين يعملون من خلال صلات وثيقة مع المخابرات الاسرائيلية. وافراد هذه العصابة يتحملون ايضا الجزء الاكبر من مسؤولية تنفيذ مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا.

ان قسوة الضربة التي تعرض لها المركز حين جرى تفجير مقره في شباط (فبراير) ١٩٨٣، بعد الضربة القاسية الاولى حين نهبت محتوياته في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، وعلى الرغم من الخسائر البشرية والمادية التي لحقت به، لم تحمل المركز على التوقف عن العمل، بل ظل القرار هو الاستمرار ومواجهة الظروف المستجدة؛ وهو قرار صدر باجماع المسؤولين عن المركز وباستجابة كاملة من العاملين الآخرين فيه. وهكذا، نقل مقر المركز الى مكاتب قسم التوزيع التابع له، والكائنة في مبنى آخر بعيد عن المبنى الذي تعرض للتفجير.

وحتى في مقره الجديد، وعلى الرغم من اتصالات كانت قد جرت بين قادة منظمة التحرير الفلسطينية ورؤساء السلطة في لبنان على اعلى المستويات لتأكيد حق المركز في العمل في بيروت، فإن المقر الجديد بقي في ذاكرة «المعنيين»، وتعرض للزيارات «الودية». ففي ١٩٨٣/٤/٢٣، طوقت قوة من الجيش اللبناني، قوامها اربع ملالات وشاحنة وسيارة جيب، مقر المركز. وداهم جنود القوة المقر وهم شاهرو السلاح، يصرخون في وجه كل من لا يمتثل لاوامرهم. وتحت التهديد باطلاق النار من الاسلحة المصوبة الى الصدور، قام المداهمون بتجميع من كان في المقر من موظفي المركز وزواره في حجرة واحدة، واوقفوهم مرفوعي الايدي ووجوههم الى الحيطان. ثم راح الجنود يعبثون بمحتويات المركز ويلقون بها على الارض، فيما السلاح مشهر في ظهور الموقوفين والتهديدات تتوالى بإطلاق النار ازاء اي احتجاج. وبعد مضي قرابة ساعتين على هذا الوضع، وبعد ان تبين للمداهمين خلو المقر من أي سلاح، رحلت القوة المداهمة. ولما نشرت الصحافة وقائع المؤتمر الصحفي الذي عقده مدير عام المركز اثر المداهمة والاحتجاجات التي اعلنها، استدعي المدير الى النيابة العامة العسكرية واتهم بـ «التشهير بالجيش». وبعد بضعة ايام، حضر من ابلغ رسالة «شخصية وخاصة»، مفادها ان ذلك «الدوش» ناجم عن تعرض مجلة «شؤون فلسطينية» في عددها الاخير، ولو تلميحاً، الى حزب الكتائب واتهامها بعض اجنحته بالمسؤولية عن حادث تفجير المركز، وكذلك لقيام المجلة باعادة نشر تقرير لجنة التحقيق الاسرائيلية عن مجزرة صبرا وشاتيلا. وناقل الرسالة ختمها بقوله ان هناك من يأمل في ان يكون المركز اكثر «ادباً» في المستقبل.

الا ان المركز لم يستكن ازاء التهديدات، كما توقع اصحاب الرسالة. ففي العدد التالي من

«شؤون فلسطينية» نشر نص البحث الذي اعده المركز عن مجزرة صبرا وشاتيلا. وكان المركز قد كلف فريقاً من باحثيه ومن الباحثين المتطوعين لاعداد هذا التحقيق (انظر البحث في هذا العدد). وكان الرد على ذلك تلكؤ اجهزة الامن العام في منح الموافقة على شحن هذا العدد الى الخارج، الامر الذي حال دون توزيعه. وبعد صدور العدد قامت سلطات الامن باعتقال مدير تحرير «شؤون فلسطينية»، وبعد تحقيق مطول، ابعدته قسراً الى خارج لبنان، مع التأشير على جواز سفره بمنعه من العودة.

وفي منتصف حزيران (يونيو) ١٩٨٣، وجدت بعض اجهزة السلطة اللبنانية مبرراً لتوجيه ضربة قاضية لوجود مركز الابحاث في بيروت. ففي هذا التاريخ، انفجرت في بيروت سيارة، ونجم عن انفجارها مقتل شخصين كانا بداخلها، اتضح بعد التحقيق انهما فلسطينيان، وان احدهما يعمل حارساً في مركز الابحاث، وهو واحد من ثمانية اشخاص يتولون حراسة المركز، بما في ذلك حراسة المبنى الذي جرى تفجيره. واتضح، كذلك، اثناء التحقيق ومما وصلنا من معلومات، ان اثنين من الحراس الثمانية كانوا، دون علم زملائهم او أي من العاملين الآخرين في المركز، اعضاء من تنظيم سري ينشط في مجال ارسال الشحنات المتفجرة الى اماكن تواجد قوات الاحتلال الاسرائيلي، التي كانت آنذاك لا تزال مرابطة على مشارف ضاحية بيروت الجنوبية. وعزّ على بعض الدوائر اللبنانية المتواطئة مع العدو الاسرائيلي، وهي ليست قليلة النفوذ، ان يتم مثل هذا العمل ضد «حلفائها» الجدد، خصوصاً في ضوء اتفاق ١٧ أيار (مايو) سيء الصيت. وهكذا، شنت على الاثر حملة اعلامية واسعة مغرضة، ملخصها ان مركز الابحاث نفسه ـ لا اكثر ولا اقل ـ يقوم بزرع المتفجرات في بيروت.. ومع هذا التمهيد الاعلامي، القي القبض على مدير عام المركز وعدد آخر من العاملين فيه؛ وفي الوقت نفسه، القي القبض، كذلك، على ضابطي الارتباط التابعين لجيش التحرير الفلسطيني، واودع الجميع السجن رهن التحقيق. وعلى الرغم من ان التحقيق اظهر صراحة ان أياً من المسؤولين في المركز او من ضابطي الارتباط، لم تكن له علاقة من قريب او بعيد بما حدث، فقد صدر الامر بترحيلهم جميعاً الى خارج لبنان.

وفيما كان التحقيق مستمراً، وقبل ان تظهر نتائجه، اصدرت النيابة العسكرية قراراً بإقفال مركز الابحاث. وختم مبناه (المدمر) بالشمع الاحمر. وعندما تم ذلك، داهمت قوة من الجيش اللبناني مع شاحناتها مبنى المركز، وافرغت ما بقي فيه من الكتب التي نجت من التدمير، ولم تسلم من النهب حتى المحتويات المحطمة.. وتم ذلك تماماً وفق الطريقة التي اتبعتها القوة الاسرائيلية حين داهمت مقر المركز ونهبت محتوياته، مع فارق واحد. فجيش العدو الصهيوني اضطر مؤخراً الى اعادة الكتب والوثائق التي استولى عليها، وذلك بعد ان تمسكت منظمة التحرير بضرورة اعادتها كواحد من بنود الاتفاق على تبادل الاسرى بين اسرائيل وم.ت.ف. في اواخر سنة ١٩٨٣. اما جيش لبنان «الشقيق» فلم يقم حتى الآن بارجاع اي شيء مما استولى عليه خلال عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ من ممتلكات مركز الابحاث.

هذه التطورات كافة ادت الى غياب قسري لانشطة المركز والى توقفه عن الانتاج. وما كان لفترة الغياب هذه ان تطول لو ان حالة العالم العربي كانت افضل مما هي عليه. الا ان مدة الغياب طالت اكثر مما توقعنا. وقد نجم طول هذه المدة عن حرص المركز على التواجد في بلد عربي تمكّنه ظروف تواجده فيه من مواصلة نشاطه. ولهذا الغرض جرت اتصالات على كل المستويات مع بلدين عربيين من البلدان المحيطة باسرائيل. وفي البلدين كليهما، كانت الوعود تجزّل في البداية ثم يقع التلكؤ في تنفيذها. وقد اقتضى الحصول على الوعود وملاحقة فرص تنفيذها اوقاتاً ثمينة ذهبت سدى، وأخرت انطلاق المركز مجدداً، لمتابعة عمله. ولأن متابعة تنفيذ الوعود قد تطول لفترة اخرى، وجدنا من المناسب استئناف العمل في جمهورية قبرص بمقدار ما تسمح به الانظمة والقوانين في

هذه الدولة الصديقة.

وهكذا يصل الى ايدي القراء هذا العدد من «شؤون فلسطينية» بعد محن عسيرة ليعلن عودة الروح التي تضافرت اكثر من جهة على محاولة اغتيالها. ومن المتفق عليه ان تصدر «شؤون فلسطينية»، في الوقت الراهن، في عدد مزدوج مرة كل شهرين الى أن تتهيأ الظروف التي تسمح باصدار عدد كل شهر.

وهذا العدد يحمل رقمين؛ اولهما ١٣٨ كبديل للعدد الاخير الذي طبع في بيروت في ايار (مايو) ١٩٨٣، ثم حالت اجراءات السلطات اللبنانية دون وصوله الى القراء؛ وثانيهما الرقم ١٣٩ المتسلسل. وفي هذا العدد المزدوج، اعيدت طباعة عدد من المواد التي اشتمل عليها العدد ١٣٨ المشار اليه.

اما بقية انشطة مركز الابحاث وانتاجاته الاخرى، فإن الاستعدادات جارية لاستئنافها، ونرجو الا يمر وقت طويل قبل ان يتمكن المركز من تعويض ما فاته، واستعادة وضعه السابق، والتحضير لتطورات جديدة في انشطته ونتاجاته.

خطران يهددان الساحة الفلسطينية: الرفض العدمي والاستسلام

فيصل حوراني

في عام ١٩٧٤، اقـرت الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني برنامجاً للعمل السياسي، اشتهر باسم برنامج النقاط العشر. وفي هذا البرنامج صاغ ممثلو الشعب الفلسطيني مطالب مرحلية للعمل الوطني، تقع دون المطلب الشامل المتمثل بتحرير فلسطين بكاملها؛ وفيه تبلورت فكرة العمل من أجل اقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أي جزء يتحرر من ارض فلسـطين. وتـطورت هذه الفكـرة بعد قليل من السنوات، فتمثلت في مطلب الدولة الفلسطينية المستقلة. وفي برنامج النقاط العشر، ايضا، بيّن ممثلو الشعب الفلسطيني الضوابط التي ارتأوا ضرورة التنبيه لها ضد عدد من مشاريع التسويات التي كانت مطروحة للبحث آنذاك، فاتحين، بذلك، الطريق امام امكانية مساهمة منظمة التحرير الفلسطينية في أية مجهودات للتسوية، إذا توفرت فيها هذه الضوابط.

وباقرار هذا البرنامج في عام ١٩٧٤، اختتمت على الساحة الفلسطينية مرحلة من النقاش الحاد حول جدوى، او عدم جدوى، مساهمة منظمة التحرير في المجهودات السياسية الدائرة. وتكرس في المنظمة اتجاه، تدعمه الاغلبية، نحو انتهاج سياسة واقعية تتخطى النهج السابق الذي سارت عليه منظمة التحرير في السنوات العشر الاوائل من عمرها، والذي حمل جملة من العناوين العـامة من نوع التحرير الكامل، وعودة اليهود الى البحر، والكفاح المسلح هو الطريق الوحيد، والسياسة تنبع من فوهة البندقية؛ وهو نهج دأب اصحابه على وضع عناوينه العامة، هذه، متاريس في وجه أية محاولة للنشاط الايجابي الذي ينطلق من استقراء واقع الحال ومعرفة موازين القوى وتحديد حاجات النضال الوطني في كل مرحلة من مراحله.

هذا البرنامج أقرّ وقتها بالاغلبية الساحقة، بل بما يشبه الاجماع، اذ ان اربعة فقط من بين اعضاء المجلس الوطني عارضوه. الا ان مظاهر النكوص عن الموافقة توالت منذ الايام الاولى لاقرار البرنامج. وفي سياق هذا النكوص، تراجع افراد من اعضاء المجلس، كما تراجعت منظمات: البعض اعلن تراجعـه صراحة، كما فعلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، على سبيل المثال، والبعض الآخر سلك ازاء هذا الموقف او ذاك مسلكا يشي بهشاشة الموافقة التي اعلنها في عام ١٩٧٤.

مع ذلك، فإن منظمة التحرير، مع تمسك الاغلبية على الدوام بالنهج الايجابي الذي عبر

عنه اقرار برنامج النقاط العشر وتطويراته في السنوات اللاحقة، خطت اكبر خطواتها التاريخية على طريق تأكيد وجودها السياسي والعسكري، وانتزاع الاعتراف العربي والدولي بحقوق الشعب الفلسطيني، وبكون منظمة التحرير هي ممثلته الشرعية الوحيدة، وهي المسؤولة عن صياغة مستقبله وقيادة نضاله في معركة تقرير المصير وبناء دولته المستقلة.

والنجاحات التي تحققت في هذا المجال، كانت اكبر من ان يتجاهلها ايما طرف من الاطراف المعنية بالامر. وإذا كانت القاعدة التي استندت اليها هذه النجاحات قد تمثلت، اساساً، في غلبة النهج الايجابي ونبذ الرفض والعدمية والامراض الاخرى التي اعتورت الفكر السياسي والعمل السياسي الفلسطينيين، فإن اسلوب قيادة منظمة التحرير في إدارة الصراع، في هدي هذا البرنامج، كان سبباً في تحسين المكاسب وتوسيعها. وهو الاسلوب الذي تميز بالتعاطي الايجابي مع الجهود التي تستهدف صياغة تسوية عادلة، واتسم بالتشدد في التمسك بالمبادىء والحقوق الاساسية، مع المرونة في التفاصيل.

وإذا كانت الاغلبية الفلسطينية ما فتأت تشيد بمزايا هذا الاسلوب وتقدر النجاحات التي تحققت تقديراً ايجابياً كبيراً، فان الاقلية، التي لم تتحرر من امراض الرفض والعدمية والتي راحت تبحث عن النقط السوداء في أية صفحة مشرقة، كانت هي الاخرى مضطرة عند المنعطفات الحادة المشهورة، الى الاقرار بمزايا النهج الايجابي وبكفاءة قيادة المنظمة. وآخر الامثلة التي يمكن ايرادها بهذا الصدد مواقف الفصائل الفلسطينية كافة ابان حصار بيروت عام ١٩٨٢. فقد اجمعت هذه الفصائل على الاشادة بالكفاءة العالية لقيادة منظمة التحرير، وخصوصا بكفاءتها منقطعة النظير في إدارة مفاوضات فك الحصار عن بيروت وخروج المقاتلين الفلسطينيين منها. ففي تلك الايام التي كان الخطر فيها يهدد الرؤوس كلها تهديداً مباشراً، ارتفعت الاصوات كلها، بغير استثناء، لتشيد بياسر عرفات وبمقدرة القائد العام للثورة الفلسطينية على المواءمة بين الاداء العسكري والمفاوضات وجعل كل منهما في خدمة الآخر. ولم يرتفع صوت واحد الا ليلهج بالثناء على القائد العام، الذي اعتبره الجميع قادراً على ايجاد المخرج الكريم من المأزق المستحكم.

لكن اوقات الخطر الشديد، التي من هذا النوع، لا تتيسر كل يوم. وهكذا، ما أن أنفك الحصار وانتشر القوم في اصقاع العروبة، حتى عاد الى الرافضين رفضهم، والى العدميين عدميتهم. وتكونت من جديد الاقلية المألوفة التي تتعيش برفضها الخاص وتستجلب المنافع بمجاراتها، ايضا، للرفض العربي.

وما كان من شأن هذا ان يشكل أي خطر جديد، لو أن الاحوال التي اعقبت الخروج من بيروت كانت احوالاً عادية. فقد الفت منظمة التحرير، منذ ما بعد ايلول ١٩٧٠، وجود نهجين في صفوفها وفي صفوف فصائلها المتعددة.

الا ان المرحلة المستجدة حملت مخاطر جديدة انضافت الى المخاطر السابقة المتراكمة؛ واولها، وابعدها اثراً على مجرى العمل الوطني الفلسطيني، مخاطر الذين رأوا الفرصة مواتية لانتزاع زمام المبادرة في صياغة المستقبل الفلسطيني من يد منظمة التحرير، والاستحواذ على الورقة الفلسطينية لاستخدامها بطرقهم الخاصة وفق رؤيتهم هم لمصالحهم ولمصالح الفلسطينيين. والحقيقة ان عرباً كثيرين كان من شأنهم ان يبادروا لاغتنام فرصة كهذه، مستفيدين من ضعف المنظمة بعد فقدها لقواعدها المستقلة في لبنان وبعد الضربة العسكرية التي تلقتها وبعد تشتتها في اصقاع العروبة. والحقيقة، ايضا، ان عدداً من الاطراف العربية، الذين في نفوسهم هذا المرض، قد حاول تحسين نفوذه وقدرته على التأثير في المصير الفلسطيني. لكن تنبه منظمة التحرير الفوري الى المخاطر المستجدة بعد الخروج من بيروت، ومبادرتها العاجلة لترتيب الاوضاع الجديدة باسرع ما يمكن ومواجهة التدخلات الشقيقة باحزم ما يمكن، احبط

العديد من المحاولات وحفظ للعلاقات الفلسطينية مع معظم الاطراف العربية الحدّ الادنى المأمول من الاحترام المتبادل، ومن قلة ـ لكي لا نقول من عدم ـ التدخل في الشأن الفلسطيني الداخلي.

حالة واحدة لم تنجح منظمة التحرير في الالتفاف عليها، هي الحالة السورية؛ فهنا بلغ خطر محاولات الاستحواذ على الورقة الفلسطينية بعد انتزاعها من ايدي اصحابها اشدّه. وإذا كان هذا الاستحواذ لم يقع، فان الانفلات من الخطر لم يتم حتى الآن.

ولعل من المفيد ان نتحرى الاسباب التي جعلت الحالة السورية فريدة بين الحالات العربية العديدة، التي تداولت اصحابها الرغبة في الهيمنة على الساحة الفلسطينية او في الحلول محل قياداتها الوطنية لصياغة مستقبل الشعب الفلسطيني.

من المتعارف عليه ان لسوريا وضعا متميزا ازاء قضية فلسطين. وفي العادة يُعلَّل وجود هذا الوضع بعوامل تاريخية وجغرافية وديمغرافية. وإن كنا نرى ان هذه العوامل ليست هي التي تعطي للوضع السوري تميزه، فهي متحققة بالنسبة لدول الطوق العربية الاخرى. ان السياسة هي العامل الاول الذي يكمن وراء التميز في الوضع السوري.

واذا تمعنا في السنوات العشرين الاخيرة، وهي عمر منظمة التحرير، فسنجد أن تحالف حملة البنادق الفلسطينيين مع سوريا التي يحكمها حزب البعث قد استند الى تشابه طروحات الجانبين، من حيث اعتبار الكفاحا لمسلح طريقاً وحيداً للتحرير، واعتماد اسلوب حرب الشعب بدل حروب الجيوش النظامية، والاستهانة بالمجهودات السياسية والتسويات السلمية. وهذا التحالف، في حينه، هو الذي مكن حملة البنادق الفلسطينيين من تحقيق انطلاقتهم المتواضعة في مطلع عام ١٩٦٥، ثم من صيانة هذه الانطلاقة ضد العداء الاسرائيلي وضد المعارضة الاردنية واللبنانية وضد الاعتراضات المصرية عليها. وهكذا تواجد حملة البنادق قريباً من حدود فلسطين لعدة سنوات، قبل الانطلاقة وبعدها، في الحضن السوري الحليف وحده. وما كان هذا الحضن دار ضيافة، بل كان لاصحابه رأي وكانوا يعدون انفسهم اصحاب القضية الفلسطينية، وقد لعبوا دوراً ملموساً بعد عام ١٩٦٧ في استبدال قيادة احمد الشقيري للمنظمة بممثلي حملة البنادق هؤلاء.

وحين كان الرفض هو السمة الغالبة في الساحتين الفلسطينية والسورية قبل عام ١٩٦٧ وبعده، وحين تجند هذا الرفض لمواجهة القبول المصري والاردني بحلول للقضية الفلسطينية في ضوء قرارات الامم المتحدة، بلغ التقارب الفلسطيني ـ السوري السياسي احدى ذرواته، واشتمل على التطابق في غالبية المسائل المطروحة. وفي ظل تعاون على اساس سياسي شامل كهذا، ضاعت الحدود بين التطابق ومحاولات الاحتواء. وحتى بعد ان نجحت «فتح» في توثيق علاقاتها بمصر وفي إقامة علاقات مع المملكة العربية السعودية، كان التطابق في وجهات النظر مع سوريا سببا في استحواذ سوريا على مكانة خاصة في العمل الفلسطيني لم يتمتع بمثلها سواها من دول الطوق.

وظل هذا التطابق قائماً، وماضياً في احداث تأثيراته المألوفة لصالح تعزيز الوجود والنفوذ السوريين في الساحة الفلسطينية، حتى اواخر عام ١٩٧٠. واخّر تجلياته الهامة تمثلت في قيام الجيش السوري، بقرار من قيادته السياسية، بعمليات عسكرية ضد الجيش الاردني حين اشتبك هذا مع قوات منظمة التحرير الفلسطينية في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠. وهذه السنوات من التعاون السياسي والعسكري هي التي عززت، ايضا، دور العوامل الجغرافية والتاريخية والديمغرافية، فجعلت لسوريا قدرات خاصة للتأثير على العمل الفلسطيني من داخله ومن خارجه.

اما انفراط هذا التطابق فيمكن التأريخ لبدايته باواخر عام ١٩٧٠، حين تبدلت قيادة حزب البعث الحاكم، وحلّت محل القيادة السابقة القيادة التي يقف على رأسها الرئيس حافظ الاسد. فمع هذه القيادة التي قبلت قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وانخرطت في مجهودات التسوية، والتي

لم تكن ميالة لطروحات حرب الشعب والكفاح المسلح كطريق وحيد، بل كانت اميل الى الاعتماد على الجيش النظامي، زال التطابق في وجهات النظر الفلسطينية ـ السورية وان بقي بين الجانبين هامش مشترك يتسع او يضيق وفق تطورات الاحوال.

ومع ان منظمة التحرير مالت فيما يلي من سنوات (منذ ١٨٧٤) الى القبول بمبدأ التسوية. فإن هذا لم يجعلها اقرب كثيراً الى السياسة السورية، بل جعلها اقرب الى السياسة المصرية التي تميزت عن السورية، مع قبول الاثنين بمبدأ التسوية، بالمبادرات في هذا المجال، بينما انتهجت سوريا، القابلة لمبدأ التسوية، سياسة رفضوية فلم تقبل المشاريع المعروضة ولم تقدم مشروعها الخاص بها. وبين اعوام ١٩٧٠ و ١٩٧٤ وجدت في منظمة التحرير مدرسة على هذا الغرار السوري، تريد التسوية وترفض مشروعاتها ولا تقدم مشروعها الخاص؛ لكن التطور السياسي للمنظمة لم يلبث ان دفعها الى تخطي هذا الاسلوب، وخاصة بعد ان ذاقت ثمرات الجهد السياسي الايجابي منذ اقرار برنامج النقاط العشر. وهذا بالذات شكل الخطوة الثانية في انفراط التطابق السوري ـ الفلسطيني وفتح الابواب امام نوع خفّي من المنافسة والتنابذ، لم يلبث ان انفجر علنا في الصدامات التي وقعت عام ١٩٧٦.

ومنذ ذلك العام والعلاقات الفلسطينية ـ السورية تسير على مضض، ولو لم يمض الرئيس المصري انور السادات بعيداً في استرضاء الغرب على حساب المطالب العربية فيجد السوريين والفلسطينيين انفسهم مضطرين للتعاون ضد سياسته، لانفرط عقد التعاون باقصى مما حدث فيما بعد.

وهكذا، ظلت الظروف تفرض التحالف، فيما تقود دواعي التنابذ الى الازمات. وفي سياق ذلك، راح نهجان مختلفان يتمايزان: نهج البراغماتية الفلسطينية المتسلحة بالخبرة والذكاء والمرونة ازاء المتبدلات، ونهج الجمود السوري المزمن المتسلح بمقولات ثابتة لا تقيم كبير وزن للتبدلات، وان كان هذا النهج لم يفتقر في اي وقت من الاوقات الى الذكاء والبراجماتية الكافيين لجني المنافع العاجلة.

وكان الامر سيظل على ما هو عليه، بعد الخروج من بيروت، في تناوب فترات التأزم والتعاون بين الجانبين الفلسطيني والسوري، لو لم يقع التمرد الذي اعلنه، بمعونة سوريا الواضحة، عدد من قادة «فتح» وكوادرها. لقد جلب هذا التمرد للقيادة السورية ورقة ظنت انها بامتلاكها قد امتلكت، آخر الامر، الفرصة المواتية لتصفية الحسابات المتراكمة مع قيادة منظمة التحرير ولاستيفاء كافة المطالب التي تتطابق مع سياستها. ومع صعود حملة المتمردين، بحفز وعون سوري واضحين، صعدت القيادة السورية مطالبها موصلة الامور الى حد القطيعة، ثم الصدام.

ومنذ اعلان التمرد، حتى الآن، لم تترك القيادة السورية وسيلة الا اتبعتها لجعل المتمردين ومن جمعهم النفوذ السوري لتأييدهم، بديلاً لقيادة منظمة التحرير الشرعية. لكن بدا لكل ذي عينين ان النافخين كانوا ينفخون في قربة مملوءة بالثقوب، وكلما اجهدوا انفسهم زيادة تضاءل حجم القربة وانفض السمّار.

والى ان يستوعب من يعنيهم الامر عظات الدرس، ستبقى الازمة قائمة. وقد تطول هذه الموجة من موجات التأزم المتعاقبة، او تقصر. والذي يعنينا قوله، هنا، ان التمرد الذي حفز على الجانب السوري الرغبة المزمنة في الاستحواذ على الورقة الفلسطينية، قد حفز على الجانب الفلسطيني ذلك النوع من الرفض المريض الذي سبق ان حفر قبره الاجماع الفلسطيني على برنامج النقاط العشر عام ١٩٧٤. لقد استعاد المتمردون لغة تخطاها الفكر السياسي الفلسطيني وهو يتقدم اكثر فاكثر نحو لغة العصر، وتخطاها، ايضا، العمل السياسي منذ انفرط عقد «جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية» وحلها اصحابها بانفسهم.

ولو اقتصر الامر على المتمردين لهان، فهؤلاء في اضمحلال وحركتهم في تضاؤل؛ لكن الامر تعـداهم بعض الشيء فشمـل جانبـاً من دعاة الرفض السابقين، الذين يبدو انهم «استعادوا مرضـهم» فيما يظنون انهم استعادوا العافية، وراحوا يحاربون نهج الاغلبية باسلحة الرفض العتيقة.

ان هؤلاء، المجددين رفضـهم بانفسـهم، يخلطون بين امور لا يخلط بينها في العادة من يتمتع بالقدرة على التمييز السديد بين الخاطىء والمصيب.

ان تفتق المرارات المتعاقبة عن بروز عدد من الاصوات الاستسلامية بين الفلسطينيين خطر ينبغي تجنيد القوى لوقفه عند حده. لكن وجود هذه الاصوات لا يعني ان الخط الثوري الواقعي، خط البرنامج الوطني المرحلي، خاطىء، كما لا يعني ان الانخراط بهمة في المجهودات السياسية خاطىء هو الآخر، بل الادعى للصواب ان نرى ان ولوج الطرق المفتوحة وانتهاج الخط الثوري الواقعي هما وحدهما القادران على صيانة الساحة من اليأس الذي لا يفرز سوى الرفض العـدمي او الاستسـلام. ان الرفض والاستسـلام همـا الخـطران اللذان يتهـددان الساحة الفلسطينية في ظل هذا الجمود المفروض عليها.

حول نتائج الانتخابات للكنيست الحادي عشر
برلمان منقسم وحكومة «متحدة»

صبري جريس

جرت في اسرائيل، في ٢٣ تموز (يوليو) الماضي، الانتخابات العامة للكنيست (البرلمان) الحادي عشر. وهذه الانتخابات، كما يتضح من تسميتها. هي الحادية عشرة التي تعقد في اسرائيل، منذ اقامتها. وكانت الانتخابات العامة العشر السابقة قد عقدت خلال السنوات ١٩٤٩، ١٩٥١، ١٩٥٥، ١٩٥٩، ١٩٦١، ١٩٦٥، ١٩٦٩، ١٩٧٣، ١٩٧٧، ١٩٨١.

جاءت الانتخابات الاخيرة مبكرة عن الموعد الذي كان من المفترض ان تعقد فيه بنحو ١٥ شهراً. فوفقاً للاجراءات الدستورية المعمول بها في اسرائيل، ينبغي ان تجري الانتخابات للكنيست مرة كل ٤ سنوات عبرية (التي تساوي تقريباً، من حيث عدد ايامها، ٤ سنوات ميلادية)، وذلك في ثالث يوم ثلاثاء من شهر حشفان، وهو الشهر الثاني في السنة العبرية، ويقع عادة خلال شهري تشرين الاول (اكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) من السنة الميلادية؛ الا اذا كانت السنة السابقة للانتخابات سنة عبرية كبيسة، فتعقد عندئذٍ الانتخابات في اول يوم ثلاثاء من شهر حشفان نفسه. ووفقاً لهذه القواعد، وبما ان الانتخابات الماضية عقدت سنة ١٩٨١، فقد كان من المفترض ان تجري الانتخابات الاخيرة في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٥. الا ان القانون نفسه، الذي يحدد تاريخ عقد الانتخابات على هذا الشكل، يخوّل ايضا الكنيست صلاحية حل نفسه قبل انتهاء مدة خدمته بواسطة إقرار قانون لهذا الغرض، باكثرية تزيد على نصف عدد اعضاء الكنيست، شريطة ان يتضمن مثل هذا القانون، حكماً، موعد انتخابات الكنيست الحالي.

وعملياً، لم تكن هذه هي المرة الاولى التي تعقد فيها الانتخابات العامة في اسرائيل في غير موعدها الرسمي؛ فعدا عن انتخابات كل من الكنيست الرابع (١٩٥٩) والسادس (١٩٦٥) والسابع (١٩٦٩)، جرت كافة الانتخابات العامة الاخرى في غير المواعيد التي كان من المفترض ان تعقد فيها. فالانتخابات لكل من الكنيست الثاني (١٩٥١) والخامس (١٩٦١) جرت قبل موعدها بسنتين. اما الانتخابات للكنيست الثالث (١٩٥٥) والتاسع (١٩٧٧) والعاشر (١٩٨١) فقد تم تقديم موعدها بضعة اشهر. وكانت انتخابات الكنيست الثامن (١٩٧٣) هي الوحيدة التي تم تأجيلها، عن الموعد المقرر رسمياً لاجرائها، بنحو شهرين ونصف الشهر، حيث عقدت في اليوم الاخير لتلك السنة، بسبب المشاكل التي ثارت عقب حرب تشرين (اكتوبر). ونظرة سريعة الى الاسباب التي ادت الى تقديم مواعيد الانتخابات السابقة تظهر ان النظام الاسرائيلي يلجأ الى

هذا التدبير، عامة، عندما تفقد الحكومة قدرتها على الاداء او تتأزم الاوضاع السياسية او الاقتصادية، او ينفرط عقد الائتلاف الحكومي بسبب الخلافات، العديدة والمختلفة، بين كتله، ويصبح من الصعب الحسم دون العودة الى الناخبين وبروز صيغة سياسية ـ برلمانية جديدة. وهذا ما حدث قبيل حل الكنيست السابق وإقرار موعد الانتخابات الاخيرة. فمع مطلع السنة الحالية، كانت الاوضاع السياسية والاقتصادية في اسرائيل قد وصلت درجة من الفوضى والتأزم لا عهد لاسرائيل بها سابقاً. وعلى ارضية هذه الخلافات، تمكنت بعض شخصيات المعارضة من اقناع حزب تامي، برئاسة الوزير اهرون أبو حتسيره، بنزع ثقته من حكومة اسحق شامير، التي كان قد شكلها اساساً مناحيم بيغن بعد الانتخابات السابقة وقبيل اعتزاله الحكم، ففقدت الحكومة الاكثرية الضئيلة التي كانت تؤيدها (٦١ نائباً من ١٢٠) وقدمت استقالتها. وعلى الاثر، تقرر عقد انتخابات جديدة.

عودة القوائم الصغيرة

لعل ابرز ما يميز الانتخابات العامة الاخيرة في اسرائيل، بالمقارنة مع سابقتها، هو عودة الاحزاب والقوائم الانتخابية الصغيرة الى الواجهة، بعد ان بدا في اعقاب الانتخابات السابقة انها في طريقها الى الاختفاء او انها «حجّمت» على الاقل. ويتميز النظام السياسي الاسرائيلي، كما هو معروف، بكثرة المنظمات والقوائم الانتخابية الناشطة ضمن اطاره، التي تتحد وتنقسم، ثم تختفي وتعود، وتندمج ببعضها البعض لتحل اخرى جديدة محلها، تلبس ثوباً وتخلع آخر. وهذا النظام، الذي اخذته اسرائيل عن نظام الانتخابات للمجلس الملي اليهودي، وهو التنظيم الطائفي لليهود في فلسطين، الذي كان معترفاً به ايام الانتداب، يهدف اساساً الى ضمان تمثيل اكبر عدد ممكن من التيارات والاتجاهات السياسية داخل الكيان الصهيوني، المرتبطة بدورها باتجاهات مماثلة بين الصهيونيين واليهود في العديد من الدول في مختلف انحاء العالم، بصورة تشعر معها اية مجموعة ان لها ممثلين في الكيان الصهيوني، مما يقوّي ارتباطها به ويزيد بالتالي من قوة الدولة اليهودية ومناعتها. ويجد هذا الاتجاه تعبيراً واضحاً عنه في قانون الانتخابات الاسرائيلي، الذي يسّهل على اية مجموعة ذات حجم ما، ولو كان صغيراً، ارسال مندوبين عنها الى الكنيست. فالانتخابات تتم بالتصويت لقوائم تضم مرشحين يحمل كل منهم رقماً متسلسلاً خاصاً به داخل القائمة. وتعتبر اسرائيل بأسرها، وفقاً لهذه الطريقة في الانتخابات، منطقة انتخابية واحدة. وبعد الانتهاء من عملية الاقتراع تجمع كافة الاصوات الصالحة، وفق القواعد التقنية للانتخابات، التي حصلت عليها قائمة ما، في اي مكان في اسرائيل وتسجل لصالحها. وكل قائمة تحصل على ١٪ فقط، او اكثر، من تلك الاصوات، اي انها تجاوزت نسبة الاغلاق، تعتبر ناجحة في الانتخابات وتشترك في توزيع المقاعد للكنيست، وتحصل منها على ذلك العدد المساوي نسبياً لعدد الاصوات التي حصلت عليها، بالمقارنة مع القوائم الاخرى. كما ان شروط الاشتراك في الانتخابات، بتقديم قائمة مرشحين جديدة او قديمة، ليست صعبة أبداً.

ولقد شجّع هذا الوضع العديد من المجموعات والتنظيمات الصغيرة على خوض معارك الانتخابات المختلفة بقوائم منفصلة خاصة بها، فاز عدد منها في كل انتخابات عامة. ففي الانتخابات في الكنيست الاول حتى العاشر شارك ما مجموعه ٢٠٤ قوائم، قديمة وجديدة، فازت منها ١٢١ قائمة بمقاعد في الكنيست، تراوحت حصصها بين مقعد واحد و ٥٦ مقعدا للقائمة. وبلغة اخرى، تعني هذه الوقائع ان اي حزب او قائمة انتخابية في اسرائيل لم يحصلا ولو

مرةواحدة على الاكثرية المطلقة في الكنيست، بحيث اضطر دائماً الحزب الاكبر الى تشكيل حكومة ائتلافية تضم، اضافة له، عدداً من الكتل الصغيرة. وكثيراً ما كانت هذه الكتل تتسبب في ازمات وزارية مختلفة تؤدي الى سقوط الحكومة وتشكيل اخرى جديدة بدلاً منها او اجراء انتخابات جديدة.

وفي اعقاب الانتنخابات للكنيست السابق، العاشر، سنة ١٩٨١ ظهر، لاول وهلة، كأن عهد القوائم الصغيرة آيل الى الزوال. فقد اظهرت نتائج تلك الانتخابات استقطاباً واضحاً في مواقف الناخبين الاسرائيليين، اسفر عن فوز القائمتين الرئيسيتين، التجمع (المعراخ) العمالي والتكتل (الليكود) اليميني، بـ ٩٥ مقعداً (من ١٢٠)، بواقع ٤٧ مقعدا للاولى (التي سارعت احدى القوائم الصغيرة الى الانضمام اليها بعد الانتخابات مباشرة)، و ٤٨ مقعدا للثانية. اما القوائم الصغيرة الباقية، التي بلغ عددها آنذاك ٨ قوائم، فقد حصلت على الـ ٢٥ مقعدا الباقية. الا ان الوضع عاد الى ما كان عليه سابقاً، في الانتخابات الاخيرة، وعادت القوائم الصغيرة الى ايام «عزها». فقد شاركت في هذه الانتخابات ٢٦ قائمة، فازت ١٥ منها بمقاعد في الكنيست الجديد. وأسفرت النتائج عن خسارة المعراخ والليكود مجتمعين لـ ١٠ مقاعد، بالمقارنة مع الكنيست السابق، اذ حصلا سوية على ٨٥ مقعدا (٤٤ للمعراخ و ٤١ لليكود)، بينما كانت المقاعد الـ ٣٥ الباقية من نصيب الـ ١٣ قائمة الاخرى. وبذلك نشأ وضع ظهر معه كأن هنالك ٣ مجموعات متساوية القوة في الكنيست: المعراخ والليكود و «كتلة» القوائم الصغيرة، ان صح التعبير. بل الاهم من ذلك، ان الاستقطاب والتحزب المتشدد سيطر على مواقف الكتل الصغيرة عامة، لدرجة اتضح معها انه لن يكون من السهل على اي من الحزبين ـ التجمعين الرئيسيين، المعراخ والليكود، تشكيل حكومة تتمتع باكثرية ٦١ نائبا في الكنيست، نظراً للتنافر والتناحر والفيتو والفيتو ـ المضاد الذي كانت هذه القائمة تضعه على تلك، او هذا التيار يوجهه لذاك.

ومع نشوء هذا الوضع راحت ترتفع مرة اخرى الدعوات، التي كثيرا ما ظهرت في الماضي خلال مثل هذه الازمات، مطالبة بتغيير طريقة الانتخابات الحالية الى اخرى، شخصية او نسبية او جغرافية، بحيث تضمحل القوائم الصغيرة، او على الاقل تفقد نفوذها الاكبر من حجمها، ويحل محلها نظام الحزبين الكبيرين، الحزب الحاكم، وحزب المعارضة. وبذلك يرتاح الحكم في اسرائيل من ابتزاز القوائم الصغيرة، ويتمتع نظام الحكم عامة بالاستقرار بين انتخابات واخرى. غير انه سرعان ما اتضح، كما حدث مراراً وتكراراً في السابق، انه ليست هنالك امكانية لاجراء هذا التغيير دستورياً. فتغيير طريقة الانتخابات للكنيست يتطلب اكثرية ٨٠ صوتاً، اي ثلثي اعضاء الكنيست، وليس بالامكان تأمينها. وحتى ولو اتفق، جدلاً، الحزبان الكبيران، المعراخ والليكود، على ذلك، فمن المشكوك فيه ان يصوت فعلاً كافة نوابهما لصالح مثل هذا المشروع. اذ ان عدداً من اولئك النواب ينتمون الى تيارات وكتل مختلفة داخل الحزبين الكبيرين، ويخشون من عدم انتخابهم ثانية في حال تغيير طريقة الانتخابات، وبالتالي فلن يصوتوا لصالح مثل هذا التغيير. وبذلك تبقى القوائم الصغيرة آمنة مطمئنة وتلعب ادوارها في التأثير على الحكم في اسرائيل عامة.

«خذوا اسرارهم من صغارهم»

ان اهمية القوائم الصغيرة لا تقف، على اي حال، عند الحد الذي اشرنا اليه، بل انها تتعداه، خصوصا بالنسبة للانتخابات الاخيرة، الى ابعد من ذلك لتكشف الاتجاهات السياسية الكامنة في اسرائيل وامكانات تطورها في المستقبل، وكذلك التطورات المهمة، ان سلباً او ايجاباً،

بين قطاعات لا بأس بها من الاسرائيليين. فالانتخابات الاخيرة جرت بعد معركة انتخابية هادئة للغاية، بل يمكن وصفها بانها «ودية»، بين الكتلتين الكبيرتين، المعراخ والليكود، بناء على اتفاق صريح تم بينها في هذا الصدد، حيث امتنع كل منهما عن طرح القضايا الخلافية بحدة، واكتفى عامة بتكرار مواقفه السابقة وعرض آرائه، مع محاولة عدم التعرض للطرف الآخر او «التشهير» به.

ولم يتم ذلك، على كل حال، صدفة. فخلال السنوات الاخيرة، راح المعراخ يتخلى عن مواقفه «العمالية»، والتي ليس من السهل معرفة كنهها او تحديدها جوهرها، ويتجه نحو تبني مواقف احـزاب الوسـط، وبـالتالي الاقتراب من مواقف الليكود عامة، لدرجة دفعت بعض «المنظرين» العماليين الى تسميته «الليكود ب» في معرض انتقاداتهم له. ويبدو ان الحزبين الكبيرين، استناداً الى نتائج الانتخابات السابقة والى الاستطلاعات عديدة للرأي العام، ثبت عند التجربة بطلان معظمها، اعتقدا انهما سائرين، دون عناء، الى احتلال مرتبة الحزبين المهيمنين داخل الكيان الصهيوني، اللذين سيحصلان، دون معارضة كبيرة على اكثرية الاصوات وبالتالي اكثرية المقاعد في الكنيست، بحيث لن يبقى امام من سيحصل على الاكثرية النسبية الا استلام دفة الحكم بعد الانتخابات. غير انه يبدو ان هذا الاتجاه «المائع» والثقة بالنفس في غير مكانها دفعا اعداداً لا بأس بها من الناخبين الى التفتيش عن عناوين اخرى يتجهون إليها، بعد ان ضاقوا ذرعاً بكل من الليكود والمعراخ. وبذلك ازداد عدد الذين منحوا اصواتهم للقوائم الصغيرة، التي لم تخل من «نكهة» ما من المعارضة، سواء في هذا الاتجاه او ذاك، فازدادت بالتالي قوة تلك القوائم. ومن خلال التأييد لهذه القوائم، ظهرت مواقف سياسية جديدة، بدا اصحابها «متمردين» رافضين للوضع الراهن ويفتشون عن وسيلة لتغييره، وان ظهر انهم مختلفون فيما بينهم حول الاتجاه الذي ينبغي سلوكه لتحقيق ذلك.

وعلى وجه العموم، يمكن القول ان الاندفاع نحو تأييد القوائم الصغيرة، في الانتخابات الاخيرة، ادى، من جهة، الى زيادة واضحة في قوة العناصر المتطرفة، التي يمكن تصنيفها بانها تقف على يمين اليكود، وهي اكثر منه تشددا، كما ادى، من جهة ثانية، الى زيادة واضحة بالمقدار نفسه في قوة العناصر التي يمكن وصفها، نسبياً وبالمقارنة مع القوى الاخرى، بأنها معتدلة وتقف على يسار المعراخ؛ وذلك مع سيطرة الاتجاه و «القواعد» نفسها على المعسكر الصهيوني المتدين ايضـا. فالانتخابات الاخيرة اسفرت عن فوز القوائم الصغيرة بـ ٣٥ مقعدا (من ١٢٠؛ وذلك اضافة الى ٤٤ مقعداً للمعراخ و ٤١ لليكود). ومن بين هذه المقاعد، حصلت هتحياه، اكبر القوائم الصغيرة، على ٥ مقاعد، بينما توزعت الـ ٣٠ مقعدا الباقية على ٤ «مجموعات» تضم كل منها ٣ قوائم، حصلت كل واحدة منها على ٤ مقاعد او ٣ او ٢ او على مقعد واحد، على النحو التالي: ٤ مقاعد لكل من قوائم المفدال وشاس وحداش، و ٣ مقاعد لكل من قوائم شينوي وراتس وياحد، ومقعدان لكل من قوائم اغودات يسرائيل وموراشاه والتقدمية للسلام، ومقعد واحد لكل من قوائم اومتس وكاخ وتامي.

ولو دقّقنا قليلا في ماهية هذه القوائم، وما تمثله على وجه العموم، لاتضح لنا، من ناحية، ان العناصر التوسعية الاستيطانية ذات المنطلقات شبه الفاشية، ممثلة في قائمتي هتحياه (التي كان رئيس الاركان السابق رفائيل ايتان قد انضم اليها بعد اعتزاله الخدمة العسكرية) وكاخ (بزعامة الحاخام مئير كهانا)، قد ضاعفت قوتها، فحصلتا سوية على ٦ مقاعد، مقابل ٣ مقاعد كانت من نصيب هتحياه في الكنيست السابق، بينما فشلت آنذاك قائمة كاخ في الانتخابات. وليس هنالك من شك في ان هاتين القائمتين تعتبران اشد تطرفا وتصلبا من الليكود، الذي يبدو لهم

احيانا «استسلامياً» و «منهزماً». وكانت هتحياه قد اقيمت اساساً في أطار الاحتجاج على توقيع اتفاقات كامب ديفيد وما تبعها من انسحاب اسرائيلي من سيناء.

وفي برنامجها الانتخابي، اوضحت الحركة انها ستعمل على تطبيق القانون الاسرائيلي فوراً على الضفة الغربية وقطاع غزة، والعمل على الاعتراف بها دولياً، اضافة الى الجولان، كجزء لا يتجزأ من اسرائيل. اما السكان العرب في تلك المناطق فينبغي تخييرهم بين ترك تلك المناطق والانتقال الى العالم العربي الواسع او الحصول على حق الاقامة (لا المواطنة) الدائمة في اسرائيل والتمتع بحقوق المقيم الكاملة مع تحمل واجباته، عدا عن الخدمة العسكرية التي لا يتطلب من العرب تأديتها، والتصويت للكنيست، الذي لا يسمح لهم به. والواضح انه بواسطة هذه الفذلكات العنصرية تأمل الحركة في ضم المناطق المحتلة الى اسرائيل دون الخوف من ان يؤثر عددهم على التركيب السياسي الاسرائيلي، كما تفعل جنوب افريقيا العنصرية مع بعض مواطنيها. اما الحاخام مئير كهانا، ممثل قائمة كاخ وزعيم رابطة الدفاع اليهودية سيئة الصيت فانه يطالب، ببساطة، بطرد العرب، ليس من المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ فقط، بل من داخل اسرائيل ايضا. وكان كهانا قد نظم، بعد فوزه في الانتخابات اكثر من «مسيرة» الى هذه البلدة العربية او تلك، لكي «يشرح» لاهلها ضرورة ان يرحلوا عن اسرائيل عن طيبة خاطر. والواضح ان نواب هاتين القائمتين لا يستطيعون ان ينسجموا، على صعيد الحكم، الا مع حكومة ليكودية تقرر سلفاً عدم «التفريط» في «حقوق اليهود»، ولا تتعهد بالانسحاب من اية منطقة محتلة ولا تقديم اي «تنازل» للعرب او لغيرهم. ومكان هاتين القائمتين في المعارضة حكماً، اذا جرت اية مفاوضات حول مشكلة الشرق الاوسط، ووافقت حكومة اسرائيل على الاشتراك فيها.

غير انه، من ناحية ثانية، تضاعفت ايضا، بالمقارنة مع الكنيست السابق، قوة قائمتي راتس (حركة الحقوق المدنية بزعامة شولاميت ألوني) وشينوي (التغيير)، بزعامة امنون روبنشتاين، ووصلت ايضا الى ٦ مقاعد، بواقع ٣ لكل قائمة، مقابل مقعدين لشينوي وواحد لراتس في الكنيست السابق. والواضح انه، ليس فقط بالمقارنة مع مجموعة هتحياه ـ كاخ او الليكود، بل حتى مع المعراخ ايضا، يمكن اعتبار هاتين القائمتين معتدلتين. فكل من القائمتين تعترف، بشكل او بآخر بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، مع كون برنامج راتس اكثر وضوحاً في هذه الناحية. كما ان كلا من القائمتين تطالب بالترحيب بمظاهر الاعتدال في المعسكر الفلسطيني، وتبدي استعدادها للتفاوض مع اي مجموعة فلسطينية على اساس الاعتراف المتبادل، دون التمسك بالادعاءات الصبيانية احياناً، التي يطلقها المعراخ حول رفضه التفاوض مع من يتمسك بالميثاق القومي الفلسطيني. ومن بين هاتين القائمتين، تضع راتس فيتو دائماً على الليكود وترفض الانضمام الى اية حكومة يرئسها او حتى يشترك فيها، بينما انحازت شينوي ايضا تدريجياً الى جانب المعراخ كمرشح لتشكيل الحكومة.

وفي الاطار نفسه ايضا، ظهر استقطاب واضح بين الناخبين العرب، وذلك بأتجاههم اكثر فاكثر نحو تأييد قوائم المعارضة، من خلال الابتعاد عن القوائم الصهيونية ـ اليهودية التقليدية. وقد تميزت الانتخابات الاخيرة في القطاع العربي بغياب، يبدو نهائياً، للقوائم المحلية ـ التقليدية التي كان بعض الوجهاء العرب، هنا وهناك، يرئسونها. وكانت مثل هذه القوائم هي المسيطرة على التمثيل السياسي للعرب في اسرائيل، خلال العقد الاول لقيامها، من حيث انها كانت تحصل على اكثرية اصوات العرب وترسل عددا من النواب الى الكنيست، يتعاونون هنالك عموماً مع الحزب الحاكم. الا ان نفوذ هذه القوائم راح يضمحل تدريجياً، ومع مرور الوقت، لصالح النشاط الحزبي التقليدي، الذي كانت تمارسه الاحزاب الاسرائيلية المختلفة، صهيونية كانت ام غير ذلك. وخلال

الانتخابات الماضية (١٩٨١) او تلك التي سبقتها، كان الفشل من نصيب مثل هذه القوائم؛ في حين لم تتقدم اي منها لخوض معركة الانتخابات الاخيرة. ولذلك اقتصر النشاط الانتخابي بين العرب، خلال هذه المعركة، على الاحزاب والقوائم الانتخابية القديمة، التي اضيفت اليها، هذه المرة، قائمة عربية ـ يهودية جديدة، هي القائمة التقدمية للسلام برئاسة محمد ميعاري وماتي بيليد.

ويكاد برنامج القائمة التقدمية للسلام، من حيث نظرته الى الصراع العربي ـ الاسرائيلي وطرق حله، يشبه برنامج حداش / راكاح، وهي قائمة الحزب الشيوعي الاسرائيلي وحلفائه، التي تحظى عادة بحصة لا باس بها من اصواب العرب، تشكل عموماً معظم الاصوات التي تحصل عليها في الانتخابات قاطبة. كذلك لا خلافات كبيرة، على وجه العموم، بين القائمتين حول سياستها الداخلية. ولكن على الرغم من ذلك، تعرضت القائمة التقدمية لحملةشعواء من التشهير من قبل اجهزة راكاح المختلفة في الوسط العربي، وهي ليست قليلة النفوذ. والتفسير الوحيد لهذه الحملة هو سعي راكاح الدائم والمستمر الى احتكار العمل السياسي بين العرب في اسرائيل، بعد ان نصب نفسه «ممثلا شرعيا وحيداً» لهم، وراح يتصدى لكل من لا يعمل ضمن اطر انشطته او «جبهاته»؛ وكذلك خوفه من سحب البساط، او جزء منه، من تحت رجليه وتقليص تمثيله في الكنيست، نتيجة لمنافسة الآخرين له. غير انه اتضح ان هذه المخاوف كانت في غير محلها. فقد حصلت القائمة التقدمية للسلام، فيما اعتبر نوعاً من المفاجأة، على مقعدين في الكنيست الجديد، جاءت معظم الاصوات لها من بين من كانوا يصوتون سابقاً للمعراخ او لغيره او يمتنعون عن التصويت، بينما بقيت حداش / راكاح محتفظة بقوتها التي كانت عليها في الكنيست السابق، وهي ٤ مقاعد.

اما على صعيد التشكيلات الحكومية، فان الليكود يضع فيتو كبيراً على كل من راكاح والقائمة التقدمية، ويرى انهما «وكلاء» لمنظمة التحرير الفلسطينية داخل اسرائيل، بينما يتوخى المعراخ ايضا جانب الحيطة والحذر اذا اضطر للتعامل معهما، خشية من ان يؤدي ذلك الى التشهير به ليكودياً بوصفه صديقاً لـ «عملاء» م.ت.ف. غير انه لم تمر الا فترة قصيرة للغاية على ظهور نتائج الانتخابات، وقبل ان يعلن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، حتى اعلنت اول «صفقة» سياسية بين المعراخ والقائمة التقدمية. فبعد انتخاب الكنيست الجديد، كان من الضروري انتخاب رئيس له من بين اعضائه. وتقدم كل من المعراخ والليكود بمرشحه الخاص به لشغل هذا المنصب، ودارت المعركة حامية بين الكتلتين حول كسب اصوات القوائم الصغيرة، لضمان انتخاب مرشحها. ولم تكن القائمة التقدمية، بالطبع، على استعداد للتصويت لمرشح الليكود، الا انها ترددت ايضا في منح تأييدها لمرشح المعراخ شلومو هيلل، اذ كان وزيراً للشرطة عندما وقعت احداث «يوم الارض» في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٧٦ واسفرت عن سقوط عدد من القتلى العرب برصاص الشرطة. ولكن بعد مفاوضات بين الطرفين، تم الاتفاق على ان تصوت التقدمية لصالح هيلل كرئيس للكنيست، على ان يتضمن خطابه الافتتاحي، بصفته الجديدة، نوعاً من الاعتذار عما حدث في «يوم الارض»، وكذلك على ان يبذل المراخ مساعيه لتغيير وضع السلطة المحلية في بلدة ام الفحم العربية في المثلث، وهي احدى البلدات العربية الكبيرة، من مجلس محلي الى بلدية، اضافة الى النظر بإيجابية لمشروع إقامة جامعة عربية في اسرائيل والمساعدة على تنفيذه، وذلك من خلال وزارة المعارف والثقافة، المخولة بالبت بمثل هذه الامور، والتي سيتولى إدارتها احد رجال المعراخ (سلمت فيما بعد لاسحق نافون، رئيس اسرائيل السابق). وهنالك مشروع قديم لاقامة مؤسسة كهذه باسم «جامعة الجليل» ومقرها الناصرة.

وتنطبق المقاييس التي اشرنا اليها، فيما يتعلق بالقوائم الصغيرة، على قوائم المتدينين ايضا، الصهيوني منه واليهودي. فقائمة المفدال (الحزب الديني القومي)، التي انشقت على

نفسها في الكنيست السابق، وانبثقت منها قائمة تامي، عادت وانشقت مرة اخرى في الانتخابات الاخيرة، وانبثقت عنها قائمة شاس (السفارديم ـ اي اليهود الشرقيون ـ الملتزمون بالتوراة). وتوزعت المقاعد التسعة التي كانت من نصيب القائمتين في الكنيست السابق (٦ مقاعد للمفدال، و ٣ لتامي) على القوائم الثلاثة في الكنيست الحالي (٤ للمفدال و ٤ لشاس و ١ لتامي). كذلك انقسمت قائمة اغودات يسرائيل، التي ضمت اليهود المتدينين غير الصهيونيين، على نفسها، وانبثقت منها قائمة موراشاه. وحصلت كل واحدة من القائمتين على مقعدين في الانتخابات الاخيرة، مقابل ٤ مقاعد كانت من نصيب اغودات يسرائيل في الكنيست السابق. وعلى وجه العموم، وقع الانشقاق داخل هاتين القائمتين نتيجة لتبلور اتجاهات جديدة داخلها؛ فالقائمتان الجديدتان هما، عموماً، اكثر تطرفاً من القديمتين. اما على صعيد التشكيلات الوزارية، فقد تحزب بعضهم، بعد تردد، للمعراخ، بينما فضل الآخرون السير مع الليكود.

وتبقى من القوائم الصغيرة اثنتان: ياحد بزعامة عيزر وايزمان، واومتس برئاسة يغئال هوروفيتس. وكان وايزمان، الذي انسحب في حينه من الحكومة الاسرائيلية برئاسة بيغن، احتجاجا على تجميد مسار السلام مع مصر خاصة والعرب عامة في إطار كامب ديفيد، حسب فهمه له، قد خاض الانتخابات في قائمة منفصلة، ضمت عددا من اصدقائه والمؤيدين له. ولا شك ان وايزمان امل بخوضه الانتخابات على هذا الشكل، كما توقع له العديدون، بأن يحصل على عدد من النواب يكون كافياً لان يجعل قائمته بيضة القبان في اي تشكيل وزاري، بصورة تستطيع معها ان ترجّح الكفة لصالح اي من الكتلتين الكبيرتين التي تتحالف معها، بل وتمكنها في الوقت نفسه من فرض شروطها عليها. وخلال معركة الانتخابات باسرها رفض وايزمان الافصاح عن نيته في التعاون مع اي من الكتلتين بعد الانتخابات، تاركا المجال مفتوحا للتعامل مع اي منهما. ويبدو ان هذا التصرف بالذات كان في غير صالح قائمته، التي اعتبرها الناخبون امتداداً للمعراخ والليكود، كل حسب ما يراه فيها، ولذلك اعرضوا عنها ولم يمنحوها التأييد المتوقع، مفضلين بدلا منها القوائم الصغيرة الاخيرة الاكثر وضوحاً في مواقفها، فحصلت نتيجة لذلك على ٣ مقاعد فقط. وهذه نتيجة تعتبر فشلا صارخا لوايزمان، بالمقارنة مع ما توقعه لنفسه، وتوقعه الاخرون له. كذلك لاقى يغئال هوروفيتس (قائمة اومتس) مصيرا مماثلا. وكان هوروفيتس واحدا من المرشحين، في الانتخابات السابقة، في قائمة دايان (تيلم). الا انه اختلف هذه المرة مع زميله النائب الآخر في القائمة، مردخاي بن ـ بورات، فخاض كل منهما الانتخابات بقائمة مستقلة خاصة به. ونجحت قائمة هوروفيتس في الحصول على مقعد واحد وفشلت قائمة بن ـ بورات. اما على صعيد التشكيل الوزاري، فقد حسم كل من هوروفيتس ووايزمان موقفهما، بعد قليل من التردد، الى جانب المعراخ.

وعلى صعيد آخر، تجدر الاشارة الى ان الكنيست الجديد يضم ٧ نواب عرب، هم توفيق طوبي وتوفيق زياد (قائمة راكاح)، ومحمد ميعاري (القائمة التقدمية)، ومحمد وتد (المعراخ ـ مبام)، وعبد الوهاب دراوشه (المعراخ ـ العمل)، وامل نصر الدين (ليكود ـ حيروت) وزيدان عطشه (شينوي).

حكومة «وحدة وطنية» ام شلل سياسي؟

في ضوء هذا الانقسام في مواقف عدد كبير من القوائم المتنافرة مع بعضها البعض، وجد كل واحد في الحزبين الكبيرين نفسه في دوامة لا نهاية لها، بعد ان اتضح لكل منهما اثر بدء المشاورات لتشكيل حكومة جديدة مع اعلان نتائج الانتخابات، ان اياً منهما عاجز باختصار عن

تشكيل حكومة بقواه الذاتية. وسبب ذلك عدم تمكن اي منهما من جمع اكثرية من النواب يمكن ان يتفقوا فيما بينهم، ويشكلوا حكومة، ولو تم ذلك بأقل مدى ممكن من التجانس.

ومع وقوفه على حقيقة هذا الوضع لم يمض المكلف بتشكيل الحكومة، زعيم تجمع المعراخ شمعون بيرس وقتا طويلا في محاولة تشكيل حكومة مصغرة، من خلال استرضاء هذه الكتلة او تلك وحملها على تأييده، بل راح في الوقت نفسه ايضا يعمل على تحقيق بديل آخر: إقامة ما يسمى حكومة وحدة وطنية، تجمع الكتلتين الكبيرتين، التجمع والليكود، مع تلك الكتل التي توافق على الانضمام اليها. وفي منتصف ايلول (سبتمبر)، عرضت هذه الحكومة على الكنيست، فحظيت بثقة ٨٩ نائباً (ينتمون الى كتل المعراخ والليكود والمفدال وشاس وشينوي وياحد واغودات يسرائيل وموراشاه وتامي واومتس)، بينما صوت ضدها ١٨ نائباً (ينتمون الى كتل مبام وهتحياه وحداش وراتس والتقدمية وكاخ). وامتنع عضو واحد عن التصويت وتغيب الباقون. وكان حزب مبام قد اعلن انسحابه، بنوابه الستة، من التجمع مع حزب العمل الاسرائيلي، بعد ان وافق الاخير على الاشتراك في الحكومة مع الليكود. كما انسحب ايضا النائب يوسي ساريد من حزب العمل وانضم الى كتلة راتس.

ووزعت المناصب في هذه الحكومة «مناصفة» بين الكتلتين الكبيرتين، المعراخ والليكود، والكتل الصغيرة «المحسوبة» على اي منهما. وتم الاتفاق على ان يرئس شمعون بيرس هذه الحكومة لمدة الـ ٢٥ شهراً الاولى من قيامها، بينما يتولى اسحق شامير منصب نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية. ثم يتبادل الاثنان مناصبهما بعد نهاية تلك الفترة. كما ضمت الحكومة كبار اصحاب النفوذ في الحزبين الكبيرين والكتل الصغيرة الاخرى في مناصب مختلفة، مثل اسحق نافون ودافيد ليفي وموشي آرنس ويوسف بورغ وحاييم بار ـ ليف ومردخاي غور، وحتى آريئيل شارون. وعين عيزر وايزمان وزيراً بدون وزارة في مكتب رئيس الحكومة.

وليست هذه، على كل حال، هي المرة الاولى التي تقام فيها ما تسمى حكومة «وحدة وطنية» في اسرائيل. فعشية عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧ على الدول العربية، وسّعت حكومة ليفي اشكول العمالية، لينضم اليها ممثلو غاحال (كتلة حيروت ـ الاحرار) وعلى رأسهم مناحيم بيغن نفسه، وكذلك ممثلي قائمة رافي المنشقة عن حزب العمل بزعامة موشي دايان نفسه. وبقيت هذه الحكومة قائمة، تشهد بمجرد قيامها على الجمود الذي طرأ على التحركات السياسية في المنطقة آنذاك، حتى سقطت مع بوادر اول تحرك سياسي، عندما قبلت اكثرية الوزراء بمشروع روجرز الامريكي، في صيف ١٩٧٠، فاستقال منها ممثلو غاحال.

وإذا كانت حكومة «الوحدة الوطنية» قد اقيمت في حينه رداً على تطورات سياسية ـ عسكرية، اعتبرت آنذاك مصيرية وخطيرة للغاية، فان الحكومة الحالية تقام في ظروف مغايرة تماماً وتبدو «شاحبة» للغاية. ولعلنا لا نبتعد كثيرا عن الحقيقة ان قلنا ان السبب الرئيسي لاقامة مثل هذه الحكومة هو، اولا، حاجة زعيمي المعراخ والليكود، شمعون بيرس واسحق شامير، لاقامتها، بعد ان لم ينجح اي منهما في الانتخابات بصورة يستطيع معها تشكيل حكومة لوحده، بينما فضل كل منهما، في الوقت نفسه، عدم البقاء في صحراء المعارضة. كذلك يبدو انه كان للاوضاع الاقتصادية المتدهورة في اسرائيل، حيث يتوقع ان يصل التضخم هناك خلال هذه السنة الى نسبة ٤٠٠٪، تأثيرها على تشكيل هذه الحكومة.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو ما هي امكانية استمرار هذه الحكومة في تأدية مهامها، وما هي عموماً قدرتها على الآداء؟ وهل سيكتب لها البقاء حتى نهاية ولاية الكنيست الحالي، ام ان عقدها سينفرط عندما تواجه اول قرار جدي ستضطر الى اتخاذه؟

لقد اعلن رئيس حكوم الوحدة الوطنية شمعون بيرس، مع عرض حكومته على الكنيست طالباً منحه الثقة ان اي من المعراخ او الليكود لم يتنازل عن مواقفه الاساسية. ولكنهما على الرغم من ذلك اتفقا فيما بينهما على الشؤون الاقتصادية والموقف من لبنان والسلم مع العرب. فبالنسبة للموقف من لبنان، هنالك فعلاً بشكل او بآخر، اتفاق حول ضرورة الانسحاب منه، بعد ان اتضح ان الغزو الاسرائيلي له كان مغامرة غير مضمونة العواقب. فمع مرور الوقت واتساع نطاق المقاومة اللبنانية في الجنوب، وبصورة هادئة وناجعة، وذلك على عكس الممارسات التي عرفت بها المقاومة الفلسطينية في حينه، راح عدد العمليات الموجهة ضد قوات الاحتلال يتصاعد من يوم الى آخر، ويجر معه المزيد من الاصابات لقوات العدو الصهيوني. كذلك راحت تكاليف الاحتلال، نتيجة لذلك، تزداد يومياً وتنهك الاقتصاد الاسرائيلي، المنهك اساساً بدون هذه الوسيلة. ولذلك لم يجد الاسرائيليون، بما في ذلك غلاة التوسعيين منهم، طريقة لحل تلك المشاكل الا، ببساطة، الخروج من لبنان. ووفقا للموقف الاسرائيلي الاخير في هذا الصدد، تعلن اسرائيل استعدادها للانسحاب من جنوب لبنان، لقاء ترتيبات امنية في المنطقة، يمكن ان تكفل الهدوء في المناطق الشمالية من اسرائيل، ومن دون التمسك بالشرط السابق بشأن ضرورة الانسحاب السوري من لبنان ايضا.

اما فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي، فهناك اتفاق يكاد يكون عاماً وشاملا، بين الاسرائيليين، على ضرورة تصحيح مسار الاقتصاد الاسرائيلي وتطبيعه، اي جعله طبيعياً، وان كان من الصعب ان نجد اسرائيليين اثنين متفقين فيما بينهما حول كيفية القيام بذلك. والحقيقة ان الاوضاع الاقتصادية في اسرائيل وصلت درجة من التأزم، ناجمة اساسا، وباختصار، عن زيادة المصروفات، في مختلف القطاعات، عن الانتاج عامة، يبدو معها ان اجراءات مؤلمة للغاية ينبغي اتخاذها لكبح جماح التدهور الاقتصادي. وفي هذا الصدد، يدعي البعض ان سياسة المغامرات الاسرائيلية بدأت اخيرا تحصد ما زرعته خلال سنوات، وفي المجال الاقتصادي بالذات. فسياسة الاحتلال في لبنان والاستيطان في المناطق المحتلة هي التي حمّلت اسرائيل، في نهاية الامر اعباء لا قبل لها بها، وجعلتها تتراجع مرغمة، لاسباب اقتصادية اساساً، عن موقفها من هاتين الناحيتين. ولذلك راحت تسعى الى الانسحاب من لبنان من تلقاء نفسها وتفرض قيوداً شديدة على استمرار الاستيطان في المناطق المحتلة، بعد ان اتضح ان تبذير الاموال على المشاريع الخيالية هناك ساهم بصورة فعالة للغاية في هز أسس الاقتصاد الاسرائيلي. بل ان البعض يذهب الى ابعد من ذلك، ويدعي انه ليس هنالك حل للازمة الاقتصادية المزمنة في اسرائيل الا بالصلح مع العرب، مما يجعل الكيان الصهيوني يوفّر كثيرا من المصاريف الباهظة المستمرة التي يتكبدها لادامة قوته العسكرية. وعلى كل حال، وأيا كانت صحة هذا الرأي، يبدو ان حكومة الوحدة الوطنية الاسرائيلية، مثل سابقاتها، ستتخذ بعض الاجراءات على الصعيد الاقتصادي، في هذه الناحية الاقتصادية او تلك، دون ان تستطيع حل الازمة الاقتصادية من ناحية، ولكن ايضا دون ان تعرضها الاجراءات التي قد تتخذها في هذا الصدد الى السقوط، من ناحية ثانية.

ويبقى هنالك المجال السياسي. وفي هذا الصدد، تنص الخطوط الاساسية للحكومة التي تم الاتفاق عليها بين الكتل المشاركة في الإئتلاف الحكومي، على ان اسرائيل ستعمل على «استمرار مسار السلام بموجب اطار السلام للشرق الاوسط الذي تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد، واستئناف المفاوضات لاقامة الحكم الذاتي الكامل للسكان العرب في يهودا والسامرة [اي الضفة الغربية] واقليم غزة». ولاجل ذلك «ستدعو اسرائيل الاردن الى البدء بمفاوضات السلام. وستحدد حكومة اسرائيل مقترحاتها في اية مفاوضات مع الاردن، وتبحث في المقترحات التي يقدمها الاردن». والواضح ان هذه الفذلكة، التي تبدو كأنها امر بديهي وبالتالي لا حاجة لتدوينه خطيا

باعتباره «اتفاقا» ملزماً، ليست الا محاولة للوصل بين موقفي كل من الليكود والمعراخ تجاه المفاوضات مع الاردن، من خلال الانطلاق من اتفاقيات كامب ديفيد او بدونها. ولذلك تنص الخطوط الاساسية ايضا على انه «في حال حدوث عدم اتفاق [بين الاسرائيليين انفسهم] بشأن النواحي الاقليمية، فستكون هنالك عودة للشعب بواسطة الانتخابات». كذلك «سيشارك عرب [المناطق المحتلة] في تحديد مصيرهم، كما تنص عليه اتفاقات كامب ديفيد». واسرائيل «تعارض اقامة دولة فلسطينية اضافية في المنطقة الواقعة بين اسرائيل والاردن»، كما «ان اسرائيل لن تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية». اما فيما يتعلق بالمستوطنات في المناطق المحتلة، فيضمن استمرار بقائها وتطورها، وفق ما تقرره الحكومة، التي ستقرر ايضا مسائل اقامة المستوطنات الجديدة.

والواضح للعيان ان هذه المبادىء التي تم الاتفاق عليها عامة للغاية، وتضم الاطر العريضة لتسوية مقترحة في الشرق الاوسط، يمكن لما يسمى الرأي العام الاسرائيلي ان يتقبلها دون ان تحدث شرخاً كبيراً داخله، او تقسّمه على نفسه. ولا شك ان اقرار هذه المبادىء بصيغها العامة لم يتم صدفة، بل ان هذا هو اقصى ما امكن الاتفاق عليه بين كتل الائتلاف الحكومي، التي تمثل عملياً اكثر التيارات تناحراً مع بعضها البعض في الحياة السياسية الاسرائيلية. والاصعب من ذلك ان ترى حتى مثل هذه المبادىء العامة في موضع التنفيذ، تحت اشراف حكومة تضم معظم الشخصيات السياسية المعروفة في اسرائيل، التي تحمل معها الى الحكومة مواقفها المتناقضة والمتناحرة مع بعضها البعض، من موقف المعراخ الى ذلك الذي ينتهجه الليكود، مع ما على جانبهما وفوقهما وربما تحتهما في مواقف وآراء لكتل وتجمعات مختلفة. ولذلك يميل الكثيرون الى الاعتقاد ان حكومة «الوحدة الوطنية» ليست الا حكومة تصريف اعمال، خصوصا فيما يتعلق بمحاولات ايجاد الحلول للازمة الاقتصادية، ان وجدت هنالك مثل هذه الحلول، وكذلك ـ ربما ـ فيما يتعلق بالانسحاب من لبنان، وان كان مشروطا؛ حتى اذا جاءت ساعة اتخاذ قرارات سياسية كبيرة ومهمة، انفرط عقد هذه الحكومة وحلت محلها او انبثقت منها حكومة اقلية، او أجريت انتخابات جديدة لكنيست آخر.

والى ان يتم ذلك، وما دامت حكومة «الوحدة الوطنية» قائمة بتركيبها الحالي، ليس هنالك ما يبرر توقع اي تقدم على صعيد اية تسوية سياسية ذات مغزى في الشرق الاوسط.

السياسات المتبعة ازاء الفلسطينيين في لبنان خلال العام الاول من الاحتلال (١٩٨٢ ـ ١٩٨٣)

سامي نصار

شكل انتقال مركز المقاومة الفلسطينية من الاردن، بعد أحداث عام ١٩٧٠، الى لبنان منعطفاً في حياة الفلسطينيين في هذا البلد؛ فقد أخذت منظمة التحرير الفلسطينية على عاتقها مسؤولية توفير العديد من الخدمات لابناء شعبها، وحققت في هذا المجال انجازات ملموسة، فوفرت الحماية السياسية والامنية للمخيمات، وتوسعت في الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية الأخرى، وأمنت فرص عمل جديدة كثيرة حيث استوعبت اعداد كبيرة من الفلسطينيين في المؤسسات التابعة للثورة الفلسطينية التي اضطرد نموها بمضي السنين.

وكان لنمو دور المقاومة انعكاساته في مجال تطوير الوعي الوطني الفلسطيني في صفوف جمهور المخيمات على نحو خاص، حيث تصلبت الروح النضالية لدى سكان المخيمات، واتسع دورهم في حركة بناء الكيان الفلسطيني على قاعدة وعي وتثقيف مؤسسة على البرنامج المرحلي للنضال. وترافق ذلك على ما حققته المنظمة من انجازات على الصعيد الدولي، حيث خطيت م.ت.ف. بالاعتراف بها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني وصار لها ممثليات دبلوماسية في عدد كبير من الدول، وحيث اتسع التعاطف والتضامن الدولي مع شعب فلسطين واشتدت حركة الدعم لحقوقه الوطنية. وشكل هذا كله ظروفاً مواتية لفلسطينيي لبنان، اذ ازداد وزنهم السياسي وتمتعوا بحرية لم تتوفر لهم منذ لجوئهم الى لبنان في عام ١٩٤٨.

لكن الساحة اللبنانية حملت، الى جانب ذلك، الكثير من الآلام، واشدها الحملات العسكرية الاسرائيلية التى تحولت الى حرب استنزاف للمقاومة، وتأثيرات الازمة اللبنانية الداخلية التي فجرت الحرب الاهلية، فاقحمت الفلسطينيين في تناقضات التركيب الطائفي الخاص ومنازعات القوى المحلية والخارجية، وفرضت عليهم تضحيات كبيرة لفترة طويلة ونزفاً لم ينجحوا في التخلص منه.

الغزو الاسرائيلي للبنان

ثم جاء الغزو الاسرائيلي في الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٨٢ فالحق دماراً واسعاً واوقع خسائر كبيرة، خصوصاً في المخيمات. ومع الصمود البطولي الطويل في مواجهة هذا الغزو، ترتب

دمار اوسع وخسائر اكثر. وقد اظهرت الحرب التي دارت على ارض لبنان في صيف ١٩٨٢ جملة من الحقائق يمكن ايجاز أهمها في ما يلي:

١ـ الظروف الفريدة التي تعيشها المقاومة الفلسطينية. انها ثورة ليس لها ارض تخصها لتقف عليها، والحجم الرئيسي من طاقاتها العسكرية لاجيء في لبنان، في حين انها لم تنجح في ترسيخ وضع عسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين يوازي مستوى النهوض الوطني القائم فيهما. وقد جابهت القوة العسكرية الفلسطينية قوى عدوة تمثلت في اسرائيل بجيشها الحديث وفي الدعم الاميركي لاسرائيل، فيما توجب عليها، في الوقت نفسه، ان تأخذ في الحسبان قوى محلية معادية تمثلت في حزب الكتائب وجبهته اللبنانية.

٢ـ تأكيد حقيقة ان قضية فلسطين هي لبّ الصراع الدائر في الشرق الاوسط، وان اي مشروع حل للصراع لا يمكن ان يتحقق بنجاح ويستقر اذا أغفل الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني او اذا تغاضى عن دور م.ت.ف.

٣ـ ان تضامن فصائل م.ت.ف. ووحدتها في جهه، والتفاف جماهيرها حولها من الجهة الاخرى، هما الاساسان الراسخان لقوة المنظمة ولشرعتيها، وفي ظلهما، امكن ان تصمد بيروت على نحو لم يكن من الممكن ان يتحقق افضل منه في ظل موازين القوى القائمة وقتها[١].

٤ـ من الممكن مقاتلة العدو الاسرائيلي ومنعه من تحقيق اهدافه. وما ينقص الانظمة العربية في هذا المجال هو القرار السياسي بالدرجة الاولى. «والمسألة المطروحة ليست مسألة تكنولوجيا عسكرية متكافئة؛ بل ان طريق القتال ضد العدو الاسرائيلي هو طريق القرار السياسي المستقل في الصراع وخوض المعارك ضده»[٢].

٥ـ ان الجماهير العربية مكبلة في اقطارها بقيود النزعة المحلية، مع تزايد القمع في كيانات قديمة متخلفة تشهد انتفاخاً حالياً بسبب البترودولار. وقد اكتسبت الانظمة السائدة خبرة واسعة في تحييد تأثير العوامل الخارجية الثورية على الجماهير. وهكذا لم ينهض نشاط جماهيري واسع لدعم الصامدين في لبنان على الرغم من انقضاء ثلاثة اشهر على صمود بيروت[٣].

٦ـ الاحزاب والمنظمات السياسية في البلاد العربية اظهرت، هي الأخرى، قصوراً فاضحاً في التعاطي الفعال مع المستويات الجديدة للتحدي الامبريالي ـ الصهيوني. وقد وقع الجميع في هذا القصور وان يكن بنسب متفاوته اختلفت من حزب الى آخر.

٧ـ لم تعد حروب اسرائيل تستقطب التأييد الذي كان لها من قبل في الاوساط المؤيدة تقليديا لها، كما لم يعد في مقدور اسرائيل ان تشن الحروب الخاطفة التى تحقق اهدافها في آن قصير. لقد اهتز التأييد المألوف لاسرائيل في الخارج، وفي داخل اسرائيل ايضاً. ولاول مرة في تاريخ الحروب العدوانية الاسرائيلية، قامت المظاهرات ضد الحرب فيما العمليات العسكرية مستمرة[٤]. وارتبط بهذا ظهور معارضة واسعة بين يهود العالم ضد الحرب وبزوغ اسئلة مشككة باهداف اسرائيل في أوساطهم.

٨ـ ان الثورة الفلسطينية المعاصرة جابهت عدواً تميز بسمعة راسخة وفاعلية قوية لدى قطاع واسع من الرأي العام الدولي[٥]. ولم يبدأ هذا القطاع باثارة الاسئلة والتحرك الا بعد ان انتشرت، على نطاق واسع، مشاهد الدمار والجرائم التي ارتكبها جيش الاحتلال اثناء غزوه للبنان. وفي القطاع المؤيد تقليدياً لاسرائيل، ومع ظهور اسئلة مشككة بسلوكها واهدافها، لم تجر ادانتها كلياً، بل اكتفي بالقاء اللوم والمسؤولية على عاتق سياسة خرقاء نفذها الرباعي المقرر في الحكومة: بيغن وشامير وشارون وايتان. حتى ان الرئيس الاميركي ريغان، الذي ارغمه ضغط الرأي العام على ابداء بعض الملاحظات ضد سلوك اسرائيل في الحرب، وامثال ريغان في الدول

الغربية، غطوا على ادانة اسرائيل بمسؤوليتها في مجازر صبرا وشاتيلا بالحديث عن الديمقراطية الاسرائيلية التي انشأت لجنة للتحقيق في هذه المجازر.

٩ـ على الرغم من الانتقاد الذي انصب على اعمال تجاوزت فيها اسرائيل كل الحدود في الوحشية، فإن لدى الغالبية في الغرب الرأسمالي قناعة بأن اسرائيل تحافظ على المصالح الغربية في الشرق المتخلف. وهم، لهذا، يرون ان العمليات الاسرائيلية العسكرية لها ما يبررها في ضرب ما يدعونه الارهاب، ويتغاضون عن جذور العنف في الشرق الاوسط وعن الارهاب الذي تمارسه الدولة الاسرائيلية على اوسع نطاق.

١٠ـ الضمانات الدولية التي اعطيت في مفاوضات وقف القتال وفك الحصار عن بيروت وخروج المقاتلين الفلسطينيين منها، استخدمت على جانب واحد لصالح اسرائيل، واخترقت حين تعلق الأمر بحماية المدنيين الفلسطينيين ومؤسساتهم في لبنان. وقد سقطت مصداقية هذه الضمانات، خصوصاً في نظر الفلسطينيين، عندما وقعت مجازر صبرا وشاتيلا وذهب ضحية لها آلاف المدنيين العزل الابرياء في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢.

١١ـ مع ذلك، فإن اعداداً اخرى كبيرة في الغرب تفتحت اعينها على فداحة الظلم اللاحق بالشعب الفلسطيني وجسامة المخاطر التى يتعرض لها. وقد كان لصمود بيروت الطويل، ولبطولات المواجهة التي جوبه بها العدوان الاسرائيلي، تأثير في توسيع وتعميق الوعي العالمي للقضية الفلسطينية، وفي استنهاض اهتمام اكبر بضرورة تلبية المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني.

١٢ـ في ضوء ذلك كله، لم ينجح العدوان الاسرائيلي والسياسة الاميركية في سحق م.ت.ف. ولم يمر المشروع الاميركي الذي اقترن باسم الرئيس ريغان للهيمنة على المنطقة. ولم ينجح الرهان الاميركي على ان الحرب تخلق افاقاً جديدة تسمح للدبلوماسية الاميركية بوضع حلول للمشاكل بما يكفل سيطرتها دون منازع على الشرق الاوسط[٦].

وقد توقف اطلاق النار في الحرب الشاملة التى شنتها اسرائيل، غير ان المقاومة السياسية والعسكرية للاحتلال الجديد لم تتوقف، ولم تجد المشاكل القديمة او المستجدة حلولاً لها. وبعد خروج مقاتلى منظمة التحرير الفلسطينية وجمهرة كوادرها في بيروت وفي جنوب لبنان، بقي في هذه المناطق الجمهور الفلسطيني العريض وتفاقمت مشاكله.

الفلسطينيون في لبنان

بعد الغزو الاسرائيلي للجنوب وللعاصمة بيروت، وجد الفلسطينيون انفسهم في اوضاع كارثة اجتماعية كاملة؛ فقد دمرت قوات الغزو العدد الاكبر من المنازل في المخيمات الفلسطينية وكذلك المؤسسات الاجتماعية والتربوية، فضلاً عن السياسية والعسكرية. وارغمت شراسة الحرب عدداً كبيراً من السكان على الهجرة الى اتجاهات شتى. واختلفت التقديرات حول اعداد الذين نزحوا، الا ان أقلها تحدث عن مائة الف نازح من اصل عدد الفلسطينيين المقيمين في لبنان والذي يقدر بـ ٣٥٠ الفاً.

كان هذا العدد من الفلسطينيين موزعاً على النحو التالي:

في بيروت وضواحيها:

٣١٧٧٣ في مخيم مار الياس (في بيروت)، بينهم ٥٥٢ فقط مسجلون لدى وكالة غوث اللاجئين (الاونروا).

١٠٤٥١	في مخيم برج البراجنة.
٢٨٢٥٨	في مخيم شاتيلا، بينهم ٥٨٦٥ فقط مسجلون في الاونروا. (وكلا المخيمين الاخيرين في ضاحية بيروت الجنوبية).
٢٩١٦	في مخيم ضبية، الذى جرى تهجير سكانه من قبل قوات حزب الكتائب إبان الحرب الاهلية فتوزعوا على بقية مخيمات العاصمة.

في صيدا:

٢٥٨٠٤	في مخيم عين الحلوة من المسجلين في الاونروا
٢٤٩٠	في مخيم مية ومية من المسجلين في الاونروا.
٢٣٣٤٦	في هذين المخيمين، من غير المسجلين.

في طرابلس:

١٦٠٤١	في مخيم نهر البارد، من المسجلين.
٨٦٣٧	في مخيم البداوي من المسجلين.
٥٨٨٣	في هذين المخيمين، من غير المسجلين.

في البقاع:

٩٣٨٤	في مخيم ويفل، بينهم ٤٢٨٦ من المسجلين لدى الاونروا.

يضاف الى هذا ١٤٠٠٣، هم سكان مخيم النبطية الذي دمره الطيران الاسرائيلي تدميراً كاملاً في أيار (مايو) عام ١٩٨٤، ومخيمات الدكوانة وتل الزعتر وجسر الباشا التي احتلتها قوات الكتائب ودمرتها خلال سنوات الحرب الاهلية[٧]. وقد توزع المهجرون من هذه المخيمات على المناطق الاخرى.

وبالطبع، هناك اعداد كبيرة، غير محصية بدقة، من الفلسطينيين المسجلين في لبنان الذين يسكنون في احياء المدن سواء في الجنوب أو العاصمة او المناطق الاخرى.

وقد نشأت بعد الحرب ظروف جديدة كلياً، فتوزع الفلسطينيون على ثلاث مناطق لبنانية تتباين فيها الظروف السياسية والامنية: القسم الاول، في المناطق التي خضعت للاحتلال الاسرائيلي حيث امتدت قوات الاحتلال من حدود لبنان الدولية مع فلسطين الى نقاط قريبة من مخيم برج البراجنة في الضاحية الجنوبية لبيروت؛ والقسم الثاني في المناطق التي تخضع للسلطة الرسمية اللبنانية؛ والثالث في بقية مناطق لبنان التي بقيت فيها القوات السورية وقوات للمقاومة الفلسطينية. هذا التوزع تبعته سياسات مختلفة ازاء الفلسطينيين في لبنان واشكال متنوعة للتعامل معهم.

سياسة الاحتلال الاسرائيلي تجاه الفلسطينيين في الجنوب.

تهدف هذه السياسة الى تحويل الجنوب الى منطقة نفوذ وسيطرة اسرائيليين، وذلك تحت شعار الاجراءات الامنية لضمان سلامة مستوطنات الجليل الاسرائيلية. وتدير اسرائيل في الجنوب سياسة مبرمجة لالغاء التجمع السكاني الفلسطيني فيه، حتى لا يتسنى للفلسطينيين ان يعيدوا صياغة حياتهم الاجتماعية والوطنية. فالهدف، اذن، هو منع اعادة التجميع كي لا

تشكل المخيمات من جديد مراكز للمقاومة ضد الاحتلال ولتزويدها بالعناصر الفعالة. يقترن بهذا منع استمرار البيئة الفلسطينية المتميزة، بما هي الشاهد الدائم على فشل محاولات اسرائيل المتكررة منذ عام ١٩٤٨ لفرض حلولها الملائمة لها عبر نفي الطرف النقيض لها وهو الطرف الفلسطيني.

وهكذا، ومنذ بداية السيطرة الاسرائيلية العسكرية على الجنوب، تسلسلت اجراءات اسرائيل:

١ ـ تصعيب امكانية عودة المدنيين النازحين الذين شردتهم العمليات العسكرية.

٢ ـ تسهيل بعثرة السكان على اماكن مختلفة في البقاع والشمال وخارج لبنان.

٣ ـ توريط الفرقاء اللبنانيين المعادين للفلسطينيين في عمليات ارهابية ضد التجمعات الفلسطينية، واستثمار نتائج هذه العمليات لتقديم عروض الحماية الاسرائيلية للفلسطينيين حتى تتمكن سلطات الاحتلال من تعزيز نفوذها ونفوذ المتعاونين معها بينهم.

٤ ـ تشجيع ارباب العمل من ملاك اراض وتجار وصناعيين على اضطهاد العاملين الفلسطينيين في مؤسساتهم، لتضييق فرص العمل امامهم وحملهم على النزوح.

مع ذلك فان اعداداً من العائلات النازحة شرعت في العودة الى مخيمات الجنوب، مستفيدة من الضغوط التي انصبت على اسرائيل بعد مجازر صبرا وشاتيلا وبعد كل عملية ارهابية استهدفت الفلسطينيين. واستمر تيار العودة، فيما صمدت العائلات التي لم تنزح في الاساس وتمسكت بالبقاء في اماكن سكنها رغم تدميرها. وقد حدث ذلك استطراداً لروح الصمود وتطبيقاً لسياسة م.ت.ف. التي حثت الناس على التمسك باماكن سكنهم، وكذلك لعدم توفر فرص معقولة لاستيعابهم خارج هذه الاماكن.

وقد اقامت سلطات الاحتلال الكثير من المعوقات لتنشيط عملية البعثرة، الا انها ظلت تتعرض للضغوط ازاء اي اجراء سلبي تتخذه. من ذلك انها بدأت بمنع اعادة اشادة المنازل التي دمرتها الحرب في المخيمات، ثم عادت، بسبب مقاومة السكان والضغوط الخارجية، فسمحت لوكالة الغوث بتوزيع الخيم ونصبها. الا ان سكان المخيمات تمسكوا بحقهم في اشادة المساكن، واحرقوا الخيم، وقاموا بمظاهرات احتجاج متوالية ولقوا مساندة ملائمة من المؤسسات الدولية واوساط الرأي العام العالمي المعنية. وانتهى الامر برضوخ سلطات الاحتلال، فسمحت ببناء حجرة واحدة لكل ستة اشخاص. وقد بدأت عملية اعادة البناء حتى مع استمرار الظروف غير المواتية، ومنها عدم توفر الماء والكهرباء والمجاري.

وفي صيدا وصور، استفاد عدد من اصحاب ابنية السكن المؤجرة لفلسطينيين من وجود الاحتلال وما ادى اليه من تبدل في موازين القوى لغير صالح الفلسطينيين، فطردوا العائلات الفلسطينية من الشقق التي تستأجرها حتى يؤجروها باسعار اعلى. كما استفاد اصحاب الابنية، ايضاً، من الملاحقات والاغتيالات والاعتقالات التي استهدفت فلسطينيين، لتحقيق الغرض ذاته، وهو أمر فعله نظراء لهم في بيروت مستفيذين من اجراءات السلطة اللبنانية، وتواترت حوادث القتل والنسف وطرد العائلات[٨].

وبالاجمال، عانى الفلسطينيون في الجنوب، بعد الحرب، مما يمكن ايجازه فيما يلي:

في المجال الاقتصادي : ادى الغزو الى ازدياد تدهور الاوضاع الاقتصادية في لبنان، وهو تدهور كان قد ابتدأ قبل الحرب الاهلية واستمر معها وشكل احد جذور الازمة التي فجرت الحرب الاهلية؛ ففي الصناعة، كان حجم العمالة في تناقص مستمر نتيجة الاتجاه الشديد الى الاستيراد مع انهيار الضوابط الجمركية وتمتع الموانئ غير الشرعية بالحرية الكاملة وتدفق البضائع عبرها.

يضاف لذلك الدمار الذي لحق بعدد من المصانع نتيجة العمليات الحربية. وبذلك تضافرت نتائج الحرب الاهلية وحرب اسرائيل العدوانية على ضرب القطاع الصناعي. ورافق ذلك توقف حركة الاستثمار في القطاع الصناعي لصالح اتساعها في التجارة والبناء، حيث تأثرت اليد العاملة اللبنانية والفلسطينية، وفقدت فرص عمل قائمة، ولم تتوفر فرص جديدة.

وحدث شيء مماثل في ميدان الزراعة؛ فبعد النهوض في الاستثمارات الرأسمالية في الزراعة الذي شهدته اواسط الخمسينات وما تلاها، والذي نجم عنه تكوين طبقة من العمال الزراعيين الدائمين والموسميين، تعرضت الزراعة لضربات انهكتها في سنوات الحرب الاهلية، وفي سنوات حرب الاستنزاف التي شنتها اسرائيل ضد جنوب لبنان. وبعد حرب ١٩٨٢ اضيفت لذلك تأثيرات الدمار الذي الحقته الحرب، ثم تأثيرات سياسة اسرائيل باغراق اسواق الجنوب بمنتجاتها الزراعية. وادى هذا الى تحول البطالة المقنعة في الريف الجنوبي الى بطالة دائمة. وزاد في تفاقم الازمة استحالة انتقال اليد العاملة في الريف الى المدن بسبب المشاكل الامنية والاجتماعية والاقتصادية فيها.

وتراكمت ازمات التصريف في وجه المنتجات الزراعية المعدة للتصدير، من فواكه وحمضيات ودواجن، وعجزت هذه عن اختراق الظروف الامنية والسياسية غير المواتية، خصوصاً بعد ان تردد عدد من المستوردين العرب التقليديين في الاستيراد من لبنان خشية تسرب البضائع الاسرائيلية المماثلة الى اسواقهم. وهكذا، ضاقت فرص السوق المحلي بسبب منافسة الاسعار الاغرائية للبضائع الاسرائيلية، وضاقت، ايضاً، الاسواق الخارجية فتكدست منتوجات المواسم، وتعاقبت الخسائر مع كل موسم جديد.

وجملة المشاكل القديمة والمستجدة ادت الى تناقص حجم الاراضي المزروعة، بالاضافة الى الاراضي التي تحولت الى مناطق عسكرية او منعت فيها الزراعة لاسباب امنية.

والى هذا، خسر القطاع الزراعي نسبة عالية من فعاليته البشرية، تقدر بـ ٨٠٪، وهي ما كانت تمثله الايدي العاملة السورية التي تقصد لبنان في المواسم، والاخرى الفلسطينية التي تهيبت في العمل نتيجة الخوف من الارهاب الانتقامي الذي تمارسه ضدها ميليشيات الكتائب، والضغوط التي تمارسها هذه الميليشيات ضد ارباب العمل لمنعهم من تشغيل الفلسطينيين. وادى هذا الى كساد الانتاج وتضاؤل الحاجة للعمال[٩].

وكانت مؤسسات «اونروا» توفر فرص عمل خاصة بالفلسطينيين، فتشغل اجراء وموظفين ومدرسين. وقد تناقصت، ايضاً، هذه الفرص بعد التدمير الذي الحقته الحرب بالمؤسسات التعليمية وغيرها، وبعد التضييق الاسرائيلي على خدمات «اونروا».

وهناك، ايضاً، النقص الكبير الذي لحق بفرص العمل التي كانت توفرها المؤسسات التابعة للثورة الفلسطينية. من مؤسسات اقتصادية او اجتماعية او سياسية او عسكرية او اعلامية. وغني عن البيان ان معظم هذه الفرص غاب بعد ان غابت مؤسسات الثورة عن الوجود العلني في ظل الاحتلال.

هذا كله نجم عنه مأزق خانق بالنسبة للعدد الاكبر من العائلات الفلسطينية في الجنوب. فقد فقدت هذه العائلات معيليها، حيث سقط بعضهم كشهداء او اعتقلوا، او اصبحوا عاطلين عن العمل. وزاد المأزق حدة ان بعض الدول العربية اغلقت ابوابها في وجه اليد العاملة الفلسطينية القادمة من لبنان، اما بهدف التشجيع على عدم الهجرة او خشية وصول ناقمين على الاوضاع العربية التي يشعر الفلسطينيون انها خذلتهم، وما يستتبع ذلك من احتمالات امنية غير مواتية لهذه الدول.

وامام ضيق فرص العمل، حاول عدد من الشباب الفلسطيني التوجه للعمل اليدوي في الزراعة او البناء او الخدمات، لكن ميليشيات الكتائب كانت تطاردهم، وتوجه الانذارات لمن يستخدمهم، وقد مارست القتل ونسف البيوت بالفعل لتحقيق غرضها هذا، مما حمل أرباب العمل على التخلي عن عمالهم الفلسطينيين في أغلب الاحيان[١٠].

في المسألة الامنية : منذ خروج القوات الفلسطينية من بيروت وانتفاء وجودها العلني في الجنوب، نشأ وضع جديد تعرض فيه الفلسطينيون لاشكال متعددة من القمع والاضطهاد.

فحملات الاعتقالات التي شنتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي شملت اللبنانيين والفلسطينيين ممن هم في سن حمل السلاح ما بين ١٤ الى ٤٥ سنة، والاتهام بالاشتراك في المقاومة صار هو الرائج. وقد وقع ضحية هذه الحملات عشرات الوف الناس في البداية. ثم تواترت بشكل اكثر انتظاماً واقل عشوائية، وبقيت، مع ذلك، الوف عديدة في المعتقلات، فيما تستقبل هذه المعتقلات عشرات ومئات جديدة في كل يوم. وتقسم سلطات الاحتلال المعتقلين الى فئتين؛ فئة تعدها الاخطر، وتضم من تظن انهم مقاتلون محترفون او كوادر في صفوف المقاومة. وهؤلاء يجري نقلهم الى سجون اسرائيل وخصوصاً الى معتقل مجيدو، حيث يخضعون لتحقيق عنيف ومدقق؛ وفئة اخرى تضم الذين جرى اعتقالهم عشوائياً او من يتهمون بانهم من مؤيدي المقاومة، ومعظم هؤلاء يجمعون في معتقل انصار قرب النبطية[١١]، وهو المعتقل الذي اشتهر بقسوة الظروف فيه ووحشية السجانين وسوء المعاملة. وقد تراوح عدد المعتقلين الذين وجدوا في المعتقلات في وقت واحد ما بين ٦ و ٩ آلاف. يشمل هذا الرقم من يسجلون كمعتقلين ويمضون مدداً طويلة، وهؤلاء ترفض اسرائيل اعتبارهم اسرى حرب، وترفض، بالتالي ان يحظوا بتطبيق الاتفاقات الدولية الخاصة بالاسرى عليهم. وهم، الى هذا، لا يحصلون على المعاملة الخاصة بالسجناء، فليس لهم حق تلقي الزيارات ولا تسمح سلطات الاحتلال لمحامين او سواهم برعاية شؤونهم. ولذلك، فان مصيرهم برمته متروك لرغبة سجانيهم، سواء في ما يتعلق بنوع المعاملة او بمدة الاعتقال او بفرص الافراج عنهم. وكثيراً ما تعرض المعتقلون هؤلاء للعقوبات الفردية والجماعية، فضلاً عن الوضع القاسي الذي يعانون منه في ظل شروط الاقامة السيئة للغاية في الخيم القائمة في العراء او في الزنازين المعزولة، وفي ظل نقص التدفئة والغذاء والكساء، وضآلة الخدمات الصحية بل غيابها عن الذين يحتاجونها حاجة ماسة. وقد وصل الامر حد التصفية الجسدية لاعداد من المعتقلين، قتل بعضهم بسبب التعذيب الوحشي الذي تعرض له، وقتل آخرون برصاص الجنود الاسرائيليين الذي يطلق بحجة مواجهة تمردات المعتقلين، او مات آخرون لان جروحهم او امراضهم تركت بغير علاج.

وأمام حملات الاحتجاج المطالبة بتحسين المعاملة وبالافراج عن المعتقلين، وتظاهرات العائلات، وصداماتها مع قوات الاحتلال للغرض ذاته، عمدت هذه الى اخلاء سبيل بعض المعتقلين، لكن كثيرين ممن افرج عنهم اعيد اعتقالهم، فيما تواصلت حملات الاعتقالات لغيرهم[١٢].

وقد اثمرت عملية اعادة تنظيم المقاومة الفلسطينية والوطنية اللبنانية في الجنوب عن قيام حركة مقتدرة لمقاومة الاحتلال، وتواترت العمليات العسكرية ضد جيش الاحتلال ومؤسساته، فيما اتسعت النشاطات السياسية والجماهيرية المناهضة له على نطاق واسع. وقد استتبع هذا توسع السلطات الاسرائيلية في اجراءات القمع؛ فبعد كل عملية او نشاط مناهض تجري عمليات تطويق المناطق والقرى وتمشيطها واعتقال كل من يشتبه به من المتواجدين فيها. وفي هذا المجال، تقتحم المنازل فجأة في اي وقت من الليل او النهار وتفتش بعنف يخلّف وراءه اضراراً مادية في اغلب

الاحيان، فضلاً عن التأثيرات النفسية والاهانات التي توجه للسكان، حيث يهان الاباء ويضربون امام ابنائهم وزوجاتهم. وكل ذلك خلق مناخاً من عدم الامان لكل فلسطيني في الجنوب[١٣].

عملت سلطات الاحتلال على تشجيع النزاعات الداخلية في الجنوب، مستغلة من اجل ذلك اية خلافات سياسية او تناقضات طائفية. وادارت السلطات لهذا الغرض لعبة مركبة؛ ففيما انطلقت الميليشيات الكتائبية في اعمالها الموجهة ضد الفلسطينيين من اغتيالات ونسف وتهديد وضغوط للحرمان من فرص العمل. وفيما تم ذلك كله باشراف قوات الاحتلال وتحت سمعها وبصرها، تظاهرت هذه السلطات بعدم الرضى عن ما تقوم به الميليشيات وقدمت عروضاً للفلسطينيين بالمساعدة على حمايتهم. وفعلت سلطات الاحتلال ذلك لكي تمدّ اقنية نفوذها وسط التجمعات الفلسطينية في الجنوب وتجند العملاء وتجعل لهم شيئاً من النفوذ. ومع اتساع حملة الملاحقة الكتائبية ضد الفلسطينيين، الموازية لحملات الملاحقة الاسرائيلية، وصل الامر حدّ تنظيم ما امكن وصفه بالمجزرة التي تجري ببطء[١٤]. وازداد اضطراب الامن والاحساس الفلسطيني بانعدامه.

كذلك ركزت سلطات الاحتلال على تجنيد العملاء من بين الفلسطينيين، وايجاد المتعاونين معها. وفضلاً عن اللعبة الامنية، حصرت السلطات تقديم الخدمات المدنية والاجتماعية بهؤلاء العملاء والمتعاونين، بما في ذلك المراجعات بشأن المعتقلين والافراج عنهم. ومن ابرز المؤسسات التي نشأت في ظل هذا الوضع اثنتان:

الاولى، هي اللجنة الاجتماعية الانسانية، وهي تجمع استغل الظروف المعيشية والاجتماعية التي نجمت عن الغزو الاسرائيلي، فقدم نفسه بوصفه اداة انقاذ ومعونة تحت شعار منع المزيد من التدهور في الاوضاع[١٥]. وتولت اللجنة بتسهيل من سلطات الاحتلال حل بعض المشاكل التي يعاني منها الفلسطينيون، من ذلك اطلاق سراح عدد من المعتقلين واعادة فتح المدارس والاشراف على توزيع المساعدات. وقد بدأ عمل هذه اللجنة في مخيم عين الحلوة المتاخم لمدينة صيدا على امل ان يمتد الى تجمعات اخرى، غير انها عجزت عن مدّ نشاطها الى خارج هذا المخيم. ورغم كل التسهيلات التي قدمتها لها سلطات الاحتلال لتحقيق سمعة شعبية لها، ظلت اللجنة اسيرة العزلة، ولم تتمكن من ثني الجمهور الفلسطيني عن ولائه الوطني لمنظمة التحرير. حتى ان هذه اللجنة التي انشئت لتكون تجربة اولية للقيادة البديلة لم تجروء ان تتخذ موقفاً علنياً ضد منظمة التحرير.

والثانية، هي مؤسسة الحرس الوطني وهو بمثابة ميليشيا محلية سلحتها سلطات الاحتلال على غرار مسلحي روابط القرى في الضفة الغربية. السبب المعلن لانشاء الحرس الوطني هو ان يتولى الفلسطينيون حماية انفسهم ضد مطاردة الكتائب لهم. الا ان هذا الحرس الموصوف بالوطني لم يقدم اية حماية فعلية في هذا المجال. بل ظهر ان المهمة الفعلية له، كما كشفت عنها تصريحات لمسؤوله عبدالله ناصر، هي «الاستعداد للقتال ضد م.ت.ف ولطردها من لبنان»[١٦]. وقد عملت عناصر الحرس الوطني عامة في المساعدة على اعتقال العناصر الوطنية ومنع التحركات الجماهيرية وجمع المعلومات لصالح مخابرات اسرائيل واشاعة اجواء الرعب والارهاب في صفوف الفلسطينيين.

سياسة المقاومة تجاه الفلسطينيين في الشمال والبقاع

استمرت المقاومة الفلسطينية بالتمتع بشيء من حرية الحركة في هاتين المنطقتين وانعكس هذا على اوضاع المدنيين الفلسطينيين فيهما. وقد بقي لهم مركز قيادي، ولم يخضعوا للقهر

والارهـاب اللذين خضع لهما الجمهور الفلسطيني في الجنوب او في بيروت. ولا يعني هذا ان الفلسـطينيـين في هاتين المنطقتين بدون مشاكل، ذلك ان الحضور المتحقق للمقاومة ليست له مقومات السلطة ولا هو راغب في الحلول مكانها. وهذا الوجود يحكمه ما سبق ان حكمه في بيروت والجنوب قبل الاجتياح الاسرائيلي من عدم انتظام العلاقة مع السلطة الرسمية ومن ازمات معها. والسلطة الرسميـة، بمـا هي ضعيفة وبقصورها في ايلاء الاهتمام المناسب لهاتين المنطقتين، تتركهما محرومتين من كثير من الخدمات. وقد تردت الاحوال في المنطقتين في الاساس بسبب تخلي السلطة منـذ وقت طويل عن تطويرهما وتنميتهما، هذا الوضع يخلق صعوبات عديدة للجمهور المقيم فيهمـا من فلسطيني ولبناني، ويترك مطالبه بغير تلبية في العديد من الاحيان. ولا تملك المقاومة الفلسطينية السلطة او الامكانية اللازمة لتلبية الاحتياجات كافة بشكل ملائم.

لسد النقص، بدأ ظهور العديد من الاجهزة الشعبية المدعومة من المقاومة او من اطراف الحركة الوطنية اللبنانية. لكن هذه الاجهزة ليست مكتملة، وليست موحدة، وهي، بالتالي، لا تعمل وفق خطط مبـرمجـة. وتتجـاور هذه الاجهزة مع منظمات عسكرية تابعة لسوريا او للمنظمات الفلسـطينية او غيرها، بالاضافة لوجود قوى الامن التابعة للسلطة الرسمية. هذا التشابك في الوجود وفي الصلاحيات ينجم عنه خلط واضطراب وتشابك في اداء كافة الاجهزة.

على الرغم من ذلك، فالوضع الفلسطيني في البقاع والشمال، بقي اقل سوءاً من اوضاع الفلسطينيين في اي مكان آخر في لبنان، اذ بقيت لهم مقاومتهم ومركزها المتحرر الذي يستطيع خلق الجو العام وتحديد الاتجاهات الرئيسية في التعامل مع قضايا الجمهور.

لقد تأثرت المنطقتان، دون شك، تأثراً بالغاً بنتائج حرب ١٩٨٢، خصوصاً ان انكفاء عدد من القوات الفلسطينية اليهما بعد الحرب قد رافقه ظهور الخلاف بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا التي تمتلك وجوداً عسكرياً كبيراً، كما سبقه نمو بذور الصراعات المحلية الذي بدأ مع الحرب الاهلية اللبنانية، بما اشتمل عليه من مجازر طائفية ونزاعات عائلية وعشائرية.

واسرائيـل تعمـل، من جانبهـا، على استنـزاف الاوضاع في البقاع والشمال بمقدار ما تستطيع. وفضلاً عن استهداف بعض المواقع بالقصف الاسرائيلي المباشر، تدعم اسرائيل سراً قوى تجندها لاحداث التخريب السياسي والامني. ومن بين اهداف اسرائيل ان تحمل الجمهور اللبناني والفلسطيني على الاقتناع بأن احتضانه للمقاومة الموجهة ضد اسرائيل مكلف له. يرافق ذلك تسعير الصراعات الفئوية وبث الدعوات التفريقية بين اللبناني والفلسطيني وتهيئة المناخ لازدهار شعار التخلص من الغرباء، اي، اساساً، الفلسطينيين، ولو بالتعاون مع الاعداء.

هذه الاعمال تغذيها طروحات السلطة اللبنانية الرسمية عن صراعات الغير فوق الارض اللبنانية والسلوك السري والعلني لاجهزة هذه السلطة وهي تنشط في الاتجاه ذاته.

ونتيجة لهذا كله، يسود قلق دائم، ومشروع، من احتمال تحول المناطق المذكورة الى اهداف لهجمات اسرائيلية جديدة. وهذا يستدعي اتخاذ اجراءات دفاعية مستمرة بالاستفادة من دروس مقاومة غزو ١٩٨٢.

وعلى الرغم من ان الاشهر الستة الاولى من عام ١٩٨٣، أي قبل ان يتأزم الوضع بين سوريا ومنظمة التحرير، شهدت نشاطاً ملحوظاً لتعزيز الموقف الدفاعي الفلسطيني ولتحسين اقنية التعامل مع الجمهور فقد بقيت اخطاء سبق ان مورست في الجنوب[١٧]. من ذلك عدم الاهتمام الكـافي بهموم السكان اليومية ووجود مشاعر تستخف بها. بعض اسباب ذلك نابع من نقص القدرة، موضوعياً، عن الحد اللازم لتلبية حاجات، بعينها، مع غياب اجهزة الدولة التي تقوم عادة بتلبية هذه الحاجات. وكما سبق ان اشرنا الى ذلك، فان من بين اسباب قصور اجهزة الدولة تحقيق

هدف السلطة الرسمية في جعل الحياة أصعب في المناطق التي يتواجد فيها من تصفهم دعاية الدولة بالغرباء. لكن هذا لا يعطي الحق الكامل للقوى الفلسطينية واللبنانية الوطنية للتهرب من مسؤولياتها ازاء الجمهور. وهذه القوى هي في نظر الجمهور هي المسؤولة عن تأمين مطالبه. وحل هذه المسألة يقتضي توفر ذهنية جديدة تبدأ من الاهتمام بتأسيس البنية التحتية على نحو ملائم.

وهنـاك، أيضاً، هموم الانفلات الامني وتجدد النزاعات المسلحة وما ينجم عن ذلك من خسائر مادية وضحايا بشرية؛ لقد تعود الجمهور الفلسطيني ومثله اللبناني الوطني على احتمال الخسائر التي تخلفها الحروب والصدامات مع العدو الاسرائيلي. ولكن هذا الجمهور لا يجد مبرراً مشروعاً للنزاعات في الصف الذي يواجه اسرائيل. وهو يدينها.

وفي كل الاحوال، شكلت الحاجة لاستتباب الامن الهاجس الاكبر لجمهور البقاع والشمال. ان هموم الانفلات الامني الناجم عن النزاعات المسلحة في الصف الوطني تفعل فعلاً سلبياً في نسج العلاقة بين الثورة والجمهور الذي يحتضنها.

وعلى هذا، فالعفوية والشكلية اللتان ينطلق منهما عمل العديد من اجهزة الثورة، وكذلك استمـرار البعض من البيروقراطيين المنتفعين بالفوضى في التعشيش داخلها او على هوامشها، تشكل ظواهر سلبية، وتجعل ما يصل الى الجمهور من الخدمات التي تستطيع الثورة توفيرها اقل ممـا هي، فضلاً عن ان مشاريع التنمية محدودة بالاساس، كما سبق ان اسلفنا، حين تقاس بالحاجات الفعلية.

لقد اصبح البقاع والشمال في السنة التي تلت حرب ١٩٨٢ ساحتي الوجود العسكري الاساسي لقوات المقاومة الفلسطينية. وبين المشاكل التي اضيفت الى اعباء الفلسطينيين السابقة فيهما مشكلة ايواء آلاف العائلات التي لجأت اليها من بيروت او من الجنوب. وهذه المشكلة ذات حدين: الاول عمـلي يتمثل في عدم توفر الاجهزة المناسبة لتأمين ايواء اللاجئين، وقد ساعد في تخفيف آثاره نمط العلاقات العائلية السائد الذي حمل الاسر المقيمة سابقاً على ايواء اقربائها او اصدقائها من الاسر اللاجئة؛ والثاني سياسي وطني يتمثل في خطورة توفير الاستقرار لهؤلاء اللاجئين لان في هذا تشجيعاً لغيرهم على اللجوء وافراغ الجنوب وبيروت من المخيمات، وانتقالها، مع اضطراد القمع المنصب عليها، الى هاتين المنطقتين. لقد اضطر بعض اللاجئين، في البداية، الى السكن في المدارس، ثم اخلوها مع بدء موسم الدراسة ونصبت لهم خيم وشوادر، في الوقت الذي لم يكن فيه لدى «الاونروا» قرار ببناء مخيم خاص لهم[١٨].

وان التوسع في اقامة مؤسسات الثورة متعددة الاغراض من شأنه ان يوفر اداء افضل للخدمات المطلوبة وفرصاً لاستيعاب اليد العاملة، وان يضمن، في الوقت نفسه، بقاءها في المناخ النضالي وعدم انزلاقها في المناخات التي يهيئها خصوم الشعب الفلسطيني.

السياسة التي يخضع لها الفلسطينيون في العاصمة وضواحيها

فجرت مجازر صبرا وشاتيلا ومداهمات الجيش الاسرائيلي الاخرى، عند احتلاله بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية، كل القلق والرعب لدى المدنيين الفلسطينيين، وقد وجدوا انفسهم بمواجهة هذه الهجمة الوحشية وهم بدون وسائل للدفاع بعد ان رحل المقاتلون عن بيروت. لكن انسحـاب جيش الاحتـلال من بيروت والضاحية لم يوفر للفلسطينيين الراحة، ذلك ان جيش السلطة واجهزته الامنية، تابعوا اكمال المهمة التي بدأها الاسرائيليون. وهكذا استمرت مداهمات الجيش ورجال المكتب الثاني، وتوسعت حملات الملاحقة والاعتقال. واذا كان الاسرائيليون، في

ايام احتلالهم القصير للعاصمة والضاحية، لم يتمكنوا من التوغل في المخيمات واماكن التجمع الفلسطينية وتمشيطها، فان اجهزة الدولة توفر لها الوقت الكافي، والذين لم تطلهم ايدي الاحتلال او تكتشفهم عيونه، لاحقتهم هذه الاجهزة بمثابرة وعناد. وهكذا، حوت سجون الدولة، القديمة والمستحدثة آلاف الموقوفين من الفلسطينيين، الى جانب نظرائهم من اللبنانيين الوطنيين المتهمين، عادة، بمساعدة المقاومة الفلسطينية. ومن لم يعتقل اضطر الى الانزواء والتواري عن الانظار او الى اللجوء لخارج العاصمة. هذا كله ادى الى تفاقم الازمات الاجتماعية والاقتصادية التي ولدتها الحرب، وزاد من وطأة الظروف على المدنيين. وقد استمرت حملة الاعتقالات طيلة العام الذي نتحدث عنه بشكل منظم «واصبح منظر اللاند العسكري، مدعماً بملالتين وبما يقارب العشرين جندياً، يحكمون الطوق»[١٩] حول أية بقعة في التجمعات الفلسطينية، منظراً متكرراً ومألوفاً.

واعتـاد سكان المخيمات، في كل ليلة، على سماع اصوات انفجارات تستهدف المصالح المدنية الفلسطينية؛ ففي ليلة اول نيسان (ابريل) ١٩٨٣، مثلاً، وقع انفجار في محلات «صامد» التي تبيع المنتجات الفلوكلورية الفلسطينية قرب جامعة بيروت العربية[٢٠]. وبعد ذلك بايام تم تفجير محل للثياب يملكه فلسطيني[٢١]، وتفجير آخر اطاح بمكتبة يملكها فلسطيني، أيضاً[٢٢]. وبدا المسلسل طويلاً، حتى ان الفلسطينيين اصبحوا «ينتظرون، في كل ليلة تقريباً، هدية المجهول التي تنتـظر محلاً يعود لاحد الفلسطينيين المدنيين العزل من كل سلاح للدفاع عن انفسهم. والغريب ان هذه الحملة تتم في منطقة يتواجد فيها الجيش بكثافة، وتتواجد فيها القوات الفرنسية، أيضاً[٢٣].

ولما كانت بيروت مقر ادارات الدولة المركزية، فان المراجعات الرسمية التي تقوم بها منظمة التحرير كانت تتم عبر مكتب المنظمة في بيروت، وقد سبق للدولة اللبنانية ان منحت المكتب ومديره وعـدداً من العاملين فيه الحصانة الدبلوماسية. مع ذلك فان جيش السلطة احتل هذا المكتب والمباني التي يشغلها وبقي فيها، فتشتت العاملون وضاقت، الى ابعد الحدود، قنوات اتصالهم بالادارات الحكومية. وبهذا فقد الفلسطينيون مرجعهم الرسمي الذي يستطيع على الاقل ان ينقل شكاواهم.

واثناء التفاوض على فك الحصار عن بيروت وخروج المقاتلين الفلسطينيين منها، ابلغت الحكومة اللبنانية من قبل قيادة م.ت.ف. ان لجنة قيادية شكلتها القيادة ستبقى في بيروت لرعاية الشؤون الفلسطينية فيها. وتحددت اسماء اعضاء هذه اللجنة، وابلغت للسلطات الحكومية التي ابدت موافقتها على بقائها. غير ان هذه اللجنة لم تستطع استرداد مباني مكتب المنظمة. كما ان السلطات خاتلت في تعاملها مع اعضائها، ثم انتهى الامر، بعد اشهر فقط ومع استعادة اجهزة الحكومة لوجودها في العاصمة، الى ملاحقة اعضاء هذه اللجنة الواحد تلو الاخر، حتى انتهى وجودها، باعتقال الاعضاء او بابعادهم.

وفي العادة، تتهرب السلطة من مناقشة المشكلات المتعلقة بالمدنيين الفلسطينيين، أياً كانت الجهات التي تطرح هذه المشكلات مع ممثلي السلطة. ويكتفي رجال الحكم بترديد شعار عام غامض بان «هؤلاء الفلسطينيين يعيشون تماماً بذات الحقوق والواجبات التي كانت تسري عليهم باستمرار»[٢٤].

وقد اعترف رئيس الحكومة اللبنانية شفيق الوزان في احد تصريحاته بان هناك فئات تحاول الانتقام من الفلسطينيين. وقال الوزان ان حكومته قامت بأمرين اساسيين تجاه المدنيين: اولهما، الموافقة على اعادة بناء ما تهدم من المخيمات، والثاني افتتاح مراكز جديدة في المحافظات تتبع لمديرية شؤون اللاجئين لتسهيل اصدار الاوراق الرسمية التي يطلبها الفلسطينيون. وفهم من

تصريح رئيس الحكومة ان المخيمات التي ووفق على اعادة بناء ما تهدم من بيوتها، ستقلص مساحاتها تحت شعار العودة الى المساحات التي قررت لها في عام ١٩٤٨، مما يعني اسقاط الزيادة السكانية من الاعتبار. وجاء في تصريح الوزان، ايضاً: «نحن غير مسؤولين عن تصرفات البعض التي تحصل في مناطق ليست بيدنا. وفيما يتعلق باعادة المخيمات، كانت هناك شبه معركة، اسرائيل تريد ان تهدمها. أنا اتخذت قراراً كوزير داخلية بالسماح باعادة الحال الى ما كانت عليه المخيمات... اننا نفعل كل ما نستطيع اما اذا كانت هناك بعض العواطف المناهضة لهم فاننا لا نستطيع في هذه المرحلة السيطرة عليها في شتى المناطق»(٣٥).

اما هموم العمل ولقمة العيش للفلسطينيين في مخيمات العاصمة فمعقدة، وتلعب عوامل متعددة ادواراً اساسية في هذا المجال. من هذه العوامل، ركود الحركة في قطاعات العمل والتجارة نتيجة تأثرها بالغزو الاسرائيلي وبمحاولاته فرض هيمنة اقتصادية، وباجراءاته الامنية المعوقة للنمو الاقتصادي. ومنها، ايضاً، عدم استقرار الاوضاع الامنية عموماً، وتشديد القبضة ضد الفلسطينيين خصوصاً، مما يخلق ارباكات شديدة. وهناك مناطق كاملة لا يقربها الفلسطينيون لاسباب امنية، مثل المنطقة الشرقية للعاصمة. يضاف لهذا عبء الاجراءات التي راحت الدولة تتشدد في تطبيقها؛ فقد صار من الصعوبة بمكان شديد ان يستخرج الفلسطيني اوراق الهوية او الاقامة او اية اوراق اخرى، اذا كان قد فقدها او احتاج لتجديدها. والسلطات تعامل الفلسطيني المسجل في لبنان منذ عام ١٩٤٨ كأي مقيم اجنبي، وهو مطالب بالحصول على ترخيص للعمل. وفي هذا المجال تقف عراقيل شتى. ويكفي ان نذكر ان عدد الفلسطينيين الذين افلحوا في الحصول على التراخيص من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل خلال اشهر شباط (فبراير) وآذار (مارس) ونيسان (ابريل) ١٩٨٣، لم يتجاوز الـ ٤٧، وذلك من بين ما مجموعه ١٢٥ الف مسجلين في العاصمة. ثم ان مجالات العمل المتاحة للفلسطينيين محددة بالقرارات التي تحدد مجالات عمل الايدي العاملة الاجنبية، وهي «البناء (باستثناء التمديدات الكهربائية والصحية) وتركيب الزجاج والزراعة والدباغة والحفريات ونسيج السجاد وصهر المعادن وغسيل السيارات»(٣٦).

وفوق كل ذلك، هناك الضغوط التي تمارسها الجهات المعادية للفلسطينيين على ارباب العمل، باشكال علنية او مستترة، لمنعهم من تشغيل الفلسطينيين.

---

(١) Elias Sanbar, "Le Long Chemin de Retour", *Revue d'Etudes Palestiniennes*, No. 5, Automn 1982, p. 5.

(٢) نايف حواتمة، **قضايا الثورة الفلسطينية في المرحلة الجديدة بعد الغزو الاسرائيلي للبنان ومعركة بيروت** (نص كلمة القيت في اجتماعات الدورة السادسة عشرة لمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في ١٩٨٣/٢/١٧)، دمشق: منشورات الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ص ١٢.

(٣) Sanber, *op. cit*, p. 6

(٤) Khalil Nakhleh, "The Invasion of Lebanon and Israel's Imperial Strategy", *Arab Studies Quarterly*, Vol. 4, No. 4, Fall 1982, p.328.

(٥) Edward W. Said, "Palestinians in the Aftermath of Beirut: A Preliminary Stocktaking", *Ibid*, p. 304.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ٣٠١.

(٧) حديث مع جون ديفرتس (مدير «اونروا»)، **الاسبوع العربي** (بيروت)، ١٩٨٣/١/٣١.

(٨) جيروزاليم بوست (القدس)، ١٩٨٣/٢/٢.

(٩) زاهي الهندي، «الطبقة العاملة: بطالة وهجرة وهجوم الوطن» **بيروت المساء** العدد ٤٨، ١٩٨٣/٥/٢، ص ١٨.

(١٠) «الفلسطينيون بعد عام من الغزو: مجازر صبرا وشاتيلا مقدمات لعملية ذبح صامتة»، **بيروت المساء** العدد ٥٣، ١٩٨٣/٦/٦، ص ١٧.

(١١) Dov Irmiya, "Le Journal de Guerre d'un Colonel Isralien", *Le Monde Diplomatique*, No. 351, Juin 1983, pp. 22-23.

(١٢) سعدون حسين، «لبنان المعتقل خلف الاسوار العالية»، **بيروت المساء**، العدد ٥٣، ٦/٦/١٩٨٣، ص ٣٥.

(١٣) يوسف المقدح، «الفلسطينيون في الجنوب، وضع مأساوي على كل الاصعدة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٣٨، أيار (مايو) ١٩٨٣، ص ١٤٠.

(١٤) محمد رباب، «المأساة تتفاقم؛ حوادث قتل الفلسطينيين في جنوب لبنان تتزايد»، **الحرية** (نيقوسيا)، العدد ١٦/٨٣، ١٥/٥/١٩٨٣، ص ٢٥ و٢٦.

(١٥) سهيل الناطور «روابط المخيمات: حلقة أخرى في اضطهاد الفلسطينيين في الجنوب المحتل»، **بيروت المساء**، العدد ٤٧، ٢٥/٤/١٩٨٣، ص ١٨.

(١٦) **النهار** (بيروت) ٧/٣/١٩٨٣.

(١٧) محمد علي محمود، «الجنوب تحت وطأة الاحتلال» الاخطاء والاجتياح وآفاق المقاومة، **الطريق** (بيروت)، العدد الثاني، حزيران (يونيو) ١٩٨٣، ص ٥٢.

(١٨) الحرية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩.

(١٩) سمير عبد الله، «الفلسطينيون في بيروت بين هاجس الاعتقال وهواجس التفجير والقتل»، **الحرية**، العدد ١٥/٨٣، ص ١٨.

(٢٠) **النهار**، ٢/٤/١٩٨٣.

(٢١) **السفير** (بيروت)، ١٠/٥/١٩٨٣.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ٢٥/٤/١٩٨٣.

(٢٣) سمير عبد الله، (الحرية) **مصدر سبق ذكره**

(٢٤) **السفير**، ٣٠/٥/١٩٨٣.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ٤/٦/١٩٨٣.

(٢٦) سمير عبد الله (الحرية)، **مصدر سبق ذكره**.

المواقف والخيارات الاسرائيلية في لبنان

سمير جريس

لم يمر اكثر من عامين على الغزو الاسرائيلي للبنان، حتى اختفت او تلاشت كلياً اهداف ـ نتـائـج الغزو، بدءاً بتصفية منظمة التحرير الفلسطينية سياسياً وعسكرياً، وتسريح الحلول الاسرائيليـة ـ الاميركية للمشكلة الفلسطينية، وتقليص التواجد السوفياتي في المنطقة، مروراً بأقـامـة نظام جديد للبنان، وفرض معاهدة «سلام» على بلد عربي آخر، وانتهاء بضمان امن المستوطنات الاسرائيلية الشمالية. فقد ثبتت استحالة تصفية منظمة التحرير الفلسطينية، وإن كان وجود مقاتليها في لبنان قد تقلص. كما سقطت احلام اقامة نظام موال لاسرائيل في بيروت مع سقوط اكبر رموزه بشير الجميل، وألغي الاتفاق الاسرائيلي ـ اللبناني المعروف باتفاق ١٧ ايار (مايو) ١٩٨٣. كذلك انكفأت القوات الاسرائيلية عن معظم الاراضي التي احتلتها اثناء الغزو تحت وطأة ضربـات رجال المقاومة الوطنية، واصبحت حالياً في وضع لا تحسد عليه في المناطق المتبقية تحت سيطرتها، جنوبي نهر الاولي، يمكن معه القول انه اسوأ مما كان عليه قبل عملية الغزو، سواء من حيث الانعكاسات السياسية الخارجية والداخلية، او من حيث الخسائر البشرية والاقتصادية، او من حيث مستقبل العلاقات التي تطمح اسرائيل الى اقامتها مع الطوائف والفئات في لبنان عموما، وفي الجنوب اللبناني خصوصا.

الموقف الاسرائيلي الراهن

يبدو، ظاهريا على الاقل، ان ثمة تشابها كبيرا في موقف الكتلتين الحزبيتين الكبيرتين، في اسرائيل ـ المعراخ والليكود ـ من الوجود الاسرائيلي في لبنان، وان الخلافات اذا وجدت، لا تعتبر مبدأيه، بل ثانوية تدور حول بعض الخطوات التكتلية، وهي لا تتوزع دائما حسب الانتماء الحزبي[١].

ويرى قادة حزب العمل ان «القرار الاسرائيلي الاول حول لبنان قد اتخذ، وهو انه لم يعد لاسرائيل دور في تشكيل الصورة السياسية للبنان... وهذا ما لا تتعارض حوله كافة الاحزاب. [لذا] من المفهـوم تلقـائيـا انه ينبغي للقرارات الاسرائيلية معالجة موضوعا واحدا: أمن دولة اسرائيـل في مواجهـة «الارهاب» [الاقوى من عندنا] الصادر من لبنان، وامكانية تطور تهديد

سوري ضد دولة اسرائيل. وهذا كل شيء[٢].

وفي رأي هؤلاء تستطيع الحكومة الاختيار بين امكانيتين اساسيتين لحل المشكلة على الحدود اللبنانية:

★ الاولى (وتبدو الاسهل) وهي الاعتماد على الوجود الدائم للجيش الاسرائيلي في شريط عرضه ٣٠ ـ ٤٠ كلم شمالي الحدود الاسرائيلية.

★ والثانية ضمان سلامة المستوطنات بواسطة ثلاثة عوامل:

اولها، اقامة قوات محلية على رأسها جيش لبنان الجنوبي (قوات سعد حداد سابقا) وميليشيات درزية في منطقة حاصبيا، وقوات شيعية في مناطق اخرى. لكن هذه القوات بحاجة لتعزيز بوسائل اضافية.

ثانيها، قوة معززة من قوات الامم المتحدة (اليونيفيل)، تنتشر اساسا في القسم الشمالي من الشريط الامين، وتشكل حاجزا يحد من عمليات التسلل بالرغم من امكانية اختراق هذا الحاجز.

وثالثها، توفير حرية العمل للجيش الاسرائيلي الذي سيعود الى ما وراء الحدود الدولية للقيام بدوريات او حتى لازالة تجمعات الفدائيين التي قد تتمركز في المنطقة[٣]. ويرى المعراخ ان الامر ممكن التحقيق خلال فترة غير طويلة، اي في حدود ستة اشهر من لحظة اتخاذ القرار[٤]. وكان آخر موقف للمعراخ، قبل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الحالية، ما طرحه من اقتراحات خلال المفاوضات مع الليكود لاقامة تلك الحكومة، وينص على ان «تعمل الحكومة من اجل تأمين مستوطنات الشمال وسحب الجيش الاسرائيلي من لبنان خلال فترة زمنية قصيرة ومحددة»[٥].

اما آخر موقف لليكود الذي طرح هو الآخر في المفاوضات الائتلافية لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية فيتألف من ثلاثة بنود:

«١ـ تقوم الحكومة بما هو مطلوب للمحافظة على سلامة الجليل. ويتم تحديد ترتيبات امنية، تسمح بالانسحاب العاجل للجيش الاسرائيلي من لبنان».

«٢ـ الترتيبات الامنية التي ستوضع في حيز التطبيق ينبغي ان تمنع تمركز مخربين في جنوب لبنان واقامة بنية تحتية، تستخدم قاعدة للعدوان وتهديدا لشمالي اسرائيل».

«٣ـ هذه الترتيبات تستلزم اقامة منطقة امنية في جنوب لبنان تكون تحت سلطة وقيادة قوات محلية، من خلال تأمين الدعم والتغطية لها من جانب الجيش الاسرائيلي»[٦].

ويتفق الطرفان (المعراخ والليكود) على ان الزمن يعمل في غير صالح اسرائيل في هذا المجال. لكنه على الرغم من التشابه في المواقف بين المعسكرين فهناك عدد من نقاط الخلاف بينهما تتلخص في ان الليكود، وان كان يتفق مع المعراخ من حيث المبدأ على هذه التصورات للحلول المقترحة، فإنه يعارض وضع جدول زمني للانسحاب، ويعارض عملا، لا قولا، تنفيذ انسحاب جزئي آخر الى خط الثلاثين او اربعين كيلومترا شمالي الحدود الدولية، ويخالف المعراخ في نظرته للترتيبات الامنية المقترحة وخصوصا دور قوات (اليونيفيل). ويعبر عن ذلك بوضوح وزير الخارجية ورئيس الحكومة السابق اسحق شامير، بقوله: «ان الوضع في لبنان وضع فريد ولا توجد امثلة للتعلم منها بخصوصه. لذلك ينبغي التعلم حسب الظروف على الارض... هناك شبكة معقدة تسبب لنا خسائر واضرار ومشكلات. وينبغي ايجاد حلول تتماشى مع مصالحنا الامنية وتمكننا من الاستمرار في علاقات ودية مع الشعب اللبناني بكافة فئاته. وثمة مشكلتان: من جهة، تأمين سلامة الجليل، ومن جهة ثانية تقليص المجهود المستثمر في لبنان الى الحد الممكن من ناحية الطاقة البشرية والاصابات والخسائر والنفقات»[٧].

واعترف شامير بعدم وجود حلول مبلورة لدى الحكومة السابقة مشيرا الى انه طلب من هيئة الاركان تقديم حلول مبتكرة، مرنة جدا تتحمل التعديل اثناء تنفيذها. لكنه نفى وجود جدول زمني معين، لا لسنوات لا لانصاف سنوات. وكان شامير اكثر وضوحا في تعبيره عن هذا الموقف لدى تعليقه على الغاء اتفاق ١٧ أيار (مايو) ١٩٨٣، بقوله انه «من اجل ضمان الحد الادنى من الامن الذي يحق لسكاننا سيتعين على اسرائيل اتخاذ خطوات في هذا الصدد. ولا يمكن توفير هذا الحد الادنى الا بتدخلنا المباشر»[٨].

اما الموقف الاخير والموحد للمعراخ والليكود في اطار الائتلاف الجديد الحاكم حاليا برئاسة بيرس، زعيم حزب العمل، بما في ذلك الشركاء الصغار في هذا الائتلاف (المفدال، شاس، شينوي، موراشاه واغودات يسرائيل) فينعكس في البند السادس عشر من الخطوط الاساسية لحكومة الوحدة الوطنية الجديدة وينص على ان «تعمل الحكومة كل ما يلزم من اجل تأمين سلامة الجليل. ويجري توفير ضمانات امنية تتيح انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان، خلال وقت قصير تحدده الحكومة»[٩]، وذلك دون الاشارة الى طول المهلة الزمنية المطلوبة والى نقطة بدء العد العكسي لهذه المهلة.

ويبقى هنا موقفي اليسار واليمين المتطرف، حيث تدعو قوى المعسكر الاول وخصوصا راكاح والقائمة التقدمية للسلام الى «انسحاب القوات الاسرائيلية فورا ودون قيد او شرط من جميع الاراضي اللبنانية»[١٠]. وتدعو قوى المعسكر الثاني الى البقاء في الجنوب، حتى نهر الاولي، مع تشديد السيطرة على هذه المنطقة بما يشبه الاسلوب الذي اتبع في قطاع غزة سنة ١٩٧٠. «فالمشاكل في الجنوب وفي قطاع غزة متشابهة جدا، مخيمات لاجئين، شريط ساحلي ينطوي على مشاكل، بيارات... وهذا ما يوجد في قطاع صيدا وصور اليوم».

«الموانع» السياسية ـ الاستراتيجية للانسحاب

إذا افترضنا ان المواقف الاسرائيلية العلنية التي استعرضناها آنفاً صحيحة، وتجاوزنا الاطماع الصهيونية التاريخية في الاراضي اللبنانية، نجد ان هناك عدة عوامل، وربما ذرائع، تمنع او تؤخر الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب اللبناني. ومن هذه العوامل ما هو سياسي ـ استراتيجي ومنها ما هو ظرفي ـ تكتيكي. فعلى الصعيد الاول تخشى الدوائر الاسرائيلية ان ترتسم اسرائيل بعين العرب كمن يمر في نقطة الحضيض، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. وهذا الشعور وحده كاف لاغراء دوائر عربية معينة لمحاولة تحقيق انجازات سياسية ولو متعلقة بمساعدة الضغوط العسكرية.[١١]. كذلك تخشى تلك الدوائر ان يؤدي الانسحاب الى عودة الوضع الى اسوأ مما كان عليه قبل الغزو وتبخر آخر مكاسب عدوانها واتساع النفوذ السوري في لبنان والنفوذ السوفياتي في المنطقة، وذلك اضافة الى انتقال مركز ثقل الجهود السياسية الدولية المتعلقة بالشرق الاوسط الى الجبهة الفلسطينية ـ الاردنية، مما يسبب متاعب دولية وداخلية لاسرائيل تعتبر نفسها في غنى عنها في المرحلة الحالية، علاوة على ان التأجيل والمماطلة وسياسة الامر الواقع كانت ولا تزال الركيزة الاولى في السياسة الاسرائيلية تجاه العرب.

ويرى آخرون[١٢] ان اكثر ما تخشاه اسرائيل من الانعكاسات المحتملة للانسحاب هو فقدان مصداقية الردع الذي وان كان يشكل عنصرا تجريديا يرتكز الى ظاهرة نفسانية تنتمي الى عالم التصورات، وتتوقف فاعليته على نظرة وعقلانية الفريق المضاد ومدى استعداده لتقديم

التضحيات وغير ذلك، فانه يمثل احد الأسس المهمة في ازمة الامن الاسرائيلية التي تشتمل على عناصر مختلفة، كالقدرة القتالية للجيش الاسرائيلي. واتفاق السلام مع مصر، وتسويات التعايش مع الاردن، والعلاقات مع الولايات المتحدة والمناطق ذات الاهمية الجغرافية ـ الاستراتيجية. التي تحتفظ بها اسرائيل كمرتفعات الجولان وغير ذلك.

ويضيف هؤلاء ان الرغبة، المبررة مبدئيا في نظرهم، في الخروج من لبنان باسرع وقت ممكن من خلال الاكتفاء «بترتيبات امنية لمستوطنات الشمال» كشرط وحيد للجلاء الاسرائيلي عن لبنان، في معظم المناقشات العامة والتخوف من ان تضيف حكومة اسرائيل الى الاخطار المتعلقة بشن حرب لبنان وادارتها، يمكن ان تلحق باسرائيل خطرا، اكثر فداحة من الانكفاء السريع والخروج المتسرع من لبنان. ويشير هؤلاء الى ظاهرتين اسرائيليتين تتظافران وتتوخان مصداقية الردع: الانطباع بأن الجمهور قد تعب من الحروب وليس مستعدا لتحمل التضحيات؛ وانكفاء الحكومة، كما يتجلى ذلك بصورة دراماتيكية بالعجز الفعلي عن احباط سيطرة سوريا على لبنان ومنع الغاء اتفاق السلام ببيان لبناني من جانب واحد. وهذا القضم في مصداقية الردع الاسرائيلي من شأنه ان يشجع سوريا للاقدام على خطوات يمكن ان تؤدي الى حرب صعبة ولا لزوم لها من وجهة النظر الاسرائيلية. علاوة على ذلك فإن مثل هذه التطورات تقلل من احتمالات التسويات السلمية مع الدول الاخرى، كما انها ليست عديمة التأثير على مصر، اضافة الى ضياع فرصة تجريب سياسة جديدة على الصعيد الفلسطيني، تستند، بين امور اخرى، الى الانجازات العسكرية في لبنان، قبل ان تزول اثارها هي ايضا.

ويشير هؤلاء الى انه نظرا لعدم وجود وسيلة لالغاء ما امكن تحقيقه حتى الان، من الضروري المضي في اختيار خطوات اسرائيل وفق حاجات استراتيجية بعيدة المدى، ففي المرحلة التي وصلت اليها اسرائيل الان، سيسبب التغاضي عن الاعتبارات الامنية الشاملة والاكتفاء بترتيبات امنية لمستوطنات الشمال جزءا استراتيجيا خطيرا. وسوف يكون من المفارقات التاريخية ان تشكل صرخة الجمهور للانسحاب السريع من لبنان احد اسباب حرب جديدة صعبة، ولا حاجة لها.

ويرى هؤلاء انه لم يفت الاوان بعد لتحاشي جزء من الضرر الذي وقع، اذ ان اسرائيل قادرة وملزمة بوقف الانجراف في موقفها من لبنان، لكي تحيي صورتها بأنها دولة لا يمكن حشرها الى الحائط. لذا فالتحليل الشامل للمسألة اللبنانية، من خلال النظرة الاستراتيجية، يتطلب تفحص مواضيع اخرى، مثل الدلالة العملية لانتشار قوات سوريا واسرائيل على الارض، والانعكاسات على العلاقات مع الولايات المتحدة، ومكانة اسرائيل الدولية، والتأثيرات على المناعة الداخلية لاسرائيل كبعد مهم للقدرة القومية على الصمود في الاختبارات، المحتملة في المستقبل، بمعزل عن صورة اسرائيل امام الخارج.

ويخلص اصحاب هذه الاراء الى اقرار ثلاثة استنتاجات اساسية:

«اولا على اسرائيل ان تدرس، مبدأيا، كل تحرك فعلي في ضوء نظرة استراتيجية شاملة وبعيدة المدى. ولذا لا يكفي معيار ضمان سلامة، مستوطنات الشمال، رغم اهميته، لتحديد سياسة اسرائيل في الجبهة الشمالية».

«ثانيا، ان حرب لبنان هي فشل خطير في امتحان مزدوج؛ فمنذ البداية كان من المحظور المبادرة الى مثل هذه العملية بعيدة المدى دون دراسة سليمة ومسبقة للنتائج الاستراتيجية المتوقعة. وما دامت التحركات العسكرية قد انجزت، ودفع ثمن باهظ بالدماء، فلا بد من الدأب على الاصرار المتواصل لتحقيق اهداف ثابتة ذات دلالة. بيد ان الاصرار العنيد على توقيع اتفاق

سلام ومن ثم التسليم بالغاءه من جانب واحد وفق املاء سوري هو مزيج من خطأين سيكلف اسرائيل غاليا».

«ثالثا، ورغم ذلك لا يزال ممكنا الان ايضا استخلاص فائدة استراتيجية من حرب لبنان، إذا غيرت اسرائيل سياستها الحالية، سواء في لبنان، او ازاء سوريا، او ازاء المشكلة الفلسطينية»(١٣).

ويشير هؤلاء الى «مانع» اخر «فالانسحاب من الشوف [مثلا] لم يكن له استمرار في جنوب لبنان. بل العكس من ذلك، حيث بدأ الجيش الاسرائيلي باعداد تحصينات تنطوي على اشارة الى نية التحصن عسكريا وسياسيا في جنوب لبنان، بالرغم من التصريحات المتناقضة... فكما ان حرب لبنان لم تنشب بسبب سلامة الجليل فان اسباب بقاء الجيش الاسرائيلي في لبنان ليست مرتبطة بسلامة الجليل... [والحكومة] تعرف ما تعرفه المعارضة وهو عدم وجود ضرورة للاحتفاظ بخط الاولي من اجل الدفاع عن كريات شمونة. فاسرائيل تدافع على خط الاولي عن ايلون موريه [مستوطنة في شمال الضفة الغربية]، اكثر مما تدافع عن كريات شمونة»(١٤). خصوصا وان الانسحاب من لبنان سيعتبر في نظر الاردن محكا لاختبار حظوظ الولايات المتحدة في القدرة على تجسيد المشروع السياسي لرئيسها.

«الموانع» ـ الذرائع الظرفية ـ التكتيكية

تنضم الى هذه «العوائق» التي تعترض الانسحاب الاسرائيلي من لبنان، المشار اليها انفا على الصعيد السياسي ـ الاستراتيجي، «موانع» ـ ذرائع اخرى على المستوى التكتيكي ـ التنفيذي. فالهدف الاسرائيلي المعلن هو الانسحاب من لبنان بعد انجاز الترتيبات الامنية التي تكفل سلامة مستوطنات الشمال، لان الانسحاب دون مثل هذه الترتيبات سيعيد سكان الجليل الى الملاجيء(١٥).

ولا يبدو ان هناك خلافات ذات شأن حول هذه الترتيبات بين الشريكين الكبيرين في الائتلاف الحالي ـ المعراخ والليكود ـ فتصريحات بيرس ورابين (المعراخ)، وشامير وآرنس (الليكود) تتطابق تقريبا، اذ يقول بيرس: «ما الذي نريده في الواقع؟ ان نبقى في لبنان الى الابد، ام لفترة طويلة جدا؟ ان حكومة الليكود ايضا تعترف بانها لا تفكر بالبقاء في لبنان الى ابد الدهر... لقد قالت الحكومة بنفسها في اتفاق ١٧ ايار (مايو) ان البديل لوجود الجيش الاسرائيلي في لبنان هو اقامة شبكة انذار مبكر تتكون من عناصر جوية، وبحرية، وبرية واستخباراتية . اننا بواسطة شبكة كهذه، نخلق عمليا شبكة ردع، وعلاوة على ذلك ينبغي زيادة قوة جيش لبنان الجنوبي(١٦).

وبعد نجاحه في تشكيل الحكومة الجديدة قال بيرس: «لدينا خطة مبلورة تشمل سلسلة من الاتصالات السياسية والتدابير العسكرية، التي ستمكن من تأمين سلامة الجليل وانسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان. وهذا لن يستغرق اكثر من بضعة اشهر»(١٧). لكن بيرس نفى وجود جدول زمني بعد ان اصبح رئيسا للحكومة الجديدة.

ويقول رابين الذي اصبح وزيرا للدفاع في الحكومة الجديدة: «ان بالامكان حل موضوع اجلاء الجيش الاسرائيلي عن لبنان خلال ثلاثة او ستة اشهر، عن طريق زيادة جوهرية لقوة جيش لبنان الجنوبي، وعن طريق اتفاق على قيام قوات الامم المتحدة باحتلال المناطق التي سيخليها الجيش الاسرائيلي.. . وينبغي ان يترافق جلاء الجيش الاسرائيلي عن لبنان مع ضمان حرية عمل

له في جنوب لبنان، إذا لم يتمكن جيش لبنان الجنوبي بقواه الذاتية من منع نشوء بؤر ارهابية او تسلل سوري محتمل... على السوريين واللبنانيين والعالم ان يفهموا اننا، مع كل رغبتنا بالانسحاب من لبنان، بعد ضمان امن مستوطنات الشمال، نحفظ لانفسنا بحرية العمل للعودة الى هناك، إذا ما تغيرت الظروف»[١٨].

اما شامير فيقول: «يعرف الجميع هدفنا هو عدم الاحتفاظ بتواجد عسكري اسرائيلي [في لبنان]، بل المحافظة على ترتيبات امنية على الحدود تمنع استئناف هجمات المنظمات [الفدائية] ضد سكان شمال البلاد»[١٩]. لكن رأي ارنس، وزير الدفاع السابق في هذه المسألة يختلف قليلاً عن الاراء التي عرضناها، وربما يكون الاقرب الى الحقيقة إذ قال: «لا اعتقد ان حكومة وحدة وطنية ستتبع مسلكاً يختلف عن مسلك الحكومة الحالية تجاه الانسحاب من لبنان. وكل مطلع على الموضوع يفهم اننا نواجه مشكلة ليس لها اي حل سحري، ومن يفكر باتجاه الانسحاب خلال شهرين يوهم نفسه»[٢٠].

وباختصار، فإن الموقف الاسرائيلي الرسمي الحالي، بعد تبخر جميع انجازات العدوان التي تبجح بها القادة الاسرائيليون خلال الغزو وبعده، وبعد التراجع عن معظم شروط الانسحاب، إن لم يكن كلها، هو الانسحاب من جانب واحد بعد ضمان الترتيبات الامنية المشار إليها، ومحاولة تحقيق تعهد سوري ولبناني بالالتزام بمثل هذه الترتيبات، بل وحتى المساعدة على تطبيقها.

وينعكس هذا الموقف بشكل اوضح في المشروع الاميركي الاخير للانسحاب الاسرائيلي من لبنان الذي حمله معه المبعوث الخاص للرئيس الاميركي الى الشرق الاوسط، ريتشارد ميرفي لدى جولته الاخيرة في المنطقة وعرضه على القادة السوريين والاسرائيليين واللبنانيين. ورغم ذلك تدعي بعض الاوساط الاسرائيلية المعنية[٢١]، وعلى رأسها اوري لوبراني منسق نشاطات الحكومة في لبنان، ان هذا المشروع هو عبارة عن جملة من الافكار الاميركية، الهدف منها جس النبض لدى الاطراف المعنية. لكنه من الواضح انها افكار اسرائيلية يطرحها الاميركيون لمساعدة الاسرائيليين على التراجع عنها في حالة تعذر تطبيقها، لتلافي المزيد من القضم في الموقف الاسرائيلي.

ويتلخص هذا المشروع وفقاً لما نقلته الاذاعة الاسرائيلية[٢٢]، بالتزام اسرائيلي بالانسحاب من جنوب لبنان دون ربط ذلك بانسحاب سوري متزامن، والتزام سوري بمنع النشاط التخريبي المعادي لاسرائيل انطلاقاً من الأرض اللبنانية وتحديد مهام قوات الامم المتحدة (اليونيفيل) من جديد، وتوسيع رقعة سيطرتها وتزويد هذه القوات باسلحة اقوى ووسائل ردع تتلائم مع طبيعة المنطقة في جنوب لبنان. كما ينص المشروع على اسناد مهام الحفاظ على الامن لجيش لبنان الجنوبي بالتنسيق مع قوات الامم المتحدة، بسبب عدم قدرة الاول على تأدية هذه المهام بمفرده، والتزام الحكومة اللبنانية بتأمين الترتيبات الامنية التي تطالب بها اسرائيل بواسطة مفاوضات غير مباشرة بين الطرفين، وتعهد لبناني بعدم ارسال وحدات من الجيش اللبناني الى الجنوب إلا بعد موافقة اسرائيل على ذلك، وينص البند الاخير على تعهد اسرائيلي بالانسحاب خلال ٦ ـ ٩ اشهر من تاريخ موافقة جميع الاطراف على المشروع الاميركي.

ويأتي هذا المشروع، الذي ينطوي على تراجعات في الموقف الاسرائيلي حول بعض النقاط، كاشتراط الانسحاب المتزامن مع القوات السورية والمفاوضات المباشرة مع لبنان، والتواجد الدائم في الجنوب بعد ادراك اسرائيلي باستحالة تحقيق الاهداف بعيدة المدى التي اعلنت عنها خلال الغزو وبعده، وانقاذ ما يمكن انقاذه من نتائج العدوان قبل فوات الاوان. لكنه هو الاخر لا يذلل اياً من «الموانع» امام الانسحاب الاسرائيلي، أذ انه يرتكز الى عدة عناصر يصعب احتمال توفرها في الظروف الراهنة على الاقل.

صحيح ان هذا المشروع يعترف مباشرة بالدور السوري، وهو ما نادت وتنادي به دوائر اسرائيلية واسعة كاحد الوسائل للخروج من الاوحال اللبنانية، بحجة «ان الاسد، وليس الجميل هو الشريك الحقيقي لاسرائيل في اية تسوية مقبلة، وان السلام ينبغي تحقيقه مع الخصم الحقيقي وليس مع الخصم الوهمي الذي يجري اختياره لاسباب تتعلق بالراحة... [لان] اسرائيل حاربت ضد م. ت. ف والسوريين، لكنها حاولت التوصل الى السلام مع الكتائب»[٢٣]. لكن ذلك يتطلب موافقة الطرف او الاطراف الاخرى، الامر الذي لا يبدو سهل التحقيق دون ان تدفع اسرائيل ثمناً باهظاً.

كذلك يرتكز هذا المشروع، مثله مثل كافة الافكار او المشاريع او المطالب التي استعرضنا اهمها، الى عدة عناصر اخرى، لا تبدو هي ايضاً سهلة التحقيق. فالتغيير او التعديل في رقعة انتشار او حجم او مهمام قوات الامم المتحدة يتطلب موافقة سوفياتية في مجلس الامن على ذلك. ويصطدم توسيع جيش لبنان الجنوبي بعقبات كثيرة، سياسية ومالية وبشرية، وذلك علاوة على انه لم يبرهن عن فاعليته في تأدية المهام المطلوبة منه حتى الان، كما تتربص به امكانات التفكك لافتقاره للتأييد الشعبي وبنيته الطائفية المميزة، خصوصاً على المستويات القيادية، اضافة الى ان التنسيق بينه وبين قوات اليونيفيل غير ممكن دون موافقة السلطات اللبنانية والاطراف الاخرى المعنية.

كذلك ينتقص هذا المشروع، مثل كافة المشاريع، والافكار الاخرى، في السيادة اللبنانية باشتراط التعاون مع جيش محلي تقيمه اسرائيل والتعهد بعدم ارسال وحدات عسكرية لبنانية الى الجنوب دون موافقة اسرائيلية مسبقة، الامر الذي لا يبدو ممكنا بعد ان القت الحكومة اللبنانية اتفاق ١٧ أيار (مايو) من جانب واحد.

واخيراً، إذا استبعدنا احتمال التوصل السريع للتسويات او الترتيبات التي تقترحها اسرائيل، والتي لن تتيح الانسحاب الاسرائيلي إلا بعد ٦ ـ ٩ اشهر في احسن تقرير من تاريخ التوصل الى الاتفاق، إذا تم ذلك، نجد ان الخيارات الاخرى المتاحة لا تقل احداها سوءاً عن الاخرى بالنسبة لاسرائيل.

فهناك **اولا**، خيار الابقاء على الوضع الحالي مع كل ما يترتب على ذلك من انعكاسات سياسية ـ داخلية، وخارجية ـ واقتصادية وعسكرية، تميل نحو الاسوأ يوماً فيوماً.

وهناك **ثانيا**، خيار الانسحاب من جانب واحد، والذي يهدد باعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الغزو وربما اسوأ من ذلك، اياً كانت الترتيبات التي ستنفذ قبل الانسحاب.

وهناك **اخيراً**، خيار تنفيذ انسحاب جزئي آخر كالأنسحاب من الشوف، ثم الى ما وراء الاولي، بحيث يتمركز الجيش الاسرائيلي على خط الليطاني. لكن التجربة دلت على انه سيترتب على مثل هذه الخطوة بناء خط دفاعي جديد، لا يؤمن سوى المزيد من القضم في انجازات العدوان ومصداقية الردع الاسرائيلي، دون ان يقدم اي حل او تقليص في الخسائر.

لذا، فحتى الانسحاب ـ إذا تم ـ وربما بعده، ستبقى اسرائيل تدفع فواتير عدوانها.

---

(١) من تصريح لاسحق شامير، **هآرتس**، ١٩٨٤/٤/٦.

(٢) اسحق رابين، ملحق **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٤/٣/١٦.

(٣) **المصدر نفسه**، وبيرس في **دافار**، ١٩٨٤/٤/٨.

(٤) ملحق **معاريف**، ١٩٨٤/٦/١٠.

(٥) **دافار**، ١٩٨٤/٨/٢١.

(٦) **المصدر نفسه**.

(٧) **هآرتس**، ١٩٨٤/٤/٦.

(٨) **معاريف**، ١٩٨٤/٣/١٦.

(٩) **هآرتس**، ١٤/٩/١٩٨٤.
(١٠) البرامج الانتخابية لراكاح والقائمة التقدمية للسلام.
(١١) **معاريف**، ٣١/٨/١٩٨٤.
(١٢) يحزقيل درور، **هآرتس**، ٣٠/٥/١٩٨٤؛ وانظر ايضاً بنحاس عنبري في **عل همشمار**، ١٥/٧/١٩٨٤.
(١٣) **المصدر نفسه**.
(١٤) عنبري، **المصدر نفسه**.
(١٥) من مقابلة اجراها عاموس بن ـ فيرد مع رئيس الحكومة شامير، **هآرتس**، ١٣/٧/١٩٨٤.
(١٦) من مقابلة اجراها يوسف بريئيل وطوبيا مندلسون، **دافار**، ١٦/٤/١٩٨٤.
(١٧) **دافار وهآرتس**، ١٤/٩/١٩٨٤.
(١٨) **هآرتس**، ١/٤/١٩٨٤.
(١٩) **دافار**، ١٨/٧/١٩٨٤.
(٢٠) **المصدر نفسه**، ٢/٩/١٩٨٤.
(٢١) اوري لوبراني، الاذاعة الاسرائيلية العبرية (البرنامج العام) الساعة ١٩,٠٠، ٣٠/٩/١٩٨٤.
(٢٢) **المصدر نفسه**.
(٢٣) **عل همشمار**، ١٦/٣/١٩٨٤.

الأطروحات الخطرة

محمد الجندي

تدل جميع القرائن على أن الأنظمة الرجعية العربية مقتنعة بالأطروحات الأمريكية، المتعلقة ـ بمنطقة الشرق الأوسط، وأهمها: ١ـ اعطاء الأولوية لمحاربة الشيوعية؛ ٢ـ ضرورة تحالف هذه الأنظمة فيما بينها، وشد أزر بعضها البعض، وضرورة التحالف في الوقت نفسه مع اسرائيل؛ ٣ـ حل الصّراع العربي ـ الاسرائيلي، من أجل المراحل التالية، التي تتضمن تعاونا اكثر ايجابية مع اسرائيل؛ ٤ـ القيام بعمل عربي مشترك على مختلف المستويات، وبذل الأموال في سبيل تحقيق ذلك.

لنتناول النقاط، التي مررنا عليها واحدة واحدة:

إن اعطاء الأولوية لمحاربة الشيوعية تعني، ليس فقط محاربة الماركسية ـ اللينينية على الصعيد الايديولوجي، أو محاربة الأحزاب الشيوعية على الصعيد السياسي، أو محاربة نفوذ الاتحاد السوفيتي كدولة عظمى في المنطقة، بل تعني، أيضا، محاربة حركة التحرر الوطني العربية، لأن المحرض فيها، وفي مثيلاتها، حسب التحليلات الأمريكية، هو الاتحاد السوفيتي. هذا يعني محاربة التيارات الوطنية في أي شكل ظهرت فيه، ويتجسد ذلك بأساليب مختلفة، نذكر منها هنا أسلوب القمع الفاشي، الذي يتعرض له جميع الوطنيين العرب تقريبا.

ومن جملة الأساليب، ما هو متضمن في النقطة الثانية، تحالف هذه الأنظمة فيما بينها، وشد أزر بعضها البعض، وقد رأينا اكثر من مثال بارز على ذلك، ومنه انقاذ نظام عربي اكثر من مرة على يد أنظمة عربية أخرى من تحركات تقدمية ظهرت فيه. لكن هذا يقع كنوع من التدخل لحماية نظام ما داخل في الاسرة الرجعية، ولا يقتصر الأمر عليه. ثمة تعاون أوسع من ذلك بكثير، يتناول حل المشكلات الاقتصادية، إن وجدت، وتبادل الخبرات والمعونات البوليسية، بتقديم المشورة، وبملاحقه غير المرضي عنهم، حيثما يمكن أن تطالهم يد أحد الأنظمة؛ ويمكن استكمال ذلك، عندما يلزم الأمر، بالخبرة الأمريكية المباشرة، وبالتدخل المباشر. فقوات الانتشار السريع الأمريكية موجودة لمثل هذه الأغراض.

ما ورد عند الحديث عن النقطة الثانية، يغطي تقريبا النقطة الرابعة، على صعيد، ما هو قائم. وعلى الصعيد المستقبلي يمكن أن توجد تصورات عديدة، مرهونة، ليس فقط بارادة الأنظمة،

وانما تتعلق أيضا بالتطوارات المختلفة، التي يمكن أن تحصل. «الأموال» بصورة خاصة هي عنصر هام في الموضوع من عدة جوانب، فيها يمكن الانفاق على وسائل الدعاية المختلفة، وعلى مختلف المؤسسات، ذات النشاط الرجعي، وعلى الحكومات، التي تخدم هذا الغرض، أو ذاك؛ وبها يمكن رشوة السياسيين، أو حتى حركات سياسية بكاملها؛ وبها يمكن خلق علاقات اقتصادية متسلسلة، تجارية ومالية، هي في الوقت نفسه قاعدة تحتية للعلاقات السياسية؛ إن الأنظمة الغنية توفر على المتروبول، ما يتعين عليه أن ينفقه في هذا السبيل، ليس على مستوى المنطقة العربية فحسب، وانما أيضا على مساحة ممتدة من العالم. يكفي أن نراجع المساعدات المالية أو الاقتصادية، المقدمة، مثلا، إلى بلد مثل زائير، أو مثل تايوان، أو كوريا الجنوبية، أو حتى الى العلاقات التجارية وغيرها مع جنوب افريقيا.

أخطر النقاط الأربعة، هو القبول بمبدأ التحالف مع اسرائيل، والعمل بناء على ذلك على حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي. كيف تقوم بذلك الأنظمة الرجعية، وكيف توفق بين كونها «عربية»، ويفترض فيها، أن تتناقض مع اسرائيل، وبين كونها متحالفة تحالفا مصيريا مع الولايات المتحدة، ويجب أن تعمل على تنفيذ مخططاتها في المنطقة، وأهمها انهاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والتحالف مع اسرائيل؟

الواقع، ليست تلك الأنظمة مغفلة، ولا الولايات المتحدة، التي ترشدها، وترسم لها؛ هي لا تكشف لا نواياها، ولا مواقفها الحقيقية من اسرائيل، بل تعتمد على مجموعة أوراق علنية، تلعبها، غير الأوراق الأخرى الخاصة بالكواليس، ونمر بسرعة على أهم تلك الأوراق:

١ـ الفصل في موقفها العلني بين الولايات المتحدة واسرائيل:

فموقفها «العربي» من اسرائيل، لا يلزمها بأي موقف غير ودي من أمريكا، أو من الغرب عموما؛ ولا يلزمها أيضا بأي موقف من المؤسسات المالية والصناعية، والتجارية، التي تتعامل معها، حتى ولو كانت ذات هوية صهيونية صريحة، أو خاضعة لسيطرة صهيونية كبيرة. علاقتها عموما بتلك المؤسسات هي غير مكشوفة تماما، وغير مفصلة، ولكن من المعروف أن البنوك الصهيونية في سويسرا خصوصا، وفي أوروبا والولايات المتحدة عموما، لها تعامل واسع، مباشر في كثير من الأحيان، وغير مباشر (أي بواسطة بنوك أخرى) مع مختلف «اغنياء» العالم الثالث، و «العرب» منهم، حكاما كانوا أو غير حكام، ومع الدول الغنية. أما المؤسسات الصناعية والتجارية، فتمتلك مع الدول «العربية» الغنية عقوداً خيالية.

في هذا المجال لابد من ايراد نقطتين هامتين، الأولى وهي بدبهية وتتضمن كون تلك العلاقات، المالية والتجارية، تشمل، فيما تشمل، علاقات سياسية، وارتباطات عن أشكال مختلفة، تتأرجح بين العمالة المباشرة وبين الوقوع تحت تأثيرات ثابتة، أو متطورة، تدفع أصحاب العلاقات في تياراتها الخاصة. والنوعان موجودان، أي العمالة المباشرة، وغير المباشرة.

النقطة الثانية غائبة نسبيا عن الكثيرين، وتتعلق بكون العلاقات المالية والاقتصادية والتجارية، ليست اختيارية بالنسبة لأصحاب العلاقة، وإن كان بعضها يبدو كذلك.

من جهة، هذه العلاقات خاسرة، من زاوية الربح والخسارة، وخاسرة باستمرار، ومن أي جانب نظر اليها: بعض البنوك ذات الحسابات السرية، تمتص العمولات من الأموال المودعة لديها، فتتناقص تلك الأموال تدريجيا، والبنوك الأخرى ذات الحسابات المكشوفة تعطي فوائد، ولكن المضاربة الكثيفة في سوق العملات مع التضخم النقدي المستمر، تؤدي الى الانخفاض المستمر، المالي، أو الشرائي، للأموال المودعة، والى خسارات كبيرة، لا تعوض عنها الفوائد شيئاً

مذكوراً، والفوائد نفسها، باعتبارها كبيرة، تصبح تدريجيا جزءا من التضخم النقدي العالمي، وتساعد على الهبوط النقدي. والأموال وفوائدها هي، على كل حال، قيم إسمية، ولا يستطيع أصحاب العلاقة، كما يخيل للبعض، أن يسحبوها، أو أن يتصرفوا بها تصرفاً مالياً أو سياسياً، ليس في مصلحة الاسواق المالية، التي تتبع لها؛ مثلا، الاموال الايرانية جمدت، عندما حاول أصحابها سحبها. وهذا هو مصير أية أرصدة، يفكر أصحابها في اخراجها بشكل أو بآخر من براثن تلك البنوك. وتزداد خسائر «اغنياء» العالم الثالث، ومنهم «العرب»، عندما ينجرفون في المضاربات المختلفة، إن على العملات، أو على الذهب، أو على الأسهم. في هذا المجال ثمة لصوص دوليون، يحولون الذهب في أيدي المغفلين الى تراب. أيضاً نوادي القمار العالمية تسلب من «الأغنياء» حصصا كبيرة، وتغرقهم في الوقت نفسه في أجواء سياسية وجنسية، ذات تأثيرات كبيرة.

الهدر الكبير هو في العقود المختلفة الانشائية: مطارات ومواني ومؤسسات صناعية بمليارات خيالية من الدولارات، وهي كلها، إما مشروعات ضعيفة الفائدة جدا، كانشاء عدة مرافىء، كل منها صالح لاستقبال عدة أمثال من عدد سكان البلاد، أو انشاء مطارات بهذا الاتساع، أو انشاء صناعات، تبين أضعف الحسابات الاقتصادية إما عدم جدواها، وإما كونها فقط لمصلحة احتكارات صناعية معينة، الخ. وفي كل ذلك، المبالغ التي تنفق، تعادل أضعافا مضاعفة للمبالغ العادلة، الكافية، لمثل تلك الانشاءات. أما الانشاءات الأخرى، التي على مقياس أصغر، مثل القصور، والدور السكنية، والمؤسسات العامة، والطرقات، الخ، ففيها نفس الهدر. التسليح (أو ما يسمى بالتسليح) يمتص أيضا ثروات ضخمة، وهو ليس تسليحاً بالمعنى المألوف، لأن غايته في كثير من الأحيان، ليس خلق جيش حديث منظم، وانما شراء أشياء، إما لا فائدة منها، أو فائدتها للغير، مثل شراء رادارات متطورة جدا، وباهظة التكاليف، دون امتلاك سلاح جوي، أو دفاعات جوية، بنفس درجة التطور. فهي، إما غير مستعملة، ومتروكة للصدأ، أو مسلمة لخبراء أجانب، يأخذون أجوراً عالية، ويستخدمونها لغير صالح البلاد.

كل ذلك دفع الخبراء الاقتصاديين الغربيين، والأمريكيين خصوصا، الى التنبؤ، بأن «الدول الغنية» (في العالم الثالث طبعا)، سوف تفقد في بداية الثمانينات السيولة النقدية، «التي تزعج بها الاقتصاد العالمي»، وتبدأ في الحاجة للاستدانة. بوادر صحة ذلك التنبؤ، ربما بدأت في بعض البلدان، ولكن لم تعم، لتشملها كلها.

من جهة أخرى، أصحاب العلاقة ليسوا أحرارا في قطع هذه العلاقات، أو تغييرها: قد يؤلف الغاء العقود الكبيرة، التي تحدثنا عن بعضها، سببا لتدخل قوات الانتشار السريع مباشرة في البلاد، إذا لم يفد التآمر، وقلب الحاكم، الذي يفكر بذلك. وقد تؤدي محاولة سحب الأرصدة الى أحداث، أقلها التجميد؛ ويؤدي قطع البترول أيضا الى عقابيل أشد، حسب درجة المساس بالمصالح الاحتكارية العالمية.

اذن تطوير العلاقات المالية والاقتصادية مع الغرب، ومع الولايات المتحدة خصوصا، لتصبح منصفة، وفيها تكافؤ بالفائدة لمصلحة الطرفين، هو هدف كفاحي، وليس سلاحا اقتصاديا، لا في يد الأنظمة العربية، ذات العلاقة ولا في يد حركة التحرر الوطني العربية.

ليس في يد حركة التحرر الوطني العربية، لأنها لا تمتلكه، وحتى تستطيع أن تضغط في اتجاهة، يجب أن تتوفر شروط عديدة، في مقدمتها أن تكون حركة التحرر قوية في البلدان ذات العلاقة، وفي مقدمتها أيضا، أن تكون جملة الظروف الفاعلة في الموقف، تجعل من المفيد العمل في هذا المنحى، دون أن تنجم عن ذلك نتائج خطيرة تؤذي البلاد، وتؤذي حركة التحرر الوطني

نفسها. إن في الأمر معركة، ويجب أن تدرس كل جوانبها، أو تكون خاسرة، ولمصلحة الاحتكارات العالمية.

وليس في يد الأنظمة العربية، لأنها لا تريد، وتقاوم بكل ضرارة، من جهة، ولأنها، من جهة أخرى، لو أرادت، وهو فرضية مستبعدة، فإنها ستجد نفسها في موقع الصراع السياسي والاقتصادي معا مع الرأسمالية العالمية، وهذا لا تستطيع الصمود له بتركيبتها الهشة، ولا يمكن أن تقبل حتى بتصوره. هي، على العكس، تعمل على تنفيذ كل رغبات المراكز الاحتكارية العالمية، فتبذر القروض في كل مكان، للمؤسسات الأمريكية، وللدول الأوروبية، وللمؤسسات، التي تريد المراكز الاحتكارية مساعدتها، ولدول عديدة جدا، أفريقية، وآسيوية؛ وأغلب هذه القروض هي من نوع الديون الميتة، ومن النوع، التي لا ينال فيها تلك الأنظمة حتى الوجه الأبيض: مثلا يقرر مجلس السوق الأوروبية المشتركة منح قرض لبلد أوروبي ما، وتنفذ هي هذا القرار عن طريق بنكها، فبنكها هو منفذ لقرارات الغير؛ وتبرم العقود الكبرى، من النوع الذي أشرنا اليه، عامدة، لاهدف آخر، سوى مساعدة المراكز الاحتكارية على امتصاص السيولة المتوفرة لديها. على سبيل المثال، في ١٩٨٠ بلغ إيجابي ميزان المدفوعات لبلدان الأوبيك رقما قياسيا، هو ١١٠ مليارات دولار، وتقلص هذا الرقم في ١٩٨١ الى ٦٠ مليارا.

لذلك تبقى العلاقات المالية والاقتصادية، غير المتكافئة، مستمرة حتى تتوفر ظروف اجتماعية، وظروف دولية أخرى.

والأنظمة «العربية» لا تستطيع، ولا تريد، تغيير هذه العلاقات، ولا تجد نفسها محرجة في موضوع هذه العلاقات، بسبب اسرائيل، أي بسبب كونها، يفترض، أن تقف موقفا «عربياً» من اسرائيل. الموقف المفترض مفصول في منظارها عن الموقف من الولايات المتحدة، أو مؤسساتها، أو المؤسسات التابعة لها، حتى ولو قامت اسرائيل بأعمال عدوانية، على هذا البلد العربي، أو ذاك، ومن الطيش، في زعمها التسرع واتخاذ مواقف عدائية، سياسية أو اقتصادية، تجاه الولايات المتحدة.

قد لا نحتاج إلى التنوية، بأن قطع البترول الذي رافق حرب ١٩٧٣، كان بايعاز من الاحتكارات، لا ضدها، وكانت نتيجته الزيادة الفاحشة المعروفة لأرباح الاحتكارات البترولية.

٢ـ الفصل في موقفها العلني بين دول أوروبا الرأسمالية واسرائيل:

هذا ينبع من نفس المنطق، ونفس المعطيات، التي مررنا عليها، ويزيد على ذلك كون أوروبا، تبدو بشكل عام، وكأنها غير متحيزة، أو كأنها معتدلة في موقفها من الصراع العربي الاسرائيلي، مما يغري بضرورة العمل على الاستفادة من هذا الموقف، وخصوصا في التأثير على موقف الولايات المتحدة.

أوروبا الرأسمالية تؤلف بصورة خاصة محطة مفيدة للفصائل الرجعية، التي تريد أظهار نفسها، وكأنها منفصلة عن الولايات المتحدة، ولكنها تعتمد على «الأصدقاء» الأوروبيين من أجل الضغط على اسرائيل، وعلى الولايات المتحدة معا.

و«الاصدقاء» الأوروبيون يعرفون أهمية سوق الأنظمة العربية الغنية، وأهمية أموالها، الموزعة على مستويات مختلفة، ويعملون بمختلف وسائلهم الخاصة في الكواليس، وفي الدبلوماسية العلنية، للاستفادة من البقرة الحلوب، حتى أقصى درجة ممكنة؛ ويعملون أيضا لهدف آخر أعم، وهو تقديم «الديمقراطية ـ الاشتراكية» للشعوب بديلا عن الاشتراكية العلمية، أي، بصرف النظر عن التمويهات الايديولوجية، تقديم صيغ رأسمالية مؤدلجة «اشتراكيا»، لتنظيم مجتمعات العالم الثالث، بديلة عن توجهات هذا العالم في منحى التطور الرأسمالي، واعطاء التيارات المختلفة في

حركات التحرر الوطني ايديولوجية تصلها في نهاية المطاف بالرأسمالية العالمية، من خلال صلتها بأوروبا الرأسمالية.

لاشك أن اوروبا الرأسمالية هي مهمة بالنسبة للفصائل التقدمية أيضا، التي تستطيع أن تميز تناقضات هامة بينها، وبين الولايات المتحدة؛ وهذه التناقضات لا يمكن أن تخرج أوروبا عن الفلك الأمريكي، ولكن لا تخلو من أهمية في تطور الأحداث العالمية، ومنها الأحداث في الشرق الأوسط. زيادة على ذلك، الرأي العام الأوروبي له أهمية بالغة جدا، ومنفصلة عن موضوع الأنظمة الأوروبية، والبنى التي تقوم عليها. لذلك تعمل الفصائل التقدمية، ومن الضروري أن تعمل، على الاستفادة من كل ما هو ايجابي على المسرح الأوروبي، ومفيد لصالح التطورات التقدمية في العالم، وذلك بالتعاون مع القوى التقدمية العالمية، وبالتنسيق معها. هذا يختلف جذريا عن اعتبار أوروبا الرأسمالية بديلا عن التحالفات التقدمية، ومحطة للارتباط بالرأسمالية العالمية بأعتبارها صيغة رأسمالية «مخففة» عن الرأسمالية الأمريكية.

على كل حال، الأنظمة العربية الاقطاعية حريصة على صلتها بالولايات التحدة، بالذات، وتعتبر علاقتها بأوروبا الرأسمالية ثانوية.

٣ـ المناداة بكون مفتاح الحل في الصراع العربي ـ الاسرائيلي هو في يد أمريكا.

بغض النظر عن المنطق، الذي يدعم ذلك، فإن معناه، بكل بساطة، هو أن حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، هو الحل الأمريكي، ولا حل غيره، وباعتبار الحل الأمريكي متطابقا مع الحل الاسرائيلي، فإن النتيجة في نهاية المطاف هي كون الحل الاسرائيلي للصراع، هو الحل الوحيد. لنترك الآن هذه النقطة، كي نعود اليها، فيما بعد.

٤ـ انتقاد القوى التقدمية، وتعجيزها، ومهاجمة الاتحاد السوفيتي، في غير الأمور الايديولوجية والسياسية، بأنه ليس مستعدا لوضع ثقله مع العرب ضد اسرائيل، كما تضع أمريكا ثقلها في الطرف المقابل.

ربما، لدى القوى التقدمية الكثير من الثغرات، وربما هي عاجزة فعلا عن تقديم منظور صحيح وسليم للوقوف ضد القوة الأمبريالية الضخمة، المجسدة باسرائيل؛ ربما، أيضا، القوى التقدمية بحاجة، الى أن تنتقد نفسها ذاتيا، على ضوء تجارب حركة التحرر الوطني العربية منذ الأربعينات حتى الآن، وعلى ضوء التجارب الأنضج، التي وجدت في العالم، وعلى ضوء الفهم الأعمق للتطورات، التي تجري في العالم، وللمعطيات العربية والدولية.

لكن الانتقاد الرجعي للتقدمية يدور في مجال آخر، مختلف تماما، فهو يتركز على النقطة التالية: ما دامت التقدمية، سواء كانت ممثلة بهذا الفصيل، أم ذاك، قد فشلت فلا بديل إذن عن الرجعية؛ الفشل التقدمي برهان على صحة الموقف الرجعي.

هذا الطرح تدعمه مرحليا على الأقل أمور عديدة، لا نستطيع التعرض لها، حتى بايجاز، لأنها تحتاج الى دراسة واسعة ومدققة. لكن يمكن أن نشير الى بعض النقاط، التي ربما لم تنل، أو لم ينل بعضها، ما تستحق من التحليل من جانب القوى التقدمية.

ـ نجد في البداية البني الاجتماعية الأركيولوجية (الأثرية)، التي تعني، من جهة، اتساع رقعة الأمية، أو محدودية التعليم، والإنغلاق ضمن ضمن أطر للحياة ضيقة، وبعيدة عن العصر؛ ولا يظهر هذا في الريف فقط، وانما في المدن أيضا، وقد يتأثر به بشكل عفوي وطبيعي قطاعات من المتعلمين؛ وتساعد (أي البني)، من جهة أخرى، على نفوذ التحركات الرجعية، وعلى انتشار الأكاذيب الرجعية، وعلى استمرار التشكيلات الرجعية، بمختلف نماذجها.

إن مجرد وجود نظام قبلي، أو اقطاعي، يعني شيئا خطيرا، وشيئا شاذا في الواقع الاجتماعي العربي، ويجب العمل من جانب القوى التقدمية على انهائه، لا كواقع سياسي، هنا أو هناك، وانما كشكل اجتماعي للحياة. طبعا مثل هذا الانهاء هو عملية تطورية، لا عملية قسرية، ويفترض أن تكون مبنية على التحليل المستمر للواقع الاجتماعي في كل منطقة، أو في كل قطاع، ودفع كل ما هو ايجابي فيه، الى الأمام.

- نجد في المرتبة الثانية البنية الكومبرادورية المسيطرة، والتدفقات المالية، التي تغذي هذه البنية. إن الصفوة الاقطاعية - الكومبرادورية في المجتمعات العربية، تغذي الاتجاهات اليمينية، بكل تفرعاتها، وتؤثر في ذلك على الفئات الشعبية الأدنى، المرتبطة معها بالمنافع الصغيرة، والتي لا تنظر الى مصالحها، الأبعد مدى، وانما تنشد عموما وتشد معها كل الفئات التي تستطيع التأثير عليها الى التحركات الأشد رجعية، أو في أحسن الاحتمالات، الى مسالمة تلك التحركات، أو التعاطف معها.

- في المرتبة الثالثة، نجد هجرة اليد العاملة المؤهلة، أو الفنية، أو حتى العادية، سواء الى بلدان رأسمالية متطورة أم الى بلدان عربية غنية. الحالة الأولى قديمة، وترجع في جذورها بعيدا، الى ما قبل الحرب العالمية الأولى، وقد خلقت، إما مهاجرين دائمين مقطوعي الصلة نسبيا أو كليا بالوطن الأم، وإما مهاجرين، ذوي صلة عائلية، أو روحية، أو حتى سياسية، بهذه النقطة، أو تلك من البلاد؛ والحالة الثانية ترجع الى ما بعد ظهور الغنى في بعض البلدان العربية، وقد خلقت بشكل عام مهاجرين غير دائمين، وانما محافظون على أغلب صلاتهم في قريتهم الأصلية، أو مدينتهم. والصفوة العليا من المهاجرين يؤلفون، ليس دائما، وانما في أحيان كثيرة، نوعا من الانتلجنسيا اليمينية، أو الرجعية أحيانا، وتتحرك في هذه المنحى بشكل عفوي، ومستقلة، تارة، وبشكل منظم من خلال أحزاب، أو مؤسسات تبشيرية، أو مؤسسات اعلامية وثقافية تارة أخرى. يحصل هذا، لأن الهجرة نفسها، كثيرا ما تحصل بناء على اصطفاء، أو كثيرا ما يرافقها توظيف طبيعي، عفوي، أو قسري، لامكانات المهاجر النوعية في مصلحة البنى القائمة، التي هي بطبيعتها رجعية. حتى المهاجرون المؤقتون من العمال، يضطرون للتكيف، لأن الفرص المتاحة لديهم مرحليا على الأقل ضعيفة من أجل التكتل، أو النضال النقابيين، فهم غرباء، معرضون للطرد في كل لحظة، تقع عليهم اعباء عائلية في قريتهم، أو مدينتهم، ويصبح دخلهم مع التضخم النقدي، والغلاء المتصاعد أضعف، فأضعف في قيمته الشرائية، وكثيرا ما يصل الى حد الكفاف.

إن المنحى التقدمي، وهو كفاحي بطبيعته، لا يقدم، ولا يستطيع أن يقدم، مرحليا، وفي عدد غير قليل من المناطق، للفئات، التي مررنا عليها بشكل اجمالي، لا الحماية الضرورية، ولا المرتكز المالي، بل ولا المنظور الايديولوجي أو السياسي، المقبولين واقعيا في كثير من الأحيان.

كل ذلك هو طبيعي بمجمله: الرجعية ومن خلفها الأمبريالية هما اللتان تسيطران بشكل عام على الأنظمة، وعلى مختلف المؤسسات السياسية والمالية والاقتصادية؛ يخلق القانون الجدلي النقيض التقدمي في هذا الوقع، وهو نقيض تطوري، لا ينشأ دفعة واحدة، وانما تدريجياً، ولا يكون المنظور التقدمي لديه صافيا واضحا، وانما تضع عليه مرحليا كل رواسب المجتمع بصماتها، ويصفوا، ويتبلور تدريجيا أيضا، بشكل تطوري، وعلى ضوء تجارب عديدة، ومريرة، ودامية، مما رأينا، ونرى نماذج منه. وعندما يستكمل النقيض التقدمي بناءه بشكل كاف، يستطيع فقط حينئذ، أن يتسلم زمام المبادرة، ويقود القوى الحية في البلاد. ومن أجل التسريع في الوصول الى هذه المرحلة، لابد من الفعل الانساني الارادي، الواعي، الذي يستطيع أن يشق طريقه، ويتوسع ويقوم بالانجاز في خط متصاعد.

طبعا، تشترك البلاد العربية في الكثير من الأمور مع العالم الثالث، وربما الاختلاف هنا

وهناك، ليس في الطبيعة، وانما في الدرجة، التي وصل اليها تطور الأمور، ولكن تؤلف اسرائيل عنصراً هاماً في الحالة العربية.

إذن ثمة مرتكزات متنوعة يستند اليها الطرح الرجعي، وتتفاوت هذه المرتكزات في صلابتها من مكان لآخر، ومن فئة اجتماعية لأخرى، ومن زمن لآخر، وقد تتطور في مكان ما باتجاه التصلب، وتتطور في مكان آخر باتجاه الهشوشة.

تعجيز القوى التقدمية يتلخص في مخاطبتها بطريقة أو بأخرى، في أنها غير قادرة على شيء، وفي أن ما تطرحه، هو مجرد شعارات (أي شعارات فارغة)، وفي أنها تتصرف بشكل متهور، وتعرض المنطقة للخطر؛ وتسألها في كل مرة تجد فيها فرصة، إن كانت لديها القدرة، لتحارب اسرائيل، وإن كانت تستطيع، أن توجد أي سبل أخرى في معالجة موضوعات الاحتلال الاسرائيلي، غير السبل الرجعية، التي تنفذ عملياً؛ وتسألها، إن كانت تستطيع، أن تدفع الاتحاد السوفيتي الى المجابهة المباشرة.

هذا المنطق تروج له الانتلجنسيا اليمينية، بأشكال مختلفة، ويجد صدى لدى فئات عديدة، لا بفعل التأثير الدعائي وحده، وانما أيضا لأن الرجعية نفسها مقبولة كصيغة لتنظيم المجتمع. إن قبول الرجعية كواقع سياسي واجتماعي واقتصادي، يجعل من العسير بشكل عام الفهم، بأن الرجعية نفسها هي سبب كل علة، سبب الضعف، سبب التمزق، سبب النفوذ الاحتكاري والرأسمالي، سبب الاحتلال، الخ، وبأن الطريق الى التطور يمر بالمزيد من محاصرة الرجعية، لا بالرجوع اليها، وإلى خطها. لكي ينقض المرء المنطق الرجعي، يجب أولا أن تكون الرجعية غير مقبولة لدية، وحينئذ يستطيع بسهولة أن ينقض حججها واحدة واحدة.

٥ـ المناداة بالقومية الشوفينية وبالدين.

إن الدين والقومية يؤلفان لدى كل الشعوب، في مرحلة من المراحل، عامل تقدم، وتطوير. مثلا، كانت اليقظة العربية قبيل الحرب العالمية الأولى واثناءها، عامل تطور هام على صعيد البلدان العربية، إذ أنها فصلت عددا من هذه البلدان عن الاستبداد التركي، الذي أبقاها سنين طويلة في ظلمة القرون الوسطى؛ لكن تلك اليقظة كانت محرضة من قبل الرأسمالية الأوروبية، وتهدف هذه من ورائها، إلى اقتطاع أجزاء السلطنة العثمانية لصالحها؛ وتحقق الهدف، فاحتلت البلدان العربية من قبل البلدان الأوروبية؛ لذلك كان لابد من تطور العمل الوطني، لجعله يتناقض مع الاحتلال الأوروبي القائم،؛ وحصل ذلك ونمت اثناءه نزعات قومية اقليمية في كل مكان، ونتج أخيرا وتدريجيا استقلالات سياسية في أغلب المنطقة العربية؛ والاستقلال حمل الى الساحة تناقضا جديدا، هو التناقض مع الاستعمار الجديد، أي مع السيطرة السياسية ـ الاقتصادية للاحتكارات العالمية، وهذا يستدعي تطوير العمل الوطني ليأخذ أبعادا اجتماعية واقتصادية، الى جانب الأبعاد السياسية. في كل مرحلة من تلك المراحل، التى مررنا عليها بشكل مقتضب، يؤلف الرجوع الى المفاهيم القومية السابقة رجعة الى الوراء، وتكمن في ذلك عملية شد الى الخلف، من أجل الحفاظ على مصالح سياسية معينة. مثلا الرجوع الى مفاهيم اليقظة العربية في الفترة العثمانية، التي كانت عامل تقدم في حينها، يؤلف عملية تكريس للأنظمة الاقطاعية، التي نجمت عن تلك اليقظة، وللقوى والاحتكارية، التي من مصلحتها الابقاء على تلك الأنظمة؛ والرجوع الى المفاهيم القومية، التي ظهرت في فترة الكفاح من أجل الاستقلال السياسي عن المتروبول، سواء كانت عربية أم اقليمية، يؤلف عملية تكريس لنفوذ القوى الكومبرادورية، التي نشأت في تلك الفترة، ولنفوذ قوى الاستعمار الحديث، التي تكمن خلفها.

يمكن ان تكون القومية قوة روحية محركة في طريق التقدم، إذا لم تؤلف قوة شد الى الوراء،

ا ذا كان البعد الاجتماعي ـ الاقتصادي جزءا لا يتجزأ منها، واذاكانت محرضا للتفاعل مع التطور والتقدم، من جهة، وللانفتاح على القوى التقدمية في العالم من جهة اخرى؛ ولا يتحقق ذلك الا اذا كانت الطبقة العاملة، هي التي تقود التيار الوطني والقومي.

الدين ايضا كان عامل تقدم في فترة اليقظة العربية، ونحن نذكر طبعا تأثير اعلام مثل جمال الدين الافغاني، ومحمد عبده، وعبد الرحمن الكواكبي، وغيرهم. وفي مرحلة الكفاح من اجل الاستقلال كان الدين يساعد في تعبئة القوى الوطنية ضد المحتل؛ لكن بعد مرحلة الاستقلال صار الزعماء الاقطاعيون، او الكومبرادوريون، يحاولون التستر بالدين، لاخفاء سلوكهم اللاوطني، والمعادي للشعب. وكانت الرجعية بمقدار ما تُحاصر تزيد في استعمال ورقة الدين، واستغلالها. كذلك الرجعية العالمية، كانت الورقة الدينية اساسية بالنسبة لها، الآن ومن قبل. لقد اعتمدت في المرحلة الاستعمارية كثيرا على البعثات التبشيرية في مختلف بلدان العالم الثالث، غير المسيحية، واعتمدت على الصهيونية (وهي حركة دينية رأسمالية) من أجل خلق بؤر تجسسة في اوروبا الشرقية والمانيا، قبل الحرب العالمية الاولى، ومن أجل خلق تيار سياسي، قابل للتحرك في مصلحة الرأسمالية اليهودية الاوروبية (عائلة روتشيلد وحلفائها)، ثم فيما بعد من أجل خلق أداة للغزو الابيض الجديد في الشرق الاوسط، لصالح الرأسمالية الامريكية، وخصوصا اليهودية منها. ومن جملة ما تعتمد عليه الرجعية العالمية الآن التحريك باسم الكاثوليكية في البلدان الاشتراكية وفي امريكا اللاتينية وفي اسبانيا، اي حيث يفيد هذا التحريك، من اجل خلق ثورات مضادة، او تكريس اوضاع رجعية قائمة؛ وكذلك التحريك باسم الاسلام في بلد مثل الباكستان.. الخ.

تعتمد الرجعية العربية، ايضا، على التحريك الديني الطائفي في كل مكان تقريبا، فالرؤساء مؤمنون، وبزخم ايمانهم يزورون القدس، ويفتتحون المهزلة المعروفة، والملوك شديدو التقى والورع، لدرجة يؤلفون فيها جزءا لا يتجزأ من النفوذ الامريكي في المنطقة؛ وزعماء الاحزاب والكتل مؤمنون لدرجة التصوف، ولدرجة يرحبون بها بالقنابل الاسرائيلية فوق عواصمهم.

الدين هو قوة روحية، وهو عامل تقدم، ايضا إذا لم يؤلف قوة شد الى الوراء بسبب استغلال القوى الاقطاعية والكومبرادورية له. إنه عامل تقدم، إذا دعمت به الجماهير حركتها الى الامام، وانتزعته من يد الرجعيين كسلاح، وترجمت مفاهيمه العامة والاساسية في النضال من اجل العدالة والسلام، الى نضال من اجل بناء المجتمع اللاطبقي، الذي يتساوى فيه الجميع، ومن اجل الانفتاح على الآخرين، وعلى العالم.

نرى إذن، أنه يمكن ان تطرح الشعارات القومية والدينية من قبل الرجعية المحلية، والعالمية، لاهداف تختلف جذريا عن الجوهر الوطني والاخلاقي، وعن جوهر الايمان، المتمثلين في القومية والدين. ولعل الخدعة اصبحت واضحة: «نحن ندعوكم لا إلى قومية تحرركم، ولا الى دين يصفي نفوسكم ويطهركم، وإنما الى قومية (عرفتموها في الماضي) وتكرس وجود الاوضاع الراهنة، المتمثلة في السيطرة الاقطاعية، او الكمبرادورية، والى دين يكرس بصورة خاصة الزعامة الاقطاعية والانقسام الطائفي في المجتمع». إذا لم يذكر الهدف، تبدو الدعوة بريئة، وتدغدغ، إما التعصب القومي الشوفيني، او التعصب الديني، او الاثنين معا، وعلى الزعامات الكامنة وراء الدعوة استكمال الباقي.

اذا رجعنا الآن بعد الاستطراد، الذي قمنا به، الى الاطروحات الاساسية، نستطيع ان نتلمس الخطر الكامن فيها.

ان التحالف مع الولايات المتحدة، الذي تنبع عنه ضرورة التحالف مع اسرائيل، هو موجه ضد كل القوى التقدمية في المنطقة، سواء كانت منظمة، ام غير منظمة، وسواء كانت واضحة في تقدميتها، ام غير واضحة، وسواء كانت في موقع مفيد مرحليا للرجعية، ام غير مفيد.

لقد مررنا على «القناعة» الرجعية في ان مفتاح الحل هو بيد الولايات المتحدة، وقلنا، إن معنى ذلك هو أن الرجعية تنادي بالحل الاسرائيلي للمنطقة، وما هو الحل الاسرائيلي؟ ربما يبدو للانظمة العربية الرجعية، ان من الممكن التعايش بينها وبين اسرائيل، من خلال عقد صلح تشرف عليه الولايات المتحدة، وينتهي بذلك التناقض في المنطقة، بسبب زوال سبب التناقض، وهو الصراع مع اسرائيل. ربما صور الامريكيون، او حتى الاسرائيليون، لتلك الانظمة، بأن الصراع العربي ـ الاسرائيلي، هو الذي يتسبب بظهور قوى اجتماعية جديدة، تؤلف خطرا عليها (اي على الانظمة)، ويتسبب بافساح المجال للتحريض السوفيتي، الذي يساعد تلك القوى الاجتماعية على الظهور، ويدعمها ماديا ومعنويا. إذن يكون الخلاص من الصراع العربي ـ الاسرائيلي هدفا للانظمة «العربية» الرجعية، ويجب ان يتم بالطريقة الامريكية، اي ـ حسب ما يعرفونه ـ بالصلح مع اسرائيل. وهم يعرفون ان الصلح، لا يتم مع المواقف العربية الصورية المتشددة الا نتيجة حروب، ينهزم فيها الجانب العربي، ويجد عذرا، حينئذ من اجل تسوية، تتم عن طريق اتفاق دولي، او عن طريق الولايات المتحدة، ولعل هذا من جملة الاسباب، التي جعلت بعض الانظمة الغنية «العربية» تدفع الرئيس السادات الى حرب ١٩٧٣. ربما ايضا تلك الانظمة بالذات، هي التي دفعت بالرئيس السادات الى القدس، وذلك ككبش فداء، لان مسرحية العرب لم تتم بالشكل المطلوب، فلا بد من اللجوء الى مسرحية اخرى. يمكن الظن ايضا، ان الانظمة «العربية» الرجعية لم تترك الرئيس السادات وحيدا يعاني من العزلة، الا ضمن اكثر من مخطط، لدفع الاطراف المتعصبة الاخرى في طريق الصلح.

هذه الامور لا نستطيع التنبؤ بها، ولا يجب الاعتماد على التنبؤ فيها، ولكن يمكن افتراضها من خلال الاستقراء العام لمسيرة الاحداث.

على كل حال، حرص الانظمة «العربية» الرجعية على الصلح أصبح معروفا، وهو النقطة الاساسية في مجموع التطور الحالي للاحداث.

لكي يتم الصلح على الطريقة الامريكية يجب ببساطة ضرب جميع القوى، الشعبية والرسمية، التي لا تقبل به.

بالنسبة للانظمة «العربية» الرجعية: هذا مقبول، ويمكن ان تساعد فيه باشكال مختلفة، كي تصل الى الهدف المنشود، وهو سلام امريكي في المنطقة، لا يعكره اي تحريض سوفيتي، ولا يعكره، بشكل اخص، اي تحرك داخلي، على المدى المنظور، يزعج، او يهدد تلك الانظمة.

بالنسبة للطرف الآخر، امريكا واسرائيل، فإن حركة الانظمة «العربية»، هي جزء من المخطط، وليست محله. مثلا، لم تكتف اسرائيل بحرب شكلية مع الاردن، وانما احتلت الضفة الغربية؛ ولم تكتف في ١٩٧٣ بتجميد الجيش المصري على الضفة الشرقية من قناة السويس، وانما فتحت ثغرة الدفرسوار، وحاصرت جزءا هاما من الجيش المصري مهددة إياه، ربما بالابادة، ولم تكتف في الاحداث الحالية بالاحتلال حتى الليطاني، وإنما وصلت طلائعها الى شمال لبنان، وربما في نيتها الوصول الى مناطق اخرى عديدة، فخطة «شارون»، التي ينعتها معارضوه بـ «الجنونية» تتضمن مجابهة شاملة مع سوريا، ونقل الحرب بعد ذلك الى الاردن وهو الارض الموعودة، لتصبح دولة فلسطينية بعد نقل الفلسطينيين اللبنانيين، وجزء من فلسطينيي الضفة وغزة اليه؛ ويظهر، أن شارون حاصل على موافقة الولايات المتحدة على خطته هذه، وقيل، انه قدم الى محاورية هناك خريطة، تتضمن: «ان لبنانا مسيحيا، وضفة اسرائيلية، واردنا فلسطينيا» (انظر: تصفية العقبة الفلسطينية ـ آمنون كابليوك، لوموند ديبلوماتيك، تموز ١٩٨٢).

معنى كل ذلك ان الاطروحات الرجعية الموهة والصريحة، تؤدي الى التمهيد، والتسهيل، لتنفيذ المخططات الامريكية والاسرائيلية في المنطقة، وتتألف هذه المخططات من عمليات احتلال

متـوسعة اكثر فأكثر، ومن عمليات قمع فاشي متزايد على يد الانظمة «العربية» وعمليات إبادة رهيبة، من النوع الذي حصل في لبنان.

طبعا، تستطيع فئات واسعة من الجماهير العادية، الانسياق وراء هذا التيار الرجعي او ذاك؛ لقد حدث هذا، ويحدث دوما وفي كل مكان. لكن عندما يتعلق الامر بالخطر الوطني، فإن أغلب الفئات العادية تستفيق من غفلتها، وتقف بعفوية ضد ذلك الخطر، وحينئذ توجه الضربة اليها.

اي لكي يتم تنفيـذ المخـططات الامـريكية ـ الاسرائيلية، يجب ان تقف اوسع قطاعات الجماهير موقفا لا وطنيا، وان تقبل بالاحتلال، وتسخر نفسها لخدمته، وباعتبار ذلك غير ممكن، ومنافيا لطبيعة الامور، فلا بد من إعمال المنشار في الاتجاهين: القمع على يد الانظمة «العربية» الرجعية، والابادة على يد الغزو الاسرائيلي.

حتى الرجعية لا تسلم في نهاية المطاف، لأن لها مصالح، ولا يجوز ان يكون لاحد مصالح سوى اسرائيل والولايات المتحدة؛ لكن لا يأتي دور الرجعية الا بعد ان تستنفد، وبعد ان تقوم بدورها في القمع، وفي التمهيد للاحتلال، في هذا الجزء، او في ذاك من المنطقة.

ربما القوى التقدمية غير غافلة عن كل ذلك، وربما لديها هذا المقدار، او ذاك من الاستعداد لمجابهة المخططات التدميرية، المحيقة بالمنطقة، وربما هي التي ستنتصر في نهاية المطاف.

لكن جميع القوى الايجابية في المنطقة العربية يمكن ان تدفع ثمنا تاريخيا باهظا، وباهظا جدا، بمقدار ما في الترسانة الاسرائيلية (الموصولة بالترسانة الامريكية) من أسلحة، وبمقدار ما لدى الامبريالية العالمية من تعطش للدماء. وتستطيع هذه القوى الايجابية، ان توفر على نفسها وعلى الجماهير العربية جزءا غير قليل من ذلك الثمن الباهظ، إذا تصدت بشكل منظم وعقلاني، ودافعت عن نفسها، وعن بلدانها، وإذا عقدت تحالفات حقيقية مع القوى التقدمية العالمية.

يطرح كثيرا عن الأزمات الاقتصادية الخانقة، التي تعاني منها الرأسمالية العالمية، والتي تعاني منها اسرائيل. هذه الازمات هي نقاط ضعف دون شك، ولكنها في الوقت نفسه تؤلف نقاط تفجر وخطر. إن شراسة الولاياتالمتحدة وتعطشها الدموي، واستعدادها لاخطر انواع المغامرات في التاريخ، هو تعبير عن تلك الازمات.

وفي دموية اسرائيل، التي ظهرت نوع من هذا التعبير. لم يعد خافيا على احد، ان الخطر الاسرائيلي في المنطقة هو ذو أبعاد دولية، وتتبناه الولايات المتحدة مباشرة؛ ولكي تجابهه المنطقة العـربيـة، يجب ان تعقـد تحـالفا دوليا حقيقيا، تحالفا فيه اهتمام مشترك بالقضايا الدولية، والقضايا الخطيرة، التي تفرض نفسها. إن محاربة امريكا في السلفادور، ومحاربة الثورة المضادة في بولونيـا، ومحاربة التسلح الامريكي والاعتداء على البرامج الاجتماعية، ومحاربة استخدام الفضاء للاغراض العسكرية واستخدام اوروبا الغربية كقاعدة لصواريخ جديدة، ومحاربة التآمر على افغانستان، ومحاربة التوسع الامبريالي الصهيوني في امريكا اللاتينية وفي افريقيا، ومحاربة التسلح الاسرائيلي ـ الجنوب افريقي، بالقنبلة النترونية، وبصواريخ متوسطة المدى، حاملة لها، وكل ذلك، هو جزء من دفاع المنطقة العربية عن نفسها، وهو جزء هام، لانه يضعها في خندق واحد حقيقة، مع القوى الدولية، التي تستطيع ان تقف في وجه العدوانية الامريكية.

مشاريع السلام
بين النوايا والوقائع

احمد شاهين

مرت سنتان ونيف على خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، اثر الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢. وحدثت جملة من التطورات في المجالين، الاقليمي والدولي. على الصعيد الاقليمي، واجهت المقاومة الفلسطينية في طرابلس ثانية، ما واجهته في بيروت، انما على شكل «خلاف» داخل فصائلها مدعوم من سوريا، انتهى بطرد ياسر عرفات من دمشق، واخراجه مع مقاتليه لاحقاً من لبنان مع نهاية عام ١٩٨٣.

وفي عام ١٩٨٣، توصلت اسرائيل ولبنان الى عقد اتفاق بينهما باشراف الولايات المتحدة، عرف باسم اتفاق ١٧ أيار (مايو)، تاريخ توقيعه. لكن هذا الاتفاق لم يصمد، كما لم يصمد الوجود العسكري الاميركي (المارينز) في بيروت، فقد خرج المارينز من لبنان ثم الغي اتفاق ١٧ أيار (مايو) لاحقا، وذلك تحت تأثير الدور السوري من جهة، وتصاعد حركة المقاومة الوطنية اللبنانية ضد اسرائيل في جنوب لبنان، من جهة اخرى. واستعادت سوريا فعاليتها في التأثير على السياسة اللبنانية، مدعومة من الاتحاد السوفياتي، مما ابرز سوريا كقوة اقليمية في مواجهة اسرائيل التي استبدلت فيها سلطة الليكود بسلطة تحالف العمل ـ الليكود بعد انتخابات تموز (يوليو) ١٩٨٤. لعبت مصرا دورا لا بأس به للتقرب من العالم العربي، وان اقتصر هذا الدور على الجانب الديبلوماسي (سحب سفيرها من اسرائيل اثناء غزو لبنان والتوسط لدى دول اوروبية لحماية خروج المقاومة الفلسطينية من طرابلس). والدور الاخير دفع بعرفات الى زيارة القاهرة وهو في طريقه مع مقاتليه الى اليمن. واعتبرت الزيارة، علامة هامة من علامات المرحلة.

الخلافات بين الاشقاء العرب تزداد حدة من يوم الى آخر، وتدفع بمؤتمر القمة العربي من موعد الى موعد في الوقت الذي يبدو فيه اشد الخلافات هو القائم بين رئيس سوريا، حافظ الاسد، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية عرفات.

على الصعيد الدولي، بدا مع العام ١٩٨٤ ان الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي صارتا اميل الى تليين مواقفهما من مسألة الحد من التسلح النووي. وكلاهما ينتظر نتائج انتخابات الرئاسة الاميركية التي ستجري في نهاية العام الحالي. ويرى بعض المراقبين ان السوفيات قد اقترعوا لصالح ريغان من خلال ترتيب لقاء غروميكو ـ ريغان، الذي انعقد قبيل الانتخابات، وبعد فترة من التوتر في العلاقات بين الجانبين.

في ظل هذه المستجدات، استمرت الاطراف الاقليمية والدولية تعتبر ان حل مشكلة الشرق الاوسط امر يقتضي الاستعجال فيه منعا من انفجاره. فاحيت جميع الاطراف التي سبق لها ان طرحت مشاريع سلام، مشاريعها في النصف الثاني من عام ١٩٨٤. وسنتولى، هنا، استعراض المشاريع المعروضة للسلام في الشرق الاوسط، ثم اجراء مقاربة حول نقاط التقاطع والتباين فيما بينها، لنخلص بعد ذلك الى تحليلها وتبيان امكانية ترجمتها عمليا من عدمها.

المشروع الاميركي للسلام

بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، طرحت الولايات المتحدة الاميركية مبادرتها للسلام في الشرق الاوسط، عبر خطاب القاه الرئيس الاميركي، رونالد ريغان في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، وعرف المشروع بأسمه.

وينطلق المشروع الاميركي من الاسس الثابتة في السياسة الخارجية الاميركية، وهي «مواجهة التهديد الاستراتيجي للمنطقة الذي يمثله الاتحاد السوفياتي والدول العميلة له».

واعتبرت مقدمة المشروع «ان الحرب في لبنان، بكل ما فيها من مآسي، اتاحت... فرصة جديدة لأحلال السلام في الشرق الاوسط». ويرى صاحب المشروع «ان الخسائر العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية لم تقض على تطلع الشعب الفلسطيني الى حل عادل لمطالبه؛ فالفلسطينيون يشعرون بقوة ان قضيتهم اكثر من مسألة لاجئين وانا اوافق على ذلك». كما اكد على «ان القوات المسلحة الاسرائيلية هي اقوى قوات في المنطقة، لكن هذه القوة وحدها لا يمكن ان تحقق السلام المنشود. وتتلخص المسألة الان في طريقة التوفيق بين المطالب الامنية المشروعة لاسرائيل، والحقوق المشروعة للفلسطينيين... وان الوصول الى السلام سيتطلب تنازلا من الجميع... واتفاقا كامب ديفيد لا يزالان يشكلان اساس سياستنا، ذلك ان الصيغة التي صيغا بها توفر لكل الاطراف المهلة الضرورية لانجاح المفاوضات».

ودعا المشروع اسرائيل الى «ان توضح ان الامن الذي تتطلع اليه لا يمكن تحقيقه الا من خلال سلام حقيقي». كما دعا «الشعب الفلسطيني الى التسليم بأن تطلعاته السياسية مرتبطة ارتباطا لا ينفصم بالاعتراف بحق اسرائيل في مستقبل آمن».

ويرى المشروع ان «السلام والعدل لا يمكن تحقيقهما الا عن طريق المفاوضات المباشرة والمنصفة والشاقة... ولن تستطيع اسرائيل ان تثق بأن جاراتها ستحترم امنها وسلامة اراضيها الا بتوسيع نطاق المشتركين في عملية السلام، خصوصا اشتراك الاردن والفلسطينيين على وجه السرعة».

اما بالنسبة للدور الاميركي في عملية السلام، فقد اعلن المشروع الاميركي «ان الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية خاصة، ولا دولة غيرها في وضع يمكنها من التعامل مع الاطراف الرئيسيين للنزاع على اساس من الثقة والائتمان».

ويحدد المشروع نقاط التفاوض اعتمادا على ما ورد في اتفاقي كامب ديفيد الذي اوجب «ان تكون هناك فترة يتمتع خلالها السكان الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحكم ذاتي كامل لشؤونهم الخاصة... وهدف الفترة الانتقالية التي تستمر خمس سنوات... هو اثبات كون الفلسطينيين قادرين على حكم انفسهم، وكون مثل هذا الحكم الذاتي لا يشكل تهديدا لأمن اسرائيل». وفي رأي صاحب المشروع أنه «وابعد من هذه الفترة الانتقالية، وفيما نتطلع الى مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، يتضح لي انه لا يمكن تحقيق السلام عن طريق اقامة دولة فلسطينية مستقلة في هاتين المنطقتين، كما لا يمكن تحقيقه عن طريق ممارسة اسرائيل سيادتها،

او سيطرتها الكاملة على الضفة الغربية وقطاع غزة». وفي ضوء هذا، يتعهد المشروع الاميركي بأن «الولايـات المتحدة لن تؤيد اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولن تؤيد ضمها او السيطرة الكاملة عليها من جانب اسرائيل».

والبديل لذلك، كما يراه المشروع هو «ان حكما ذاتيا من جانب الفلسطينيين للضفة الغربية وقطاع غزة، مرتبطا بالاردن، يوفر افضل فرصة لسلام دائم وعادل وثابت».

ويرى المشروع ان «حجم الاراضي التي يجب ان يطلب من اسرائيل التخلي عنها سيتأثر، الى حد كبير، بحجم ما يتحقق من سلام حقيقي وتطبيع للعلاقات وبالترتيبات الامنية المعروضة في المقابل».

اما بالنسبة لمدينة القدس، فيرى المشروع «اننا ما زلنا مقتنعين بضرورة ان تبقى القدس غير مجزأة، الا ان وضعها النهائي يجب ان يتقرر بالتفاوض».

ويعلن المشروع ان الولايات المتحدة «سوف تعارض اي اقتراح من اي طرف، وفي اي مرحلة من مراحل عملية التفاوض، من شأنه ان يهدد امن اسرائيل، فالتزام اميركا بأمن اسرائيل، التزام راسخ».

وطالب ريغان اسرائيل بتجميد الاستيطان في المناطق مدار التفاوض «والواقع ان تجميد اسرائيل بناء المستوطنات على وجه السرعة، يمكنه اكثر من اي اجراء آخر ان يوجد الثقة التي يتطلبها توسيع نطاق المشتركين في هذه المحادثات. فالمزيد من النشاط الاستيطاني غير ضروري على الاطلاق لأمن اسرائيل، ويقضي فقط على ثقة العرب بامكان التفاوض».

واعرب الرئيس الاميركي في ختام عرض مشروعه للسلام عن امله «في أن يقبل الفلسطينيون والاردن بدعم من اخوتهم العرب هذه الفرصة».

مشروع السلام السوفياتي

وزعت وكالة «تاس» السوفياتية بياناً بتاريخ ٢٧/٧/١٩٨٤ اعتبره العالم مشروعاً سوفياتياً للسـلام في الشرق الاوسط. وتعتبر نقاط المشروع امتدادا وتطويرا لمشروع الرئيس السوفياتي الراحل ليونيد بريجنيف الذي طرحه في جلسة افتتاح المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، عندما انعقد في عام ١٩٨١، والذي اعتبر في حينه ردا على اتفاقات كامب ديفيد.

ويطالب المشروع السوفياتي بعقد مؤتمر دولي تحضره اسرائيل والدول العربية المحيطة بها، اي سوريا ولبنان والاردن ومصر، اضافة الى منظمة التحرير الفلسطينية. ويرى ان بالامكان «ان يبدأ المؤتمر على مستوى وزراء خارجية الدول المشاركة فيه، ثم يستمر على مستوى الممثلين الخاصين».

ويصنف المشروع الاطراف التي ستشارك في مثل هذا المؤتمر على النحو التالي:

«ـ الدول العربية التي لها حدود مع اسرائيل، اي سوريا والاردن ومصر ولبنان، اضافة الى اسرائيل».

«ـ منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، على ان تكون عضوا كامل العضوية في المؤتمر».

«ـ الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، بصفتهما تلعبان دورا مهما في الشرق الاوسط».

ويرى البيان ـ المشروع ان بامكان المؤتمر ان يضم دولا اخرى في حالة الاتفاق العام «قادرة على المساهمة الايجابية في تسوية ازمة الشرق الاوسط».

ويدعو البيان ـ المشروع الدول التي ستشارك في هذا المؤتمر الى التفاوض للوصول الى

النتائج التالية:

«ـ اتفاق تنسحب اسرائيل بموجبه من الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، ومن الاراضي اللبنانية التي احتلتها عام ١٩٨٢».

«ـ الاتفاق على اقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن حق هذه الدولة، ان ترتبط بعلاقات وحدوية فيدرالية او كونفدرالية مع دول اخرى».

«ـ السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم، او الحصول على تعويض مناسب عن ممتلكاتهم».

«ـ وجوب عودة القدس الى العرب، وان تكون جزءا لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية، على ان تضمن فيها حرية العبادة لاتباع الديانات الثلاث».

«ـ ان تتعهد اسرائيل والدول العربية باحترام سيادة واستقلال وسلامة اراضي كل منها».

ويرى المشروع ان مثل هذا المؤتمر «يجب ان يعقد تحت رعاية الامم المتحدة».

المشروع الفرنسي ـ المصري للسلام

يختلف المشروع الفرنسي ـ المصري عن غيره من المشاريع بسبب الظروف التي فرضت التقدم به اولا، والجهة التي توجهت اليها كل من فرنسا ومصر حين قدمتاه، ثانيا.

فالمشروع الفرنسي اعد اثناء غزو اسرائيل للبنان، وتوجهت به الدولتان الى مجلس الامن الدولي بصيغة مشروع قرار في ٢٩ تموز (يوليو) ١٩٨٢، اي اثناء حصار بيروت، تقدمت فرنسا ومصر بمشروع قرار مشترك الى مجلس الامن الدولي، تضمن في شقه الاول مسألة الانسحاب الاسرائيلي من لبنان، وفي شقه الثاني، تضمن حل مسألة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية. وهو ما يعنينا هنا، من ذلك المشروع.

وورد فيه ما يلي:

● «ـ يعتبر (مجلس الامن) ان حل المشكلة اللبنانية يجب ان يتيح المجال للتمهيد لاحياء متين للسلام والامن في المنطقة. وذلك في اطار مفاوضات قائمة على مبدأي الامن لكل الدول والعدالة لكل الشعوب. وتهدف على الاخص الى:

«أ ـ تأكيد حق كل دول المنطقة في الوجود والامن طبقا لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢».

«ب ـ تأكيد الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير مصيره، مع كل ما يترتب على هذا الحق. وللتوصل الى ذلك، يجب ان يتمثل الشعب الفلسطيني في المفاوضات، مما يفترض اشراك منظمة التحرير الفلسطينية».

«ج ـ يطلب من الاطراف المعنية الاعتراف المتبادل والمتزامن».

«د ـ يرجو الأمين العام ان يقدم الى مجلس الامن، بعد التشاور مع مختلف الاطراف المعنية بمن فيها ممثلو الشعب الفلسطيني، اقتراحات يمكن ان توصل بالوسائل السلمية الى تحقيق الأهداف المذكورة اعلاه، وذلك في سبيل الاعتراف واحترام الوجود والامن للجميع».

● «١ـ يرجو الامين العام ان يطلع مجلس الامن بصورة مستعجلة وبشكل مستمر، وفي مهلة اقصاها (....) على سير تنفيذ هذا القرار».

«٢ـ يرجو جميع الدول الاعضاء التعاون الكامل مع امانة الامم المتحدة لتنفيذ هذا القرار».

المشروع العربي للسلام

اجتمع الرؤساء والملوك العرب في شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ في مدينة فاس بالمغرب، بعد

خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، وبعد ان طرحت الولايات المتحدة الاميركية مشروعها للسلام. وفي ختام القمة العربية التي عرفت بقمة «فاس» الثانية، اعلن رؤساء وملوك الدول العربية عن اتفاقهم على خطة عربية للسلام مكونة من ثماني نقاط تدعو الى:

«١ـ انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة بعد حرب حزيران ١٩٦٧، بما في ذلك القطاع العربي من القدس».

«٢ـ ازالة المستعمرات التي اقامتها اسرائيل بعد العام ١٩٦٧».

«٣ـ ضمان حرية العبادة لكافة الاديان في الاماكن المقدسة في القدس».

«٤ـ التأكيد من جديد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وفي ممارسة كامل حقوقه الوطنية الثابتة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي تعد الممثل الوحيد والشرعي له، وتعويض من لا يرغب في العودة».

«٥ـ يتعين ان توضع الضفة الغربية وغزة تحت وصاية الامم المتحدة لفترة انتقالية لا تتجاوز بضعة اشهر».

«٦ـ اقامة دولة فلسطينية تكون القدس عاصمة لها».

«٧ـ يقدم مجلس الامن التابع للامم المتحدة ضمانات للسلام لكافة دول المنطقة بما في ذلك الدولة الفلسطينية المستقلة».

«٨ـ يضمن مجلس الامن في الامم المتحدة تنفيذ هذه المبادىء».

وشكلت القمة العربية لجنة سباعية من وزراء خارجية سبع دول عربية ترأسها كل من الملك الحسن الثاني، ملك المغرب، والملك حسين، ملك الاردن، زارت عواصم الدول الخمس العظمى ذات العضوية الدائمة في مجلس الامن الدولي، لتسويق مشروع السلام العربي، آنف الذكر. على ان تتداول اللجنة السباعية في مستجدات الاوضاع دوليا وعربيا، لتقدم تقريرها الى القمة العربية اللاحقة والتي خضعت للتأجيل والتأجيل كلما اقترب موعدها.

التوافق والتباين بين مشاريع السلام

تتفق جميع المشاريع التي عرضناها آنفاً على ان المشكلة الفلسطينية هي جوهر الصراع في الشرق الاوسط. ومن هذا المنطلق جاءت جميع المشاريع المطروحة للسلام لحل هذه المشكلة، وهي تتفق فيما بينها على توصيف المشكلة وسبل حلها، وتختلف حول شكل الحل وادواته. ويمكن اجمال نقاط التقاطع والتباين في الوجوه التالية:

١ـ تتفق جميع المشاريع آنفة الذكر، على ان المشكلة الفلسطينية هي اساس الصراع في الشرق الاوسط، وحل مشكلة الشرق الاوسط يقتضي بالضرورة ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية.

٢ـ تعتمد جميع المشاريع، الاميركي، الفرنسي، السوفياتي والعربي الوسائل السياسية السلمية، لا العسكرية، وسيلة وطريقة لحل هذه المشكلة.

● وتختلف مشاريع السلام حول الشكل الذي يجب ان يتحقق فيه حل هذه المشكلة، والاطراف التي يجب ان تتمثل فيه.

فالمشروع الاميركي ما زال يعتمد اتفاق كامب ديفيد الذي تحدد فيه الحل على اساس قيام حكم ذاتي للفلسطينيين المقيمين في المناطق المحتلة. وفي المشروع، أضاف ريغان الى ذلك، ربط هذا الحكم الذاتي بالاردن، وهو يتجاهل وضع الفلسطينيين خارج المناطق المحتلة تماما.

بينما يرى المشروع الفرنسي ـ المصري اعتماد الصيغة العمومية «حق تقرير المصير» دون تحديد اكثر دقة لهذا المفهوم، وان كان يتضمن في الادب السياسي تفسيرا يعني في حده الاقصى

قيام دولة مستقلة.

اما المشروعان السوفياتي والعربي فيحددان وجوب اقامة دولة فلسطينية مستقلة.

● على صعيد الاطراف التي يجب ان تشارك في التفاوض لحل المشكلة الفلسطينية، يرى المشروع الاميركي، وفق اتفاق كامب ديفيد ان هذه الاطراف هي، اسرائيل ومصر والاردن وممثلون فلسطينيون من الضفة والقطاع، وطبعا بشراكة الولايات المتحدة، العراب.

ويتجاوز المشروع الفرنسي ـ المصري المشروع الاميركي في هذا الجانب خطوة حيث يرى وجوب «ان يتمثل الشعب الفلسطيني في المفاوضات، مما يفترض اشراك منظمة التحرير الفلسطينية فيها»، منطلقا، بذلك من اعتبار منظمة التحرير هي ممثلة الشعب الفلسطيني.

اما المشروعان العربي والسوفياتي فيحددان منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، تحديدا مباشرا، طبعا بالاضافة الى الدول العربية المحيطة باسرائيل، التي هي الاخرى طرف بالطبع، وان كان المشروع العربي يلتف على مسألة تسمية اسرائيل بالاسم، خشية ان يفهم ذلك على انه اعتراف مسبق بها.

● حول الجغرافيا التي يجب ان يشملها الحل، يذهب المشروع الاميركي الى ربط حجم الاراضي التي ستنسحب منها اسرائيل «بحجم ما يتحقق من سلام حقيقي وتطبيع للعلاقات».

ولا يتضمن المشروع الفرنسي ـ المصري تحديدا للجغرافيا التي سيشملها الحل، اذ يكتفي بالاشارة الى قرار مجلس الامن، رقم ٢٤٢، وهو القرار الذي اوقع البند الخاص منه بمسألة الاراضي خلافا واسعا حول تفسيره.

بينما يحدد المشروعان السوفياتي والعربي وجوب انسحاب اسرائيل من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس. ويحدد المشروع العربي، القدس عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية، بينما لا يرد مثل هذا التحديد في المشروع السوفياتي.

● حول الجهة الضامنة للاتفاق، اذا تم التوصل اليه، تتفق المشاريع، السوفياتي، الفرنسي، والعربي، على ان يتولى مجلس الامن الدولي ضمان هذا الاتفاق، بينما يرى المشروع الاميركي ان الولايات المتحدة هي الوحيدة القادرة على لعب دور الوسيط لانجاز مثل هذا الاتفاق ـ الذي اقترحته في مشروعها ـ والقادرة على ضمانة استمراره.

● بالنسبة للفترة الزمنية التي يجري انجاز الحل فيها، يرى المشروع الاميركي تحديد خمس سنوات للحكم الذاتي المرتبط بالاردن كفترة انتقالية، ولا يحدد ماذا بعد تلك الفترة الانتقالية، بينما يقول المشروع العربي بفترة اشهر، كفترة انتقالية، تتولى خلالها الامم المتحدة الوصاية على اراضي الضفة والقطاع.

اما المشروعان الفرنسي والسوفياتي، فلا ترد مسألة المدة فيها.

قراءة سياسية لمشاريع السلام

تنطلق مشاريع السلام التي استعرضناها في الفقرات السابقة لتحقيق الاهداف التي حددتها، او لحل المشكلات التي ترى وجوب حلها، من رؤية سياسية للواقع القائم تحكمها المصالح التي تشد اصحابها الى هذه المنطقة من جهة، ومصالح الحلفاء المرتبطين بها من جهة ثانية.

● ويرى المشروع الاميركي للسلام ان منطقة الشرق الاوسط يجب ان تكون حكرا على الولايات المتحدة، حيث توفر هذه المنطقة الطاقة لها ولحلفائها الاوروبيين، كما تقع على حدود الاتحاد السوفياتي، حيث ترى الولايات المتحدة وجوب «مواجهة التهديد الاستراتيجي للمنطقة الذي

يمثله الاتحاد السوفياتي، والدول العميلة له» حسبما ورد في مقدمة المشروع.

ويعتبر المشروع ذاته، ان الضربة التي تلقتها منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، كافية لشطبها من معادلة الشرق الاوسط، حيث قال شولتس، وزير الخارجية الاميركي: «ان على جامعة الدول العربية تجريد منظمة التحرير من حق تمثيل الفلسطينيين». وهذا ما يسمح لفلسطينيي المناطق المحتلة والاردن، حسب المشروع، بلعب دور المفاوض مع اسرائيل.

ويؤكد المشروع الاميركي على ان مجرى التفاوض والنتائج التي يجب التوصل اليها مرهونان بما يوفر لاسرائيل مطالبها في الامن والسلام. «فالولايات المتحدة سوف تعارض اي اقتراح من اي طرف، وفي اي مرحلة من مراحل عملية التفاوض، من شأنه ان يهدد امن اسرائيل، فالتزام اميركا بأمن اسرائيل، التزام راسخ».

في جانب آخر، من جوانب المشروع الاميركي، يجيب المشروع على التساؤلات التي طرحها الملك حسين، ملك الاردن، حول المصير النهائي للمناطق المحتلة. وكان حسين في حينه قد وجه مثل هذا التساؤل في اطار الاستفسار حول نقاط واردة في اتفاق كامب ديفيد الثاني. وقد قال مشروع ريغان للسلام «بحكم ذاتي للمناطق المحتلة مرتبط بالاردن». وبهذا يصبح لدينا ثلاث تفسيرات للحكم الذاتي الوارد في اتفاق كامب ديفيد، اسرائيلي ومصري واميركي.

من الملاحظ ان المشروع الاميركي يغيّب عمدا بعض المستجدات السياسية في المنطقة، فبين عام ١٩٦٧، عام القرار ٢٤٢، الذي يعتمده المشروع اساسا للحل، وعام ١٩٨٢، عام طرح المشروع، كبرت منظمة التحرير الفلسطينية، وحظيت بالشرعيتين الدولية والعربية، واقر لها حق وحدانية التمثيل الفلسطيني من قبل الشعب الفلسطيني ذاته، في الداخل والشتات، وهذه الحقيقة تغيب كليا من ذهن مقدم المشروع الاميركي. او هو بالاصح، يطالب الاطراف العربية بمساعدته لالغاء هذه الحقيقة التي حاولت حليفتها اسرائيل بكل ما توفر لها من قوة انهاءها عسكريا، وعجزت.

بالمقابل، فإن المشروع الاميركي يتجاوز القرار ٢٤٢ الذي يرى ان مشكلة الفلسطينيين هي مشكلة لاجئين؛ فالمشروع يرى ان الفلسطينيين «يشعرون بقوة ان قضيتهم اكثر من مسألة لاجئين، وانا اوافق على ذلك». كما يدعو «الشعب الفلسطيني الى التسليم بأن تطلعاته السياسية مرتبطة ارتباطا لا ينفصم بالاعتراف بحق اسرائيل في مستقبل آمن».

ويدعو الدول العربية «الى قبول اسرائيل حقيقة واقعة».

وقد رفضت اسرائيل مشروع ريغان للسلام في حينه، وكان الليكود حاكما لاسرائيل، وعاد الرئيس الاميركي في بداية حملته الانتخابية عام ١٩٨٤ الى طرح مشروعه من جديد، والان، يحكم اسرائيل تحالف من العمل ـ الليكود، فهل يراهن ريغان على قبول مشروعه من اسرائيل؟ ان اسرائيل لم تجب بعد.

بالمقابل، مارست الولايات المتحدة، وما زالت، الضغوط على الدول العربية، وخصوصا الاردن، لقبول مبدأ التفاوض على اساس ذلك المشروع. ورفضت حين زيارة اللجنة السباعية لها، في حينه، استقبال الممثل الفلسطيني في اللجنة، ورضخت آنذاك الدول العربية للابتزاز الاميركي. والتقدير ان ما تهدف اليه الولايات المتحدة هو نزع الغطاء العربي عن منظمة التحرير، ليسهل بعد ذلك، نزع الشرعية الدولية عنها، فتصبح «منظمة ارهابية» كما يحلو لريغان واسرائيل ان يدعواها.

وقد رفضت الولايات المتحدة، الى جانب اسرائيل كافة المشاريع الاخرى التي طرحت. وضغطت على فرنسا، في حينه، لطي مشروعها الذي كانت تعتزم تقديمه مع مصر، الى مجلس الامن الدولي، مهددة باستخدام الفيتو.

● شكلت اتفاقات كامب ديفيد ١٩٧٨ تتويجا لسياسة «الخطوة خطوة» التي بدأتها اميركا في المنطقة بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣. وبدا ان الولايات المتحدة قد امسكت مفتاح احكام سيطرتها على المنطقة فعلا. وقام العرب، رؤساء وملوكا، بتظاهرة سياسية في قمة بغداد، فيما اقتصرت مقرراتها على مقاطعة النظام المصري باعتباره اجرى صلحا منفردا.

وكان الاردن، باعتباره مدعوا في اتفاق كامب ديفيد الثاني، ليكون طرفا في التفاوض، قد وجه مجموعة من التساؤلات تتعلق بالمستقبل النهائي للمناطق المحتلة. ولما لم يتلق جوابا شافيا، طرح فكرة عقد مؤتمر دولي موسع لبحث مشكلة المناطق المحتلة بعد ١٩٦٧، ولم تلق هذه الدعوة استجابة عربية جدية، بينما طرح الامير فهد (الملك لاحقا)، في عام ١٩٨١، مشروعا عربيا للسلام، كان قد اعده للقمة التي كان من المقرر لها ان تعقد في فاس بالمغرب ذلك العام، وفشلت تلك القمة، وحسب تعبير القائمين عليها علقت، لتنعقد في عام ١٩٨٢، بعد غزو اسرائيل للبنان وخروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت. واقر في قمة فاس الثانية المشروع العربي للسلام. وهو المشروع العربي الوحيد الذي يطرح مسألة التسوية السلمية في اطار مبلور ومحدد، وان كان ما زال خجولا حول الاعتراف بوجود اسرائيل. وبدا، في حينه، ان المشروع جاء ردا على مشروع ريغان الذي كان قد طرح قبله بايام.

● كما الحال بالنسبة للدول العربية، كذلك السوفيات. فقد شعروا، بعد اتفاقات كامب ديفيد، انهم اقصوا عن دائرة الشرق الاوسط، وما قامت به الادارة الاميركية، كان نسفا كاملا لقرار الامم المتحدة ٣٣٨، الذي يضع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على مستوى واحد من المشكلة، ونسفا لاتفاق التفاهم الذي وقعته الدولتان في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧ حول الشرق الاوسط.

مع تطور الوضع في المنطقة، حيث لم يتسع اطار كامب ديفيد ليشمل اطرافا اخرى، وجد الاتحاد السوفياتي الظروف مناسبة ليطرح بريجنيف مشروعا للسلام في الشرق الاوسط في جلسة افتتاح المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، وبقي ذلك المشروع مجرد وثيقة من وثائق سياسة الحزب الخارجية.

لكن التطورات اللاحقة في المنطقة، العسكرية منها والسياسية، في لبنان، وما بدا لاحقا انه هزيمة للسياسة الاميركية في المنطقة عبر اخراجها من لبنان، والغاء اتفاق ١٧ أيار (مايو) الموقع بين اسرائيل ولبنان، باشرافها، والذي بدا وكأنه انتصار للاتحاد السوفياتي وحليفته سوريا، هيأت جوا ملائما، فطرح الاتحاد السوفياتي عبر وكالة تاس البيان ـ المشروع الذي هو ترجمة جديدة لمشروع بريجنيف القديم. وذلك، بعد ان اقرت الامم المتحدة في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٣ العمل على عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، واوكلت الى السكرتير العام للامم المتحدة بحث امكانية ذلك مع الاطراف المعنية. ويتطابق المشروعان السوفياتي والعربي، تطابقا شبه كامل. مع ذلك فان الدول العربية، التي رحب عدد منها، كل على انفراد بالمشروع، لم تر ما يلزمها بتبنيه كمجموعة من خلال قرار قمة، في الوقت الذي صرح فيه احد الملوك العرب، بانهم يبحثون عن امكانية الدمج بين المشروع العربي والمشروع الاميركي والتوفيق بينهما، على الرغم من ان المشروع الاميركي لا يخفي تحيزه لاسرائيل اطلاقا.

● المشروع الفرنسي ـ المصري عبارة عن خطوة صغيرة اضافية على الاتجاه الاميركي، وهو لا يتجاوز كثيرا قرارات مؤتمر البندقية حول الشرق الاوسط. اضافة الى انه صوت فرنسي متميز، حيث حاولت فرنسا في عهد رئيسها ميتران، ان تلعب دورا في السياسة العالمية خاصا بها. كما ان المشروع طرح، في حينه، كمشروع قرار لمجلس الامن الدولي لانهاء غزو اسرائيل للبنان اولا، ومن ثم ارساء اسس لحل المشكلة الفلسطينية. لكن المشروع طوي بضغط اميركي، فلم يعرض على المجلس. وما زالت فرنسا تلوح باحيائه بين وقت وآخر.

● هل الظروف السياسية مؤاتية لمشاريع السلام؟.

اذا انطلقنا من ان مشاريع السلام جميعها تطرح وجوب التقاء جميع الاطراف المعنية اولا، وقبولها مبدأ التفاوض ثانيا، وبما ان الطرفين الاساسيين هما الفلسطينيون والاسرائيليون، ممثلان بمنظمة التحرير الفلسطينية ودولة اسرائيل، باعتبار ان معظم المشاريع تقر باولوية حل المشكلة الفلسطينية لحل مشكلات الشرق الاوسط الاخرى، فهذا يعني ان اول ما يجب حدوثه هو ان تقبل اسرائيل ومنظمة التحرير ايا من المشاريع المطروحة. لكن اسرائيل رفضت كافة المشاريع بما في ذلك مشروع حليفتها الولايات المتحدة، بالرغم من انه يستبعد ، بشكل او بآخر، منظمة التحرير. وحتى مع تبدل السلطة النسبي في اسرائيل، اي الانتقال من حكم الليكود الى تحالف العمل ـ الليكود، بعد انتخابات تموز (يوليو) ١٩٨٤، فإن السلطة الجديدة في اسرائيل قد اقرت في الخطوط الاساسية لها، عدم التفاوض مع منظمة التحرير، وعدم السماح بقيام دولة فلسطينية بين الاردن واسرائيل.

والدول العربية تضيق الخناق، بل وتحارب منظمة التحرير الفلسطينية الى درجة يبدو معها (مع سوء الظن) انها تنفذ ما طالب به شولتس، وهو الغاء المنظمة، او كما قال ياسر عرفات «انها تتابع تنفيذ ما بدأ به شارون». وهذا ما دفع بعض الاطراف الدولية الى الحد من اندفاعها الى جانب منظمة التحرير واتخاذ موقف التريث لتبين نتائج الحرب السياسية الدائرة الان بين منظمة التحرير الفلسطينية من جهة، وسوريا من جهة اخرى، بعد ان انتهت الحرب العسكرية باخراج المقاومة الفلسطينية من طرابلس في عام ١٩٨٣.

والوضع العربي الذي يقر بوجوب التضامن لمواجهة اسرائيل، سلما او حربا، يعاني من حروب داخلية اقسى حدة من صراعه مع اسرائيل، وان كان يتفق على التضييق على م. ت. ف. كل باسبابه. لكن فيما بين اعضاء «النادي العربي المشترك» هناك من التمزق ما يكفي لعدم القيام باي شيء.

في ظل هذه الظروف، البالغة التعقد، ليس هناك ما يبشر بامكان الوصول او التفاهم على تبني اي من مشاريع السلام التي عرضناها سابقا. مقابل ذلك، هناك في اسرائيل دعوات لاحياء الاتفاق الثاني من اتفاقي كامب ديفيد، اي «مشروع الحكم الذاتي» او احياء مشروع «الخيار الاردني». والاوفر حظا ليكون مشروع السلام في عام ١٩٨٥، اي بعد الانتخابات الاميركية، هو مشروع الحكم الذاتي، خاصة ان الاردن قد اعاد علاقاته الديبلوماسية مع مصر. ومصر واسرائيل والاردن وفلسطينيي المناطق المحتلة هم الذين يرد ذكرهم في ذلك المشروع.

هذا الامر ذاته مرهون باثبات مصداقية الولايات المتحدة في لبنان، وذلك امام مصر والاردن. ولبنان ورقة يتقاسمها السوريون والاسرائيليون. فاذا لم يوافق السوريون ضمنا (ليست ضرورية موافقتهم علنا، ولا هم مستعدون للقيام بذلك، وهذا من طبيعة النظام السوري ـ اعتماد الديبلوماسية السرية)، فانهم قادرون على نسف اي امكانية ايضا في هذا الاتجاه، عبر تسخين الجبهة اللبنانية مع اسرائيل، او الدفع باتجاه الحرب، بعد ان كثر الحديث في سوريا عن تحقيق التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل.

الامر ذاته ينطبق على منظمة التحرير. فاذا كانت مستبعده نهائيا عن اي اشتراك في اي مفاوضات، فهي ما زالت تملك في نهاية المطاف ورقة «علي وعلى اعدائي يا رب» فتعيد بذلك كل شيء الى نقطة الصفر. ذلك ان المنظمة، ما تزال الممثل الوحيد الذي يعترف به الشعب الفلسطيني، وهي مع كل التضييقات التي تعاني منها، تملك ورقة انتشارها في كل مكان من العالم.

مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا
نتائج بحث ميداني

فريق من الباحثين(*)

في السـاعة الخامسة من صباح يوم الأربعاء ١٥/٩/١٩٨٢، أي بعد نصف شهر من مغادرة آخر فوج من أفواج المقاتلين الفلسطينيين والسوريين بيروت الغربية بناء على اتفاق في هذا الشـأن، جرى التفـاوض بشـأنـه مع الحكـومة اللبنانية التي تفاوضت بدورها مع السلطات الاسرائيلية عبر مبعوث الرئيس الأميركي رونالد ريغان السفير فيليب حبيب، وبعد نصف يوم من مصرع الشيخ بشير الجميل الرئيس اللبناني المنتخب والقائد السابق للقوات اللبنانية المكونة أساسا من مسلحي حزب الكتائب، شرعت القوات الاسرائيلية التي كانت ما تزال تطوق بيروت في اجتياح غرب المدينة في أول مخالفة كبيرة وصريحة للاتفاق المشار إليه، والذي ضمنته الولايات المتحدة. ومع هذا الاجتياح، شهد مخيما صبرا وشاتيلا، اللذان يقطنهما نازحون فلسطينيون مسجلون في لبنان ولبنانيون وأعداد من الناس من جنسيات أخرى، المجزرة التي يتحدث عنها هذا التقرير.

وفيما كانت أيدي القتلة تذبح الناس من كل الجنسيات داخل المخيمين، اتجهت وحدة اسرائيليـة عسكـرية بقيادة ضباط من الموساد إلى مبنى مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت والواقع في شارع كولومباني المتفرع من شارع السادات في رأس بيروت، وبعـد تفتيش المـركـز شرع عنـاصر الوحدة في نقل موجوداته من الكتب والوثائق والتجهيزات الاليكترونية والأثاث، وحملتها شاحنات عسكرية اسرائيلية مباشرة الى اسرائيل.

لقد أثارت المجزرة في حينه وما تزال تثير إلى اليوم ضجة هائلة في أربع أرجاء المعمورة، ومنذ افتضح أمرها في اليوم الرابع للاجتياح الاسرائيلي لبيروت الغربية، نشرت وسائل الاعلام والدوائر السياسية المعنية آلاف الأنباء والتقارير المجتزأة أو الشاملة عن وقائعها.

وعندما تمكن مركز الأبحاث من العودة إلى العمل، بعد نهبه على أيدي الغزاة، وبعد تذليل عدد من المصاعب التي اعترضت هذه العودة، تقرر القيام بتحقيق شامل حول المجزرة؛ فتكوّن فريق من الباحثين ضم عددا من العاملين في المركز وعددا آخر من المتطوعين والمتطوعات لجمع مواد هذا التحقيق.

وقد وضعت خطة العمل لهذا التحقيق على أساس تجميع كل ما نشر عن المجزرة باللغة العربية، وباللغات العبرية والانجليزية والفرنسية والألمانية، وإجراء استقصاء ميداني يتضمن جمع المعلومات المباشرة من المخيمين، وتسجيل شهادات اكبر عدد ممكن من الشهود، وخصوصا

من بين أولئك الذين قدر لهم أن ينجوا من القتل بعد أن استهدفهم. وهذا ما باشر فريق الباحثين بتنفيذه بالفعل.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار ما واجهه المركز من مصاعب وهو يعيد بناء نفسه، ومن محاولات لتعطيل عمله وصلت إلى حد تفجير مبناه وتعريض العاملين فيه والعابرين أمامه لمجزرة جديدة، ثم قارنا هذا بما أنجزه فريق الباحثين حتى الآن رغم المتاعب العديدة التي تعرضوا لها وخصوصا أثناء إجراء المسح الميداني، يمكن القول أن نتيجة عملهم جاءت من وجهة النظر العلمية، مرضية تماما.

والتقرير التالي يتضمن موجزا شديدا للاستخلاصات والمعلومات التي توصل إليها هذا الفريق مستقاة من المصادر المكتوبة ومن الشهادات التي تم جمعها من أكثر من ١٢٥ شخصا.

مقدمة

كان لقوة المقاومة التي جوبه بها الغزو الاسرائيلي للبنان منذ ابتدائه في ١٩٨٢/٦/٤، ثم أثناء حصاره لبيروت الغربية، الأثر الحاسم في منع القوات الاسرائيلية من دخول هذا الجزء من العاصمة اللبنانية. وقد قبلت الحكومة الاسرائيلية بالتوقف عن محاولاتها لاقتحام المدينة، برغم محاصرة قواتها لها على مدى شهرين ونصف الشهر، بعد ان تأكد لها أن دخول بيروت الغربية والمخيمات الواقعة في ضاحيتها الجنوبية، سيكلفها خسائر كبيرة في العتاد والأرواح، فضلا عما يثيره من اعتراضات في أوساط الرأي العام في كل بلدان العالم وداخل اسرائيل نفسها. في ضوء هذه الحقيقة مالت الحكومة الاسرائيلية إلى التفاوض بجدية من أجل إبرام اتفاق يتضمن خروج المقاتلين الفلسطينيين وعناصر اللواء السوري ٨٥ المحاصرين في بيروت بأسلحتهم، ويشتمل على تعهدات اسرائيلية تضمنها الولايات المتحدة الأميركية بعدم دخول القوات الاسرائيلية إلى المدينة المحاصرة، وبتوفير أمن وسلامة المدنيين الفلسطينيين والمواطنين اللبنانيين. ولقد نفذ الفلسطينيون والسوريون ما يخصهم من بنود هذا الاتفاق، فغادر المسلحون الفلسطينيون بيروت عن طريق البحر، وغادرها اللواء ٨٥ السوري عن طريق البر. وبذلك انتهت، أو بدا أنها انتهت، الحرب التي امتدت على مدى ثلاثة أشهر.

غير أن شهية الغزاة لاحتلال المدينة المحاصرة بعد خروج جزء كبير من القوات المدافعة عنها، وبعد أن سلمت قوات الحركة الوطنية أسلحتها إلى مؤسسات السلطة اللبنانية الشرعية، لم تتوقف بعد هذا الخروج. ويبدو أنه كانت هناك اتفاقية بين الشيخ بشير الجميل قبل موته، وبين وزير الدفاع الاسرائيلي الجنرال شارون، فحواها استخدام الرعب لحمل جمهور الفلسطينيين المقيمين في لبنان على الهجرة إلى خارجه. هذه الاتفاقية بين الرجلين لم تتوفر معلومات تؤكد أنها كانت معروفة لدى الحكومة الاسرائيلية أو لدى قيادة حزب الكتائب، وإن توفر ما يؤكد أن الاتفاقية ذاتها موجودة، وقد اشتهرت باسم «اتفاقية بكفيّا» نسبة إلى بلدة الرئيس المنتخب الراحل حيث التقى مع الوزير الاسرائيلي.

وما أن أذيع بعد ظهر يوم الثلاثاء ١٩٨٢/٩/١٤ نبأ نسف المبنى الذي تشغله قيادة حزب الكتائب في الأشرفية، حيث كان الشيخ بشير الجميل يرئس اجتماعا لقادة القوات اللبنانية، وقبل أن يتأكد نبأ وجوده بين ضحايا النسف، اتخذ شارون بالتشاور مع رئيس وزرائه مناحيم بيغن قرارا بإدخال القوات الاسرائيلية الى بيروت الغربية، على اساس أن مصرع الشيخ بشير يقدم الذريعة المناسبة لخطوة كهذه. وأتخذ في الوقت نفسه القرار بإدخال وحدات من القوات اللبنانية، الناقمة أكثر من المعتاد بسبب مصرع قائدها، إلى المخيمات.

وفي الساعة الخامسة من صباح يوم الأربعاء ١٥/٩/١٩٨٢، ابتدأت العمليات الاسرائيلية لاجتياح بيروت الغربية بعدما كانت الألغام والمتاريس قد رفعت من معابرها وشوارعها، وفيما كانت قوات الحركة الوطنية اللبنانية منزوعة السلاح أو مشتتة. وقد ابتدأ الاجتياح بألفي جندي نقلتهم الطائرات على عجل إلى مطار بيروت، ثم اتخذ الهجوم ثلاثة محاور، منطلقاً من المواقع الاسرائيلية في الساحل الجنوبي لبيروت والميناء والمطار.

وقبل مضي أربع وعشرين ساعة، أي في صباح الخميس، كان طوق المهاجمين قد احكم تماماً حول منطقة الفاكهاني وصبرا وشاتيلا، والطرقات المؤدية إليها مقطوعة، والقصف والقنص شديدين على تلك المنطقة. وفي غضون ذلك، تعزز التعاون التنسيق الاسرائيلي مع مسلحي حزب الكتائب في القوات اللبنانية، حيث تبنى ورثة الرئيس الراحل في قيادتها، وعلى رأسهم فادي أفرام والياس حبيقة، تفاصيل هذا التنسيق، وأظهروا استعدادا تاما للتنفيذ. وتجمعت وحدات من هذه القوات، تضم عناصر كتائبية في الأساس، وقلة قليلة من جماعة سعد حداد، وبعض الأفراد من الموالين لحزب الوطنيين الأحرار، بانتظار التعليمات الأخيرة للشروع في الأعمال الموكولة إليها، بالتعاون مع جيش الغزو الاسرائيلي. كان الاتفاق على هذا التعاون قد جرى في ٩/٩/١٩٨٢. وصدر الأمر الاسرائلي بإدخال القوات اللبنانية إلى المخيمات بناء على قرار اتخذه بيغن وشارون وأبلغ إلى رئيس الأركان ايتان. أما القرار الحكومي فصدر عن اجتماع مجلس الوزراء الاسرائيلي بعد أن تمت كل الترتيبات، وذلك ظهر الخميس ١٦/٩/١٩٨٢. وفي الخامسة من بعد ظهر هذا اليوم بدأت أعمال التقتيل، فتقدمت الوحدات المتجمعة لهذه الغاية في منطقة الحرش المواجهة لمستشفى عكا جنوبي مخيم شاتيلا ومن عرسال المدينة الرياضية غربي صبرا. وقد جرت أعمال التقتيل وسط طوق عسكري اسرائيلي محكم على المنطقة، ووسط تكتم إعلامي أشدّ إحكاما، ولم تصل أنباؤها إلى أسماع المسؤولين الاسرائيليين، من غير الذين اتخذوا القرار، إلا في أوقات متأخرة وتباعا، حيث يمكن رصد بداية تسرب الأنباء غير المعلنة مع منتصف ليل الخميس ـ الجمعة ١٦ ـ ١٧/٩/١٩٨٢. وهناك ما يؤكد وجود خطة مسبقة لتفتيت هذه الأنباء وتمويهها وتأخير وصولها إلى بعض المحطات المعنية، وخصوصا تلك منها التي قد تعارض الاستمرار في المجزرة أو تطلب وقفها. ومما يؤكد هذا أن الجنرال ايتان، الذي اجتمع ممع مسؤولين عسكريين اسرائيليين وكتائبيين فيما كانت أعمال التقتيل جارية، أثنى على القتلة، وسمح لهم بإدخال إمدادات بشرية جديدة، وبتمديد مدة بقائهم في المنطقة المنكوبة، وبتزويدهم بتراكتورات وجرافات اسرائيلية لاستكمال عمليات التهديم وتكويم الضحايا في حفر تحولت إلى مقابر جماعية وتمويهها.

وإذا كان فريق الباحثين الذي أنجز هذا التحقيق قد تمكن من امتلاك صورة الوقائع التي شغلت مجرى الاحداث بمعظمها، فقد كان من المتعذر معرفة الذين ساهموا في المجزرة كلهم. ولكن من المؤكد أن الذين نفذوا المجزرة ينتمون إلى واحد من تيارات حزب الكتائب وهو التيار الأوثق ارتباطا باسرائيل والذي كان يسيطر على قيادة القوات اللبنانية، وأن عناصر اشتركت في التنفيذ تنتمي لجماعة سعد حداد أو لغيرها، وهي عناصر تشكل أقلية بين المنفذين، ولم يقم دليل مقنع على أنها تلقت أوامر من قياداتها للاشتراك في المجزرة. أما الاسرائيليون فلهم الدور الأول في كل ما جرى، فهم الذين غزوا لبنان ثم وفروا المناخ اللازم للقيام بالمجزرة باحتلالهم غربي بيروت، وقادوا هذه العملية، وأمنوا جميع مستلزماتها من المعدات وسواها. وقد شوهدت عناصر اسرائيلية بين القتلة داخل المخيمات تولت الاشراف المباشر على تنفيذ أعمال التقتيل، فضلاً عن وجود وحدات الجيش الاسرائيلي قي الطوق المحيط بساحة الموت، وقيامها بالتحكم في المعابر المؤدية اليها، وتأمين الاضاءة في الليل من الجو والبرّ لتيسير تنفيذ الأعمال المتفق عليها. وفضلا، أيضا، عن قيام اسرائيل بتدريب مسبق للعناصر غير الاسرائيلية المنفذة، لتصبح قادرة على ارتكاب

هذا النوع الخاص من الاجرام.

وقد استخدمت في التقتيل أدوات كثيرة، من القنابل اليدوية والعنقودية، الى السكاكين والخناجر والبلطات والحبال. وهناك دلائل تشير لى أن عددا من القتلة، إن لم يكن كلهم، ما كانوا في حالة طبيعية مساء يوم الخميس، بل كانوا مخمورين أو مخدرين، وقد اشير ايضا الى استخدام عقاقير مهيجة. ووجدت في ساحة الجريمة مخلفات تدل على ذلك. ولا شك في أن بشاعة التمثيل بالاحياء من الاطفال والنساء والرجال قبل الاجهاز عليهم، وكذلك بالجثث، تفترض وجود قتلة من نوع خاص جدا.

أما اهداف المجزرة، فكثيرة؛ فبعضها موجه ضد الفلسطينيين بالذات، لارعابهم وحملهم على الهجرة، ولخلق حالة احباط عامة تسهل اخضاعهم؛ وبعضها الأخر موجه الى لبنان لتأجيج الصراع الطائفي وخلق الاجواء المناسبة لفرض الصيغة اللبنانية الملائمة لاسرائيل والمتعاونين معها، ولعرقلة الانسحاب الاسرائيلي من لبنان. ومن بين الاهداف تعريض المصداقية الاميركية للامتحان بقصد افشال ما تعترض عليه اسرائيل من بنود مشروع الرئيس الاميركي ريغان ، وخلق حالة تحمل طرفا لبنانيا على المطالبة ببقاء اسرائيل في لبنان. وابقاء المسألة اللبنانية متأججة لصرف الانظار عن مشكلة الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين.

عقبات واجهت التحقيق.

واجه فريق الباحثين الذي أجرى هذا التحقيق عقبات كثيرة ومتنوعة، ونذكر منها أهمها:

أولا ـ في مجال جمع الشهادات

١ـ جو الذعر المسيطر على الناس بسبب الأحداث ذاتها، ومع وجود عدد كبير من الوشاة والخناسين والعسس الجدد.

٢ـ جو الاحباط المسيطر على شهود المجزرة.

٣ـ تشتت عدد من الأسر التي تعرض أفراد منها للقتل.

٤ـ كثرة الجهات التي سألت عن تفاصيل المجزرة وتعدد دوافعها وتعارضها.

٥ـ تهيب بعض الشهود من تحمل مسؤولية الادلاء بالمعلومات الحساسة أو التدليل على القرائن.

٦ـ العقبات التقليدية في كل عمل ميداني: الميل للمبالغة أو التهوين، قلة انتباه الشهود للقرائن ذات الدلالة الخاصة عند المحقق مثل نوع الملابس والشارات والأسلحة الخ. وأخص هذه العقبات، فيما يتعلق بهذا التحقيق بالذات، قلة خبرة معظم الذين اشتركوا في جمع المعلومات الميدانية، ذلك أن طبيعة الظرف الذي جرت فيه عملية المسح فرضت اختيار الباحثين الميدانيين من بين الذين يمكن أن يترددوا على المخيمين ويمكثوا فيهما دون التعرض للمساءلة، وهذا ما ضيّق دائرة الاختيار.

ثانيا ـ في مجال جمع المواد المكتوبة

١ـ بالنسبة للتقارير الصحفية باللغة العربية، اعتبرت أساسا مصادر الصحافة اللبنانية في بيروت، وهذه نوعان: صحافة المنطقة الغربية، التي واجه مراسلوها، في حينه، المشاكل ذاتها

التي واجهها الباحثون في مركز الأبحاث؛ وصحافة المنطقة الشرقية، التي لا يمكن الوثوق من حيادها. أما صحافة البلاد العربية الأخرى فقليل منها توفرت له معلومات خاصة، وذلك لقلة المراسلين العرب في بيروت. ثم إن عدم وجود بريد منتظم في فترة الاحداث وما تلاها، جعل الصحف العربية تستقي معلوماتها من وكالات الانباء، وحال، أصلا، دون وصولها الى بيروت.

٢ـ بالنسبة للتقارير الصحافية باللغات غير العربية:

كانت للمراسلين الأجانب حرية أكبر للحركة والاطلاع. وقد وفرت تقاريرهم مادة مهمة، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى التمحيص في الدوافع وبالتالي الروايات، والعقبة التي نجمت هنا، جاءت من عدم انتظام البريد.

ثالثا ـ عقبات تتعلق بوضع مركز الأبحاث

من المعروف أن المركز تعرض أولا للنهب على أيدي الاسرائيليين، وتعرض العاملون فيه للملاحقة أثناء اجتياح اسرائيل لبيروت الغربية؛ أي في وقت حدوث المجزرة. واحتاج الأمر لبعض الوقت كي يستعيد المركز قدرته على العمل، ولكن استمرار المضايقات، متعددة الأشكال والدوافع، وصولا إلى تفجير المركز في ٥ شباط (فبراير) ١٩٨٣، أدى إلى تعرض العاملين فيه وتعرض مواده لخطر مستمر، مما فرض اتباع إجراءات معينة أخرت وصول هذا التحقيق إلى القراء.

مع كل هذا، ومع أخذه بعين الاعتبار الشديد، فإن كل العمليات البحثية قد اتبعت بأكثر ما يمكن من الدقة.

الاطار السياسي

لقد بكت المخيمات الفلسطينية وجماهير بيروت الغربية والضاحية الجنوبية خروج القوات الفلسطينية من بيروت، كما لم تبك فلسطين من قبل، وكما لو أنها كانت تعرف بما يحضر لها من مجزرة مروعة. والواقع أن الأخ ياسر عرفات نفسه والقيادة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية والقوى الاسلامية، كانت تساورها المخاوف بشأن أمن المخيمات والمدنيين اللبنانيين. وظل عرفات يصر على ربط خروج القوات الفلسطينية من بيروت بتوفير شروط مقنعة لحماية المخيمات والمدنيين اللبنانيين. ورغم تعهد الادارة الاميركية رسميا، وخطيا، إلا أن الشكوك لم تفارق، ولو للحظة واحدة، القيادة الفلسطينية بامكانية الخديعة.

لقد نص الاتفاق حول مغادرة القوات الفلسطينية، الذي وقعه فيليب حبيب، في مادته الرابعة على ما يلي[1]: «إن حكومتي لبنان والولايات المتحدة الاميركية تقدم ضمانات كافية لأمن المدنيين الفلسطينيين الباقين في بيروت بعد خروج قوات المقاومة بالطرق الآتية: ١ـ ستقدم الحكومة اللبنانية ضماناتها على أساس أنها حصلت على تأكيدات بهذا الخصوص من الجماعات المسلحة التي كانت على إتصال بها. ٢ـ ستقدم الولايات المتحدة ضماناتها على أساس تأكيدات حصلت عليها من حكومة اسرائيل، ومن قيادة جماعات لبنانية كانت على إتصال بها».

كما نص الاتفاق في مادته الثالثة، على أن «القوة المتعددة الجنسيات سوف تضمن سلامة الأشخاص الفلسطينيين الآخرين غير المقاتلين في منطقة بيروت...».

رغم هذه الضمانات المكفولة أميركيا، فإن القيادة الفلسطينية والكوادر الفلسطينية لم تفارقها، ولو للحظة واحدة، المخاوف من خطة تدبرها القيادة الاسرائيلية. وهذا الخوف عبر عنه احد المقاتلين الفلسطينيين ممن رافقوا عرفات لدى مغادرته بيروت على متن الباخرة اليونانية. فبعد

أن انتهى عرفات من إلقاء كلمته في صالون الباخرة التي أقلته إلى اليونان، مودعا القيادات السياسية الرسمية والحزبية والشعبية التي رافقته حتى اللحظة الأخيرة، صاح مقاتل فلسطيني مخاطبا الحضور: «إننا نترك المخيمات الفلسطينية وديعة في أعناقكم... وديعة في عنقك يا دولة الرئيس [شفيق الوزان] ووديعة في أعناقكم يا قادة الحركة الوطنية».

أكثر من ذلك، فإنه لا يمكن تفسير الحراسة المشددة الاميركية الفرنسية ـ الايطالية، التي أحاطت ببواخر المقاتلين المغادرين، بغير الخوف من خديعة اسرائيلية، حيث من المعروف أن حراسة بحرية مشددة كانت ترافق البواخر التي اقلت المقاتلين. أما الباخرة التي اقلت عرفات، فقد رافقتها، بالاضافة الى الحراسة البحرية، حراسة جوية، شارك فيها سلاح الجو الاميركي والفرنسي واليوناني. وهذا يشير الى أن الدول الضامنة للاتفاق، وهو اتفاق دولي رسمي، كانت تخشى بدورها من مفاجآت اسرائيلية غير متوقعة، تخرق الاتفاق، رغم ما في ذلك من إحراج للادارة الاميركية.

وفي روما، وعندما وصل إلى عرفات نبأ بداية الاجتياح الاسرائيلي لبيروت الغربية، بادر إلى الاعراب عن مخاوفه هذه إلى وزير الخارجية الايطالي، وإلى قداسة البابا، داعيا إلى تحرك سريع قبل وقوع الكارثة. ولكن، جاء الاجتياح الاسرائيلي لمدينة بيروت ذروة في سلسلة أحداث سياسية تشكل استهتارا فاضحا بالاتفاقية المذكورة والمقدمة من فيليب حبيب لجميع الأطراف عبر السلطة اللبنانية التي كانت ممثلة برئيس الجمهورية آنذاك، الياس سركيس وشفيق الوزان[٢].

هذا الاستهتار وهذا التجاوز، تفاقما بعد تقيد الثورة الفلسطينية بتنفيذ بنود الاتفاق كافة، وبعد خروج القوة المتعددة الجنسية من المدينة قبل الموعد المحدد لها، على الرغم من مطالبة رئيس الحكومة شفيق الوزان، بأصرار[٣]، الجهات المسؤولة عن هذه القوات، ببقائها، حماية للسكان المدنيين والفلسطينيين، حتى الانتهاء من تنفيذ الخطة الأمنية لمدينة بيروت في ١٩٨٢/٩/٢٦، وعلى الرغم من المخاوف التي أبداها شفيق الوزان وعددها أمام الوفد الفرنسي الذي زاره وطلب بناء عليها استمرار بقاء القوات الفرنسية ولو لبضعة أيام أخرى، وعلى الرغم، ايضا، من أن الصف الوطني[٤] والقوى الاسلامية[٥] وقواها المقاتلة قد سلمت مواقعها للجيش اللبناني، وساهمت بشكل واضح في عملية ازالة العوائق والألغام والتجمعات العسكرية تسهيلا لنجاح الخطة الأمنية.

رسم هذا الاحتلال تساؤلات عديدة وطرح وقائع لا بد من تسجيلها وتلخيصها بالآتي:

١ـ إن عدم دخول الجيش الاسرائيلي مدينة بيروت قبل الاتفاق المعروف لم يكن بفعل الضمانات الاميركية ولا الضمانات الدولية ولا القرار الدولي، بل كان بفعل قرار الصمود والقتال الذي اتخذه المدافعون عن العاصمة، وبالتالي خوف العدو من الخسائر التي سيقدمها على الأرض فيما لو دخل بيروت بغير الخدعة التي تمت بها.

٢ـ ثمة تساؤلات حول الجهة التي ساهمت باخراج القوة المتعددة الجنسية في بيروت قبل الموعد المحدد. فحين طالب الوزان الوفد الفرنسي الذي زاره، بإبقاء القوات الفرنسية ولو لبضعة أيام، جاءه الجواب في بيان صادر عن وزارة الخارجية الفرنسية في ١٩٨٢/٩/١١ ليؤكد بأن الفرنسيين مضطرون للخروج يوم ١٩٨٢/٩/١٤ بسبب إصرار بعض الأطراف داخل الحكم اللبناني على مغادرتهم لبنان[٦]، بعد أن كانوا قد أبدوا إستعدادا للبقاء إلى ما بعد انتهاء جلسة قسم رئيس الجمهورية[٧]. وجاءت المجزرة بعد أقل من يومين من مغادرة هذه القوات لبنان.

٣ـ وثمة تساؤلات أخرى عن أهداف هذا التبكير في الانسحاب الدولي (قوات المارينز ٨٢/٩/١٠، تبعتها القوات الايطالية ثم الفرنسية)، وغياب المبعوث الاميركي فيليب حبيب عن العاصمة اللبنانية قبل الاجتياح الاسرائيلي لها. ومبعث هذه التساؤلات أن مهلة الخروج

للمقاتلين من بيروت كما حددت في برنامج حبيب هي ١٥ يوما على الأكثر، في حين أن مهمة القوات الدولية هي لشهر قابل للتجديد[٨].

٤ـ وثمة تساؤلات حول أوهام الضمانات الاميركية وحول مصداقية هذه الضمانات حتى ولو كانت مكتوبة، خصوصا وأن السيد نيكولاس فيليوتيس مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الأوسط، أكد في شهادته أمام إحدى لجان الكونغرس، على أن اسرائيل قد رفضت الاستجابة للتحذيرات الاميركية من دخول بيروت بعد اغتيال الرئيس المنتخب الشيخ بشير الجميل[٩]، علماً بأن الولايات المتحدة سبق لها أن حصلت على تعهدات شفوية من اسرائيل بعدم دخول بيروت الغربية، وشملت هذه التعهدات تعهدا مماثلا من ميليشيا القوات اللبنانية[١٠].

٥ـ هذه المواقف المتساهلة بل المشجعة، من قبل الولايات المتحدة الاميركية دفعت إسرائيل إلى تهيئة شتى الظروف الؤاتية لارتكاب المجزرة في مخيم شاتيلا ومنطقة صبرا، خصوصا وأن كبار المسؤولين في الدولة اللبنانية قد تلقوا معلومات من القائم بأعمال السفارة الاميركية في بيروت السيد باريت بأن عملية اجتياح بيروت ما هي إلا عملية محدودة ولن تطال روح الاتفاق الذي أعده حبيب، ولن تراق فيها دماء[١١].

٦ـ وثمة تساؤل أخير حول العلاقة بين عملية الاجتياح والمجزرة واغتيال الرئيس المنتخب كونها جاءت بعد ٢٤ ساعة من انتهاء المراسم الخاصة بتشييعه.

في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء ١٤/٩/١٩٨٢ نسف مكتب حزب الكتائب في الأشرفية في بيروت. وبين الساعة الخامسة والسادسة من مساء اليوم نفسه الثلاثاء ١٤/٩/١٩٨٢ تلقى مناحيم بيغن رئيس وزراء اسرائيل خبر الاعتداء على حياة الرئيس المنتخب الشيخ بشير الجميل. وما بين العاشرة والنصف والحادية عشرة والنصف من مساء اليوم نفسه، تلقى بيغن خبرا مفاده العثور على جثة الشيخ بشير[١٢].

قبل التأكد من القتل، بدأ بيغن التشاور مع وزير الدفاع اريل شارون ووزير الخارجية شامير بشأن ما يجب عمله. وكان قرار وزير الدفاع حاسما، بأنه يتوجب على الجيش الاسرائيلي احتلال المواقع الاساسية في بيروت وضاحيتها الجنوبية[١٣]. ومما يؤكد ذلك، ما رواه العميد الثاني عاموس يارون (ضابط كبير من سلاح المشاة والمظليين) أثناء شهادته أمام لجنة التحقيق الاسرائيلية، حيث قال: إن قائد المنطقة الشمالية الجنرال أمير دروري أبلغه في العاشرة من مساء يوم الثلاثاء ١٤/٩/١٩٨٢، أن القوات الاسرائيلية ستدخل غرب بيروت فجر غد الأربعاء ١٥/٩/١٩٨٢. وأنه (أي عاموس يارون) قد اجتمع في بيروت مع رئيس الأركان الاسرائيلي رفائيل ايتان في منتصف الليلة نفسها (الثلاثاء ١٤/٩/١٩٨٢)، واقترح عليه خطة احتلال بيروت، وقد صادق إيتان عليها[١٤].

هذه العجلة في إعداد الترتيبات النهائية لدخول غربي بيروت ما هي إلا ترجمة عسكرية لقرار سياسي سابق: فأهداف الحرب أهداف سياسية أساسا وليست لها علاقة مباشرة بالدفاع عن اسرائيل[١٥]. فقد طالب اسحق رابين الحكومة الاسرائيلية بالتوقف عن أن تأخذ على عاتقها التدخل أو الاهتمام بالأمور الداخلية للبنان، واتهم الحكومة الاسرائيلية بأنها تسعى للاتيان بحكومة لبنانية قوية ولكن كما تريدها اسرائيل[١٦]. إذن، جاء احتلال غربي بيروت وضاحيتها اساسا للتأثير على انتخاب الرئيس المقبل للبنان، بعد مقتل الشيخ بشير الجميل، وللتأثير على الاتجاه السياسي في البلد بعد هذا الحدث[١٧]. وليس الأمر كما حاولت الحكومة الاسرائيلية الادعاء بأنه كان لمنع عودة سيطرة منظمة التحرير الفلسطينية مرة أخرى، أو لمنع حدوث أعمال فوضوية وانتقامية هناك. وفي صبيحة يوم الاربعاء ١٥/٩/١٩٨٢، قام وزير الدفاع الاسرائيلي

اريل شارون مع باقي افراد القيادة الاسرائيلية العليا بزيارة بيروت، التي كان قد سبقهم إليها رئيس الأركان رافائيل ايتان ليلة ١٤ ـ ١٥/٩/١٩٨٢، وهي الليلة نفسها التي اتخذت فيها الحكومة قرار دخول بيروت[١٨].

يوم الأربعاء ١٥/٩/١٩٨٢ بينما كانت القوات الاسرائيلية في مسار الدخول إلى بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية، إلتقى رئيس الحكومة الاسرائيلية ووزير خارجيته اسحق شامير مع المبعوث الاميركي موريس درايبر واخبراه أن ما سيجري ما هو إلا عملية محدودة. وفي مساء اليوم نفسه، أخبر وزير الدفاع الاسرائيلي شارون الاميركيين بأن المسألة تتمثل في عملية اسرائيلية واسعة النطاق تتمثل في تطهير بيروت[١٩].

مسار عملية احتلال بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية

إطار عملية احتلال غربي بيروت وضاحيتها الجنوبية كان على خريطة جديدة على مكتب وزير الدفاع الاسرائيلي، تحمل عنوان «الدماغ الحديدي»، وتترك مناطق صبرا وشاتيلا والفاكهاني خارج إطار الاحتلال الاسرائيلي[٢٠].

بعد أقل من ٢٤ ساعة على رحيل آخر جندي فرنسي من العاملين في القوة المتعددة الجنسيات، وبعد ساعتين فقط من اغتيال بشير الجميل الذي لم يتأكد في حينها خبر وفاته، تقول وكالة الأنباء الفرنسية نقلا عن أحد ضباط قوات الأمن اللبناني الذي كان موجودا في ذلك الوقت في مطار بيروت، أن جسرا جويا اسرائيليا بدأ الاعداد له، وأُنزل فيما بعد بعض الدبابات والرجال (٢٠٠٠ رجل) كانوا يرتدون زيّا بألوان متباينة. وقد عبرت هذه القوات المشكّلة من وحدات مظلية من اللواء غولاني ومن اللواء المدرع الذي كان يقوده إيلي جيفع، بشكل سريع، التشكيلات الاسرائيلية الموجودة في المطار، واتجهت هذه القوات إلى طريق الساحل ثم تجمعت في مناطق التأهب في منطقة الرمل العالي، في الرابعة قبل فجر يوم الأربعاء ١٥/٩/١٩٨٢[٢١].

وفي الساعة الخامسة من صباح ١٥/٩/١٩٨٢، ابتدأت عمليات اجتياح غربي بيروت عبر أكثر من محور كما يقول العميد عاموس يارون[٢٢]:

١ـ محور الشاطىء: وفيه تحركت القوات الاسرائيلية على إمتداد طريق الشاطىء حتى مطعم البيكنيك في الأوزاعي، حيث انقسمت القوات إلى فرعين: قسم استمر بالتقدم على خط الساحل حتى التقى بكورنيش المزرعة، والقسم الثاني اتخذ المسار المؤدي إلى ثكنة هنري شهاب حتى مستديرة السفارة الكويتية، فالمدينة الرياضية، فمستديرة الكولا عبر الطريق الجديدة عند كلية الهندسة في جامعة بيروت العربية وشارع البستاني فكورنيش المزرعة. وتكون بذلك قد طوقت المنطقة من الجهة الغربية.

٢ـ ومحور طريق المطار، حيث تحركت القوات الاسرائيلية من مطار بيروت الدولي إلى مستديرة المطار، ومن هناك انقسمت إلى قسمين: أحدهما استمر بالتقدم باتجاه مستديرة شاتيلا فكورنيش المزرعة مطوقا المنطقة من الشرق؛ والآخر انعطف باتجاه اليسار إلى مستديرة السفارة الكويتية ليلتقي مع القوات الموجودة هناك، وبذلك احكم تطويق المنطقة من الجنوب.

٣ـ وتحرك الجيش الاسرائيلي من محور ثالث هو منطقة الميناء، فقد تحركت قوة اسرائيلية أخرى من منطقة الميناء في شمال بيروت بأتجاه الجنوب.

وفيما كان الاسرائيليون يحكمون سيطرتهم على المنطقة المحصورة ما بين مستديرة المطار ومستديرة السفارة الكويتية ومستديرة الكولا ومستديرة شاتيلا، وصل وزير الدفاع الاسرائيلي شارون، ما بين الساعة التاسعة والعاشرة من صباح يوم الأربعاء ١٥/٩/١٩٨٢ إلى غرفة

العمليات الاسرائيلية الموجودة في بيروت فوق سطح بناية الأكوا التابعة للأمم المتحدة بالقرب من السفارة الكويتية في منطقة بئر حسن[٢٣]، وبقي جهاز أمن هذه القوات في خلدة[٢٤].

في تلك المرحلة، لم تكن لدى القوات الاسرائيلية تعليمات بدخول المخيمات وإنما السيطرة على مداخلها. فأمرت تلك القوات بأن تكون على استعداد للدخول في أية لحظة[٢٥]. ومن أجل ذلك أقام الاسرائيليون مركزي مراقبة متقدمين على سطحي عمارتين تقعان في جوار المنطقة، يتيح وجودهم فيهما مراقبة المخيمات بشكل واضح[٢٦] والتنصت على شبكة اتصالات الكتائب. وقاموا بقطع كل الطرقات المؤدية إلى المخيمات، وأوقعوا بحوالي ثمانين ألف فلسطيني ولبناني مدني في مصيدة بغية تسهيل أعمال رجال الميليشيات. ثم قاموا بجمع سكان كل حي على حدة بهدف إلقاء القبض على المشتبه بهم؛ وبالفعل أُلقي القبض على عدد كبير من الأشخاص سيقوا إلى المدينة الرياضية لاجراء تحقيق أولي معهم.

التنسيق الوثيق بين الاسرائيليين والكتائب

إن التنسيق الوثيق بين الاسرائيليين والكتائب اللبنانية على مستوى العمل الميداني بدأ قبل أن تبدأ عمليات اجتياح بيروت واستمر في أثنائها. ويبدو ذلك واضحا إذا ما علمنا أنه في منتصف ليلة ١٩٨٢/٩/٩ ترك بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي فندق الكارلتون في نهاريا وسلك الطريق المتعرجة المؤدية إلى صفد، حيث كان بانتظاره وزير الدفاع شارون ووزير الخارجية شامير والرئيس اللبناني بشير الجميل وقائد القوات اللبنانية فادي افرام. كان اللقاء عاصفا بين بيغن والجميل، لأن الأخير اقترح على بيغن تأجيل التوقيع على معاهدة صلح وسلام مع اسرائيل إلى حين توفر الوقت الذي تسمح به ظروفه السياسية الداخلية اللبنانية. غضب بيغن وصرخ ووصل إلى حد الاهانة. وفي اليوم التالي سرب بيغن عن قصد نبأ المقابلة كي يغرق بشير الجميل ويحرجه أكثر فأكثر لأنه خان وعوده لبيغن. أما شارون فأراد أن يعيد ترتيب الأمور ويعيد المياه إلى مجاريها بين بشير الجميل وبيغن، فحضر إلى مقر إقامة آل الجميل في بكفيا، في ١٩٨٢/٩/١٢، برفقة ضابطين اسرائيليين كبيرين، وتناولوا طعام الغذاء عند آل الجميل. وبعد الغذاء، عرض شارون على الجميل الرئيس خطة عمل تقضي بأن يدخل الجيش الاسرائيلي بيروت الغربية «لتنظيفها وتجريد اليساريين من أسلحتهم»، على أن تتولى القوات اللبنانية (الكتائب) مهمة «تنظيف» المخيمات من الفدائيين. قبل الجميل بالخطة، واقترح أن يتم تنفيذها بعد أن يتسلم مهماته الدستورية كرئيس للجمهورية اللبنانية، وبعد رحيل القوات الدولية من لبنان، كي لا يغضب الاميركيون. وهكذا تم الاتفاق بين الجميل وشارون على تنفيذ هذا المخطط الذي سمي باتفاقية بكفيا، بين الجميل وشارون، في نهاية أيلول وأوائل تشرين الأول ١٩٨٢[٢٧]. بشير الجميل كان موافقا منذ البداية على استخدام قواته في بيروت الغربية. ففي وقت مبكر من عام ١٩٨٢ أرسل ٥٠٠ من رجاله إلى اسرائيل حيث خضعوا لتدريب خاص[٢٨].

ولكن على أرض الواقع، تسارعت الأمور بشكل دراماتيكي، فبشير الجميل طمر تحت انقاض مكتبه في مقر حزب الكتائب، وخبر وفاته أكده أمير دروري قائد الجبهة الشمالية ونقله بنفسه إلى شارون.

ولكن، قبل أن يتضح أن الشيخ بشير قد قتل، عقد رئيس الاركان الاسرائيلي سلسلة من اللقاءات. كان أولها في مكتب وزير الدفاع مساء يوم الثلاثاء ١٩٨٢/٩/١٤، وتناول الحديث في ذلك اللقاء موضوع مشاركة الكتائب في اقتحام بيروت[٢٩]. وأوعز وزير الدفاع لرئيس الأركان في ذلك الاجتماع بعدم دخول القوات الاسرائيلية إلى المخيمات الفلسطينية. وأنه إذا تمت عملية

اقتحام بيروت الغربية فإن الكتائب هم الذين سيدخلون المخيمات[٣٠].

وفي يوم الأربعاء ١٥/٩/١٩٨٢، جرت مناقشة خاصة واتفاق في جلسة مجلس الوزراء الاسرائيلي حول اشراك الجيش اللبناني والقوات اللبنانية (الكتائب) في احتلال بيروت الغربية والضاحية الجنوبية[٣١]. ولم يعلم الاسرائيليون المبعوث الاميركي موريس درايبر بقرار إدخال الكتائب إلى بيروت، بالرغم من أن شارون اجتمع به مساء الأربعاء ١٥/٩/١٩٨٢.

وفي يوم الأربعاء ١٥/٩/١٩٨٢، تم اجتماع على أعلى المستويات بين الاسرائيليين والكتائب، حضره عن الجانب الاسرائيلي ايتان ودروري، وعن الجانب الكتائبي فادي أفرام الذي حلّ محل بشير الجميل كقائد للقوات اللبنانية، والياس حبيقة رئيس جهاز المخابرات في القوات اللبنانية والذي تمّ تأهيله في المدرسة الحربية في اسرائيل، ووعد القائدان الكتائبيان بتطبيق اتفاقية بكفيا، قائلين: الكتائب جاهزة للكسر.

وفي ظهر يوم الخميس ١٦/٩/١٩٨٢، عقد اجتماع آخر حاسم بين الاسرائيليين والكتائبيين في مقر القائد الاسرائيلي في منطقة المرفأ في بيروت. وقد ضم هذا الاجتماع أمير دروري وثلاثة ضباط اسرائيليين كبار آخرين والياس حبيقة، وتمّ خلاله توزيع المهام على الكتائب[٣٢]، وتم اختيار الياس حبيقة ليكون آمر القوة التي ستدخل المخيمات. وبعد ذلك، قال دروري بالهاتف لشارون في مقر هذا في تل ـ أبيب، «إن اصدقاءنا يدخلون المخيمات، لقد أمرت بتسهيل دخولهم إليها مع قادتهم». فاجابه شارون «مبروك، إن عملية اصدقائنا مسموح بها»[٣٣].

ولم يتوفر، حتى الآن، ما يفيد بأن مناحيم بيغن علم بالشروع في تنفيذ الخطة التي تقضي بدخول الكتائب إلى المخيمات، وامتناع الجيش الاسرائيلي عن دخولها، قبل انعقاد جلسة مجلس الوزراء الاسرائيلي ظهر الخميس ١٦/٩/١٩٨٢. أما في هذه الجلسة التي رئسها بيغن، فقد قدم ايتان إلى الحكومة خطة اشتراك الكتائب في القتال إلى جانب القوات الاسرائيلية في بيروت الغربية وإدخالهم المخيمات. وتمت الموافقة على الخطة بالاجماع. ويقول شارون أن بيغن كان يعلم، قبل ذلك، بقرار دخول الميليشيات مناطق معينة في بيروت، لكنه لم يكن يدري بأنها ستدخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بالتحديد، وشارون، كما يقول هو نفسه، هو الذي وافق، وبقرار شخصي منه، ومن دون علم رئيس الوزراء، على اقتراح ايتان بهذا الصدد، وذلك، كما وصفه شارون، لأنه كان امرا مقبولا، وهو ما كانت تسعى إليه القيادة الاسرائيلية منذ وقت طويل. وما قرره شارون كان تطبيقا لقرار اتخذته الحكومة الاسرائيلية بعد وقت قليل من اجتياح قواتها للبنان في حزيران (يونيو) ١٩٨٢، يقضي بحمل القوات اللبنانية (الكتائب) على الاشتراك إلى جانب اسرائيل في الحرب توفيرا لأرواح الجنود الاسرائيليين من الهلاك.

سيناريو المجزرة

لم تكن مجزرة صبرا وشاتيلا عملا ساذجا، بل عملية مدبرة تكشف عن تواطؤ بين المسؤولين الاسرائيليين ومسؤولين كتائبيين. فالمجزرة كانت نتيجة عملية حسابية طويلة وليس نتيجة رغبة بالثأر لمقتل بشير الجميل كما تحاول بعض الأوساط الاسرائيلية الادعاء. أبلغ الاسرائيليون الكتائب بقرار إدخالهم المخيمات الفلسطينية، صباح الأربعاء ١٥/٩/١٩٨٢، قبل موعد بدء تحرك الجيش الاسرائيلي نحو بيروت بساعة ونصف الساعة[٣٤]. وكان المسؤولون الكتائبيون فخورين بالمهمة. فنظموا في بيروت الشرقية عرضا عسكريا كبيرا، سار فيه المسلحون الكتائبيون صفوفا وبكامل العدة، وسارت معهم عشرات الدبابات والملالات، حينذاك شعر المرء ـ كما يقول مراسل الماني غربي شاهد العرض ـ وكأنه امام جيش نظامي حقا[٣٥].

وفي صباح الخميس ١٦/٩/١٩٨٢، وصل الياس حبيقة، الذي يرأس أجهزة الاستخبارات التابعة للقوات اللبنانية، وهو أداة الاتصال الرئيسية في لبنان بجهاز الاستخبارات الاسرائيلية (الموساد) والاستخبارات الاميركية (السي، آي، إي)، ووصل أيضا، مرافقا لالياس حبيقة، جوزيف إدّه قائد القوات الكتائبية في جنوب لبنان، مع رجالهم إلى المدرج الشرقي في مطار بيروت الذي تسيطر عليه القوات الاسرائيلية[٣٦]. وكان من المفترض أن تبدأ عملية «تطهير» المخيمات في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ١٦/٩/١٩٨٢[٣٧]. فلقد صرح دروري بأنه في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ١٦/٩/١٩٨٢ تلقى الأمر باعطاء الضوء الأخضر لدخول الكتائب إلى المخيمات، لكنهم تأخروا في الحضور لأن الكتائب فضلت الدخول ليلا[٣٨].

ظهيرة يوم الخميس ١٦/٩/١٩٨٢ تجمعت في مطار بيروت قوة من ٥٠٠ مسلح من الميليشيات اليمينية التي تضم (كتيبة الدامور الكتائبية) وعناصر دامورية أخرى مؤيدة للرئيس السابق كميل شمعون وعناصر (١٠ ـ ٢٠ رجلا) من ميليشيات سعد حداد التي وصلت إلى الشويفات في شاحنات من جنوب لبنان عبر الخطوط الاسرائيلية[٣٩]، ومن هناك اتبعت علامات خاصة على الطرق المؤدية إلى المطار وإلى السفارة الكويتية حيث أقيم مركز قيادي كتائبي، وتمثل هذه العلامات رمز الكتائب وهو مثلث على شكل أرزة مع سهم يوصلهم إلى الطريق الصحيح[٤٠]. ومن الجدير بالذكر أن الجنود التابعين لسعد حداد لم يتلقوا أوامرهم من سعد حداد شخصيا بل كانوا تحت امرة حبيقة مباشرة[٤١]، في الوقت الذي كانت فيه قوات حبيقة تتجمع في المعسكر الخاص بالقوات الاسرائيلية في المطار ليعاد تنظيمها وتجهيزها[٤٢]، وصل رجال من الكتائب واجتمعوا إلى عاموس يارون لغرض التنسيق. جرى الحديث في هذا الاجتماع حول مهمة الكتائب وحجم القوة التي ستدخل المخيمات. وحددت الجهة الجنوبية والجهة الغربية من مخيم شاتيلا كنقطتي دخول إلى المخيمات بأتجاه الشمال وباتجاه الشرق. وجرى الحديث ايضا في الاجتماع حول عدد «العدو» الموجود داخل المخيمات (على حد تعبير عاموس أثناء إدلائه بشهادته أمام لجنة التحقيق الاسرائيلية) وتم وصف أماكن وجود الفدائيين على خريطة توضيحية للمنطقة. ويقول عاموس: حذرتهم من المساس بالسكان المدنيين لأني أعرف تقاليدهم بالتصرف. ولم أكتف في هذا الاجتماع بالتحذير، بل فعلت أمورا أخرى: قمت بوضع نقاط مراقبة قريبة من منطقة عملياتهم، وكذلك على سطح غرفة العمليات الاسرائيلية وعلى أسطح أخرى، وقد فرضت التنصت على أجهزة إتصالاتهم[٤٣].

وفي ذلك اليوم نفسه، الخميس ١٦/٩/١٩٨٢، كان الجيش اللبناني قد أتم إنسحابه من مواقعه حول المخيمات الفلسطينية بعد ان تمت محاصرتها من قبل القوات الاسرائيلية[٤٤]. وأبقى الجيش بعضا من جنوده متمركزين على بعد بضعة ياردات من المخيم، على بناء عال يطل على المخيمات (سكن الضباط على مستديرة السفارة الكويتية)[٤٥]. وأكتمل التمهيد الاسرائيلي الذي يمكن الكتائب من دخول المخيمات، وخلقت الظروف والشروط المناسبة لحدوث مجزرة ومنها[٤٦]:

- طوق محكم حول منطقة صبرا وشاتيلا والفاكهاني.
- قطع للطرقات المؤدية إلى تلك المناطق.
- تشتيت للمقاومة التي جوبهت بها القوات الاسرائيلية في منطقة الغبيري.
- إجبار الأهالي بواسطة القصف والقنص المركز على النزول إلى الملاجىء والاحتماء بها.
- اعتقال كل من تقع يد القوات الاسرائيلية عليه في المحاور التي تسيطر عليها.

ثم تقدمت قوات حبيقة على موجتين في مجموعات تبعد ٥٠ ياردة عن بعضها البعض[٤٧]،

باتجـاه المخيمـات عبـر الخطوط الاسرائيلية. إحدى الموجتين خرجت من المطار وسلكت طريق كفرشيما ـ الحدث ـ[٤٨] كنيسة مار مخايل فمستديرة المطار فالمقابر الموجودة في الحرش خلف مستشفى عكـا في جنـوبي مخيم شاتيـلا[٤٩]، والثانية إندفعت من المطار باتجاه الرمل العالي فالأوزاعي فمستديرة السفارة الكويتية فالمدينة الرياضية في الجانب الغربي من المخيم.

وفـور وصول تلك القوات الكتائبية إلى مشارف المخيمات، راحت القوات الاسرائيلية، في الساعة الخامسة من مساء يوم الخميس ١٦/٠٩/١٩٨٢ تمطر المنطقة بالقنابل المضيئة التي تطلقها مدافع IDS 8/mm [٥٠] والطائرات الاسرائيلية بمعدل قذيفتين كل دقيقة، لتنير مسرح الرعب ولينجز السفاحون مهماتهم[٥١].

وصلت إلى مشارف المنطقة واتخذت لها مواقع حولها قوات حبيقة في حوالي الخامسة مساء يوم الخميس ١٦/٩/١٩٨٢، وكـانت ترتـدي زيا عسكريا أخضر اللون قاتما، وكان عناصرها يحملون شارات القـوات اللبنانية في أغلبهم[٥٢]، وشارات «قوات لبنان الحر»[٥٣]. وكانت هذه القـوات قد أخفت تحت زيها العسكري أدوات القتل من بلطات وخناجر وحراب وسكاكين[٥٤]، بالاضافة إلى سلاحهم الشخصي وبندقية مع مخازنها وعدد من القنابل[٥٥]، كما زود الاسرائيليون الكتائب بآليات لانسحابهم، وبجرافات لهدم البيوت[٥٦]، وبطبيب لاسعاف جرحاهم، وبخرائط وصور جوية تفصيلية للمنطقة[٥٧].

ثم ابتدأ الكابوس الذي استمر ما بين[٥٨] ٣٣ ـ ٤٠[٥٩] ساعة متواصلة، حين قامت هذه الميليشيات ببدء هجوم واسع على المخيم على شكل مروحة من منطقة الحرش المواجه لمستشفى عكا باتجاه مستشفى غزة، ومن منطقة الداعوق ـ مأوى العجزة باتجاه مستشفى غزة ايضا. وأخذوا في إطلاق رصاص رشاشاتهم وهم يدخلون المنازل لقتل كل كائن حي متحرك بما في ذلك الحيوانات[٦٠].

وترتب على شدة القصف الاسرائيلي المباشر والمترافق مع قنص مركز، أن إلتجأ أغلب سكان أحياء صبرا وشاتيلا والداعوق ومأوى العجزة إلى الملاجىء، حيث فاجأهم القتلة في المرحلة الأولى من المجزرة والتي بدأت في الخامسة من مساء الخميس. ومن لم يكن في الملاجىء داهموه في بيته وصاحوا عبر المكبرات: «أخرجوا من بيوتكم، سلموا تسلموا. ومن صدق من الأهالي تسلمه القتلة وقتلوه فوراً. والباقون هربوا من أمام القتلة في حرش عكا باتجاه مستشفى غزة الذي عج هو الآخر بالملتجئين إليه، بالاضافة إلى مستشفى عكا وكذلك جامع الدنا في منطقة صبرا.

في هذه المرحلة من المجزرة، وبعد الصدمة الأولى من الحقد، بدأ القتلة بجمع مئات النساء في شاحنات وباصات ونقلوهن عبر المطار إلى منطقة كفرشيما ـ الحدث، حيث يوجد مقر رئيسي للكتـائب. وهناك احتفظوا بجزء من النساء (على الأغلب فلسطينيات) والباقيات أعادوهن عبر الاوزاعي إلى المنطقة الغربية. وفي هذه المرحلة أيضا حاول ستة فلسطينيين طاعنين في السن من منـطقـة صبرا وشاتيلا الاستسلام للعدو؛ فشلكوا وفدا للتفاوض من ستة أشخاص، وقسموا أنفسهم مجموعتين: الأولى من أربعة رجال سلكت طريقا فرعيا بأتجاه المدينة الرياضية، والثانية من رجلين سلكت هي الأخرى طريقا فرعيا ثانيا لكنها لم تصل لأن القنص كان غزيرا. استقل رجال المجموعة الأولى مساء الخميس سيارة وحملوا رايات بيضاء وعلما لبنانيا، واتجهوا باتجاه الاسرائيليين في المدينة الرياضية. ولكن جماعات من القتلة كانت في طريقها إلى منطقة صبرا التقت بهم فقتلتهم ووجدت جثث ثلاثة منهم، فيما بعد، كما وجدت سيارتهم مدمرة. وما يزال الرابع مفقودا حتى الان، ومن المرجح أن قتلهم تم على أيدي الكتائب لا الاسرائيليين.

صبـاح الجمعة، ابتدأت موجة جديدة من القتل، تميزت بفرز الضحايا حسب الجنس والجنسيـة. فقد كان القتلة يطلبون الى اللبنانيين ذكورا وإناثا الابتعاد عن الفلسطينيين وغير

الفلسطينيين، وهو ما لم يفعلوه في اليوم السابق، وبعد ذلك كان يتم فرز الرجال عن النساء. فيقتل الرجال فورا مهما بلغ عمرهم، وأما النساء فينتقى بعضهن انتقاء ويُقتل، ويتم تجميع الناجين والهاربين في ساحة جلول بالقرب من مستشفى غزة. وفي الساعة الحادية عشرة ظهر الجمعة، سارت تظاهرة سلمية من ٧٠٠ ـ ٨٠٠ شخص من الغبيري باتجاه مستديرة السفارة الكويتية، إلا أن القتلة اعترضوا سبيلها على الرغم من أن التظاهرة كانت ترفع أعلاما بيضاء. وعندما وصلت التظاهرة بالقرب من محطة بنزين الخطيب بجوار مستشفى عكا، أطلقت النيران عليها فاصيب بعض السائرين فيها فعادت من حيث أتت. وفي هذا الوقت, أي ظهر الجمعة، بدأ الاعتداء على مستشفى عكا، وقتل بعض المرضى والممرضين، والاعتداء على الممرضة (انتصار اسماعيل)، وتم قتل بعض الأطباء. وعلى أثر سماع أخبار الاعتداء على مستشفى عكا، قام الصليب الاحمر الدولي بإخلاء مرضى مستشفى غزة في تسع سيارات، خوفا من تكرار ما جرى في مستشفى عكا. ونقل المرضى إلى مقر الصليب الاحمر ومدرسة اللاهوت في حيّ الحمراء في بيروت. وعاود الصليب الاحمر الدولي الكرة وأجلى من تبقى من العاملين ومن مرضى مستشفى عكا.

أما المرحلة الثالثة من المجزرة فقد بدأت فور إدخال قوات جديدة ـ إمداد للقتلة، وبدأت هذه المرحلة على ما يبدو مساء الجمعة واستمرت حتى ظهر السبت. وقد تميزت هذه المرحلة بالبشاعة، وبعشوائية القتل، وتدمير المنازل على أصحابها، ودفن الأحياء في حفرة كبيرة، وتفخيخ الجثث، فقد تأكد خبر السماح بإدخال جرافات (حوالي ستة) اسرائيلية للقتلة شوهدت الكتابات العبرية عليها.

وعندما وصلت إليهم الأوامر بالانسحاب، جمع القتلة من تبقى على قيد الحياة حتى تلك اللحظة من سكان المنطقتين (صبرا وشاتيلا) بمن فيهم الطاقم الطبي لمستشفى غزة وجله من الأجانب، بعد أن قتلوا الفلسطينيين منهم، وساقوا الجموع عبر الشارع الرئيسي لصبرا وشاتيلا من أرض جلول إلى مدخل شاتيلا ما بين السفارة الكويتية ومستشفى عكا، ومن هناك إلى مستديرة السفارة الكويتية إما سيرا على الأقدام أو في شاحنات، ومن ثم إلى المدينة الرياضية حيث خضعوا لاستجواب اسرائيلي وتم إطلاق بعضهم فيما بعد. بالطبع، لقد نقل القتلة بعضا من الناس المتجهين إلى المدينة الرياضية في هذا اليوم في جيبات عسكرية، واخذوهم إلى أماكن أخرى بعيدا عن أعين الاسرائيليين، وبعد مدة بدأت تظهر جثثهم في الناعمة والشويفات وغربي المطار (مكب الزبالة). إلا أن المؤكد أن القتل في المنطقة استمر حتى الساعة العاشرة صباح السبت، لأن احد الصحفيين شاهد جثة أمرأة مذبوحة ذبحا حديثا وقدر أن مصرعها وقع في ما يقارب الساعة العاشرة من صباح السبت.

بعد انسحاب القتلة، أغلق الاسرائيليون منافذ المنطقة ثانية. وبعد وقت قصير سلموا هذه المنافذ لقوات الجيش اللبناني. وقد ظن من بقي حيا من سكان المنطقة انهم القتلة وانهم عادوا إلى المنطقة، فدبّ الرعب والذعر في صفوف الناجين فهاموا على وجوههم يندبون الأقدار وحظهم ويبكون، وفيما بعد هدأت المخاوف وبدأت تعود بقايا الناس إلى ما تبقى من المنطقة يبكون الجثث ويجمعونها ويبحثون عما تبقى لهم، وما تبقى إلا القليل.

فيوم السبت كنت بالكاد ترى رجلاً. بدا المخيم مهجورا، نساء يركضن وهن يصرخن، وأطفال يبكون ولا يقولون شيئاً. ولم يبق في المخيم رجل أو شاب لأنهم إما قتلوا وإما اسروا أو تمكنوا من الفرار ولم يطمئنوا للعودة.

موعد العلم بالمجزرة

ذكر جنديان في الجيش الاسرائيلي، كانا يقفان خلال المذبحة عند مدخل لمخيم شاتيلا، أن الجيش الاسرائيلي كان في وسعه ايقاف المذبحة لو تم الاصغاء لما أرسلناه إلى المسؤولين[٦١]. وأكّد هذان الجنديان أن نساء فلسطينيات من المخيّم اسرعن الى المواقع الاسرائيلية منذ مساء يوم الخميس ١٦/٩/١٩٨٢ (أي بعد ساعات من بدء المجزرة) وأبلغن الجنود الاسرائيليين، وهن مذهولات، بأن ميليشيات لبنانية تقتل الأطفال وتحمل الرجال داخل سيارات إلى خارج المخيّم[٦٢]. وأضاف الجنديان انهما رفعا تقريرا إلى رؤوسائهما، وأن الاجابة عليه جاءت كالتالي: «كل شيء على ما يرام، لا داعي للقلق، وأعيدو الشاكيات إلى منازلهن[٦٣]». ويقول الجنديان: عندما قمنا بإعادة الرسالة مرارا تلقينا الجواب نفسه بأن أقوال النساء هي بفعل الهيستيريا ليس إلّا[٦٤].

ونسبت جيروزاليم بوست إلى جندي اسرائيلي آخر قوله أن احد رجال الميليشيات الذين خرجوا من المخيم في الحادية عشرة من ليل الخميس، نقل بيانا من الضابط الكتائبي المشرف على العملية إلى القيادة الاسرائيلية، وفي البيان زعم الضابط الكتائبي أن ٣٠٠ فدائي فلسطيني قد قتلوا. واضاف الجندي: «كان الأمر منافيا للعقل تماما، فلم يكن هناك إطلاق رصاص وقتلوا ٣٠٠ [فدائي]، لقد ضحكنا فيما بيننا حين رحل ناقل الرسالة، وقلنا: لا بد أنهم يحصون المدنيين، ثم توقفنا عن الضحك وبدأنا نفكر في الأمر[٦٥]. ونسبت جيروزاليم بوست إلى رقيب في الجيش اللبناني كان شاهدا على المذبحة قوله: لقد مارس المسلحون القتل في هدوء كي لا يسمع الاسرائيليون صوت رصاص أكثر من اللازم. لقد خنقوا وطعنوا[٦٦]. ويؤكد عاموس يارون هو الأخر، انه سمع ما بين العشرة والحادية عشرة من مساء الخميس ١٦/٩/١٩٨٢ كتائبيا يسأل قائده: ماذا يفعل؟ فقال له قائده: إفعل ما يأمرك به الله. وبعد ذلك يقول عاموس انه ورد تقرير مشوش يقول إن هناك حوالي ١٢٠ ـ ٣٠٠ ـ ٤٥٠ من القتلى بين فدائيين ومدنيين. فاسترعى انتباهي أنه من المحتمل أن يكون هناك عمل ما ليس ضد الفدائيين فقط. ولم يرسل عاموس تقارير تتعلق بهذه المعلومات في الليلة نفسها إلى قائد المنطقة الشمالية أو رئيس الأركان لأنه لم ير ضرورة لارسالها. وغط عاموس في نومه لعدة ساعات[٦٧].

وفي صباح الجمعة ١٧/٩/١٩٨٢، أسرعت نساء إلى الضباط الاسرائيليين ورجونهم، مرة أخر، التدخل وهن يقبلن أيديهم. لكن أحد الضباط الاسرائيليين أجابهن: طلبنا منهم عدم ارتكاب مجازر، ولكن لا يحق لنا التدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية[٦٨].

وأدلى موشي شيفروني وهو لفتنانت ـ كولونيل في الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية بشهادة أمام لجنة التحقيق الاسرائيلية، قال فيها: أنه جرى إيقاظه عند فجر يوم الجمعة ١٧/٩/١٩٨٢، وقيل له أن هناك أنباء عن أن ٣٠٠ شخص قد قتلوا في شاتيلا وصبرا، وقال أنه أمر بنقل المعلومات إلى مساعد وزير الدفاع ارييل شارون[٦٩]. اما اللفتنانت أفي غرابوفسكي فقد أكد هو الآخر أنه، من موقع المدرعات الذي كان موجودا فيه بالقرب من شاتيلا، شاهد الكتائب يقتلون صباح الجمعة ١٧/٩/١٩٨٢ خمس نساء وأطفالا فلسطينيين، وأنه سأل أحد أفراد الكتائب عن اسباب المذبحة فأجابه: إن النساء الحوامل لن يلدن هنا سوى اطفالا سيصبحون من الارهابيين حتما. وذكر غرابوفسكي أنه سأل سائق جرافة كتائبيا عما فعله فأخبره أنه يقوم بدفن الجثث[٧٠]. وعندما استيقظ عاموس يارون صباح الجمعة، لم تعجبه همهمات حول إدعاء إمرأة بأنها ضربت بعقب بندقية على رأسها، ولا أعجبه حوار تم بين ضابط الارتباط الكتائبي الموجود في غرفة العمليات وبين جنوده، فأتصل هاتفيا بقائد المنطقة في حوالي التاسعة والعاشرة

صباحا، وأعلمه بأن هناك شيئاً يحدث ولا يستطيع معرفته حتى تلك اللحظة وأنه في حيرة من أمره[٧١]. وبعد مرور حوالي الساعة، حضر قائد المنطقة أمير دروري في الساعة الحادية عشرة والنصف قبل الظهر، وأخبرته ـ يقول عاموس ـ بما لدي وبأن جنودا اسرائيليين شاهدوا صباح هذا اليوم عمليات قتل وإعدام في المخيمات[٧٢]؛ واقترحت عليه، ووافق، إيقاف الميليشيات على أن يبقوا في أماكنهم وتنظيم وجودهم وعدم إدخال قوات إضافية. ما بين الحادية عشرة ـ والثانية عشرة من ظهر الجمعة، سمحنا للميليشيات بإدخال ذخائر وبتغيير جزء من القوة التي كانت في المخيمات، وبإدخال جنود مكان جرحاهم[٧٣]. وأبلغ دروري رئيس الأركان بذلك[٧٤].

وقال موردخاي تسيبوري وزير الاتصالات الاسرائيلي في شهادته أمام لجنة التحقيق الاسرائيلية إنه سمع بأمر المذبحة في الساعة الحادية عشرة صباح الجمعة[٧٥] من صحافي اسرائيلي هو زئيف شيف مراسل هآرتس العسكري الذي عرف بالمجزرة في الساعة التاسعة من صباح الجمعة[٧٦] من خلال معلومات قدمها إليه ضباط اسرائيليون[٧٧]. حاول تسيبوري فور سماعه بالمجزرة الاتصال في البداية بضباط الاستخبارات، لكنه لم يستطع لأنهم كانوا في طريقهم إلى القدس لحضور اجتماع مع المبعوث الاميركي موريس درايبر شارك فيه شارون وشامير. عندئذ، في الساعة الحادية عشرة والربع من صباح الجمعة، اتصل تسيبوري بشامير وطلب منه نقل المعلومات إلى من يعنيه الأمر، طالبا منه التأكد بطرقه الخاصة من المعلومات، أو من وزير الدفاع، أو من رئيس الاستخبارات العسكرية، أو رئيس الشين بت، الذين كان سيجتمع بهم شامير في مكتبه بحضور درايبر ومساعديه[٧٨]. وبعد ذلك لم يعد تسيبوري مهتما بالقضية ـ على حد تعبيره ـ إذ حسب أن وزير الخارجية سيقوم بما هو ضروري[٧٩]. وبعد المكاملة الهاتفية، تلك، اجتمع شامير مع السيد موريس درايبر المبعوث الاميركي الخاص واريل شارون، ورؤساء الاستخبارات العسكرية واستخبارات الشين بت الأمنية لعرض الوضع في بيروت الغربية. ولم يطرح شامير معلومات تسيبوري ولم يحاول التأكد منها لا من موظفيه ولا من ضيوفه الذين يملكون أدق المعلومات عما كان يجري في غرب بيروت[٨٠].

وقررت السلطات العسكرية الاسرائيلية منع الميليشيات من دخول المخيمات بعد تدخل المبعوث الاميركي موريس درايبر، الذي تدخل بدوره بعد أن كان القتلة قد أنجزوا مهمتهم على مدى ثلاثة أيام. وقد أحتج درايبر لدى ممثل وزارة الخارجية الاسرائيلية بروس كاشران الموجود في بيروت، وطلب إليه وقف المجازر فورا، كما طلب إليه نقل رسالة إلى شارون تقول بوجوب وقف المذبحة المرّوعة. وقال درايبر في رسالته لشارون: «لي ضابطان في المخيمين يعدّان الجثث، إن الوضع رهيب، إنهم يقتلون الأطفال، يجب أن تخجل، إن لك السيطرة المطلقة على المنطقة، وانت لذلك مسؤول عما يجري هناك». ونقل كاشران الرسالة إلى وزارة خارجيته[٨١].

وقائد الكتائب المشرف على العملية، قال، في مركز قيادة الكتائب اثناء اجتماعه برئيس الاركان الاسرائيلي ايتان، ما بين الساعة ٢,٣٠ ـ ٣ بعد ظهر الجمعة، إن الأميركيين، الذين علموا يوم الجمعة بالمجزرة، يضغطون بشدة على فادي أفرام لكي يخرج الكتائبيون من المخيمات[٨٢]. ونقل الأميركيون إلى الجميّل التقارير الأولى عن المجزرة عندما تلقوها يوم الجمعة طالبين منه اتخاذ الاجراءات التي في متناوله لوقفها[٨٣].

وفي الاجتماع المشار إليه أعلاه مع ايتان، بارك هذا عمل الكتائب، ووجه اليهم عدة كلمات طيبة[٨٤]. وبعد الجلسة صرح قائد المنطقة عاموس يارون بانطباع بأن هناك تصديقا من رئيس أركانه بتمديد العملية حتى صباح اليوم التالي السبت ١٨/٩/١٩٨٢، فقد قال إيتان إن على اعضاء القوات اللبنانية الاستمرار في تطهير المخيمات حتى الساعة الخامسة من صباح السبت، وسمح لهم بإدخال المزيد من التراكتورات، وبإدخال وحدتين عسكريتين جديدتين كقوة إسناد

للقوة الموجودة في صبرا وشاتيلا. أما لماذا لم يأذن بالبقاء لما بعد يوم السبت، فالسبب، كما بينه إيتان، أن هناك ضغطا أميركيا، كما كانت هناك رغبة بإدخال الجيش اللبناني الى المخيمات[٨٥].

وفي الرابعة والنصف من بعد ظهر الجمعة، التقى أمير دروري مع أركان الكتائب على إخلاء المخيم في الغد فقط، أي السبت، وفي ليلة الجمعة ـ السبت، بعد الاجتماعات مع ايتان ودروري، كانت هناك موجة أخرى من أعمال التقتيل[٨٦].

وفي السادسة من مساء الجمعة ١٧/٩/١٩٨٢، أبلغ عاموس يارون من أحد القادة (يائير) بتقرير يفيد بأن اناساً شوهدوا يغادرون المخيمات باتجاه الشمال، كما أبلغ بتقارير عن عمليات قتل فظيعة في المخيمات. وعلى الأثر، اجتمع عاموس يارون بالقادة، وأمرهم بمنع الكتائب من التمدد إلى مناطق أخرى. ولم يبلغ عاموس قائد المنطقة الشمالية والمسؤول عن اجتياح لبنان بفحوى تقرير يائير[٨٧].

ويقول نائب المدير العام لوزارة الخارجية الاسرائيلية، حنان بار ـ أون، أنه وصلت إلى مساعد رئيس الحكومة العسكري المقدم اسرائيل نافو أخبار نقلها إليه المسؤول الاميركي في بيروت ليلة السبت، مفادها أن قوات من الجيش الاسرائيلي قامت بدخول مستشفيات في المخيمات[٨٨]. كما ذكر المسؤول المناوب في مكتب ممثل وزارة الخارجية في بيروت، أبلغه فيه بأن السفير الاميركي درايبر كان قد أبلغه بورود معلومات عن وجود أفراد الكتائب في المخيمات، وأن درايبر طلب ان تتخذ اسرائيل الخطوات الضرورية بهذا الصدد. وأطلع المسؤول المناوب رئيسه المدير العام للخارجية على مضمون المكالمة، ثم أبلغ ذلك، أيضا، غرفة العمليات بوزارة الدفاع الاسرائيلية بناء على طلب رئيسه ديفيد كيمحي[٨٩].

ويقول المقدم زئيف زاخارين، مدير مكتب رئيس الأركان ايتان، أن الجنرال ايتان أبلغه بأنه تلقى، صباح يوم السبت ١٨/٩/١٩٨٢، مكالمة هاتفية من بيغن يسأل فيها عن انباء حول إطلاق نار يجري في مستشفى غزة في بيروت. وحين عاد إيتان من بيروت في التاسعة من مساء يوم الجمعة ١٧/٩/١٩٨٢، اتصل بشارون هاتفيا ونقل اليه، لأول مرة، أخبار المجزرة، وبأن القوات الاسرائيلية في لبنان أوقفت المجزرة، فاستقل شارون الطائرة ليلا إلى بيروت للوقوف بنفسه على مجريات الأمور وخطورة الاحداث فيها، وبعد أن التقى قائد الشمال، أمر القوات الموجودة في داخل صبرا وشاتيلا بالرحيل في الساعة الخامسة من صباح يوم السبت بعد أن أمر بوقف الامدادات عنها[٩٠].

اما بيغن الذي يدعي بأنه قد سمع للمرة الاولى بالمجزرة في نشرة إخبارية لهيئة الاذاعة البريطانية بعد ظهر السبت، وبذلك فهو آخر المسؤولين الاسرائيليين الذين سمعوا بالمجزرة، وقد كذبه الكولونيل زئيف زافارين، رئيس مكتب رئيس الاركان، الذي قال في شهادته أمام لجنة التحقيق، أن إيتان أبلغه في العاشرة والنصف من صباح السبت ١٨/٩/١٩٨٢ بأنه تلقى مكالمة هاتفية من رئيس الوزراء بيغن سأله خلالها عن أنباء تتعلق بإطلاق نار على مستشفى غزة[٩١].

وفي ساعات الصباح الباكر من يوم السبت ١٨/٩/١٩٨٢، ولدى وصول اشخاص فلسطينيين إلى القوات الاسرائيلية الموجودة حول المنطقة، قام الاسرائيليون بإرسال قوات إلى مخيم شاتيلا، عملت على إبعاد الميليشيات ومنعتهم من الاستمرار بإرتكاب المجزرة، لدى وصول جنود الجيش الاسرائيلي إلى المكان انتابتهم الدهشة، ولم يصدقوا ما رأته أعينهم. فانفجر بعضهم ـ على حد قول جريدة معاريف ـ [٩٢] بالبكاء، وعملوا فورا على إخراج الكتائب من المخيم، وقاموا بإغلاق المنطقة. وفي الساعة الثانية عشرة من ظهر السبت، بعدما خرج الكتائب من المخيمات، بدأت المعلومات المتصلة بالمجزرة بالتدفق[٩٣]. فقد كان روبرت فيسك مراسل التايمز، الذي دخل

في العاشرة صباحا، أول الصحفيين الداخلين إلى المنطقة. وفي حدود الثانية عشرة ظهرا شاهد إمرأة شابة مذبوحة لتوها.

ردود الفعل الاسرائيلية

منذ بدء ظهور الأخبار الأولى عن المجزرة وحجمها، اجتاحت اسرائيل موجة عارمة من ردود الفعل الحادة والمحتجة التي حملت السلطات الاسرائيلية مسؤولية القتل الجماعي في صبرا وشاتيلا ومسؤولية اجتياح غربي بيروت. جرى التعبير عن ردود الفعل هذه من خلال اجتماعات وتظاهرات وعرائض واستقالات ونقد، نظمتها وشاركت فيها قطاعات واسعة ومختلفة من الاسرائيليين، كان أبرزها تلك التظاهرة الضخمة التي انطلقت في تل ابيب يوم ١٩٨٢/٩/٢٥ والتي شارك فيها حوالي ٤٠٠ ألف متظاهر من جميع أنحاء اسرائيل، مطالبين بتأليف لجنة تحقيق قضائية لمعرفة ما جرى في صبرا وشاتيلا. ولقد مرّت مواجهة الحكومة الاسرائيلية لموجات الاحتجاج هذه بالمراحل التالية:

١ـ مرحلة الرفض والانكار

فور البدء بكشف العديد من المعطيات والوقائع المهمة التي ألقت اول اشعة من الضوء على حجم المجزرة في صبرا وشاتيلا، وعلى دور الحكومة الاسرائيلية فيها، وخصوصا دور وزير الدفاع شارون وقيادة الجيش الاسرائيلي، سارعت الحكومة الاسرائيلية الى نفي علمها بدخول الكتائب الى المخيمات. ففي الوقت الذي كان فيه شارون ينفي علمه بدخول الكتائب الى المخيمات، زاعما بأنهم ربما دخلوا من الجهة الشرقية من المنطقة حيث لم يكن وجود للجيش الاسرائيلي، كشف رئيف شيف المراسل العسكري لجريدة هآرتس كذب شارون، ومراوغته في تحمل المسؤولية. فشارون، كما يقول شيف، هو الذي صادق على دخول قوات الكتائب الى المخيمات قبل إبلاغ الحكومة الاسرائيلية بساعات. وأن موافقة شارون اعطيت على الرغم من توصيات كبار ضباط الجيش الاسرائيلي الذين كانوا يخشون من حدوث شيء يشبه المجزرة. وأضاف شيف إلى هذه المعلومات، التي تحمل بوضوح شارون المسؤولية، أن أخبار المجزرة بدأت بالوصول إلى علم الضباط الاسرائيليين في المنطقة فور حدوثها مساء يوم الخميس وصباح يوم الجمعة، إلا أن هذه الأخبار لم تبلغ إلى الحكومة أو إلى بعض كبار القادة الذين كان يجب أن يطلعوا على الامر فور المعرفة به[٩٤].

في ظل هذه المعطيات وغيرها مما كشفه مراسل عسكري اخر هو يعقوب إيرز في جريدة معاريف[٩٥]، بادر العديد من الاوساط الشعبية والحزبية والشخصيات والمؤسسات العلمية في اسرائيل الى المطالبة بتأليف لجنة تحقيق رسمية للبحث في احداث المجزرة وتحديد مسؤولية اسرائيل فيها. ومن ابرز تلك الهيئات[٩٦]:

- الحركة الكيبوتسية الموحدة.
- علماء معهد وايزمان للبحوث.
- اتحاد الكتاب الاسرائيليين.
- قدامى الديبلوماسيين.
- محاضرون من مختلف الجامعات.

ـــ مطالبات عامة.
ـــ الاوساط السياسية المعارضة.
ـــ الاوساط الشعبية (استقصاءات للرأي العام ـــ واحساس الاسرائيليين العاديين بالذنب تجاه ما حدث)[٩٧].

كل تلك الهيئات مارست ضغوطها عن طريق التظاهرات وعمليات الاحتجاج المختلفة لدفع الحكومة الى تأليف لجنة تحقيق قضائية. الا ان رد فعل الحكومة تجاه الاتهامات الموجهة اليها، اتسم بالرفض التام والانكار الكلي. ففي مساء يوم الاحد ١٩/٩/١٩٨٢، عقدت الحكومة الاسرائيلية جلسة خاصة للبحث في احداث المجزرة، اصدرت في نهايتها بياناً نفت فيه جميع التهم المعلنة حول دور الحكومة والجيش الاسرائيلي، واعلنت ان المطالبة بوجوب تحمل الجيش الاسرائيلي مسؤولية ما تجاه المأساة الانسانية في صبرا وشاتيلا لا اساس لها من الصحة، وان الحكومة ترفضها بازدراء على حد قول البيان المذكور[٩٨].

٢ ـ مرحلة رفض تشكيل لجنة تحقيق

فور صدور هذا البيان، تواصلت حملة الاحتجاج والتنديد ضد الحكومة الاسرائيلية من جانب الاوساط الحزبية المعارضة، وحتى من بين صفوف الائتلاف الحاكم ومن اوساط شعبية واسعة، كانت تدعو جميعها الى تأليف لجنة تحقيق قضائية. وكانت ابرز الدعوات التي وجهت في هذا الشأن، تلك التي صدرت عن رئيس الدولة اسحق نافون، الذي استدعى بيغن بصورة عاجلة لسماع تفاصيل كاملة عن المجزرة. وبعد هذا الاجتماع، بادر نافون بكشل خارج عن المألوف، بالاتجاه الى التلفزيون، والقى بياناً دعا فيه الى تأليف لجنة تحقيق خاصة بالمجزرة[٩٩].

تحت وطأة هذا الضغط الجديد، عقدت الحكومة الاسرائيلية جلسة اخرى يوم ٢١/٩/١٩٨٢ للبحث في المقترحات المختلفة التي تقدمت بها كتل الائتلاف بشأن التحقيق في المجزرة. وفي الوقت الذي كان فيه الجميع ينتظر صدور قرار عن الحكومة بشأن تأليف لجنة قضائية، فاجأهم بيغن برفضه القاطع لمثل هذا الامر، معلناً ان تأليف مثل هذه اللجنة من شأنه ان يفسر وكأن هناك شعوراً بالذنب، بينما ليس هنالك اي مجال لاتهام احد في الجيش الاسرائيلي الذي لم يكن موجوداً في المخيمات في الوقت الذي نفذت فيه القوات اللبنانية عملها الاجرامي. واتهم المعارضة بانها تستغل قتل الغرباء للغرباء لاسقاط الحكومة[١٠٠].

٣ ـ مرحلة الاعتراف بعد سلسلة الاكاذيب

الا ان موقف بيغن هذا، لم يلق على ما يبدو، تأييداً من جميع الوزراء. فطالب بعضهم بفحص القضية ضمن اطار ما. وفي ظل هذا الرفض، عقد الكنيست جلسته الخاصة يوم ٢٢/٩/١٩٨٢ للبحث في اقتراحين: الاول تقدمت به كتلة المعراخ، ويدعو الى اجراء نقاش كامل وواسع في الكنيست حول غزو غربي بيروت ونتائج الغزو؛ والثاني تقدمت به كتلة شينوي التي يتزعمها النائب امنون روبنشتاين، ويدعو الى اجراء تحقيق قضائي رسمي حول المجزرة[١٠١].

بدأ الكنيست نقاشه حول الاقتراحين وبدأت الاتهامات المتبادلة وخصوصاً بين زعيم حزب العمل شمعون بيرس ووزير الدفاع اريبل شارون الذي اعترف صراحة، ولاول منذ وقوع المجزرة، بأنه وقيادة الجيش الاسرائيلي، صادقوا على دخول الميليشيات الى المخيمات «لتطهيرها» من [الفدائيين] بدلاً من الجيش الاسرائيلي، وذلك رغبة في توفير الاصابات بين افراده.

في نهاية المناقشات الحادة تلك والاتهامات المتبادلة، رفض بيغن دعوات الاستقالة والاقالة، وساندت اكثرية اعضاء الكنيست حكومته اثناء التصويت على الاقتراحين المذكورين، على الرغم من استقالة وزير الطاقة، اسحق بيرمان، من منصبه احتجاجاً، وتصويته الى جانب المعارضة مع زميله في الليكود النائب درور زيغرمان(١٠٢).

٤ ـ التوجه الى رئيس المحكمة العليا لجنة تحقيق عادية

بعد أن ربحت الحكومة الاسرائيلية تلك الجولة في الكنيست في معركتها الداخلية ضد التيارات المعارضة لها، بدأت اوساط عديدة حتى داخل الائتلاف، وعلى رأسها وزراء بارزون، تطالب بايجاد اطار مناسب للتحقيق في المجزرة. وامام هذه المطالبة، وخوفاً من تفكك الائتلاف، لم يجد بيغن مفراً سوى التراجع عن قراره السابق بشأن عدم التحقيق في القضية. وفي جلسة الحكومة التي عقدت يوم ١٩٨٢/٩/٢٤، صدر قرار، بناء على اقتراح من بيغن نفسه، قدمه بعد قيامه باستشارة وزير العدل موشي نسيم، يقضي بالتوجه الى رئيس المحكمة العليا اسحق كاهان، والطلب اليه التحقيق في القضية، لكن ليس في اطار لجنة تحقيق قضائية. لكن القاضي كاهان رفض الطلب بسبب وجود التماسين منفصلين مقدمين الى المحكمة العليا ضد الحكومة، بسبب رفضها تأليف لجنة تحقيق قضائية حول المجزرة، الامر الذي يحول دون التصرف في الموضوع، حتى صدور قرار بشأنهما من المحكمة(١٠٣).

٥ ـ لجنة التحقيق القضائية

لكن بعض الاوساط داخل الحكومة، وعلى رأسها وزراء المفدال وتامي والوزير بن بورات، لم تكن على استعداد لانتظار بضعة اسابيع حتى البدء بتنفيذ قرار الحكومة المذكور. لذلك بدأت بالضغط على رئيس الحكومة من اجل تأليف لجنة تحقيق قضائية وفق القانون. وقد تحقق لها في النهاية ما ارادت. اذ قررت الحكومة في جلستها يوم ١٩٨٢/٩/٢٨، ان يتوجه بيغن الى رئيس المحكمة العليا القاضي اسحق كاهان، طالباً منه تأليف لجنة قضائية حسب قانون لجان التحقيق لسنة ١٩٦٩، من اجل كشف جميع الحقائق والعوامل المرتبطة بمجزرة صبرا وشاتيلا. وبعد ابلاغ كاهان بقرار الحكومة المذكور، بادر الى تأليف لجنة التحقيق القضائية من:

ـ اسحاق كاهان ـ رئيساً (٦٩ عاماً).

ـ القاضي اهرون باراك (٤٥ عاماً) (شغل سابقاً منصب المدعي العام في اسرائيل، والمستشار القانوني للحكومة اثناء مفاوضات كامب ديفيد) عضواً.

ـ العميد احتياط يونا افرات (٥٦ عاماً) (أثناء غزو لبنان عمل مستشاراً خاصاً لايتان، مقرب من وزارة الدفاع وخاصة من ايتان) عضواً. وبدأت اللجنة عملها في الاسبوع الاول من شهر اكتوبر ١٩٨٢ في قاعة فافيك في الجامعة العبرية، بتجميع المواد المطلوبة من الحكومة والجيش والاستماع الى شهادات العديد (٤٢ شاهداً) من السياسيين والعسكريين الاسرائيليين وبعض الاجانب (لبنانيين وفلسطينيين واوروبيين) منهم:

١٩٨٢/١٠/٢ اسحق هوفي الرئيس السابق للاستخبارات الاسرائيلية، وضابطان آخران.
١٩٨٢/١٠/٢١ يهوشواع ساغي رئيس الاستخبارات العسكرية.
١٩٨٢/١٠/٢٤ إيتان.
١٩٨٢/١٠/٢٥ شارون.

١٩٨٢/١٠/٢٧ رئيس فرع الاستخبارات الداخلية (شين بت)، والمراسل العسكري للتلفزيون الاسرائيلي.
١٩٨٢/١٠/٢٨ ملازم في الجيش الاسرائيلي.
١٩٨٢/١٠/٣١ أمير دروري وآفي غرابوفسكي.
١٩٨٢/١١/١ الممرضة الأميركية هيلين سيغال، والطبيبان البريطانيان بول موريس وسوشي رانغ.
١٩٨٢/١١/٧ عاموس يارون.
١٩٨٢/١١/٨ بيغن.
١٩٨٢/١١/١٤ الكولونيل زئيف زاخارين رئيس مكتب رئيس الاركان.
١٩٨٢/١١/١٧ سعد حداد.
١٩٨٢/١١/١٧ جندي اسرائيلي فقدت أوراقه في صبرا واسمه بن حاييم.
١٩٨٢/١١/١٧ نائب المدير العام لوزارة الخارجية حنان بار ـ أون.
١٩٨٢/١١/١٨ تسيبوري.
١٩٨٢/١١/٢٤ شامير.

بعد أن أنهت اللجنة المذكورة سماع شهادات الشهود الرئيسيين، وقبل اختتام اعمالها، أصدرت إشعاراً إلى تسعة من كبار المسؤولين الاسرائيليين السياسيين والعسكريين، أبلغتهم فيه بأنها قد تحملهم مسؤولية عن المجزرة بناء على الشهادات التي استمعت إليها حتى تلك المرحلة من تحقيقها. وأحيط هؤلاء علماً بحقهم في إبراز إثباتات أخرى للجنة إذا شاؤوا تبرئة ساحتهم. وهؤلاء المسؤولون هم: بيغن، شارون، شامير، إيتان، ساغي، رئيس الموساد، دروري، يارون، آفي دودائي. ويستنتج من إشعار اللجنة لهؤلاء بأن كلا منهم قد يدان من قبلها، ضمن نطاق صلاحياته، بتحمل قسط من المسؤولية عن المجزرة، بتهمة التغاضي عما حدث، أو عدم توقعه، أو حتى السكوت عنه، أو عدم القيام بواجباته تجاه منع المجزرة أو إيقافها في الوقت المناسب.

ثم إستمعت اللجنة إلى المزيد من الشهادات، ونظرت في وثائق وردود جميع الذين وجهت إليهم الاشعارات السابقة الذكر. واصدرت تقريراً مستفيضاً بتاريخ ١٩٨٣/٢/٨(١٠٤). واشتمل التقرير على إدانة لعدد من المسؤولين الاسرائيليين وعلى رأسهم وزير الدفاع شارون، ورئيس الأركان إيتان، وقائد المنطقة الشمالية الجنرال دروري، ورئيس الموساد. واتخذت اللجنة توصيات بتنحية بعض المدانين عن مناصبهم في الدولة. وبذا طويت، ولو إلى حين، الضجة التي عصفت بالحياة السياسية الاسرائيلية في أعقاب وقوع المجزرة، وتمكنت حكومة بيغن من النجاة من العاصفة التي بدا في وقت من الأوقات أنها على وشك أن تودي بها.

غير أن تأثيرات المجزرة على حياة اسرائيل الداخلية لم تنته ولا يمكن أن تتلاشى؛ فهذا العمل الاجرامي المروع ومسؤولية السلطات الاسرائيلية عنه، وقناعة أوساط واسعة في الرأي العام بانغماسها في تنفيذه، أسهمت في جلاء الوجه الأشدّ قذارة للغزو الاسرائيلي للبنان بكامله، وعمقت هوة الانقسام الذي وقع بشأنه بين أوساط الرأي العام المتعددة منذ البداية، وأعطت للتحريض المناهض لهذه الحرب والذي تتولاه جهات عديدة دفعة قوة جديدة. هذا، بالاضافة لما ألحقته من أضرار بسمعة اسرائيل في الأوساط الدولية وأوساط الرأي العام العالمي، وانعكاسات ذلك داخل اسرائيل نفسها.

وإذا كانت حكومة بيغن باستجابتها للمطالبة الواسعة بتأليف لجنة تحقيق قضائية قد اتبعت مناورة جنبتها السقوط الفوري في نهاية المطاف، فإن مواقف المعراخ، الذي يمثل المعارضة الصهيونية للحكومة، اتسمت بالخلل في هذه المسألة، ذلك أن المعراخ كان بين المبادرين لاستثمار

تأثيرات المجزرة من أجل إضعاف حكومة بيغن وتعزيز الأمل بإسقاطها، لكن زعماءه لم يمضوا في هذه الادانة إلى نهايتها المنطقية، بل تطوعوا، شأنهم في هذا شأن الحكومة، لتبرئة الجيش الاسرائيلي من مسؤولية المشاركة في المجزرة، وبالتالي تبرئة الحكومة نفسها من مسؤولية اتخاذ قرار إشراك الجيش، وبهذا الموقف، النابع من حرص المعراخ، المماثل لحرص الحكومة، على رفض تحميل اسرائيل المسؤولية المباشرة، قدّم المعراخ بيديه قارب النجاة لحكومة بيغن، وفي ظل ما يعتقد بأنه تسوية عقدت بين زعماء الحكومة والمعراخ، تألفت لجنة التحقيق القضائية، وحدد قرار الحكومة صلاحياتها بـ «التحقيق في كل الوقائع والعوامل المتعلقة بالاعمال الوحشية التي نفذت من قبل وحدة من القوات اللبنانية ضد السكان المدنيين في مخيمي شاتيلا وصبرا»(١٠٥) وبذا، نزعت من يد اللجنة مسبقا إمكانية التركيز على ما فعله الجيش الاسرائيلي نفسه.

وعندما جاءت نتائج التحقيق منسجمة مع دوافع مؤلفي اللجنة، أي تبرئة اسرائيل وحكامها وجيشها من المسؤولية المباشرة، وملقية مسؤولية غير مباشرة على عدد من القادة فيها، كانت المعارضة الصهيونية، التي سلمت ورقتها من قبل، غير قادرة على الاعتراض على العقوبات الهزيلة التي أوصت بها اللجنة.

ردود الفعل اللبنانية

تراوحت بين الترحيب بالمجزرة وإدانتها دون التعرض للمسؤولين عنها وإدانتها مع إدانة هذا الطرف أو ذاك من المسؤلين عنها والمطالبة بمقاومة المحتلين.

وفيما يلي تصنيف لردود الفعل هذه، نقتصر على تسجيل ابرزها:

أولا ـ لم يتخذ موقفا:

كميل شمعون، نائب، رئيس جمهورية سابق، رئيس حزب الوطنيين الأحرار، ورئيس الجبهة اللبنانية(١٠٦).

ثانيا ـ رحب بالمجزرة ودافع عنها:

١ـ أبو أرز، قائد جماعة حراس الأرز(١٠٧).

٢ـ جبهة تحرير لبنان من الغرباء(١٠٨).

ثالثا ـ أدان المجزرة، لم يتهم أي طرف:

١ـ أمين الجميل، نائب، عضو المكتب السياسي لحزب الكتائب، فيما بعد: رئيس الجمهورية(١٠٩).

٢ـ مشايخ الدروز(١١٠) .

٣ـ الصليب الأحمر اللبناني(١١١).

٤ـ مجيد أرسلان، نائب(١١٢).

٥ـ مطارنة الطائفة المارونية(١١٣).

رابعا ـ أدان حزب الكتائب واسرائيل:

الحزب التقدمي الاشتراكي(١١٤).

خامسا ـ أدان سعد حداد واسرائيل:

صائب سلام، نائب، رئيس وزراء سابق(١١٥).

سادسا ـ أدان المحتلين الاسرائيليين:

١ـ المفتي الجعفري الممتاز(١١٦).

٢ـ نبيه بري، رئيس قيادة حركة أمل(١١٧).

٣ـ التجمع الوطني (المحامي نور الدين نور الدين)[١١٨].
٤ـ البير منصور، نائب[١١٩].
٥ـ ميشال إدّه، وزير سابق[١٢٠].
٦ـ تجمع اللجان والروابط الشعبية[١٢١].
٧ـ حركة الضمير الوطني (عبدالله الغطيمي)[١٢٢].
٨ـ الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين[١٢٣].
٩ـ المطران إلياس قربان[١٢٤].

سابعا ـ أدان اسرائيل والقوة المتعددة الجنسية:
المرابطون.
ثامنا ـ أدان اسرائيل والولايات المتحدة الأميركية:
١ـ حسن خالد، مفتي الجمهورية اللبنانية[١٢٥].
٢ـ المجلس الاسلامي الأعلى[١٢٦].
٣ـ محمد مهدي شمس الدين، نائب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى[١٢٧].
٤ـ عبد المجيد الرافعي[١٢٨].
تاسعا ـ أدان اسرائيل وأدواتها المحلية والولايات المتحدة الأميركية:
١ـ محسن إبراهيم، الأمين العام لمنظمة العمل الشيوعي[١٢٩].
٢ـ جورج حاوي، الأمين العام للحزب الشيوعي[١٣٠].
٣ـ تقي الدين الصلح، رئيس وزراء سابق[١٣١].
٤ـ اللقاء الاسلامي الوطني[١٣٢].
٥ـ شفيق الوزان، رئيس الوزراء[١٣٣].
٦ـ المجلس الاسلامي الأعلى[١٣٤].
عاشرا ـ حمل الولايات المتحدة المسؤولية الأساسية:
مجلس الوزراء اللبناني[١٣٥].
حادي عشر ـ حمل المسؤولية للسلطة اللبنانية وأدان اسرائيل والولايات المتحدة:
رشيد كرامي، رئيس وزراء سابق[١٣٦].
ثاني عشر ـ أدان اسرائيل وطالب بمقاومة المحتل الاسرائيلي:
١ـ د. سليم الحص، رئيس وزراء سابق[١٣٧].
٢ـ منير الصياد، من مسؤولي أحد التنظيمات الناصرية[١٣٨].
ثالث عشر ـ طالب بلجنة تحقيق لبنانية:
١ـ حسن خالد[١٣٩].
٢ـ محمد مهدي شمس الدين[١٤٠].
رابع عشر ـ أعتصم أو أضرب:
١ـ لجنة متابعة مهام المعتصمات، لمدة يوم واحد[١٤١].
٢ـ منطقة الشوف، لمدة يوم واحد[١٤٢].
٣ـ مخيمات صور، لمدة يوم واحد[١٤٣].
٤ـ مدينة طرابلس، لمدة يوم واحد[١٤٤].
٥ـ مدينة بعلبك، لمدة يوم واحد[١٤٥].
هذا، وقد أوكلت السلطات اللبنانية إلى المدعي العام العسكري لجبل لبنان أسعد

جرمانوس إجراء تحقيق حول المجزرة، وفيما بعد نشرت أنباء صحافية تفيد بأن تحقيقه قد أنجز، إلا أن نتائج هذا التحقيق لم تنشر إلى الآن.

ردود الفعل الفلسطينية

تلقت القيادة الفلسطينية أنباء المجزرة فيما كان أعضاؤها ما يزالون موزعين في عدد كبير من البلدان، إثر خروج المقاتلين من بيروت، وانصراف القيادة والكوادر إلى المهام المستجدة في الظروف الطارئة. وتميزت ردود الفعل الفلسطينية، إجمالا، بالتركيز على تحميل مسؤولية المجزرة لاسرائيل وللولايات المتحدة الأميركية التي تسندها وتغطيها. ولم تتوقف الأوساط الفلسطينية عند كون غالبيـة المنفـذين هم من قوى محليـة، بل نظرت إلى هؤلاء بوصفهم أدوات بيد اسرائيل والولايات المتحدة. كما تميزت ردود الفعل هذه بالتركيز على مسؤولية الدول التي تنتمي اليها القوى المتعددة الجنسية والتي سحبت قبل انتهاء مدة عملها، وكذلك بالسخط الشامل الذي عمّ المناطق المحتلة وأفرز أنشطة واسعة متعددة الأشكال ضد سلطات الاحتلال الاسرائيلية، وفيما يلي تصنيف لأبرز ردود الفعل الفلسطينية، كما صدرت عن أصحابها:

١ـ ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير، القائد العام لقوات الثورة:

ـ العالم يتحمل المسؤولية، وفي الطليعة: القوة المتعددة الجنسية واسرائيل.

ـ رسائل للرئيس السوفياتي، بريجنيف، وللرئيس الفرنسي، ميتران، وللملك السعودي فهد، وللأمين العام للأمم المتحدة دي كويار، وللبابا(١٤٦).

ـ الدعوة لاجتماع للمجلس المركزي لمنظمة التحرير(١٤٧).

ـ إتهام اسرائيل بأنها نفذت، والولايات المتحدة بأنها غطت(١٤٨).

ـ دعوة الجماهير العربية لاضراب لمدة نصف ساعة يوم ١٩٨٢/٩/٢٠(١٤٩).

ـ المـطالبـة بطرد اسرائيـل من الأمم المتحدة، وبسحب قواتها من لبنان، وبعودة القوة المتعددة الجنسية إليه(١٥٠).

ـ إنذار بالرد على اسرائيل(١٥١).

ـ إتهام كتائبيين وعناصر من جماعة حداد بالمشاركة(١٥٢).

ـ اعتبار قيادة حزب الكتائب غير مسؤولية(١٥٣).

ـ تحميل المسؤولية للولايات المتحدة ولاسرائيل والقوة المتعددة الجنسية وكذلك الجيش اللبناني(١٥٤).

٢ـ صلاح خلف (أبو أياد)، عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»:

ـ إنذار بساعة ثأر من الأعداء وممن يدعمونهم ستأتي قريبا(١٥٥).

ـ تحميل بيغن المسؤولية(١٥٦).

٣ـ خليل الوزير (أبو جهاد)، عضو اللجنة المركزية لـ «فتح» ونائب القائد العام لقوات العاصفة:

ـ تحميل المسؤولية لاسرائيل ولرجال سعد حداد، والتأكيد بأن دماء الضحايا لن تذهب هدرا(١٥٧).

٤ـ فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير، وعضو اللجنة المركزية لـ «فتح»:

ـ تحميل المسؤولية بالكامل للولايات المتحدة(١٥٨).

٥ـ المجلس المركزي الفلسطيني:

ـ تحميل المسؤولية للولايات المتحدة واسرائيل والقوة المتعددة الجنسية والجيش اللبناني[١٥٩].

٦ـ المجلس العسكري الأعلى:

ـ تحميل المسؤولية لاسرائيل وأعوانها[١٦٠].

٧ـ المناطق المحتلة:

ـ تحميل اسرائيل واعوانها المسؤولية، والقيام بتظاهرات عفوية ووقوع صدامات مع جنود الاحتلال، وإعلان الحداد القومي[١٦١].

ـ صدامات في الجليل والمنطقة الوسطى، تظاهرات في سخنين ترفع العلم الفلسطيني، قطع طرق بالقرب من حيفا، تظاهرات في الناصرة وحداد، تظاهرات نسائية باللباس الأسود في كفر ياسيف، تظاهرات في القرى التعاونية في الجليل على طول الطريق المؤدية إلى بلدة المطلة، والمطالبة باستقالة حكومة بيغن وتشكيل لجنة تحقيق، تظاهرات في حيفا يفرقها البوليس بالقوة واعتقال أربعة متظاهرين[١٦٢].

ـ تظاهرة في القدس بعد صلاة الجمعة[١٦٣].

ـ إحياء ذكرى أربعين ضحايا المجزرة في الضفة الغربية، تظاهرات، مستوطنون يهود يطلقون النار على المتظاهرين[١٦٤].

ـ اعتصام في كنيسة القيامة[١٦٥].

ـ مصرع فتاة عربية في تظاهرة في الجليل، فرض حظر التجول في نابلس[١٦٦].

٨ـ الفلسطينيون في لبنان:

ـ تحميل اسرائيل المسؤولية المباشرة عن المجزرة واتهام الولايات المتحدة بتشجيع اسرائيل على ارتكابها. واعتبار سعد حداد عميلا وأداة بيدها[١٦٧].

ـ إحياء ذكرى أربعين الضحايا، ورفع شعارات تقول:

- بالروح، بالدم، نفديك يا شهيد.
- صبرا وشاتيلا دمرا بعد رحيل الثوار.
- فلسطين عربية.
- أبو عمار، وينك، وينك. صار في حدود بيني وبينك.
- لن يذهب دم الأطفال هدرا أيها الجنرال شارون[١٦٨].

٩ـ وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»:

ـ دعوة لأقامة نصب تذكاري في صبرا وشاتيلا لشهداء المجزرة[١٦٩].

ردود الفعل العربية

أجمعت الأوساط الشعبية والرسمية العربية على إدانة المجزرة. وفيما يلي تصنيف شديد الايجاز لأهم ردود الفعل هذه:

جامعة الدول العربية:

ـ اجتماع الأمين العام الشاذلي القليبي بسفراء الدول الثلاث التي تنتمي إليها القوة المتعددة الجنسية: الولايات المتحدة فرنسا وايطاليا.

ـ مؤتمر لوزراء الخارجية العرب انعقد يوم ١٩٨٢/٩/٢٢، وأصدر بياناً حمل اسرائيل المسؤولية المباشرة عن المجزرة، كما حمل الولايات المتحدة الأميركية المسؤولية الأخلاقية. لم يقبل

المؤتمر اقتراحا بفرض عقوبات اقتصادية ومالية على الولايات المتحدة. قرر المؤتمر اعتبار يوم ١٧ أيلول من كل عام يوم حداد رسمي في البلاد العربية، كما قرر تقديم مذكرة حول المجزرة إلى الادارة الأميركية.

تونس:

- اعتبار اسرائيل وحلفائها مسؤولين.
- إعلان حداد عام لمدة ٣ أيام(١٧٠).

الجزائر:

- إلغاء احتفالات عيد الفطر، والمطالبة بجلاء اسرائيل، وبالاستجابة للمطالب الفلسطينية المشروعة في إقامة دولة مستقلة بقيادة م. ت. ف.(١٧١).

سوريا:

- إيقاف العمل لمدة نصف ساعة في البلاد(١٧٢).
- رئيس الجمهورية حافظ الأسد يحمل اسرائيل مسؤولية المجزرة ولا يتهم أي فصيل لبناني(١٧٣).

مصر:

- استدعاء القائم بأعمال سفارة اسرائيل في القاهرة وإبلاغه احتجاجا رسميا شديد اللهجة، والمطالبة بوقف المجزرة وبالانسحاب من بيروت. وحملات عنيفة في وسائل الاعلام على اسرائيل.
- استدعاء السفير المصري في تل أبيب، وتحميل اسرائيل مسؤولية المجزرة.

الأردن:

- تحميل المسؤولية لاسرائيل وسعد حداد.
- إعلان يوم حداد عام.
- تحميل المسؤولية لاسرائيل وأدواتها.
- عتب على الولايات المتحدة.

وتنوعت ردود فعل الأوساط الشعبية فيما عمت روح الاستنكار والسخط جميع هذه الأوساط. أما التحركات المعبرة عن هذه الروح، فقد لوحظ أنها كانت قليلة نسبيا. وفي عدد من البلدان العربية حظرت السلطات قيام تظاهرات، أو عمدت إلى تفريقها بالقوة بعد قيامها.

ردود الفعل الدولية

قلما أثار حدث من الأحداث المعاصرة هذا المقدار من الاستنكار الذي أثارته مجزرة صبرا وشاتيلا في كل بلدان العالم. وقد تبارت في التعبير عن السخط، وفي أقل الحالات عن اللوم، الدوائر الرسمية والأوساط الشعبية في حملة لم يسبق لها مثيل منذ حملات استنكار جرائم الامبريالية الأميركية في فيتنام. بل أن الحملة التي حفزتها فظائع القتلة في صبرا وشاتيلا تميزت بشمول أكبر، حتى أن الأوساط المؤيدة تقليديا لاسرائيل، بما فيها الحكومات التي أيدت حربها في لبنان، انجرفت تحت تأثير استنكار الرأي العام في بلادها إلى استنكار المجزرة وتوجيه اللوم للمسؤولين عنها. وهكذا فإنه من المتعذر رصد كل ردود الفعل التي صدرت عن جميع الدول، وما نقدمه فيما يلي لا يعدو كونه إشارات لأبرزها:

١- أدان المجزرة:

- الدول كافة.

٢ـ أدان المجزرة واتهم اسرائيل بارتكابها:
ـ المكسيك[١٧٤].
ـ البرازيل[١٧٥].
ـ زيمبابوي (مع المطالبة بفرض عقوبات اقتصادية على اسرائيل)[١٧٦].
ـ أثيوبيا[١٧٧].
ـ الولايات المتحدة (ناطق باسم وزارة الخارجية حمل اسرائيل بعض المسؤولية)[١٧٨].
ـ أستراليا[١٧٩].
ـ كندا[١٨٠].
ـ الدانمرك.
ـ مجلس النواب الأميركي.
ـ حزب العمال البريطاني.
ـ لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي[١٨١].
ـ فرنسا[١٨٢].
ـ النمسا (مع المطالبة بلجنة تحقيق)[١٨٣].
ـ ايطاليا[١٨٤].
ـ اليابان[١٨٥].
ـ نيبال (مع إلغاء اشتراكها في قوات الطوارىء الدولية في لبنان)[١٨٦].
سيرلانكا.
الهند.
٣ـ أدان المجزرة واتهم اسرائيل وعملاءها بارتكابها:
ـ سيشيل (والرجعيين).
ـ غويانا (والفاشيين).
ـ فنلندا (والكتائب)[١٨٧].
ـ ماليزيا (والكتائب).
٤ـ أدان المجزرة واتهم اسرائيل بارتكابها وحمل أميركا مسؤولية في ذلك:
ـ فيتنام[١٨٨]
ـ كوبا.
ـ بولندا[١٨٩].
ـ الاتحاد السوفياتي[١٩٠].
ـ الصين الشعبية[١٩١].
ـ كوريا الديمقراطية.
ـ ايران (مع إعلان الحداد العام).
٥ـ تظاهرات شعبية عالمية:
ـ في مدينة بلاك برن في شمال أنكلترا سارت تظاهرة من أبناء الديانات المختلفة.
ـ ٧٠٠ شخص في حي مانهاتن في نيويورك[١٩٢].
ـ ٢٠٠ شخص في ريو دي جانيرو[١٩٣].
ـ ١٠,٠٠٠ شخص في بون يوم ١٩٨٢/٩/٢٥[١٩٤].
ـ ٤,٠٠٠ شخص في امستردام[١٩٥].
ـ ١٥,٠٠٠ شخص في أثينا.

- ٢٠٠ شخص في بكين.
- طلبة وأساتذة جامعة تايلاند.
- ١٨٠٠ طالب وعامل في باريس[١٩٦].
- مئات اليهود في ميلانو[١٩٧].
- مئات الاشخاص في برشلونة.
- ٢٠٠ شخص في أوسلو[١٩٨].
- ٥٠٠ شخص في واشنطن.
- ٢٥٠٠ شخص في باريس[١٩٩].
- ٢٠٠ شخص في مكسيكو[٢٠٠].
- ١٠٠٠ شخص في لندن.

هيئات ومراجع دولية:

- منظمة المؤتمر الاسلامي (إدانة اسرائيل والولايات المتحدة).
- مجلس السلم العالمي (لجنة تحقيق دولية وسحب جائزة نوبل من بيغن).
- اللجنة السياسية للبرلمان الأوروبي (تحقيق دولي وتضامن مع الفلسطينيين واعتبار اسرائيل مسؤولة).
- المؤتمر البرلماني الاوروبي - العربي (إدانة اسرائيل).
- الجمعية العامة للأمم المتحدة (إدانة اسرائيل، ١٤٧ صوتا ضد صوتين).
- الجمعية العامة للمجلس الأوروبي (تنديد جزئي باسرائيل، لا بد من تحقيق تقرير المصير للفلسطينيين).
- لجنة الصليب الاحمر الدولية (نداء لوقف المجزرة).
- البابا (إدانة للمجزرة).
- الوفد القضائي العالمي (اسرائيل هي المسؤولة. الحل في إقامة دولة فلسطينية)[٢٠١].
- المجموعة الاشتراكية في الجمعية الوطنية الفرنسية (اسرائيل مسؤولة مباشرة).
- الأمين العام للأمم المتحدة (مصدوم وفزع).
- المركز الكاثوليكي للاعلام في الأمم المتحدة (إدانة للمجزرة).

٧- جماعات يهودية أدانت المجزرة واسرائيل.

- اللجنة اليهودية الأميركية.
- المؤتمر اليهودي الأميركي.
- الحاخام رولاند جيتلسون رئيس صهاينة الاصلاح في أميركا.
- منظمة بناي بريت الدولية في واشنطن.
- مارتن بيرتيز رئيس تحرير مجلة نيوريببلك الليبرالية الموالية بشدة لاسرائيل.
- الحاخام أرنولد وولف - كاهن جامعة بيل.
- الحاخام الكسندر شيندلر.
- يهود بريطانيون يمثلون حركة السلام في لبنان واسرائيل.
- مجموعة الاسرائيليين في زوريخ.
- ٣٣ يهوديا في حلقة الفكر اليهودي في ستراسبورغ.
- ٦٤ يهوديا هولنديا[٢٠٢].
- متطوعون للعمل في اسرائيل الغوا رحلاتهم من اسكندنافيا إلى اسرائيل احتجاجا[٢٠٣].
- وزراء الخارجية للسوق الأوروبية المشتركة (إدانة للمجزرة)[٢٠٤].

ـ الدولية الاشتراكية (إدانة والمطالبة بتحقيق)[٢٠٥].
ـ المجلس التنفيذي لليونسكو (إدانة الجريمة)[٢٠٦].
ـ نقابة العاملين في الطيران الايطالي (مقاطعة اسرائيل تماما لمدة ثمانية أيام)[٢٠٧].
ـ لجنة وزراء مجلس أوروبا (تقزز من الجريمة، طلب تحقيق دولي، إشراك المنظمة في تسوية عادلة)[٢٠٨].
ـ لجنة من ٦ خبراء في القانون في أوسلو (تشكيل لجنة تحقيق)[٢٠٩].

الجهات التي شاركت برفع الجثث من المخيم

ـ الصليب الأحمر الدولي.
ـ الصليب الأحمر اللبناني.
ـ كشافة المقاصد.
ـ الكشاف المسلم.
ـ كشافة الرسالة الاسلامية.
ـ كشافة التربية الوطنية.
ـ كشافة العروبة.
ـ اتحاد الشبيبة الاسلامية.
ـ الجبهة الموحدة لرأس بيروت.
ـ هيئة الاسعاف الشعبي.
ـ جهاز متطوعي الدفاع المدني.

الشعارات الموجودة في منطقة المجزرة

ـ لا تتركوا حتى الطفل الرضيع. الطفل الفلسطيني حتى ولو كان عمره يوما واحدا إقتلوه.
ـ المشعل مر من هنا.
ـ قوات بعبدات.
ـ الصدر في كل مكان وعلى... (كلمة بذيئة جدا).
ـ لن يموت بشير وأنتم أحياء.
ـ من هنا مرت ميليشيات سعد حداد والكتائب اللبنانية.
ـ رسوم للأرزة.
ـ توفيق ظاهر وجوني مشعلاني.
ـ الله اكبر، الله اكبر، وينك يا أبو عمار... وينكو يا فلسطينية... وينكو يا فدائية.
ـ اللبنانيون يمكنهم البقاء وسنتركهم وشأنهم، أما الفلسطينيون فسنقتلهم.
ـ هل أنتم مسيحيون؟ إنكم قذرون لأنكم تعملون لصالح أعدائنا.
ـ نسبت صحيفة **يديعوت أحرونوت** إلى ضابط اسرائيلي قوله أن أوامر صدرت لرجال الميليشيات بإطلاق الرصاص على كل الذكور فوق سن ١٢ سنة. وأدعت الصحيفة أن الضابط أعرب عن دهشته إزاء الاشمئزاز في اسرائيل من المذبحة، وقال: ألم تتعلموا ما تعلمناه منذ وقت طويل وهو أنه ينبغي قتل الفلسطينيين وهم صغار؟.
ـ امرأة كانت تندب في الحرش المواجه لمستشفى عكا وتقول: هيدا أبو علي حسين مقداد.

ولكم تعوا شوفوه. وين الرجولية. وينك يا سبع. ولكم تعوا شوفوا السبع. تعوا شوفوا السبع يا بيت المقداد، يا حسرتي عليك.

-إمرأة جنوبية عجوز كانت تندب وتقول: ولك وين ملوك العرب والرؤساء. قتلونا. هتكوا بأعراضنا. العرب تآمروا علينا وعلى شعبنا. استفردوا فينا بعد ما راحوا الأبطال. ماشي الحال. اصبروا يا رجال يا أبطال.

التمثيل بالجثث

أوضح التحقيق الذي قام به فريق الباحثين أن معظم إصابات قتلى المجزرة كانت في الرأس والظهر، مما يؤكد أن هؤلاء كانوا واقفين أمام الجدران وأطلقت عليهم النيران من الخلف وعن قرب. ووجد أن عددا كبيرا من الجثث لأطفال ونساء وشبان وعجزة. ووجد بعضهما مصابا بطعنات من خناجر وسكاكين. وشاهد كثيرون رؤوس قتلى مهشمة إما بالبلطات أو بالنسف أو مفصولة عن أجسادها، بالاضافة الى بتر الأطراف وبقر بطون بعض الضحايا على شكل صليب. وشاهد بعض المراقبين بعض الجثث وقد سلخ جلدها ورسم على جباهها وصدرها أو ظهرها شارات الصليب محفورة بالحراب قبل قتل أصحابها. وبعض الضحايا تم حرقهم بعد قتلهم أو ذبحهم، أو دفنهم تحت الأنقاض. وهناك جثث لنسوة وجدت عارية بعد تقييدها واغتصابها. وهناك غيرها، ممن قتلن وهن يحتضن أولادهن الرضع. ولم يكتف القتلة بذلك، بل قاموا بتفخيخ بعض الجثث لايقاع المزيد من الضحايا في المنطقة.

وظهر بوضوح في بعض الحالات ان القتلة اقتحموا البيوت والملاجىء وقتلوا عائلات بأكملها بينما كان أفرادها يتناولون عشاءهم أو يشاهدون التلفزيون. ناهيك عن المقابر الجماعية التي ضمت بعض الضحايا الذين دفنوا وهم أحياء، وحدث ولا حرج عن قتل المرضى في مستشفى عكا ومستشفى غزة.

عدد الضحايا

بين أبرز الأمور المتعلقة بالمجزرة والتي وقع خلاف شديد بشأنها بين الرواة، كان تحديد عدد الضحايا. قبل كل شيء يجدر أن نسجل أن عدد الجرحى كان قليلا للغاية، إذ أن القتلة وضعوا نصب أعينهم تحقيق هدف القتل، ومارسوا أعمال التقتيل بأناة أتاحها لهم الوقت الكافي، وغياب وسائل المقاومة لدى المستهدفين. والذين جرحوا دون أن يموتوا، هم النفر القليل الذين ظن القتلة أنهم أجهزوا عليهم، والآخرون الذين تمكنوا من النجاة فيما كانت قذائف أسلحة القتلة تطاردهم.

لقد تراوحت تقديرات الرواة ما بين مقلل من عدد الضحايا ومبالغ في التقدير. أما التقليل من العدد فباعثه الرغبة في التهوين ما أمكن من حجم الجريمة، وبالتالي في تضييق تأثيراتها، أو قلة التمحيص. وأما المبالغة فقد وقع فيها الذين قبلوا روايات الشهود في البداية على علاتها. ومع أن معظم الشهود لا يبالغون متعمدين، فإن روايتهم التي اعطيت فور وقوع المجزرة تأثرت بحجم الهول الذي ألم بهم إزاء التقتيل الجماعي الذي عاينوه. وهناك عامل آخر أوقع الرواة في المبالغة غير المقصودة، وهو تشتت الأسر والمعارف في عدة اماكن، حتى أن كثيرين منهم، وقد طاردهم الهول، وجدوا طرقا اتبعوها، ليس فقط إلى أحياء بيروت المتعددة، بل إلى خارج العاصمة. وهكذا، فإن الذين عادوا، في الأيام الأولى، ولم يجدوا أقرباءهم أو معارفهم، وشاهدوا البيوت التي هدمت

فوق رؤوس أصحابها، والمقابر الجماعية التي حوت عشرات أو مئات الجثث مالوا لاحتساب الغائبين بين الضحايا، وقدموا رواياتهم على هذا الأساس.

فريق الباحثين الذي أجرى المسح الميداني، أفاد، في هذه النقطة،من كونه بدأ متأخرا بعض الشيء، حيث كانت معلومات أدق عن الأقرباء والمعارف قد توفرت لسكان المخيمين الذين أدلوا بشهاداتهم من جديد. وهكذا أمكن الوصول إلى تقدير لعدد الضحايا أدعى للوثوق بدقته.

مع ذلك، لا بد من القول إنه ما يزال من المتعذر وضع اليد على الرقم الدقيق دقة كاملة. ذلك أن المجزرة جرت في وقت تتصف فيه حالة المخيمين بعدم الاستقرار، مما يجعل من المتعذر التأكد مما إذا كان الغائبون قد وقعوا ضحايا، أو انهم سبق ان غادروا قبل أيام. ثم أن عددا كبيرا من الضحايا غابوا تحت انقاض البيوت، أو في الحفر الكبيرة او الصغيرة التي تحولت إلى مقابر جماعية. وهناك ضحايا آخرون لقوا حتفهم في أماكن عدة خارج المخيمين بعد أن اسروا واقتيدوا إليها، وربما لم يزل عدد منهم أسرى لدى الاسرائيليين، أولدى جهات أخرى. وقد وجدت بالفعل جثث في الناعمة وكفرشيما وطريق المطار. وهناك من دفنوا جثث اقربائهم، دون أن يعلموا أيا من الجهات التي بادرت إلى المعاونة في الدفن أو أجرت احصاءات للضحايا.

وقبل أن نقدم تقديرنا للعدد. نورد فيما يلي ابرز التقديرات التي نشرتها جهات أخرى: الصليب الاحمر اللبناني، قدر العدد بنحو ألف ضحية[٢١٠]، وكذلك فعل الصليب الاحمر الدولي[٢١١]. وهذا التقدير شمل فقط جثث الضحايا التي عاينها رجال المؤسستين وهم يدفنون الموتى. وقدرت جريدة السفير العدد بـ ١٤٠٠[٢١٢]، وجريدة النهار بـ ٦٦٣[٢١٣]، ونشرت وكالة أنباء فرانس برس رقما قريبا من هذا، ٦٢٧[٢١٤]. أما مجلة الحوادث فرفعت العدد إلى ٢٥٠٠[٢١٥]، والكفاح العربي إلى ٣٥٠٠[٢١٦]، في حين تحدثت جريدة العمل الناطقة بلسان حزب الكتائب عن ٢٠٠٠ ضحية[٢١٧]. وتفاوتت كذلك تقديرات المصادر الاسرائيلية، ففي حين ذكر شارون أن المخابرات الاسرائيلية تقدر عدد الضحايا بما بين ٧٠٠ الى ٨٠٠ قتيل[٢١٨] تحدثت إذاعة الجيش الاسرائيلي نقلا عن مصادر صحفية عن ٤٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ قتيل[٢١٩]. وتحدث مراسلون أجانب عن أعداد تراوحت بين الألف الواحد والآلاف العديدة. وذكرت أوساط شركة «أوجيه لبنان» التي ساهمت في رفع الأنقاض أن عدد الضحايا تجاوز الألفين[٢٢٠]. ومصادر منظمة التحرير الفلسطينية خارج لبنان أعطت تقديرات تفاوتت أرقامها بمضي الوقت وذلك، فيما يبدو، انسجاما مع توفر المزيد من المعلومات؛ ففي البداية تحدث ياسر عرفات عن وقوع ٣٢٠٠ شهيد[٢٢١]، وفي وقت لاحق تحدث عن ٦٠٠٠[٢٢٢]. واعتبر عبدالله الافرنجي ممثل م. ت. ف. في جمهورية ألمانيا الاتحادية أن الرقم بلغ ٥٠٠٠[٢٢٣].

بعد التمحيص في هذه الروايات ودوافعها، والقرائن التي استندت إليها، وبعد استجوابات متأنية لأعداد كبيرة من شهود العيان، ومن المسؤولين في مؤسسات معنية، يمكننا القول إن عدد ضحايا مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا هو في حدود ثلاثة آلاف. وقولنا هذا لا يلغي إمكان ان تتوصل أبحاث متأنية ومتشعبة يتوفر لها الوقت الأنسب، إلى تقدير اكثر دقة واقرب إلى الصواب.

خاتمة

طبعا، هناك عدة أغراض برزت في سياق الأحداث، كانت من بواعث موافقة الاسرائيليين على دخول الكتائب إلى صبرا وشاتيلا، وموافقتهم الضمنية والواضحة على تنفيذ المجزرة، وتقديمهم العون المادي والبشري للمنفذين، ثم غضهم النظر عن الافراط في أعمال التقتيل والتمثيل بالضحايا، وإعطاؤهم الوقت الكافي لهؤلاء المنفذين ليكي يتموا مهمتهم، وبالتالي نكولهم

عن إيقافهم برغم تسرب أنبائها إلى عدة جهات طلبت الايقاف.

من هذه الأغراض ما هو لبناني، وما هو فلسطيني، وما هو عربي، وما هو دولي، ومنها ما هو مباشر أو غير مباشر، وبعضها آني، وبعضها آخر يرمي الى مدى بعيد. وقبل كل شيء، أوضح مجرى الأحداث والتقارير التي نشرت عنها، وكذلك تحقيق لجنة كاهان القضائية الاسرائيلية، مع توفير كل الضمانات والمستلزمات المطلوبة لانجاح المهمة. وفي تفسيرهم لذلك ركز المسؤولون الاسرائيليون، وخصوصا وزير الدفاع شراون الذي غدا في اسرائيل المتهم الأول، على أن قرار إدخال الكتائب إلى المخيمات انطلق من الرغبة في إقحامهم في القتال من جهة، وفي توفير أرواح الجنود الاسرائيليين، ووضع الكتائبيين بدلا منهم في مواجهة خطر اقتحام منطقة مكتظة بالسكان، ويفترض وجود مسلحين فيها.

وهذا التفسير للدافع الاسرائيلي فيه شيء قليل من الصواب فقط، ولكنه لا يكشف كل الحقيقة؛ فالرغبة في إقحام الكتائب في الحرب إلى جانب القوات الاسرائيلية موجودة حقا منذ بداية العمليات الحربية في أوائل حزيران ١٩٨٢، وكذلك الرغبة في تقليل عدد القتلى والمصابين الاسرائيليين، وخصوصا بعد أن اتضح أن عددهم في الحرب كان كبيرا مما أثار سخط الرأي العام الاسرائيلي، وشحذ أسلحة معارضي حكومة بيغن. غير أن هذا لم يكن السبب الوحيد. فالحقيقة أن خطة المجزرة نظمت على نحو يعفي اسرائيل من الحرج حين سيفتضح امرها، ويعطيها الفرصة للتنصل من المسؤولية المباشرة، ومن هنا جاء الاصرار على عدم وجود وحدات اسرائيلية داخل المخيمات إبّان القيام بالعمل القذر. ومن هنا، ايضا، ألقت اسرائيل على لسان حكامها كافة، وعلى لسان لجنة التحقيق، التبعية على الكتائب، فيما حملت نفسها مسؤولية تعد بسيطة بالقياس للمسؤولية عن القيام بالمجزرة، وهي مسؤولية عدم تقدير عدد محدود من المسؤولين للوضع، وبالتالي قصورهم عن وقف المجزرة في الوقت المناسب ليس إلا.

ومع أن حكام اسرائيل لم يكونوا ـ بعد غزوهم لبنان، وخلقهم الظروف الدموية الطاغية، ومساهمتهم المباشرة في المجزرة، في وضع يسمح لهم بأن يلقوا العبارة القذرة على اكتاف غيرهم، وأن يغسلوا أيديهم من الدم، فقد فعلوا ذلك بكل المكابرة التي اشتهروا بها. فالقول بالخوف من وقوع ضحايا في صفوف الاسرائيليين، لا يستر الرغبة الحقيقية المنبعثة من الحاجة للتنصل من المسؤولية، ذلك أن المخيمات كانت قد أخليت من المقاتلين، وكان سلاحها قد رحل أو سلم للسلطات اللبنانية، وبالتالي لم يكن هناك توقع جدي لمقاومة حقيقية، وأبرز دليل على ذلك هو ما حدث بالفعل حيث لم تنهض في وجه القتلة مقاومة تذكر، بل حدث العكس، فتوجه عدد من وجهاء المخيمين المسنين حاملين رايات بيضاء بقصد التفاوض مع الغازي لحقن الدماء.

إذن، يمكن القول إن إصرار اسرائيل على إقحام الكتائب في هذه العملية ـ دون التقليل من الدوافع الخاصة لدى الذين اعماهم الحقد عن رؤية هدف اسرائيل الحقيق فقبلوا القيام بالعمل القذر، تأكيد لهدف اسرائيل الدائم في لبنان الذي هو تعميق التناقضات الداخلية فيه، وتأجيج الاحقاد، وتغليب روح العداء بين المسلمين والمسيحيين، وبين اليساريين واليمينيين، وتوسيع الهوة القائمة، وإغراقها بالدماء.

يضاف لهذا هدف اسرائيلي آخر لقي هوى خاصا لدى بعض اللبنانيين، وهو بث الرعب في نفوس الفلسطينيين لدفعهم إلى الهجرة خارج لبنان، وبث هذا الرعب ذاته في صفوف الجمهور اللبناني المتعاطف تقليديا مع اشقائه الفلسطينيين لاحباطه، واستلاب قدرته على مناصرتهم، وإفهامه بأن تأييده للفلسطينيين سيكلفه غاليا، بدليل أن عمليات التقتيل أتت على أعداد كبيرة من اللبنانيين، وقضت في بعض الحالات على أسر بكاملها.

وفي رصدنا لأهداف المجزرة، لا بد أن نلاحظ أنها تمت في بداية الوقت الذي كانت فيه

السلطات الشرعيـة اللبنانية تسعى لبسط هيمنتها على المناطق اللبنانية التي بحوزتها، وبينها منـطقـة المجزرة. وكانت هذه العملية تجري بموافقة فلسطينية ظاهرة، وبتأييد شبه كامل من الأطراف اللبنـانية المتعددة. ومن هنا يمكن احتساب تحقيق الرغبة الاسرائيلية في إعاقة هذه العمليـة بين أهـداف المجزرة، إذ أن من شأن مجزرة كهذه تغتال آلاف الضحايا، ويظهر أن مرتكبيها لبنانيون، أن تقلل من ثقة الجميع داخل لبنان وخارجه بقدرة السلطات الشرعية على توفير الأمن وحماية أرواح مواطنيها واللاجئين الذين يستضيفهم وطنها والذين تعهدت في المفاوضات الدوليـة بأن تحميهم. ومع أن حكمة القيادة الفلسطينية قد حملتها على أن تركز هجومها على الجانب الاسرائيلي في تحديد المسؤولية عن المجزرة، فلا يشك أحد في أن مخاطر مجازر أخرى تعجز السلطات عن منعها، قائمة في أذهان كل من يعنيهم الأمر داخل لبنان وخارجه، ولها تأثيرها في صياغة مواقفهم الفعلية إزاء كافة القضايا المطروحة أمام هذا البلد المنكوب.

وبين الأهداف دون شك حاجة اسرائيل للتدليل على حقيقة مصداقية الوعود والايحاءات التي تصـدرهـا الادارة الأمـيركيـة لطمأنة اصدقائها العرب. وكأنما أرادت اسرائيل أن تقول بالصـوت العـريض: إننـا قادرون على إرغـام الولايات المتحدة حتى على ابتلاع مجزرة كهذه فمصالحها عندنا، وما تطلقه من إيحاءات لصالحكم ليست سوى ذر للرماد في العيون.

وهناك بالطبع الأهداف الاسرائيلية الأخرى المعروفة: تأجيج الأزمات الداخلية في لبنان، واستكمال الضربة التي وجهتها الحرب للوجود الفلسطيني فيه، وصرف الانتباه عن ازمة المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، وتأليب الجمهور الفلسطيني المروّع ضد قيادته بذريعة أنها غادرت لبنان وتركته بغير حماية كافية.

ولعـل ما فاجأ حكام اسرائيل بعد جريمتهم هذه، هو بالذات رد الفعل الفلسطيني، فقد اتضح لها أن أوقات الفزع الجماعي ازاء الهول، كما حدث بعد مجزرة دير ياسين عام ١٩٤٨ والتي نفذها حكام اسرائيل الحاليون أنفسهم، لم تتكرر. ولم يته الجمهور الفلسطيني في تصويب حقده ضد عدوه الرئيسي: اسرائيل، كما أنه لم يفزع بل أن المخيمين اللذين دمرت حرب الأشهر الثلاثة منشآتهما، وإنصب عليهما قصف اسرائيل المدفعي والجوي طيلة هذه الشهور، ثم تعرضا للمجزرة المريعة، لم يلبثا أن استعادا حيويتهما، وبقي سكانهما في بيروت يصلحون ما أفسدته جرائم الصهيـونيـة، ويتسلحـون بالقـدرة الهائلة على الاحتمال، ويمارسون الحياة، ويعززون الأساس النفسي والاجتماعي للصمود الطويل.

---

(١) **السفير**، ١٩٨٢/١٠/٢٥.
(٢) **الكفاح العربي**، ١٩٨٢/١٠/١٠.
(٣) شفيق الوزان في تعليقه على المجزرة، **اللواء**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(٤) بيـان الحـزب التقـدمي الاشتـراكي، **الأحرار** اللبنانية، ١٩٨٢/٩/٢٢.
(٥) بيان المجلس الاسلامي، **النهار**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(٦) شفيق الوزان في تعليقه غلى المجزرة، **السفير**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(٧) **الكفاح العربي**، ١٩٨٢/١٠/١٠.
(٨) شفيق الوزان في تعليقه على المجزرة، **السفير** ١٩٨٢/٩/٢٠.
(٩) **النهار**، ١٩٨٢/١٠/٣٠.
(١٠) **السفير**، ١٩٨٢/٩/٢٤.
(١١) **الكفاح العربي**، ١٩٨٢/١٠/١٠.
(١٢) **هآرتس**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(١٣) **دافار**، ١٩٨٢/١١/٩.
(١٤) **هآرتس**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(١٥) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٤.
(١٦) **معاريف**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(١٧) **هآرتس**، ١٩٨٢/٩/٢٤.
(١٨) من شهـادة شارون أمـام لجنـة التحقيق

الاسرائيلية، **دافار**، ١٩٨٢/٩/٢٦.
(١٩) **هآرتس**، ١٩٨٢/٩/٢٤.
(٢٠) **معاريف**، ١٩٨٢/٩/٢١.
(٢١) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢١.
(٢٢) **هآرتس**، ١٩٨٢/١١/٨.
(٢٣) **هآرتس**، ١٩٨٢/١١/٨.
(٢٤) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(٢٥) العميد عاموس يارون في شهادته أمام لجنة التحقيق الاسرائيلية، **هآرتس**، ١٩٨٢/١١/٨.
(٢٦) **دير شبيغل**، رقم (٨)، العدد ٣٩، ١٩٨٢/٩/٢٧.
(٢٧) جوزيت عليا، **لونوفيل أوبسرفاتور**، ١٩٨٢/١١/٦.
(٢٨) **السفير**، ١٩٨٢/١٠/١١.
(٢٩) شارون، **دافار**، ١٩٨٢/٩/٢٦.
(٣٠) شهادة العقيد رئيف زاخارين رئيس مكتب رئيس الأركان الاسرائيلي، **الأفكار** اللبنانية، ١٩٨٢/١١/١٨.
(٣١) **دافار**، ١٩٨٢/١١/٩.
(٣٢) جوزيت عليا، **لونوفيل أوبسرفاتور**، ١٩٨٢/١١/٦.
(٣٣) **التايم**، نقلا عن **السفير**، ١٩٨٢/١٠/١١.
(٣٤) **هآرتس**، ١٩٨٢/٩/٢٤.
(٣٥) **بساور نوي بريسه**، رقم ٣١، ١٩٨٢/٩/٢١.
(٣٦) الصحافيان الأميركيان كوني كمبل ولورين جنكنز، **النيويورك تايمز**، ١٩٨٢/٩/٣٠.
(٣٧) **ليبراسيون**، ١٩٨٢/٩/٢٢.
(٣٨) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٢.
(٣٩) بيتر فيليب، **لولز شتاد أند أيفر**، رقم ٢٣، ١٩٨٢/٩/٢٥.
(٤٠) **دير شبيغل**، العدد ٣٩، ١٩٨٢/٩/٢٧.
(٤١) **ليبراسيون**، ١٩٨٢/٩/٢٥.
(٤٢) **هآرتس**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(٤٣) عاموس يارون في شهادته أمام لجنة التحقيق الاسرائيلية، **هآرتس**، ١٩٨٢/١١/٨.
(٤٤) **السفير**، ١٩٨٢/٩/٢٥.
(٤٥) **هيرالد تريبيون**، ١٩٨٢/٩/٢١.
(٤٦) **ليبراسيون**، ١٩٨٢/٩/٢٥.
(٤٧) **الهيرالد تريبيون**، ١٩٨٢/٩/٢١.
(٤٨) **ليبراسيون**، ١٩٨٢/٩/٢٢.
(٤٩) **شاهد عيان**، **والهيرالد تريبيون**، ١٩٨٢/٩/٢١.
(٥٠) **لونوفيل أوبسرفاتور**، ١٩٨٢/١١/٦.
(٥١) **زونتاغ بلاش**، رقم ٣٦ يوم ١٩٨٢/١٠/٣
(٥٢) مراسل **فرانس برس** نقلا عن **السفير**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(٥٣) **معاريف**، ١٩٨٢/١١/٨.
(٥٤) كولن كمبل ولورين جنكنز، **النيويورك تايمز**.
(٥٥) **هآرتس**، ١٩٨٢/١١/٨.
(٥٦) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١١/٨.
(٥٧) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢١.
(٥٨) **هيرالد تريبيون**، ١٩٨٢/٩/٢١
(٥٩) **النيوزويك**، ١٩٨٢/١١/٤.
(٦٠) **شاهد عيان**، **ومراسل فرانس برس** نقلا عن **السفير**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(٦١) **هآرتس**، ١٩٨٢/٩/٢٣.
(٦٢) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٤.
(٦٣) **اللواء**، ١٩٨٢/٩/٢٤.
(٦٤) **هآرتس**، ١٩٨٢/٩/٢٣.
(٦٥) **السفير**، ١٩٨٢/٩/٢٣.
(٦٦) **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٢/٩/٢٢.
(٦٧) **هآرتس**، ١٩٨٢/١١/٨.
(٦٨) **النهار**، ١٩٨٢/٩/١٩.
(٦٩) **الأحرار**، ١٩٨٢/١١/١٢.
(٧٠) **العمل**، ١٩٨٢/١١/٢.
(٧١) **هآرتس**، ١٩٨٢/١١/٨.
(٧٢) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٢.
(٧٣) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١١/٨.
(٧٤) **معاريف**، ١٩٨٢/١١/١.
(٧٥) **النهار**، ١٩٨٢/١٢/٢.
(٧٦) **هآرتس**، ١٩٨٢/٩/٢٤.
(٧٧) **النهار**، ١٩٨٢/١١/١٩.
(٧٨) **هآرتس**، ١٩٨٢/٩/٢٢.
(٧٩) **النهار**، ١٩٨٢/١١/١٩.
(٨٠) **هآرتس**، ١٩٨٢/١١/٢٥.
(٨١) **السفير**، ١٩٨٢/٩/١٩.
(٨٢) **هآرتس**، ١٩٨٢/١١/٨.
(٨٣) **النهار**، ١٩٨٢/١٠/٣.
(٨٤) **هآرتس**، ١٩٨٢/١١/٨.
(٨٥) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١١/٨.
(٨٦) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٤.
(٨٧) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١١/٨.
(٨٨) **معاريف**، ١٩٨٢/١١/٨.
(٨٩) **السفير**، ١٩٨٢/١١/١٥.
(٩٠) **دافار**، ١٩٨٢/٩/٢٦.
(٩١) **النهار**، ١٩٨٢/١١/١٥.
(٩٢) **معاريف**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(٩٣) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١١/١.
(٩٤) **هآرتس**، ١٩٨٢/٩/٢١.
(٩٥) **معاريف**، ١٩٨٢/٩/٢١.

(٩٦) **دافار**، ١٩٨٢/٩/٢٤.
(٩٧) **هآرتس**، ١٩٨٢/٩/٢٤.
(٩٨) **معاريف**، ١٩٨٢/٩/٢١.
(٩٩) **هآرتس**، ١٩٨٢/٩/٢١.
(١٠٠) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٢.
(٢٢٢) **اللواء**، ١٩٨٢/٩/٣٠.
(٢٢٣) **الأحرار**، ١٩٨٢/٩/١٤.
(١٠١) **معاريف**، ١٩٨٢/٩/٢٣.
(١٠٢) **هآرتس**، ١٩٨٢/٩/٢٣.
(١٠٣) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٣ وفي ١٩٨٢/٩/٢٦.
(١٠٤) انظر نصّ الكامل في العدد السابق من **شؤون فلسطينية**، ١٣٦ ـ ١٣٧، آذار (مارس) ـ نيسان (ابريل) ١٩٨٣، ص ١٤٨ ـ ٢١٣.
(١٠٥) أنظر، **المصدر نفسه**، مقدمة التقرير.
(١٠٦) **النهار**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(١٠٧) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١٢/٢.
(١٠٨) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(١٠٩) **اللواء**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(١١٠) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/١٩
(١١١) **النهار**، ١٩٨٢/٩/٢١.
(١١٢) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢١.
(١١٣) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢١.
(١١٤) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١١/١٩.
(١١٥) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩١٩.
(١١٦) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٧.
(١١٧) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(١١٨) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢١.
(١١٩) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(١٢٠) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(١٢١) **السفير**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(١٢٢) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢١.
(١٢٣) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢٩/٢٢.
(١٢٤) **النهار**، ١٩٨٢/١٠/٢٦.
(١٢٥) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(١٢٦) **اللواء**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(١٢٧) **النهار**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(١٢٨) **اللواء**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(١٢٩) **النهار**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(١٣٠) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(١٣١) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(١٣٢) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(١٣٣) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(١٣٤) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(١٣٥) **السفير**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(١٣٦) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢١.
(١٣٧) **النهار**، ١٩٨٢/٩/٢٢.
(١٣٨) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(١٣٩) **السفير**، ١٩٨٢/٩/٢٧.
(١٤٠) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٧.
(١٤١) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٣.
(١٤٢) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٤.
(١٤٣) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٣.
(١٤٤) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢١.
(١٤٥) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢١.
(١٤٦) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/١٩.
(١٤٧) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/١٩.
(١٤٨) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(١٤٩) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(١٥٠) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(١٥١) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢١.
(١٥٢) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢١.
(١٥٣) **النهار**، ١٩٨٢/٩/٢١.
(١٥٤) **السفير**، ١٩٨٢/٩/٢٩.
(١٥٥) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٢.
(١٥٦) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١٠/١٢.
(١٥٧) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢١.
(١٥٨) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/١٩.
(١٥٩) **الأحرار**، ١٩٨٢/٩/٢١.
(١٦٠) **اللواء**، ١٩٨٢/٩/٢١.
(١٦١) **السفير**، ١٩٨٢/٩/٢٠.
(١٦٢) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٣.
(١٦٣) **النهار**، ١٩٨٢/٦/٢٥.
(١٦٤) **السفير**، ١٩٨٢/١٠/٢٧.
(١٦٥) **اللواء**، ١٩٨٢/١٠/٢٧.
(١٦٦) **النهار**، ١٩٨٢/١٠/٢٦.
(١٦٧) **السفير**، ١٩٨٢/٩/٢٣.
(١٦٨) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١٠/٣٠.
(١٦٩) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١٠/٢٧.
(١٧٠) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٦/١١.
(١٧١) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢١.
(١٧٢) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/١١.
(١٧٣) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٣.
(١٧٤) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٢.
(١٧٥) **اللواء**، ١٩٨٢/٩/٢٥.
(١٧٦) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٥.
(١٧٧) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٢.
(١٧٨) **السفير**، ١٩٨٢/٩/٢٢.
(١٧٩) **اللواء**، ١٩٨٢/٩/٢٢.
(١٨٠) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٢.

(١٨١) النهار، ١٩٨٢/٩/٢٢.
(١٨٢) اللواء، ١٩٨٢/٩/٢٢.
(١٨٣) المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/٢٢.
(١٨٤) السفير، ١٩٨٢/٩/٢١.
(١٨٥) المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/٢١.
(١٨٦) المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/٢٢.
(١٨٧) الأحرار، ١٩٨٢/٩/٢٢.
(١٨٨) المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/٢٢.
(١٨٩) المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/٢٢.
(١٩٠) السفير، ١٩٨٢/١٠/٧.
(١٩١) الأحرار، ١٩٨٢/٩/٢٢.
(١٩٢) النهار، ١٩٨٢/٩/٢٦.
(١٩٣) المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/٢٦.
(١٩٤) المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/٢٦.
(١٩٥) المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/٢٦.
(١٩٦) اللواء، ١٩٨٢/٩/٢٥.
(١٩٧) المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/٢٥.
(١٩٨) السفير، ١٩٨٢/١٠/٢٥.
(١٩٩) المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٠/٢٦.
(٢٠٠) المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/٢٣.
(٢٠١) اللواء، ١٩٨٢/١٠/١٠.
(٢٠٢) المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/٢٥.
(٢٠٣) السفير، ١٩٨٢/١٠/٤.
(٢٠٤) النهار، ١٩٨٢/٩/٢١.
(٢٠٥) الأحرار، ١٩٨٢/٩/٢٢.
(٢٠٦) اللواء، ١٩٨٢/٩/٢٢.
(٢٠٧) المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/٢٢.
(٢٠٨) المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/٢٥.
(٢٠٩) المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/٢٦.
(٢١٠) المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/١٩.
(٢١١) المصدر نفسه.
(٢١٢) السفير، ١٩٨٢/٩/٢٢.
(٢١٣) النهار، ١٩٨٢/٩/٢٢.
(٢١٤) فرانس برس، ١٩٨٢/٩/٢٢.
(٢١٥) الحوادث، ١٩٨٢/١٠/١.
(٢١٦) الكفاح العربي، ١٩٨٢/١٠/١٠
(٢١٧) العمل، ١٩٨٢/٩/٢٥
(٢١٨) النهار، ١٩٨٢/٩/١٩
(٢١٩) السفير، ١٩٨٢/٩/٢٣
(٢٢٠) المصدر نفسه.
(٢٢١) المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/٢٢

الهوة الطائفية في التمثيل السياسي في اسرائيل

حنة شاهين

يفتقر اليهود الشرقيون في اسرائيل إلى تمثيل سياسي ملائم في المؤسسة الحاكمة، رغم أنهم باتوا يشكلون نصف السكان تقريبا، واكثر من ٤٠٪ من أصحاب حق الاقتراع للكنيست. ويلاحظ أن ظاهـرة بعدهم عن مراكز السلطة، سواء تلك الممثلة بالزعامة الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية، ترافقهم منذ قيام اسرائيل. وسنحاول هنا التعرف على حقيقة هذه الظاهرة وأسبابها وانعكاساتها على مجمل اوضاعهم، ثم تقدير نتائجها وتطوراتها في المستقبل.

تعود جذور هذه الظاهرة إلى فترة الانتداب البريطاني في فلسطين، أي إلى عهد ما يسمى «بالييشوف اليهودي» حيث نشطت الاحزاب الصهيونية القائمة آنذاك في إنشاء مؤسسات عليا لادارة شؤون المستوطنين اليهود وتنظيمهم ضمن إطار عام عرف بالمجلس الملي اليهودي (كنيست يسرائيل)، حظي باعتراف حكومة الانتداب منذ سنة ١٩٢٨. ومن أبرز هذه المؤسسات ما عرف بجمعية الناخبين (أسيفات هانفحاريم) التي كانت بمثابة المؤسسة العليا للييشوف، ثم اللجنة التنفيذية للمجلس الملي اليهودي (فاعاد ليئومي) المنبثقة عنها، والتي كانت تهتم بقضايا الدين والتعليم والمساعدات الاجتماعية والصحة العامة، إضافة إلى اهتمامها بتنظيم الطوائف والبلديات والمجالس المحلية في المستوطنات اليهودية، والاشراف على القضايا الأمنية المتعلقة بها. برز أيضاً نشاط الوكالة اليهودية التي كانت مؤلفة، رسميا على الأقل، مناصفة من ممثلي الصهيونيين وغير الصهيونيين، ومعظمهم من يهود بريطانيا وأميركا وبعض الدول الغربية الأخرى. والجدير بالذكر أن معظم سكان الييشوف في تلك الفترة، كانوا من اليهود الاشكناز الذين هاجروا إلى فلسطين من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي في الأساس، بينما اقتصر وجود اليهود السفاراديم على الجالية السفارادية القديمة التي كانت تعيش في فلسطين سنين طويلة قبل ذلك الوقت، وعلى بضعة آلاف من المهاجرين من الشرق، خصوصا من يهود اليمن، الذين دفعهم الصهيونيون للقدوم إلى فلسطين لاستغلالهم في منافسة العمل العربي. وقد شكل هؤلاء، أي السفاراديم، نحو ١٠٪ من عدد سكان الييشوف عند الاعلان عن قيام اسرائيل عام ١٩٤٨.

كان من نتيجة توافد اليهود الاشكناز إلى فلسطين وظهور زعاماتهم السياسية كما تمثلت في مؤسسات المجلس الملي اليهودي، وفي الوكالة اليهودية، ضعضعة نفوذ الجالية السفارادية

القديمة، التي انتقلت من وضع الصدارة فيما يتعلق بإدارة شؤون اليهود وتمثيلهم، إلى وضع المشاركة بها، وفق رغبة وإرادة الزعماء الصهيونيين حديثي العهد في فلسطين. وقد تجسدت المشاركة السفارادية في إدارة شؤون الييشوف، في التمثيل المستقل الذي منح لكل من الجالية السفارادية القديمة وليهود اليمن في جمعية الناخبين واللجنة التنفيذية. ففي الجمعية الأولى التي انتخبت سنة ١٩٢٠ تمثلت الجالية السفارادية بأربعة وخمسين عضوا (قائمة اتحاد السفاراديم)، وتمثل يهود اليمن باثني عشر عضوا، وذلك من أصل ثلاثمائة وأربعة عشر عضوا في الجمعية كلها. كذلك تمثلت الجالية السفارادية بعضوين في اللجنة التنفيذية التي انتخبتها جمعية الناخبين في تشرين الأول (اكتوبر) من السنة نفسها[١]. إلا أنه مع انخفاض نسبة السفاراديم بين مجمل السكان اليهود في فلسطين، إثر تعاظم هجرة الاشكنان، بدأ أيضا تمثيلهم ينحصر في جمعية الناخبين. ففي الجمعية الثانية، مثلا، التي انتخبت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٥، انخفض تمثيلهم إلى تسعة عشر عضوا من أصل مائتين وواحد وعشرين عضوا[٢]. وفي الجمعية الثالثة التي انتخبت في الشهر الأول من سنة ١٩٣١، تمثلت الجالية السفارادية ويهود اليمن بثلاث قوائم منفصلة بلغ عدد اعضائها المنتخبين ثلاثة عشر عضوا من أصل واحد وسبعين. وقد أصرت الطائفة السفارادية في هذه الانتخابات على ضمان تمثيلها في الجمعية حسب قوتها العددية، أي تعيين ممثلية طائفية مستقلة لها، الأمر الذي اعتبر سابقة في التمثيل الطائفي في المؤسسات الصهيونية. أما الجمعية الرابعة التي انتخبت سنة ١٩٤٤، فقد فشلت الطائفة السفارادية القديمة في تحقيق أي فوز، بينما نجحت قائمتا يهود اليمن في الحصول على ٦ مقاعد فقط[٣].

إضافة إلى تمثيلهم بقوائم مستقلة، فقد كان السفاراديم ممثلين أيضا في جمعية الناخبين، عبر مشاركتهم في مجلس الحاخامية الكبرى، التي كانت ممثلة بدورها في هذه الجمعية. فقد كان مجلس الحاخامية مؤلفا مناصفة من حاخامين، أحدهما سفارادي (ريشون لتسيون) والآخر اشكنازي، ومن ستة أعضاء ثلاثة منهم سفارادیون وثلاثة اشكنازيون - وذلك بموجب قانون تنظيم الطائفة اليهودية الذي وضعته حكومة الانتداب في كانون الثاني سنة ١٩٢٨[٤].

أما في الوكالة اليهودية، فلم يكن للسفاراديم أي تمثيل، وذلك بسبب طابعها الاشكنازي. وينطبق الأمر نفسه على المنظمة الصهيونية العالمية التي كانت إطارا للأحزاب الصهيونية الاشكنازية الهيكل والمضمون، والبعيدة كل البعد عن واقع اليهود الشرقيين ومفاهيمهم، حتى أولئك الذين كانوا يعيشون في فلسطين، إلا أنه في دورتي انتخابات المؤتمر الصهيوني اللتين جرتا في فلسطين وخارجها، سنتي ١٩٣٩ و١٩٤٦، فازت قائمتا يهود اليمن بمقعد واحد في كل منها[٥].

يستنتج من ذلك أن تمثيل اليهود السفاراديم في عهد الييشوف قد اقتصر على مؤسسات المجلس الملي اليهودي، وهو امر ليس هامشيا او عديم الاهمية في حد ذاته، خصوصا وان القيادة السياسية التي تسلمت مقاليد الحكم في اسرائيل بعد قيامها، قد انبثقت عن هذه المؤسسات. الا ان تمثيلهم هذا لم يؤهلهم للمشاركة الحقيقية في تلك القيادة، وذلك لعدة اسباب موضوعية، أبرزها عدم قدرتهم على منافسة الاحزاب الصهيونية الاشكنازية التي كانت تتميز بقاعدتها التنظيمية والايديولوجية القوية، ونشاطها الواسع داخل فلسطين وخارجها. والحقيقة هي ان المؤسسات الحزبية بكاملها، التي كانت قائمة في عهد الييشوف، كانت اشكنازية بحتة، وجميع الزعماء الذين شاركوا في تولي المناصب العليا في المؤسسات الصهيونية ايام انتداب وفي مؤسسات الحكم في اسرائيل بعد قيامها، كانوا ينتمون الى هذه المؤسسات وينشطون داخلها. وقد قويت الصفة الرمزية للمشاركة السفارادية في مؤسسات الييشوف، إثر سيطرة مباي عليه منذ منتصف الثلاثينات، ونجاحه في الوصول الى المراكزي القيادية في مؤسساته وفي قيادة الحركة الصهيونية،

وتحقيق السيطرة الكاملة على مؤسسات إدارة الهستدروت. وقد استطاعت قيادة العمال انطلاقا من مواقعها هذه، توجيه مجرى الاحداث داخل الييشوف بواسطة احتكارها للقرار السياسي داخله، إلى ان تمكنت من صنع القرار الاكبر المتمثل باعلان قيام اسرائيل سنة ١٩٤٨. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل كان لليهود السفارديم اي دور في اتخاذ هذا القرار، وماذا كان موقفهم منه؟

يعتبر قرار إعلان قيام اسرائيل، قرارا اشكنازيا، اتخذته القيادة الاشكنازية، الممثلة للعمال (مباي) بشكل اساسي. اما مشاركة السفارديم في اتخاذه، فلم تتعدّ الصفة الرمزية فقط، التي حرصت تلك القيادة على إبرازها، بهدف اظهار شمولية الوفاق حول هذا القرار بين يهود الشرق والغرب. ويمكن التثبت من حقيقة الصفة الرمزية هذه، من خلال إلقاء نظرة على اسماء الموقعين على «وثيقة الاستقلال» البالغ عددهم سبعة وثلاثين شخصا كانوا اعضاء في «مجلس الشعب» الذي اسس قبل بضعة اسابيع من إعلان قيام اسرائيل. ويلاحظ ان تسعة وعشرين من الموقعين على هذه الوثيقة هم من اصل اوروبي شرقي، من يهود بولونيا وروسيا والدول البلقانية. فأحدهما من الطائفة السفارادية القديمة في فلسطين، وهو باخور شيطريت، والاخر من يهود اليمن، ويدعى سعاديا كيبشي وقد وقعا بصفة كونهما عضوين طائفيين في مجلس الشعب» الذي سبق قيام اسرائيل، وليس لانتمائهما إلى إطار حزبي معين.

وبعد قيام اسرائيل في ١٤ ايار (مايو) ١٩٤٨، تحولت «إدارة الشعب» المنبثقة عن «مجلس الشعب» إلى حكومة مؤقتة في اسرائيل، حتى إجراء الانتخابات للكنيست الاول، في مطلع سنة ١٩٤٩. وقد انتخب الوزراء الثلاثة عشر في هذه الحكومة وفق الاطار الحزبي للائتلاف، الذي تشكلت منه اللجنة التنفيذية الاخيرة للمجلس الملي اليهودي في عهد الييشوف. وبموجبه توزعت الحقائب الوزارية في الحكومة المؤقتة بين مباي (٤ اعضاء) ومبام (عضوين) والصهيونيين العموميين (عضوين) وعضو واحد لكل من احزاب: همزراحي، وعلياه حدشاه واغودات يسرائيل. للحفاظ على صفة التمثيل الرمزية للسفارديم قام رئيس الحكومة المؤقتة دافيد بن ـ غوريون بالتنازل عن احد المقاعد العائدة لحزب مباي لصالح ممثل عنهم، لا يمثل اي تيار سياسي وهو باخور شيطريت. وبن ـ غوريون، بتنازله هذا، اول من وضع التقليد المتبع حول ضرورة تمثيل اليهود السفارديم في الحكم، تمثيلا رمزيا.

لم يؤثر تبدل موازين القوى السكانية بين الطائفتين السفارادية والاشكنازية بعد قيام اسرائيل، بفعل الهجرة الجماهيرية خلال الخمسينات والستينات، على بلورة وضع جديد على صعيد التمثيل السياسي لليهود الشرقيين، رغم توفر حقوق سياسية متساوية لأبناء الطائفتين منذ وصولهم الى اسرائيل. إلا ان هذه الحقوق لم تترجم الى تمثيل سياسي ملائم لليهود الشرقيين في المؤسستين التنفيذية والتشريعية في اسرائيل، وذلك لاسباب وعوامل عديدة، منها ذاتية، ومنها ما يتعلق بالمؤسسة الاشكنازية الحاكمة التي كان يسيطر عليها العمال عبر ائتلافاتهم المتعددة مع جميع الاحزاب تقريباً، باستثناء حركة حيروت والحزب الشيوعي الاسرائيلي.

ومن أهم الاسباب الذاتية التي حالت دون تمثيل ملائم لليهود الشرقيين في مؤسسات الحكم، بعد قيام اسرائيل، هي تلك الكامنة في وضعهم الاقتصادي والاجتماعي المتردي عند وصولهم الى اسرائيل، الامر الذي انعكس بدوره على وضعهم على الصعيد السياسي ايضاً. فالركض وراء توفير حل للقضايا المعيشية كان الهم الاكبر للاغلبية بينهم، التي كانت تنتقل ما بين معسكرات المهاجرين والمعابر ومدن التطوير. اضف الى ذلك ان عدم توفر قيادة خاصة بهم، قادرة على تنظيمهم في اطر حزبية تستطيع منافسة الاحزاب الاشكنازية القائمة والدفع نحو مشاركة حقيقية في السلطة، قد دفع بهم نحو حالة من الضياع السياسي والى مزيد من التعلق

باحزاب السلطة، وعلى رأسها حزب مباي، لكونها قادرة على توجيههم وتأمين متطلبات استيعابهم. وربما يعود السبب الاساسي في عدم توفر قيادة كهذه الى عوامل ذاتية تتمثل في مستوى الوعي السياسي المنخفض لليهود الشرقيين، خلافاً للاشكناز الذين تمرسوا في الحيوات السياسية الغربية، وساهموا نظرياً وعملياً في النشاط الصهيوني منذ بدايته، عبر اطرهم الحزبية المتعددة.

وقد استغلت الأحزاب القائمة، خصوصا الحزب الحاكم مباي، الوضع المتردي لهؤلاء، من أجل تقوية مركزها، وذلك بواسطة انتهاجها سياسة مخططة تجاههم، تهدف في الأساس إلى كسب أصواتهم أثناء الانتخابات. ويصف الخبير الاجتماعي شيفح فايس، صراع الأحزاب الاسرائيلية حول كسب اصوات المهاجرين الجدد بعد قيام اسرائيل، ومعظمهم من اليهود الشرقيين، بقوله: «لقد استغلت هذه الأحزاب جميع مواردها من أجل التأثير عليهم بطرق مختلفة ومتنوعة، على غرار تقديم المساعدات المالية، وتوفير أماكن العمل، وتأمين المساكن وتقديم خدمات أخرى... ولقد أخذ تعلق المهاجرين الجدد بأجهزة الأحزاب وسيطرتها على مختلف القنوات التي تقدم عبرها المساعدات المالية، يزداد يوما بعد يوم. وبما أن حزبا مباي والمفدال، كانا أكبر مسيطرين على وسائل الاستيعاب المختلفة، فقد تمكنا من إستخدام أكبر تأثير لهما على المهاجرين الجدد، الأمر الذي يفسر نجاحهما السياسي الواسع في مستوطنات المهاجرين الجديدة، وفي المستوطنات القديمة ايضا التي استوعبت الكثيرين منهم»[٥]. ولقد كان اليهود الشرقيون في الفترة الأولى بعد قيام اسرائيل، بمثابة مادة خام سهلة الاستغلال بالنسبة لأحزاب السلطة، وذلك بسبب لا فاعليتهم السياسية، وتعلقهم المتزايد بهيئات الاستيعاب.

ويبدو أن وضعهم المأساوي هذا، لم يكن العامل الوحيد الذي استغلته هذه الأحزاب للسيطرة عليهم، وإنما افتعلت أيضا، العامل الوهمي المتمثل في «سياسة جمع الشتات»، بهدف دفعهم نحو الانصهار الكامل في النظام الاشكنازي القائم[٦]. أما الوسيلة التي اتبعت لتحقيق هذا الهدف، فتمثلت أولا، في إبراز زعماء طائفيين تابعين لأحزاب السلطة، يعملون على خدمة مصالحها خصوصا في فترة الانتخابات، وذلك من خلال إيمانهم الكامل بمبدأ جمع الشتات. إلا أنه سرعان ما تبين أن هؤلاء الزعماء، ليسوا سوى أداة لضمان اصوات اليهود الشرقيين، لتلك الأحزاب، وذلك بدليل عدم نجاحهم في الدخول إلى معاقلها والانتماء بصورة فعلية إلى قياداتها السياسية، في الوقت الذي لم يتمكنوا فيه، أيضا، من تشكيل قوائم مستقلة، خوفا من اتهامهم بالمس بمبدأ جمع الشتات. ولم يكن أمام هؤلاء سوى اختيار أحد السبيلين: الانخراط في مجال الحكم المحلي أو التوجه إلى تأييد احزاب المعارضة. ويلاحظ أن اختيار السبيل الأول كان الأقوى بينهم، حتى مطلع السبعينات تقريبا، حين اشتدت الأزمات الاجتماعية ونما الوعي السياسي لدى أبناء اليهود الشرقيين.

كانت أحزاب السلطة تستعين في البداية بنشيطي الحكم المحلي من بين اليهود الشرقيين، الذين هم في الغالب أعضاء محليين في الحزب، من أجل تعزيز نفوذها، وذلك باستخدامهم كوسطاء بين هيئات الحكم المركزي والهستدروت والوكالة اليهودية، وبين المهاجرين الجدد. ولقد أدت هذه السياسة «إلى إحداث تغييرين أساسيين في هيكلية السلطات المحلية ومهامها وعلاقاتها مع السلطة المركزية من حيث: أولا، بروز تشابه كبير ومتزايد بين أنظمة الحكم المركزي والمحلي؛ ثانيا، ازدياد تعلق نشيطي الحزب المحليين بأحزابهم»[٧]. ففي البداية قامت هذه الأحزاب «بزرع» نشيطين في مستوطنات المهاجرين الشرقيين، يختلفون عن السكان المحليين سواء بأقدميتهم في البلد، أو بأصلهم الطائفي، وكان معظمهم يسكن خارج هذه المستوطنات، وقد تمثلت مهمتهم في «إرشاد» المهاجرين الجدد وتنظيمهم بشكل يخدم مصالح أحزابهم[٨]. إلا أن هؤلاء النشيطين الغرباء، لم ينجحوا بما فيه الكفاية في القيام بمهامهم، لذلك قامت الأحزاب باستبدالهم بنشيطين

محليين من بين اليهود الشرقيين أنفسهم، «وكان هؤلاء نشيطو الأحزاب الجدد، ومقاولو جمع الأصوات أثناء الانتخابات، الذين استطاعوا بفضل اللغة المشتركة التي تجمعهم وسكان المستوطنات، تنفيذ مهمة الاستغلال من أجل أسيادهم. إن هذه الفئة هي التي مكنت الأحزاب الكبيرة من السيطرة على قطاعات واسعة من اليهود الشرقيين، مقابل مكان عمل دائم أو وظيفة مكتبية. وقد ارتفع ثمن هؤلاء الأشخاص في هذه الفئة، وذلك في فترة لاحقة بعدما تحسن الوضع الاقتصادي، فأصبحوا سكرتاريي مجالس عمال، وأحيانا نوابا في الكنيست أيضا»[٩].

إضافة إلى استغلال النشيطين المحليين من أجل ضمان مصالح الأحزاب الاشكنازية في الحصول على أصوات اليهود الشرقيين، فقد حافظت هذه الأحزاب أيضا، منذ قيام اسرائيل، على مبدأ التمثيل الرمزي لهؤلاء بين صفوفها، كما ابتكره بن ـ غوريون في حينه، مع الحرص على إبعادهم دائماً عن مراكز القيادة فيها. ولم تقتصر ظاهرة التمثيل الرمزي لليهود الشرقيين على الأحزاب فقط، وإنما طبقت أيضا في جميع مراكز القوى السياسية في اسرائيل: الحكومة، والكنيست، والمؤسسات الصهيونية والهستدروت. ويلاحظ من خلال النظر إلى كيفية تجسيد هذا التمثيل على أرض الواقع، أنه يتميز بثلاث مواصفات، تعتبر شبه قواعد أساسية متبعة، لم يحدث تجاوز لها بمدى كبير: أولا، نسبة التمثيل المنخفضة لليهود الشرقيين، بالأرقام المطلقة، مقارنة مع تمثيل الاشكناز في كل من هذه المراكز؛ ثانيا، التناسب العكسي بين نسبة تمثيل الشرقيين في كل من هذه المراكز وبين سلم الوظائف به، حيث يلاحظ انخفاضها كلما حدث ارتقاء في مناصبه؛ وثالثا، التناسب الطردي بين نسبة تمثيل الشرقيين في كل من هذه المراكز، خصوصا في الكنيست والهستدروت، وبين اشتداد تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في اسرائيل.

التمثيل المنخفض لليهود الشرقيين في مراكز القوى السياسية

يشكل أعضاء مراكز القوى السياسية، أي أعضاء الحكومة والكنيست والمؤسسات الصهيونية والهستدروت، النخبة السياسية التي تدير شؤون اسرائيل العامة، الخارجية والداخلية. ورغم التفاوت بين أهمية كل عضو أو فئة داخل هذه النخبة، من ناحية مسؤولياتها أو مركزيتها في مواقع صنع القرار داخل اسرائيل، فإن التفاوت الأكبر يبقى في حجم تمثيل كل من أبناء الطائفتين الاشكنازية والسفارادية داخل هذه النخبة، الأمر الذي يعكس اختلاف مواقع كل منهم، ومدى قدرتهم على خدمة مصالحهم المختلفة أحيانا، والمتطابقة أحيانا أخرى.

ويبرز التفاوت في التمثيل السياسي لغير صالح اليهود الشرقيين في جميع مراكز القوى الرئيسية المذكورة، خصوصا في الكنيست والحكومة والمؤسسات الصهيونية. فبالنسبة للكنيست يمكننا ملاحظته بوضوح من خلال قراءة الجدول رقم (١). الذي يظهر عدد ونسبة أعضاء الكنيست من كلا الطائفتين ومن العرب أيضا، منذ الكنيست الأول وحتى العاشر كممثلين للكتل والأحزاب البارزة في اسرائيل، في التيارات الحزبية الأربعة الرئيسية: العمال والمتدينين واليمين وأحزاب الوسط. وتثبت معطيات هذا الجدول أن هناك مستويين من التفاوت في التمثيل بين الاشكناز والسفاراديم على صعيد التمثيل البرلماني: الأول، التفاوت العددي المطلق بين أعضاء الكنيست من كل طائفة، في كل ولاية منذ الكنيست الأول وحتى العاشر، الأمر الذي يمكن تبنيه من خلال قراءة الجدول أفقيا. وتبرز هنا نسبة التمثيل السفارادي الاجمالية في كل كنيست، كنسبة وسط، بين نسبة التمثيل الاشكنازي المرتفعة، وبين نسبة التمثيل العربي المنخفضة. الثاني، التفاوت الكبير بين عدد أو نسبة أعضاء الكنيست السفاراديم والاشكناز في كل حزب أو تكتل حزبي، الأمر الذي يمكن ملاحظته من خلال قراءة الجدول بصورة عمودية. ويمكننا القول

أن هذا التفاوت هو طبيعي على أساس أن الأحزاب المذكورة هي اشكنازية الأطر والمضمون، قبلت بضم اعضاء سفاراديم إلى صفوفها، وإلى قوائم مرشحيها للكنيست، كي تضمن كسب أصوات أبناء طائفتهم، وتحول دون ظهور أطر حزبية مستقلة وقوية خاصة بهم، من شأنها منافستها على السلطة. ويلاحظ أن عملية ضم ممثلين سفاراديم وفق هذا الأساس، الذي طبق على القطاع العربي أيضا، قد شملت جميع الاحزاب تقريبا، باستثناء الجناح المتدين غير الصهيوني، المتمثل بحزبي أغودات يسرائيل وبوعالي أغودات يسرائيل، اللذين حافظا على طابعهما الاشكنازي منذ تأسيسهما وحتى الآن.

لقد كان حزبا مباي وحيروت أول من بادر إلى ضمّ عدد محدود من الأعضاء السفاراديم إلى صفوف ممثليهم في الكنيست، منذ ولايته الأولى، ولحق بهما في الولاية الثانية الصهيونيون العموميون (حزب الأحرار) حيث انتخب عنه نائب سفاراديّ واحد مقابل ١٨ نائبا اشكنازيا، بينما انتقلت العدوى إلى أحدوت هعفوداه ومبام والمفدال منذ الكنيست الثالث (أنظر ملاحظات الجدول رقم ١). أما الشيوعيون فلم ينضموا إلى هذه العملية إلا حديثا، في الكنيست التاسع، وذلك بعدما أقدموا على ضم ممثل فهود السود إلى قائمة ممثليهم في الكنيست، الأمر الذي عاد وتكرر في الكنيست العاشر أيضا.

لقد استطاعت الأحزاب الاسرائيلية، بواسطة عملية الضم هذه لبعض الأعضاء السفاراديم إلى قوائم ممثليها في الكنيست، التحكم، كما يبدو، بمجرى تحديد تمثيلهم السياسي ومشاركتهم الفعلية في المؤسسة التشريعية في اسرائيل، بهدف المحافظة على طابعها الاشكنازي. فقد ذكر الخبيران الاجتماعيان عمانوئيل غوتمان ويعقوب لاندو في احصائهما لعدد الذين انتخبوا للكنيست منذ ولايته الأولى وحتى الثامنة[١٠]، أن عدد الأعضاء السفاراديم قد بلغ ٣٧ نائبا فقط من بين ٣٧٤ نائبا (١١ من العراق، ٨ من المغرب، ٦ من اليمن، و٣ من كل من تونس وسوريا، واثنان من كل من مصر وليبيا، وواحد من كل من تركيا وايران). وأشار الباحثان أيضا إلى حقيقة سيطرة يهود بولونيا (٩٦ نائبا) ويهود روسيا (٨٦ نائبا) على نصف المقاعد في الكنيست تقريبا. وقد بلغ عدد النواب من أصل أوروبي شرقي، الذين انتخبوا للكنيست خلال ولاياته الثمانية الأولى، ٢١٥ نائبا، أي حوالي ٧٥٪ من الـ ٢٨٧ نائبا الذين ولدوا في الخارج. وعليه يستنتج الباحثان أنه رغم ارتفاع نسبة تمثيل اليهود الشرقيين من ٣,٣٪ في الكنيست الأول إلى ١٠٪ في الثامن، فإن هذا الارتفاع بعيد عن أن يعبر تعبيرا صحيحا عن التوزيع السكاني الطائفي بين اليهود في اسرائيل[١١].

ويلاحظ أن الهوة في التمثيل السياسي بين السفاراديم والاشكناز، قائمة أيضا في المؤسسة التنفيذية، أي في الحكومة الاسرائيلية، كما يبين الجدول رقم (٢)، حيث تبرز قوة يهود أوروبا الشرقية بشكل أقوى (٤٨ وزيرا من بين ٧٠ وزيرا خدموا في الحكومات التي تشكلت في اسرائيل حتى انتخاب الكنيست الثامن سنة ١٩٧٣، مقابل ٤ وزراء فقط من اليهود الشرقيين). ويلاحظ أن سيطرة زعماء يهود أوروبا الشرقية، خصوصا من أصل بولوني وروسي، مستمرة منذ الحكومة الأولى التي شكلها بن ـ غوريون، وحتى حكومة بيغن الثانية. ففي حكومة بن ـ غوريون الأولى (١٩٤٩ ـ ١٩٥٠) كان هنالك ثمانية وزراء من مجموع ١٢ وزيرا من أصل بولوني وروسي، بينما لم يدخلها أي وزير من مهاجري آسيا ـ أفريقيا، إذ أن الوزير السفاراديّ الذي ضمه بن ـ غوريون آنذاك، وهو باخور شيطريت، كان من مواليد فلسطين. أما حكومة اسحاق رابين التي شكلها سنة ١٩٧٤، فقد شملت أحد عشر وزيرا من أصل أوروبي شرقي، مقابل اثنين فقط من العراق وتونس، وأربعة من مواليد اسرائيل[١٢]. وانتقال السلطة إلى اليمين لم يحسن الوضع التمثيلي لليهود الشرقيين في الحكومة الاسرائيلية، رغم الدعم الذي منحه هؤلاء لليكود خلال

الجدول الرقم (١)

توزيع أعضاء الكنيست حسب انتمائهم الطائفي(★)

الكنيست	الطائفة	المعراخ[١]		المفدال		أغودات يسرائيل وبوعالي أغودات يسرائيل		ليكود[٢]		الأحرار المستقلون		الشيوعيون	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الأول	أشكناز	٦٥	٨٨	١٢	١٠٠	١٤	١٠٠	٢١	٩١	٥	١٠٠	٣	٧٥
(١٩٤٩)	سفاراديم[٣]	٧	٩	–	–	–	–	٢[٤]	٩	–	–	–	–
	عرب	٢	٣	–	–	–	–	–	–	–	–	١	٢٥
الثاني	أشكناز	٥٥	٨١	١٠	١٠٠	٧	١٠٠	٢٧	٩٣	٦	١٠٠	٣	٦٠
(١٩٥١)	سفاراديم[٥]	٧	١٠	–	–	–	–	٢[٦]	٧	–	–	–	–
	عرب	٦	٩	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	٤٠
الثالث	أشكناز	٦١	٨٢	٩	٩٠	٨	١٠٠	٢٦	٩٣	٥	١٠٠	٤	٦٧
(١٩٥٥)	سفاراديم[٧]	٧	٩	١	١٠	–	–	٢[٨]	٧	–	–	–	–
	عرب	٦	٩	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	٣٣
الرابع	أشكناز	٥٥	٧٧	١٠	٩١	٨	١٠٠	٢٣	٨٥	٦	١٠٠	٣	٧٥
(١٩٥٩)	سفاراديم[٩]	١٠	١٤	١	٩	–	–	٤[١٠]	١٥	–	–	–	–
	عرب	٦	٩	–	–	–	–	–	–	–	–	١	٢٥
الخامس	أشكناز	٥٦	٧٨	١١	٨٥	٧	١٠٠	٢٦	٨٧	٥	١٠٠	٤	٦٧
(١٩٦١)	سفاراديم[١١]	١٠	١٤	٢	١٥	–	–	٤[١٢]	١٣	–	–	–	–
	عرب	٦	٨	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	٣٣
السادس	أشكناز	٥٤	٦٩	٩	٨٢	٧	١٠٠	٢٢	٨٨	٦	٨٦	٢	٥٠
(١٩٦٥)	سفاراديم[١٣]	١٩	٢٤	٢	١٨	–	–	٣[١٤]	١٢	١	١٤	–	–
	عرب	٥	٧	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	٥٠
السابع	أشكناز	٤٧	٧٥	١٢	٨٦	٥	١٠٠	٢٢	٧٩	٣	٧٥	٢	٥٠
(١٩٦٩)	سفاراديم[١٥]	١١	١٨	٢	١٤	–	–	٦[١٦]	٢١	١	٢٥	–	–
	عرب	٥	٧	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	٥٠
الثامن	أشكناز	٤٠	٧١	٨	٨٠	٥	١٠٠	٣٠	٨١	٤	١٠٠	٢	٥٠
(١٩٧٣)	سفاراديم[١٧]	١٠	١٨	٢	٢٠	–	–	٧[١٨]	١٩	–	–	–	–

	عرب	٦	١١	–	–	–	–	–	–	–	–	٥٠
التاسع[١٩]	أشكناز	٢٤	٧٣	٩	–	٥	١٠٠	٣٤	٧٩	١	١٠٠	٢٠
(١٩٧٧)	سفارديم	٨	٢٤	٣	–	–	–	٨	١٨	–	–	٢٠
	عرب	١	٣	–	–	–	–	١	٣	–	–	٦٠
العاشر[٢٠]	أشكناز	٣٤	٦٩	٥	–	–	–	٣٨	٧٩	–	–	٢٥
(١٩٨١)	سفارديم	١٣	٢٧	١	–	–	–	٩	١٩	–	–	٢٥
	عرب	٢	٤	–	–	–	–	١	٢	–	–	٥٠

(١) يضم المعراخ، لأغراض هذا الجدول، مباي وأحدوت هعفوداه ومبام.
(٢) يضم ليكود حيروت والاحرار (الصهيونيون العموميون).
(٣) ستة من مباي وواحد من مبام.
(٤) الاثنان من حيروت.
(٥) السبعة من مباي.
(٦) واحد من حيروت وواحد من الأحرار.
(٧) خمسة من مباي، واحد من أحدوت هعفوداه وواحد من مبام.
(٨) الاثنان من حيروت.
(٩) ثمانية من مباي، واحد من أحدوت هعفوداه وواحد من مبام.
(١٠) اثنان من حيروت واثنان من الأحرار.
(١١) ثمانية من مباي، واحد من أحدوت هعفوداه وواحد من مبام.
(١٢) ثلاثة من حيروت، وواحد من الأحرار.
(١٣) ستة عشر من مباي، واثنان من أحدوت هعفوداه وواحد من مبام.
(١٤) الثلاثة من حيروت.
(١٥) عشرة من مباي وواحد من أحدوت هعفوداه.
(١٦) أربعة من حيروت واثنان من الأحرار.
(١٧) ثمانية من مباي، واثنان من أحدوت هعفوداه.
(١٨) خمسة من حيروت، واثنان من الأحرار.
(١٩) في الكنيست التاسع خاضت الانتخابات الحركة الديمقراطية للتغيير، فضمت قائمتها من المرشحين نائبين من السفارديم، واحد عشر نائبا من الاشكناز واثنين من العرب.
(٢٠) في الكنيست العاشر خاضت الانتخابات حركة تامي (حركة تراث اسرائيل) التي يتزعمها أهرون أبو حتسيرة الذي انشق عن المفدال. وهي حركة سفارادية، وقد فازت بثلاثة مقاعد في الكنيست.
(★) مستخرج من **هامعريخت هابوليتيت هايسرائيليت** (النظام السياسي الاسرائيلي)، (تحرير: موشي ليساك وعمانوئيل غوتمان)، تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٧٧، ص ٢٢٨ (بالعبرية) **وهآرتس**، ١٩٨١/٧/٦. **ويدعان معاريف** (دليل معاريف)، ١٩٧٨، ص ١٦٥ (بالعبرية).

انتخابات الكنيست التاسع (١٩٧٧) والعاشر (١٩٨١)، والذي كان الأساس في وصولها إلى السلطة. فقد تمثل هؤلاء بوزيرين فقط في كل من حكومتي ليكود الأولى التي عرضها بيغن أمام الكنيست في حزيران (يونيو) ١٩٧٧ [١٣]، والثانية التي عرضها بعد انتخابات الكنيست العاشر، في آب (أغسطس) ١٩٨١.

وينطبق الأمر نفسه على تمثيل اليهود الشرقيين في اللجنة المركزية في الهستدروت العامة، حيث يبرز الدور الأكبر ليهود أوروبا الشرقية أيضا. فمن بين ٤١ عضوا تمثلوا في اللجنة المركزية في الهستدروت حتى سنة ١٩٧٥، كان هنالك ٦ أعضاء فقط من اليهود الشرقيين مقابل ٢٧ عضوا من يهود أوروبا الشرقية (أنظر الجدول رقم ٢). وربما تكون هذه الهوة من أكثر ما يلحق الضرر بمصالح اليهود الشرقيين، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار وضعهم الطبقي المنخفض، كما سبق ورأينا. وقد يدفعنا هذا الأمر إلى الاستنتاج، أن الهستدروت، بالتمييز القائم في مؤسساتها العليا ضد اليهود الشرقيين، إنما يدحض إدعاءاتها حول تمثيلها الحقيقي للطبقة العمالية في اسرائيل، ويحولها إلى ممثلة للطبقة العاملة الاشكنازية في الأساس، وخادمة لمصالحها. وربما تتعزز صحة هذا الاستنتاج، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار استمرار سيطرة المعراخ على الهستدروت، بطابعه الاشكنازي المتزايد، في ضوء الانقسام الطائفي خلال دورتي الانتخابات العامة في اسرائيل، للكنيست التاسع والعاشر. أضف إلى ذلك فإن الهستدروت، كمؤسسة اقتصادية أيضا، هي إطار واسع للمصالح الاشكنازية المتمثلة في ملكية وإدارة المشاريع الاقتصادية الضخمة التابعة لهيئة العاملين، التي كانت ولا زالت تحت السيطرة الاشكنازية منذ تأسيسها. ورغم المساهمة الكبيرة للعمال الشرقيين، في تنفيذ مختلف المشاريع التابعة لها، خصوصا تلك التي تطلبت أيدي عاملة كثيرة وخبرة معنية محدودة، كمشاريع البناء مثلا، فإن ذلك لم يؤد إلى تحسين وضعهم التمثيلي داخل مؤسسات الهستدروت العليا، وحتى ضمن إدارة هيئة العاملين.

المناصب السياسية العليا للأشكناز

يظهر أنه حتى أولئك المحظوظين بين اليهود الشرقيين، الذين استطاعوا الدخول إلى مراكز القوى السياسية في اسرائيل ومؤسساتها، يواجهون تمييزا في تولي المناصب العليا داخلها، حيث يلاحظ اتساع الهوة بينهم وبين الممثلين الاشكناز، كلما ارتفع سلم الوظائف او المناصب داخل مؤسسات الحكم. فمثلا، على صعيد الكنيست تتسع الهوة بين ممثلي الطائفتين سواء في مجال رئاسة اللجان البرلمانية، أو حتى في عضوية لجنتي الخارجية والأمن والمالية (انظر الجدول رقم ٢)، أي على مستوى المناصب الرفيعة والعالية في الكنيست. كذلك الأمر في الحكومة، حيث يعتبر الوضع أسوأ بالنسبة للوزراء الشرقيين، فمثلا، منذ قيام اسرائيل وحتى الان، لم تسلم رئاسة الحكومة إلى أي زعيم يهودي شرقي، وقد احتكرها الزعماء اليهود من أصل أوروبي شرقي، وبالتحديد من أصل بولوني وروسي، ابتداء من بن ـ غوريون وحتى بيغن. كذلك فإن الوزراء الشرقيين الذين حالفهم الحظ بالدخول إلى الحكومات المختلفة في اسرائيل منذ قيامها، لم يتمكنوا من الوصول إلى الوزارات الأربع الرئيسية: الخارجية والداخلية والدفاع والمالية التي كانت ولا زالت حكرا على الوزراء الاشكناز. حتى أن أقصى ما كان يتمناه بن ـ غوريون هو الوصول إلى «رئيس أركان يمني» ـ على حد قوله ـ وليس وزيرا للدفاع. إضافة إلى ذلك يمكن ملاحظة الهوة في التمثيل بين أبناء الطائفتين على مستوى الوظائف العليا داخل الأجهزة التنفيذية التابعة للوزارات الحكومية في اسرائيل. والجدير بالملاحظة أن الوظائف العليا في هذه الاجهزة المنفذة

لقرارات الحكومة، ابتداء من نائب الوزير إلى المدير العام إلى كبار الموظفين، هي شبه محتكرة من قبل الاشكناز، الذين يظهرون استعدادا لافراغ مزيد من الوظائف لليهود الشرقيين، في المراكز الدنيا فقط. وينطبق الأمر نفسه على صعيد الأجهزة الأخرى، التي تتميز بدورها شبه المستقل، كالجهاز القضائي والجيش ورئاسة البلديات، خصوصا في المدن الثلاث الكبرى، حيث يلاحظ احتكار الاشكناز لكامل أو أغلبية وظائفها العليا. وكما أن أغلبية قضاة المحكمة العليا هم من الاشكناز، فإن جميع جنرالات الجيش (باستثناء واحد هو العميد دافيد ميمون من أصل يمني) وقادة أسلحته والمشرفين والمنفذين للمهمات الحساسة به، هم من الاشكناز أيضا. إضافة إلى ذلك فإن جميع رؤساء بلديات المدن الثلاث الكبرى: تل أبيب، والقدس، وحيفا هم منذ قيام اسرائيل من الاشكناز.

كذلك يسود احتكار الاشكناز للوظائف العليا في مؤسسات المنظمة الصهيونية، كأعضاء في اللجنة التنفيذية الصهيونية، وفي إدارة الوكالة اليهودية كمدراء لأقسامها وينطبق الأمر نفسه على مؤسسات الهستدروت في اسرائيل، حيث يلاحظ احتكار الاشكناز لأغلبية الوظائف العليا بها، كعضوية اللجنتين المركزية والتنفيذية، والوظائف المتوسطة أيضا، كموظفين كبار في أجهزة الهستدروت وسكرتاريي مجالس العمال، بينما يزداد تمثيل السفاراديم في الوظائف الأقل شأنا، كممثلي مؤتمر الهستدروت وأعضاء إدارة المشاريع التابعة لها، وسكرتاريي لجان العمال.

الضغوط الاجتماعية وتمثيل اليهود الشرقيين

سبق وذكرنا أن الخوف من ظهور أطر حزبية مستقلة لليهود الشرقيين كان أحد دوافع الاحزاب الاشكنازية الكبيرة والصغيرة، لفتح أبوابها أمام قبول ممثلين سفاراديم في صفوفها. فسياسة «جمع الشتات» التي استغلت لضمان تأييد اليهود الشرقيين للأحزاب القائمة، خصوصا أحزاب السلطة، والتي أعاقت مبدئيا قيام أطر حزبية خاصة بهم، قد قابلها في الواقع ضغوط اجتماعية ناتجة عن وضعهم المعيشي المتردي، عملت في الاتجاه المعاكس، أي كان يمكن ان تؤدي إلى بلورة أطر كهذه على أرضية الحقوق المهضومة والتمييز في مختلف المجالات. إلا أن الأحزاب القائمة، خصوصا الكبيرة منها، استطاعت بفضل أجهزتها القوية وامكاناتها المادية الكبيرة، تحييد تأثير هذه الضغوط بشتى الطرق والوسائل، وأبرزها رفع نسبة التمثيل الرمزي لليهود الشرقيين بين صفوفها، خصوصا في قوائم ممثليها في الكنيست. فمثلا، نجح حزب مباي الحاكم بعد قيام اسرائيل، في منع قيام أي تنظيم سياسي مستقل لليهود الشرقيين، مستغلا عدم وعيهم السياسي، والنفور القائم بين تجمعاتهم، فاستطاع الحصول على تأييدهم الكبير في الانتخابات العامة منذ الكنيست الأول وحتى الثامن. وقد ساعدت شخصية بن ـ غوريون القوية على تكتيل هؤلاء حول مباي وضمان تأييدهم له، رغم الاتهامات التي وجهت إليه من جانبهم بالتقصير في استيعابهم، وتحميله مسؤولية أوضاعهم المعيشية المتأزمة. والحقيقة أن نفوذ مباي بينهم كان قويا، إلى درجة أن القائمتين الطائفتين القديمتين، اللتين كانتا تمثلان الجالية السفارادية القديمة ويهود اليمن، واللتين نجحتا في الحصول على ستة مقاعد في الكنيست الأول، وعلى ثلاثة مقاعد في الكنيست الثاني، قد فشلتا بعد ذلك في الحصول على تأييد كاف بين الطوائف الشرقية. فمن جهة استطاع مباي شق القائمة السفارادية، بواسطة ضم زعيمها باخور شيطريت إلى صفوفه، ومن جهة أخرى ضم بعض الممثلين الشرقيين إلى قوائم مرشحيه للكنيست (انظر الجدول الرقم ١) كي يضمن تأييد ابناء طوائفهم في الانتخابات العامة.

الجدول الرقم (٢)

بلد الأصل لأعضاء النخبة السياسية في اسرائيل من الكنيست الأول وحتى الثامن (١٩٤٩ ـ ١٩٧٣)[١]

بلد الأصل	أعضاء كنيست		وزراء		نواب وزراء		رؤساء لجان كنيست		اعضاء لجنة الخارجية والأمن		اعضاء اللجنة المالية		اعضاء اللجنة المركزية في الهستدروت		رؤساء بلديات	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
اسرائيل	٨٧	٢٣	٨	١١	٧	٣٠	٤	١٠	٨	١٢	١٢	١٦	٥	١٢	١٣	١٥
أوروبا الشرقية	٢١٥	٥٨	٤٨	٦٩	١٣	٥٧	٣٠	٧٥	٥٠	٧٤	٥٥	٧٢	٢٧	٦٦	٥٣	٦٣
أوروبا الغربية	٢٩	٨	٨	١١	٢	٩	٤	١٠	٧	١٠	٥	٧	٣	٧	٧	٨
آسيا وأفريقيا	٣٧	١٠	٤	٦	١	٤	٢	٥	٣	٤	٤	٥	٦	١٥	٨	١٠
أميركا الشمالية والجنوبية وجنوب افريقيا	٦	١	٢	٣	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٣	٤
المجـــموع	**٣٧٤**	**١٠٠**	**٧٠**	**١٠٠**	**٢٣**	**١٠٠**	**٤٠**	**١٠٠**	**٦٨**	**١٠٠**	**٧٦**	**١٠٠**	**٤١**	**١٠٠**	**٨٤**	**١٠٠**

(١) **هامعريخت هابوليتيت هايسرائيليت** (النظام السياسي الاسرائيلي)، (تحرير: موشي ليساك وعمانوئيل غوتمان)، تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٧٧، ص ٢٢٤ (بالعبرية).

لقد استمر عهد نفوذ مباي الكبير بين اليهود الشرقيين، حتى انتخابات الكنيست الرابع في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩، التي جرت في ظل الاضطرابات الطائفية التي حدثت في اسرائيل في تموز (يوليو) من تلك السنة. وقد بدأت تلك الاضطرابات في حي وادي الصليب الفقير الواقع في منحدرات جبل الكرمل، في حيفا، عندما قام سكانه من يهود شمال أفريقيا، بمظاهرات عنيفة اندفعوا خلالها إلى حي هدار هكرمل التجاري الضخم في المدينة، حاملين صور الملك محمد الخامس، جد الملك الحسن الثاني، وملك المغرب آنذاك، وهاتفين باسمه. وقد قام المتظاهرون الذين كان يترأسهم المدعو دافيد بن ـ هروش بتحطيم السيارات وإحراق نوادي الهستدروت في المدينة، كتعبير عن حالة الغليان بينهم ضد السلطة. وبعد أيام معدودة من أحداث وادي الصليب، انتشرت المظاهرات بين تجمعات اليهود الشرقيين خصوصا بين يهود المغرب، في أماكن أخرى في اسرائيل، احتجاجا على التمييز ضدهم، خصوصا في مجالات العمل. ورغم نجاح عملية قمع هذه المظاهرات على يد الشرطة، واعتقال بن ـ هروش ورفاقه، فقد تحول وادي الصليب الى رمز ومثار للنقاشات الواسعة وتبادل التهم بين مختلف الفئات السياسية في اسرائيل، خصوصا بين احزاب السلطة والمعارضة، شكلت على أثره لجنة عامة من قبل الحكومة للبحث في أسباب الاضطرابات. وكان الشعور العام يتصف بالحساسية المتزايدة تجاه المشكلة الطائفية التي برزت مع اضطرابات وادي الصليب قبيل الانتخابات للكنيست الرابع. وفي ظلها تحركت الأحزاب لاحتواء الغليان الطائفي، خوفا من تبلوره في إطارات حزبية مستقلة لليهود الشرقيين، خصوصا وأن بن ـ هروش جسد دعوته لأبناء طائفته بترك الاحزاب الكبيرة «وعملائها بين يهود شمال أفريقيا»، وتشكيل قائمة مستقلة تحمل اسم «منظمة تكتل يهود شمال أفريقيا»، كرد على قائمة «اتحاد يهود شمال أفريقيا» التي كان يترأسها المدعو آشر حسين، والتي كانت عمليا فرعا من مباي.

وتمثل رد فعل أحزاب السلطة والمعارضة، بالمبادرة إلى ضم عدد أكبر من اليهود الشرقيين، خصوصا يهود المغرب، إلى لوائحها الانتخابية، ووضعهم في حالات عديدة في أماكن مضمونة النجاح داخل هذه اللوائح. إضافة إلى ذلك قامت الحكومة بتخصيص بعض المبالغ لانفاقها على مشاريع محددة يستفيد منها اليهود الشرقيون في الأساس، كمشاريع إسكانية وتطوير للمساعدات الاجتماعية وغيرها، وذلك بهدف امتصاص نقمتهم بعد تلك الاضطرابات. وتمكنت السلطة بأساليبها هذه من إفشال القوائم الطائفية الأربعة التي خاضت الانتخابات، وبينها قائمة «ليكود» التي ترأسها بن ـ هروش، الذي خاض الانتخابات وهو لا زال قابعا في السجن. فلم تحصل هذه القوائم مجتمعة سوى على ١,٦٪ من الأصوات، الأمر الذي لم يؤهلها للدخول إلى الكنيست (إنظر الجدول رقم ٣). ولضمان عدم تكرار مثل تلك الاضطرابات، بدأ زعماء كثيرون بعد تلك الانتخابات، ومن ضمنهم رئيس الحكومة آنذاك بن ـ غوريون، يتحدثون علانية حول الحاجة الى تعيين عدد أكبر من اليهود الشرقيين في مراكز عامة وهامة. وبعد انتخابات الكنيست الخامس، سنة ١٩٦١، وما أظهرته من تأييد لمباي بين أبناء الطائفة السفارادية القديمة، وافق زعماء الحزب على ضم وزير سفارادي ثاني إلى الحكومة التي تشكلت عقب تلك الانتخابات، وقد وقع الاختيار، بعد جدال طويل بينهم حول المرشح الملائم الموثوق جانبه، على الديبلوماسي السفارادي العجوز الياهو ساسون (والد موشي ساسون، الذي أصبح فيما بعد ثاني سفير لاسرائيل في القاهرة)، الذي كان يعمل سفيرا لاسرائيل في سويسرا، فاستقدم إلى اسرائيل ليعين وزيرا للبريد في الحكومة العاشرة التي شكلها بن ـ غوريون في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١، إضافة إلى باخور شيطريت وزيرا للشرطة. ولقد جرى اختيار ساسون ممثلا للطوائف الشرقية في الحكومة، وفق نفس الأسلوب الذي كان ولا زال متبعا لدى الأحزاب المختلفة في اختيارها لممثلي

الجدول الرقم (٣)
الأصوات التي حصلت عليها القوائم الطائفية في انتخابات الكنيست (بالنسبة المئوية)[١]

القائمة	الأول (١٩٤٩)	الثاني (١٩٥١)	الثالث (١٩٥٥)	الرابع (١٩٥٩)	الخامس (١٩٦١)	السادس (١٩٦٥)	السابع (١٩٦٩)	الثامن (١٩٧٣)	التاسع (١٩٧٧)	العاشر (١٩٨١)
القائمة السفارادية	٣,٥	١,٧	٠,٨	–	–	–	–	–	–	–
قائمة يهود اليمن	١,٠	١,٢	٠,٦	–	–	–	–	–	–	–
قائمة تراث اسرائيل	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢,٤٤
قوائم أخرى	–	٠,٦	–	١,٦	٠,٣	١,١	٠,٢	٢,٤	٢,٧	٠,٣٢
المجموع	٤,٥	٣,٥	١,٤	١,٦	٠,٣	١,١	٠,٢	٢,٤	٢,٧	٢,٧٦

(١) **مستخرج من هامعريخت هابوليتيت هايسرائيليت** (النظام السياسي الاسرائيلي)، (تحرير: موشي ليساك وعمانوئيل غوتمان)، تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٧٧، ص ١٣٦ (بالعبرية) **ويدعان معاريف** (دليل معاريف)، ١٩٧٨، ص ٤١ (بالعبرية) **ومعاريف**، ١٩٨١/٧/٢، ص ١.

الطوائف بين صفوفها. «فهؤلاء لم يكونوا في غالبيتهم سوى رؤساء تنظيمات طائفية، أو زعماء عشائر» ومقاولو اصوات... حصلوا على قوتهم من خلال علاقاتهم [بمؤسسات السلطة]، فكان بوسعهم توفير أماكن عمل وتحسين ظروف السكن والتوسط من أجل الحصول على قروض للمعوزين أو إطلاق سراح بعض المساجين [من ابناء طائفتهم]. لقد كانوا في الواقع «رؤساء» طائفيين، حصلوا على قوتهم بحكم كونهم وسطاء بين مؤسسات الحكم وبين جماهير [اليهود الشرقيين] في مدنهم وأحيائهم»[١٥]

لقد نجح جهد الأحزاب القائمة من أجل ضمان استقطاب تأييد اليهود الشرقيين لصالحها، في منع ظهور إطارات حزبية قوية تمثلهم منذ قيام اسرائيل وحتى الآن، وذلك رغم كثرة القوائم الطائفية التي كانت تخوض الانتخابات العامة في كل دورة وأخرى، دون الحصول على تأييد كاف يؤهلها لدخول الكنيست (انظر الجدول رقم ٣). ويمكن اختصار هذه الظاهرة بالقول، أن الأحزاب الاسرائيلية الاشكنازية، خاصة الكبيرة منها، استطاعت حقا اقتسام تأييد اليهود الشرقيين لها بفضل اجهزتها القوية وامكاناتها الكثيرة، خصوصا احزاب السلطة بينها، إلا أنها في المقابل لم تنجح أو لم تعمل بما فيه الكافية، لمنع تأزم الهوات الطائفية التي يعاني منها هؤلاء على جميع المستويات، خصوصا على صعيد التمثيل السياسي. أي أن هذه الاحزاب، استطاعت فقط توجيه الغليان الاجتماعي الذي شكل منذ نهاية الخمسينات على الأقل، أرضية خصبة لنشوء إطارات حزبية مستقلة لليهود الشرقيين، في مسارات تخدم مصالحها في الأساس. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل كان هؤلاء ولا زالوا عنصرا سهل الاستغلال إلى درجة كهذه، وما هي حدود الحركة التي وصولوا إليها في تعاملهم ومواجهتهم للواقع الأليم الذي يتخبطون به منذ قيام اسرائيل؟.

للاجابة على هذا السؤال، لا بد من تناول مسألة تطور الهوة في التمثيل السياسي لليهود الشرقيين، في فترات زمنية متتابعة. فخلال الخمسينات مثلا، يمكن القول، أن واقع البؤس الذي

عاشـه هؤلاء، قد انعكس فعـلا على وضع تمثيلهم السياسي، إلى درجة يمكن معها القول، أو الاستنتاج من خلال النظر إلى معطيات الجداول السابقة، أن اليهود الشرقيين سواء الذين وصلوا إلى اسرائيل بعد سنة ١٩٤٨ أو قبلها، كانوا يفتقرون لأية قوة سياسية تقريبا. إلا أن وضعهم بدأ يتبدل نوعا ما في أواخر الخمسينات وخلال الستينات، وذلك على ارضية الغليان الاجتماعي الذي ساد بين تجمعاتهم، والذي فرض، بحكم ضرورة امتصاصه، زيادة تمثيلهم في مراكز القوى السياسية في اسرائيل، وابرزها الكنيست. إلا أن أقصى حدود الحركة التي وصل اليها هؤلاء، أو التي سمح لهم بالوصول إليها خلال هذه الفترة، قد اقتصرت فيما يبدو على التعبير عن احتجاجهم بواسـطة بدء التخـلي عن أحزاب السلطة والتوجه نحو تأييد المعارضة، كما تمثلت في اليمين. فالعنـاصر الراضية عن وضعها او التابعة لاجهزة السلطة استوعبت في مباي والحزب الديني القومي (المفدال) في الآساس. اما العناصر المتذمرة، فقد توجهت نحو حركة حيروت، ليس لدوافع ايديولوجية، وإنما لسببين أساسيين: أولا، خيبة أملهم في سياسية الاحزاب الحاكمة تجاههم، وتحميلهم مسؤولية وضعهم البائس؛ وثانيا، الانشقاق داخل مباي، وانسحاب بن ـ غوريون من الحزب وتشكيله قائمة مستقلة (رافي) قبيل الانتخابات العامة للكنيست السادس سنة ١٩٦٥. فقد كانت شخصية بن ـ غوريون الكاريزماتية عاملا هاما في تكتل اليهود الشرقيين حول مباي منذ قدومهم إلى اسرائيل، وفي عدم اندفاعهم نحو تأييد إطارات حزبية مستقلة. وأدى انسحابه من مباي، إلى عملية انسحاب مماثلة بين صفوفهم: في البداية مع بن ـ غوريون نحو رافي، ولاحقا في اتجـاه اليمـين نحو حيروت وليكود[١٦]، الأمر الذي وصل إلى ذروته خلال انتخابات الكنيست التاسع والعاشر، كما سنرى لاحقا.

أما الحركة الثانية التي قام بها اليهود الشرقيون خلال الستينات، فتمثلت في توجههم نحو الحكم المحلي (البلديات والمجالس المحلية) بعدما أيقنوا من حقيقة انغلاق المنافذ العليا أمامهم. وكتعويض على ذلك راح اولئك الاشخاص بينهم، من ذوي الخبرة والجدارة لتسلم مسؤوليات عاليـة، يتـوجهـون نحو الحكم المحلي، الذي يعتبر اقل مركزية من الحكم المركزي، في النظام السياسي الاسرائيلي. وقد شجعت الاحزاب الاسرائيلية، خصوصا مباي، هذا التوجه، معتبرة اياه وسيلة لكبح نقمة اليهود الشرقيين، التي كانت تشتد مع كل دورة انتخابية جديدة، خصوصا خلال الانتخابات المحلية، ومنفذا نحو تقوية سيطرتها على تجمعاتهم عبر استبدال نشيطيها القدامى بممثلين محليين قادرين على خدمة مصالحها اثناء تلك الانتخابات. وحسب ما أورده فايس[١٧]، فإن نسبة الممثلين في الحكم المحلي من أصل سفارادي أو شرقي قد ارتفعت من ٢٣٪ سنة ١٩٥٥ إلى ٤٣٪ سنة ١٩٦٥، خاصة في المستوطنات التي تسكنها اغلبية ساحقة من اليهود الشرقيين. أما في المدن الكبيرة والمتوسطة، التي يشكل فيها هؤلاء حتى ٦٠٪ من سكانها، فإن نسبة تمثيلهم في مجالسها المحلية اقل بكثير، حيث تقتصر فقط على ٢٠٪ من عدد الممثلين في هذه المجالس. إلا أن هذا التمثيل المحدود في المدن المختلطة، أي تلك التي يسكنها اشكناز وسفاراديم لا يمكن أن يخفي حقيقة ارتفاع نسبة رؤساء البلديات ونواب رؤساء البلديات من اصل شرقي، من ١١٪ في سنة ١٩٥٥ إلى ٣٧٪ سنة ١٩٦٥. ولقد أدى هذا الارتفاع في نسبة التمثيل السفارادي في الحكم المحلي، إلى سد الهوة التي كانت قائمة في هذا القطاع خلال الخمسينات، حتى ان نسبة تمثيلهم التي وصلت إلى ذروتها في انتخابات الحكم المحلي سنة ١٩٦٥، قد تجاوزت نسبتهم بين السكان. إلا انها سرعان ما عادت إلى موازاتها في انتخابات سنة ١٩٦٩، بعدما انخفضت إلى حوالي ٤٠٪[١٨].

والسـؤال هنـا، هل ساهم التمثيل الملائم لليهود الشرقيين في الحكم المحلي، في تحسين

وضعهم التمثيلي على صعيد مؤسسات الحكم المركزي في اسرائيل؟ وللاجابة على ذلك نقول، أنه ثمة وجهين للعملة فيما يتعلق بهذه المسألة: أولا، أن الحكم المحلي شكل، حقا، خلال الستينات، ولا زال يشكل، منبرا لظهور واستيعاب تيارات جديدة من اليهود الشرقيين وجدت باب الوظائف العليا موصدا في وجهها. وقد تمكنت هذه القيادات التي كانت في معظمها صغيرة السن نسبيا، من فرض نفسها على الصعيد المحلي، بفضل التأهيل السياسي الذي حصلت عليه في إطار حركات الشبيبة التي كانت تنتمي اليها، وفي إطار الجيش أو في المصانع في إطار عضويتها في لجان العمال، ثم انتقالها بعد ذلك الى ممارسة النشاط السياسي في إطار مؤسسات الهستدروت في المستوطنات الجديدة، ومنها مباشرة إلى أجهزة الحكم المحلي، الذي تحول إلى مسار وحيد تقريبا لبدء سيرة سياسية لدى أعضاء هذه القيادات[١٩]، وكأمثلة على أبرز هؤلاء الأعضاء الذين استطاعوا بناء سيرتهم السياسية العامة انطلاقا من الحكم المحلي: النائب جاك أمير من ديمونه (معراخ)، الوزير دافيد ليفي (ليكود)، اسحاق كينان من بيسان، مئير شيطريت من يفنه، ايلي دايان من أشكلون، أهرون نحمياس من صفد، أيلي صباغ من بئر السبع، وافي سويسا من مزخيرت ـ باتيا، عدى عام ـ شليم من أشدود والوزير اهرون أبو حتسيره (تامي) من الرملة. ومما ساعد على قبول هذه القيادات وتأييدها من قبل السكان المحليين، خلال الستينات، هو ذلك الغليان الطائفي الذي بدأ يشتد منذ بداية تلك الفترة، والذي وصل إلى ذروته في فترة الركود الاقتصادي الذي ساد قبل حرب ١٩٦٧، وأدى إلى تأزم الوضع المعيشي لآلاف العائلات من اليهود الشرقيين، الذين اندفعوا لتأييد القيادات المحلية المذكورة، علها تستطيع التأثير أو المساهمة في تحسين أوضاعهم، بفعل ارتباطاتها مع أحزاب السلطة، حيث أن معظمها قد تم تجنيده من قبل مباي ومبام والمفدال، وبعضها من قبل المعارضة.

اما الوجه الثاني للتمثيل السفارادي في الحكم المحلي، فقد تمثل في عدم ترجمته أو تطويره خلال الستينات الى صيغ ملائمة لتمثيل اليهود الشرقيين على الصعيد الأعلى، أي على صعيد مؤسسات الحكم المركزي. فالغليان الطائفي بين هؤلاء على خلفية سوء اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، والذي كان مواتيا لظهور وبلورة إطارات حزبية مستقلة، لم يترجم إلى صيغ تمثيل ملائمة حتى ضمن مقاييس معينة، بحيث يمكن تسميته تمثيلا من الدرجة الثانية فقط، وذلك خلافا للمستوى التمثيلي الملائم الذي حققه هؤلاء على صعيد الحكم المحلي. وما نقصده هنا بعبارة التمثيل من الدرجة الثانية، لا يتعلق فقط بالجانب العددي، أي التفاوت بين عدد الأعضاء الاشكناز والسفاراديم في كل حزب أو كتلة سياسية، وإنما يتعلق بالمضمون أيضا. أي أن الأعضاء السفاراديم الذين سمح لهم بالانضمام إلى هذه الأحزاب، لم تسنح لهم الفرصة أو لم تسمح لهم بالمشاركة الفعلية في قيادتها، أي الوصول إلى مواقع صنع القرار داخلها، الأمر الذي لا زال قائما حتى الان.

ظاهرة الفهود السود

انعكس تحسن الوضع الاقتصادي في اسرائيل بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بصورة ايجابية على الوضع الداخلي، الذي شهد هدوءا حذرا حتى منتصف سنة ١٩٧٠ على الأقل. وقد أسهم الوضع الامني المتردي الذي كانت تعيشه اسرائيل خلال تلك الفترة، بسبب النشاط الفدائي المتصاعد ضدها، وحرب الاستنزاف على الجبهة المصرية، في إخفاء الغليان الداخلي بين اليهود الشرقيين، وتسليمهم بأولوية الاهتمام بالوضع الأمني. إلا أنه بعد توقف النشاط الفدائي

من الحدود الأردنية، بعد أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، وتوقف حرب الاستنزاف على جبهة القناة في اواسط تلك السنة، بدأ الاهتمام يعود تدريجيا إلى القضايا الداخلية، وعلى رأسها المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها اليهود الشرقيون. وكان ظهور حركة الفهود السود في كانون الثاني (يناير) ١٩٧١، أحد مظاهر هذا الاهتمام، وتعبيرا عن عودة توتر العلاقات الطائفية في اسرائيل، كما كانت عليه في أواخر الخمسينات. وقد اثارت هذه الحركة منذ بدء نشاطها، نقاشات واسعة بين مختلف الأوساط السياسية والعامة وفي وسائل الاعلام المختلفة، حول مشكلة الفقر التي يقاسي منها اليهود الشرقيون في الأساس، وظواهر التمييز القائمة ضدهم في مختلف المجالات.

نشأت حركة الفهود السود في أحد أحياء القدس الفقيرة ويدعى حي مورسا (المصرارة) الذي يسكنه يهود مغاربة، يعانون من مشاكل الفقر والاهمال والتمييز كباقي تجمعاتهم في أنحاء اسرائيل، خصوصا في مدنها الكبرى. وقد نشأ وترعرع زعماء هذه الحركة وترعرعوا، وهم الذين كانوا من الشبيبة المهملة وذات السوابق الاجرامية، في ظروف متشابهة وسط هذا الحي، تميزت بانتمائهم إلى عائلات كبيرة العدد ومحدودة الدخل، لم يتمكنوا بسببها حتى من إنهاء دراستهم الابتدائية، فجنحوا عن القانون منذ صغرهم مما دفعهم للمكوث قسرا فترات طويلة في مؤسسات خاصة بالشبيبة ذات السوابق. وعند بلوغهم سن الرشد، وعودتهم إلى الحي، وجدوا أنفسهم أيضا في ظروف متشابهة: لم يخدموا في الجيش، وليس لهم عمل دائم، وصفة «المجرمين» تلاحقهم اينما توتجهوا. ورغما عنهم تحولوا إلى «عصابات شوارع» ملاحقين دائما من قبل الشرطة، مما زاد من عزلتهم الاجتماعية، ودفع بهم إلى هامش المجتمع.

لم تكن ظاهرة «الشباب الهامشي» و«عصابات الشوارع» تقتصر على هؤلاء الشباب، من حي المصرارة فقط، وإنما كانت ظاهرة شائعة في جميع الاحياء الفقيرة أو أحياء الضائقة من المدن الاسرائيلية التي تسكنها أغلبية سكانية من اليهود الشرقيين.

وكان دافع التخلص من الوضع الاجتماعي المتردي، هو احد الدوافع الاساسية لدى مؤسسي حركة الفهود السود. وسرعان ما تطور هذا الدافع إلى المطالبة بحقوق عامة لليهود الشرقيين، تتمثل في تصفية أحياء الفقر وتوفير مساكن وتعليم مجاني لأبناء العائلات محدودة الدخل، من الروضة وحتى الجامعة، وزيادة دخل معيليها، ثم إغلاق مؤسسات الشباب الجانحين وتحويلها إلى مدارس زراعية ومهنية، ومنح تمثيل كامل للطوائف الشرقية في جميع المؤسسات(٢٠). هذه هي الشعارات والاهداف التي اعلن عنها الفهود السود. وسعوا اى تحقيقها، وهي في حد ذاتها، ليست جديدة، وقد جرى تبنيها والاعلان عنها من جانب قطاعات واسعة بين اليهود الشرقيين، منذ اواخر الخمسينات على الاقل. إلا أن ظهور الفهود السود في تلك الفترة، وتبنيهم لهذه المطالب، يعود إلى عوامل خارجية وداخلية في آن معا. فعلى الصعيد الخارجي، يبدو أن زعماء هذه الحركة قد تأثروا بموجة النهوض الوطني بين أقليات عرقية منذ منتصف الستينات، على غرار تصعيد النشاط السري في ايرلندا، والتعابير عن الوطنية الفرنسية في كندا، وتجدد الصراع العرقي في بلجيكا وظهور المنظمات الفدائية الفلسطينية، واخيرا تعاظم قوة الحركات المتطرفة (القوة السوداء، الفهود السود) بين السود في الولايات المتحدة الذين كسبوا اعجاب الفهود السود الاسرائيليين، فحذوا حذوهم بتبنّي اسمهم على الاقل. «إن هذه الظواهر لم تكن في معزل عما حدث، وقد اصبحت مصدر إلهام متبادل، حيث خلقت بتراكمها اساسا ملائما لنشوء حركة احتجاج عرقية حتى في اسرائيل(٢١)».

اما العوامل الداخلية فتمثلت أولا، في الهدوء الذي ساد في اسرائيل بعد وقف حرب

الاستنزاف على الجبهة المصرية في آب (اغسطس) ١٩٧٠، الأمر الذي رافقه انتعاش اقتصادي ملحوظ استفادت منه في الأساس الطبقات الميسورة، مما عمق عدم المساواة بينها وبين الطبقات الفقيرة، وزاد بالتالي من التوتر الداخلي في المجتمع الاسرائيلي[٢٢]. وحسب تقرير أعده مكتب الاحصاء المركزي سنة ١٩٧٠[٢٣]، فقد كان ربع السكان اليهود في اسرائيل في تلك الفترة، يعيشون من دخل يتراوح بين ٢٠٠ ـ ٥٠٠ ليرة شهريا، وبين هؤلاء ٢٠٠ الف نسمة يصل دخل العائلة بينهم إلى ٣٠٠ ليرة فقط. وينخفض دخل الفرد بصورة عمودية، مع ازدياد عدد أفراد الاسرة. فبالنسبة للأسر التي يتراوح عدد افرادها بين ٦ ـ ٩ اشخاص واكثر، فإن الدخل السنوي يتراوح بين ٨٨٠ ـ ١٦١٧ ليرة اي بين ٧٥ ـ ١٣٤ ليرة شهريا. ويضيف التقرير أن «دخل العائلة من أصل آسيوي وافريقي قد سجل انخفاضا مستمرا، بالمقارنة مع دخل العائلة من أصل اوروبي وأميركي: من ٧٢٪ الى ٦٩٪ بين عامي ١٩٦٥ و١٩٦٩، وأن ٩٢,٣٪ من جرائم الأحداث، يقترفها أولاد من أصل شرقي». وباختصار، كان الانتعاش الاقتصادي الموجه، «الذي يكسب به ١٥٪ من الاغنياء مبلغا يساوي ما يكسبه ٤٥٪ من السكان الفقراء» عاملاً هاما في نشوء حركة الفهود السود التي وضعت مسألة تحسين الوضع المعيشي لأبناء الطوائف الشرقية، على رأس اهتماماتها.

لقد شعر اليهود الشرقيون، وعلى رأسهم زعماء الفهود السود، في ظل الانتعاش الاقتصادي في تلك الفترة، أن الادعاء الرسمي بعدم توفر امكانيات كافية لتحسين اوضاعهم، لا أساس له من الصحة، خاصة وان تلك الامكانات كانت متوفرة بسخاء لاستيعاب المهاجرين إلى اسرائيل في الربع الأخير من الستينات. «ولقد أدت سياسة الاستيعاب، بتعابيرها اللفظية وترجمتها الواقعية، إلى تذمر بين جزء من أبناء الطوائف الشرقية، فتحولت الى مصدر احتجاج...[ضد] الامتيازات البارزة، على غرار تشييد مساكن للمهاجرين ذات مستوى بناء فخم ، وفي كثير من الاحيان في ضواحي المدن ليس بعيدا عن الأحياء الفقيرة، الأمر الذي جذب الانتباه والنقد. لقد كانت سياسة الاستيعاب، وما منح في إطارها من تسهيلات كثيرة للمهاجرين الجدد، رمزا لتوجيه نقد عميق [من جانب اليهود الشرقيين]، حيث شكلت مسا في مصداقية السلطة بكل ما يتعلق بالتوزيع العادل للموارد والارباح. وجاءت [بيانات] الاعلام الرسمي وتصريحات الزعماء السياسيين حول استيعاب مهاجري اوروبا الشرقية، كصب الزيت على النار. فقد فسر [هؤلاء] سبب الهوة بين اجراءات الاستيعاب الحالية، وبين تلك التي توفرت لسكان الاحياء الفقيرة قبل عشرين سنة، في ان الدولة اصبحت تملك في السبعينات، إمكانات اكبر، بينما أنيط سبب عدم توفر حل لمشكلة السكن لسكان تلك الاحياء، في النقص في الامكانات بسبب متطلبات الأمن... لقد برروا منح التسهيلات للمهاجرين من الغرب، فيما يملكه هؤلاء المهاجرون من خيار آخر يتمثل في بقائهم في بلدانهم الأصلية، في حال عدم توفر الحوافز الكافية لقدومهم الى اسرائيل، بينما ينبغي منح التسهيلات لمهاجرين [الاتحاد السوفييتي] بسبب ما لاقوه من اضطهاد ولقدومهم إلى اسرائيل بفعل يقظتهم الصهيونية العظيمة... واخيرا يدعون [المسؤولون] أن الأموال التي تنفق على استيعاب هؤلاء المهاجرين، لا يمكن تجنيدها لأي غرض آخر، لأن يهود الغرب الأغنياء، على استعداد للمساهمة في استيعاب مهاجرين جدد، ولكن ليس من أجل مساعدة فقراء اسرائيل القدامى»[٢٤]. ولقد كان عامل استيعاب الهجرة من الاتحاد السوفييتي، من أهم العوامل التي جددت الغليان بين اليهود الشرقيين في بداية السبعينات، وأدى بالتالي إلى ظهور حركة الفهود السود.

أما ظهور هذه الحركة في القدس بالذات، فيعود إلى سببين أساسيين: أولهما، أن القدس

هي مقر الحكم المركزي في اسرائيل، وقد يؤدي أي طرح سياسي جديد إلى ردة فعل مباشرة وسريعة لدى دوائر الحكم في المدينة؛ والسبب الثاني هو كون القدس مدينة جامعية، «مما يجعلها مفتوحة أمام تأثير اتجاهات جديدة، برزت بين أوساط المثقفين على صعيد دولي، خلال تلك الفترة. وقد قوي تأثير هذه الاتجاهات بعد حرب ١٩٦٧، بسبب ازدياد عدد الطلاب الأجانب من الدول الغربية في الجامعة العبرية، الذين كانوا واقعين بشكل أو بآخر تحت، تأثير الآراء اليسارية[٢٥]. وأسهمت اللقاءات التي كانت تجري بين هؤلاء الطلاب وبين أفراد الشبيبة المهملة في أحياء اليهود الشرقيين في القدس، في تبلور أفكار محددة لدى هؤلاء فيما يتعلق بإمكانية تنظيم أنفسهم والمطالبة بحقوقهم، الأمر الذي تجسد أخيرا في تنظيم حركة الفهود السود. وكان لمجموعات اليسار الاسرائيلي، خصوصا ماتسبين وسياح (اليسار الاسرائيلي الجديد) الأثر الكبير عليهم، حيث ساهمت في توجيههم بعدما استقبلتهم بأذرع مفتوحة، معتبرة تذمرهم وآراءهم تأكيدا لصحة نقدها تجاه المجتمع الاسرائيلي. وكان هنالك من توقع بين هذه الجماعات خصوصا بين أعضاء سياح، أن يكون الفهود السود هم «جيش الثورة»، خصوصا بعدما قاموا برفع العلم الأحمر في أول أيار، فأقبلوا على مساعدتهم وتشجيعهم «بشيء من التثقيف حول اشتراكية الفقراء»[٢٦].

كذلك أسهم العاملون الاجتماعيون، ومرشدو الشبيبة المهملة في القدس، في تشجيع تنظيم هذه الحركة، وذلك من خلال محاولاتهم تخفيف مرارة وعدائية أعضائها، بواسطة تنمية وتعميق الوعي الاجتماعي لديهم. فبدلا من اعتبار مشكلتهم مشكلة فردية، ناجمة عن الصدام الدائم بينهم وبين الشرطة، ومتمثلة في عدم قدرتهم على تدبير أمورهم وما شابه ذلك، فقد حاول المرشدون الاجتماعيون إظهار المشكلة وتفسيرها على أنها مشكلة اجتماعية: مشكلة شرائح كاملة بين الجمهور. وقد حاول هؤلاء المرشدون أيضا، إضافة إلى سعيهم نحو توسيع مفاهيم هؤلاء الشباب، «دفعهم نحو تبني موقف أكثر فعالية لحل مشاكلهم... فقاموا بإيجاد اتصال بينهم وبين وسائط الاعلام، بهدف تعزيز ثقتهم بأنفسهم، والبرهنة على أن هؤلاء الذين وصلوا إلى هامش المجتمع، قادرون على عرض مشاكلهم أمام الجمهور»[٢٧]. وربما كان الهدف غير المعلن لهؤلاء المرشدين، من وراء تشجيعهم هذا، هو الضغط على الحكومة، من أجل تخصيص ميزانيات أكبر لتمويل نشاطاتهم.

لقد مر نشاط الفهود السود في عدة مراحل، أبرزها المرحلة الأولى التي شهدت تعاظم قوتهم البشرية والتنظيمية، بعد انضمام العديد من الشبان ذوي الخلفية الاجتماعية المشابهة إلى صفوفهم. وقد وصل بعضهم إلى مركز القيادة داخل الحركة. كذلك وضع العديد من شباب حي المصرارة أنفسهم تحت تصرف أعضاء الحركة، فأصبحوا بمثابة احتياط يساهم في تنظيم المظاهرات وكتابة المناشير وتوزيعها. وقد أسست فروع للحركة، في أماكن مختلفة في اسرائيل، حيث تجمعات اليهود الشرقيين، في تل أبيب وأشدود وأور يهودا وبئر السبع والخضيرة وحيفا. ونتيجة لهذا التوسع في صفوفها، قام زعماؤها بإنشاء تنظيم رسمي لها بواسطة تسجيلها كجمعية حسب القانون الاسرائيلي. وبعد ذلك حاول هؤلاء تشكيل مؤسسات لها، كإقامة لجنة تأسيسية ولجنة صياغة تبادر إلى إصدار المناشير والمطبوعات الخاصة. إلا أن هذه المؤسسات لم تتمكن من ممارسة أي نشاط لها، حيث بقيت إدارة الشؤون الرئيسية للحركة في يد هيئة مصغرة من ستة أعضاء، هم كوخافي شيمش، سعاديا مرتسيانو، شارلي بيطون، حاييم ترجمان، شبتاي عمادي ويعقوب الباز.

نشاط الفهود السود ضد المؤسسة الحاكمة

«إننا نريد الانتظام ضد الحكومة الاشكنازية... سنكون الفهود السود في دولة اسرائيل»[٢٨] ـ هذا ما اعلنه الفهود السود في بداية نشاطهم، الذي تجسد باجراء حوالي عشرين مظاهرة وعملية احتجاج، بعضها دون تصاريح من الشرطة؛ وبخوض معركتين انتخابيتين: انتخابات الهستدروت في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٣، وانتخابات الكنيست في كانون الاول (ديسمبر) من السنة نفسها، حيث حققوا في الأولى نجاحاً معينا، مكنهم من الدخول الى مؤتمر الهستدروت، وفشلوا في الثانية. وقد رافقت نشاط الفهود السود، حملة اعلانية واسعة في الصحافة الاسرائيلية والاجنبية حول نضالهم من اجل تحسين اوضاع ابناء طائفتهم، الامر الذي اكسبهم شهرة كبيرة في بداية عهدهم، رغم التردد الاولي تجاههم بين الرأي العام الاسرائيلي، بسبب الاسم الذي اطلقوه على انفسهم. والسؤال المطروح: ما هي مباديء زعماء هذه الحركة، وما هي الوسائل التي ارتأوها مناسبة لتحقيقها. ولماذا فشلوا في نهاية الامر؟

«ان هدفنا احداث ثورة اجتماعية في البلد، وانشاء مجتمع جديد لا مثيل له حتى الان في اي مكان في العالم. مجتمع يساري، ولكن ليس كالاتحاد السوفييتي او الصين، وانما يشبه الكيبوتس قليلاً، وليس مثله تماماً. سنقيم مجتمع المساواة الكاملة»[٢٩] ـ هذا ما اعلنه الفهود السود في معرض شرحهم لآرائهم. وأضاف هؤلاء: «اننا ضد الاستيطان، الذي ينطوي على نهب السكان. لهذا، لا نفرق بين استيطان عسكري ومدني، كحزب مبام مثلاً. اننا نتطلع الى اقامة حزب اشتراكي كبير»[٣٠]. وحول المستقبل، تحدث احد زعمائهم كوخافي شيمش بقوله: «يسود بيننا رأيان: الاول، الاندماج في احد الاحزاب القائمة والسعي لاحداث تغيير منه، وهذا رأي الاكثرية ـ احداث ثورة اجتماعية وتحقيق المساواة... [لذلك] علينا ان نشحذ القوى من اجل الثورة». واضاف، انه اذا خير لمن يقترع في الانتخابات فسينتخب الحزب الشيوعي الاسرائيلي ـ راكح، «لا لانني اتماثل معه، بل لان التصويت له هو بمثابة التعبير عن الاحتجاج ضد النظام». وعارض سيمش الرأي السائد لدى الجمهور في اسرائيل، وهو ان الذين ينتمون في اصلهم الى البلاد الاسلامية يكرهون العرب، «فالنظام هو الذي نمى الكراهية بالوسائل التي انتهجت عندما كنا في العراق والمغرب. لقد عاش اليهود الى جانب العرب في العراق بسلام وطمأنينة، الى ان جاء مبعوثو الهجرة الصهيونيون والقوا المتفجرات على التجمعات اليهودية، للايقاع بيننا وبين العرب»[٣١]

كان اسلوب العنف، احد الاساليب الرئيسية التي تبناها الفهود السود لتحقيق اهدافهم. ويبدو انهم وصلوا الى مرحلة تبني العنف، بسبب خيبة املهم من المواقف التي انتهجتها السلطة ضد حركتهم ومبادئهم. ففي البداية، حاولوا اظهار اعتدالهم، وعدم الخروج عن المبادىء والقيم الشائعة بين الاسرائيليين، وذلك بهدف تحسين صورتهم لدى الرأي العام، ودفعه نحو تناسي ماضيهم الاجرامي. كذلك كانوا يعتقدون، انه بمجرد اثارة القضايا التي تشغلهم، فان الحكومة والاجهزة المعنية ستسارع الى احداث تغييرات في سياستها، في اتجاه توفير حلول مناسبة للمشاكل التي يعاني منها اليهود الشرقيون[٣٢]. ورغم لقاءاتهم مع الوزراء المعنيين واعضاء الكنيست من جميع الاحزاب، وحتى مع كبار ضباط الشرطة، ونشيطي الهستدروت والوكالة اليهودية، واخيراً مع رئيسة الحكومة غولده مائير في ذلك الحين، فان شيئاً لم يتحقق، سوى تلك اللجنة العامة الموسعة (لجنة كاتس التي سبق ذكرها) التي شكلتها مائير للبحث في «مشاكل الاولاد والاحداث الذين يعيشون في الضائقة». والجدير بالذكر ان هذه اللجنة كانت قد شكلت حتى قبل ظهور الفهود السود، الا ان الاهتمام العام بها وصيغة ابحاثها قد تأثرا بمدى واسع بالاجواء التي سادت بعد ظهورهم. ان اعلانات الفهود السود بانهم هم ايضاً يراعون متطلبات

«الامن»، وذلك رداً على الادعـاء القـائل بان متطلبات الامن تؤخر ايجاد حلول لمشاكل سكان الضائقة، وانهم ليسوا ضد الدولة،، «بل على العكس ـ اولئك الذين يعملون على توسيع الهوة الاجتمـاعيـة هم الذين يخـونـون الدولة»، وانه «اذا كانت الطلائعية في الماضي تعني تجفيف المستنقعات، فانها تعني حالياً الحرب ضد الفقر» ـ لم تجد جميعها نفعاً في الاصغاء اليهم او تبني مطالبهم. وقد راحت احزاب السلطة تتآمر على تصفية وجودهم او احتوائهم، عبر الاسهام مالياً وسياسياً في احياء التنظيمات الطائفية القديمة المحسوبة عليها ـ على غرار «اتحاد مهاجري المغرب» الذي يتزعمه آشر بن ـ سمحون الذي عرض على زعماء الفهود السود الانضمام اليه رسمياً، ثم منظمة «عوديد» و«لجنة الطائفة السفارادية» ـ وكذلك اقامة تنظيمات طائفية جديدة على غرار منظمة «لهافا» ومنظمة «الاسود اليهود السود» التي نشط اعضاؤها في حي هتكفا في تل ابيب، ضد مظاهرات الفهود السود.

وبسبب هذا التصرف من جانب السلطة، بدأ نهج الفهود السود يتطور نحو الراديكالية اكثـر فاكثـر، سواء على صعيد تحديد الاهداف كالاعلان عن «الثورة الاجتماعية» و«تأسيس مجتمع المساواة»، او على صعيد تحديد الوسائل المؤدية اليها. وكان اول تعبير راديكالي هو تحديد موقفهم من الصهيونية بقولهم: «اذا كانت الصهيونية تعني جلب يهود من الخارج على حساب فقراء اسرائيل، فنحن ضدها». اما راديكاليتهم تجاه الوسائل التي يبغون اتباعها، فقد تمثلت في اعلانهم: «اننا نطالب بنصيبنا في الكعكة. واذا لم نحصل عليه ـ لن تكون هنالك كعكة»[٣٣]، كإشارة واضحة الى رغبتهم في تدمير الاقتصاد الاسرائيلي.

الا ان راديكاليتهم هذه لم تترجم الى افعال، او انها لم تصل الى مرحلة الفعل، والدليل على ذلك موافقتهم اخيراً على خوض انتخابات الهستدروت وانتخابات الكنيست سنة ١٩٧٣. واذا كانوا قد حققوا مكسباً ما في انتخابات الهستدروت، وربما بفضل النائب شالوم كوهين (بعد ان انشق عن حركة هاعولام هازيه التي يتزعمها اوري افنيري) الذي استطاع تنظيم وادارة معركتهم الانتخابية، بواسطة التركيز على القضايا الاجتماعية التي كانت الموضوع الاساسي خلال تلك الانتخابات، فان النكسة التي لحقت بهم في انتخابات الكنيست الثامن التي جرت في ظل نتائج حرب ١٩٧٣، وما احدثته من تجاهل او نسيان شبه كامل بين الناخبين الاسرائيليين للمشاكل الاجتماعية وغيرها، كانت بمثابة الفصل الاخير في تاريخ هذه الحركة التي تفرق اعضاؤها بين احـزاب اليسـار في الاسـاس، رغم استمـرار احتفـاظهم بهـويتهم المعروفة لدى الرأي العام الاسرائيلي، كفهود سود.

ولا بد من التسـاؤل هنـا حول اسباب فشل الفهود السود في تلك الانتخابات، والناجم اساساً عن عدم تأييد ابناء طائفتهم لهم، بصفتهم جمهورهم الاساسي. ويبدو ان السبب الاول، يعود الى ماضيهم الجنائي، «فرغم ان سكان الاحياء الفقيرة [من ابناء طائفتهم] قد اعتادوا على رؤية المجرمين كجزء من الطبيعة البشرية في اماكن سكنهم، الا ان هؤلاء لم يصبحوا في نظرهم «ابطالاً» محليين. وقد اتضح ان هؤلاء السكان لا يقبلون اشخاصاً لا يستحقون التقدير وفق المعايير المعروفة في المجتمع الاسرائيلي، زعماء لهم. فصغر سن الفهود السود وقلة تجربتهم خاصة في المجـال السيـاسي، قد مسا من مصداقيتهم لدى جمهورهم، الذي لا زالت تتحكم في نظرته الاعتبارات التقليدية كاحترام الشيخوخة وتقدير التجربة في الحياة، حتى بات يشكك في مساعي [هـؤلاء] الشباب لتولي الزعامة»[٣٤]. وقد اظهرت نتائج انتخابات الكنيست الثامن، ان سقف التأييد الذي حصل عليه الفهود السود بين ابناء طائفتهم، كان الاعتراف بهم كمعارضي ازمة اليهود الشرقيين في المجتمع الاسرائيلي، وليس كزعماء لهم.

كذلك فان انتماء الفهود السود الى الطائفة المغربية، ربما كان سبباً في عدم حصولهم على تأييد ابناء الطوائف الشرقية الاخرى، اذ ان تأييدهم كان يعني الاعتراف بزعامة «المغاربة من حي المصرارة»، الامـر الذي لا تقبـل به الطائفة العراقية مثلاً، صاحبة النفوذ الاكبر والثقافة الاوسع بين اليهود الشرقيين عامة.

ويبقى العامل الأهم في عدم نجاح الفهود السود في كسب تأييد أبناء طائفتهم، في ما اثارته نتائج حرب ١٩٧٣ من قضايا سياسية وأمنية، تصدرت اهتمامات الرأي العام في تلك الانتخابات، حتى اليهود الشرقيين. وربما يفسر هذا الأمر عدم حصول الفهود السود في انتخابات الكنيست التي جرت بعد الحرب، على تأييد مماثل لما حصلوا عليه في انتخابات الهستدروت التي جرت قبلها.

اليهود الشرقيون يتحولون إلى تأييد اليمين

لم تعد تقتصر اتجاهات التطرف المتصاعدة في اسرائيل منذ حرب ١٩٧٣، على السياسة الرسميـة فقط، وإنما أصبحت تتحكم أيضا في مجرى اتجاهات الرأي العام، الذي دفع نحو صعود اليمين إلى السلطة خلال انتخابات الكنيست التاسع سنة ١٩٧٧. فإذا كانت نتائج تلك الحرب، لم تنعكس سلبا على مركز الحزب الحاكم، أي المعراخ، إلى درجة فقدانه السلطة، رغم انخفاض قوته بشكل كبير، خلال انتخابات الكنيست الثامن التي جرت بعد شهرين تقريبا من توقف القتـال على الجبهـات، في كانـون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣، فإن تفاعل هذه النتائج على الصعيدين السياسي والاقتصادي ـ الاجتماعي، قد أدى إلى إبعاده عن السلطة خلال انتخابات الكنيست التاسع سنة ١٩٧٧، وتسليمها إلى ليكود بتأييد من أغلبية الناخبين الاسرائيليين، الذين عادوا وبايعوا سلطة اليمين خلال انتخابات الكنيست العاشر في حزيران (يونيو) ١٩٨١.

لم يكن وصـول ليكـود إلى السلطة، أمرا غريبا بالنسبة للناخب الاسرائيلي، الذي جرى تعويده مسبقا على تقبل سياسات متطرفة، إلى درجة لم يعد بها قادرا، على التمييز بين طروحات الحـزب الحـاكم أو طروحات المعارضة، خصوصا على صعيدي السياسة الخارجية والأمنية، ومستقبل العلاقات مع العرب. ولقد جاءت نتائج حرب ١٩٧٣، وما أعقبها من سياسات رسمية متـطرفـة وغير واضحة، لتزيد من أوجه التشابه بين مختلف الطروحات السياسية من الحكم والمعارضة، وإن بقيت هنالك نقاط خلاف مبدئية بينها حول سبل حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي بوجه عام. وما يهمنا هنا هو التعرف على هوية قوى التطرف بين الاسرائيليين، من زاوية تأييدها لأحزاب اليمين على الأقل، الممثلة أساسا بتكتل ليكود الحاكم، مع عدم الجزم بأن مؤيدي الأحزاب العمالية أو أحزاب الوسط، هم من غير المتطرفين.

يعتبر اليهود الشرقيون من أبرز القوى التي أسهمت في صعود اليمين إلى الحكم خلال انتخابات ١٩٧٧، وفي احتفاظه به خلال انتخابات ١٩٨١. وقد أثبت هؤلاء من خلال تأييدهم المتزايد لليكود خلال هاتين الدورتين من الانتخابات العامة، أنهم إذا كانوا غير قادرين على تنظيم قوة سياسية مستقلة وقديرة خاصة بهم، تشارك مشاركة فعلية في إدارة شؤون اسرائيل، فإنهم في المقـابـل، قادرون على التأثير على هوية الحزب الذي سيتولى السلطة، وذلك بواسطة توجيه

(★) القوة الانتخابية لليهود الشرقيين أقل من نسبتهم بين عدد السكان، التي تصل إلى اكثر من خمسين بالمئة، وذلك بسبب كثرة الأولاد بينهم، الذين هم دون السن القانونية للمشاركة في الانتخابات العامة، وفق القانون الاسرائيلي.

استغلال قوتهم الانتخابية، التي بلغت خلال الانتخابات للكنيست العاشر أكثر من ٤٠٪ من أصحاب حق الانتخاب، مقابل ٤٥٪ لليهود الاشكناز (الباقي ناخبون عرب ـ حوالي ١٠٪، وناخبون اسرائيليون أبناء جيل ثالث وأكثر في اسرائيل ـ ٥٪). ووفق ما تشير إليه نتائج الانتخابات العامة في اسرائيل، فإنه منذ مطلع السبعينات على الأقل، أصبح حوالي ٦٠ ـ ٧٠٪ من اليهود الشرقيين يؤيدون، بشكل تقليدي، تكتل ليكود والمفدال والقوائم الطائفية البارزة، وفقط ٣٠٪ منهم تقريبا، يؤيدون المعراخ وأحزاب الوسط والأحزاب الدينية الصغيرة[٣٥]. وقد ازداد تأييد الشرقيين لليكود خلال انتخابات الكنيست العاشر، التي أظهرت نتائجها استقطابا طائفيا واضحا لم تشهد اسرائيل مثيلا له في الماضي: فالاشكناز في غالبيتهم، ومعظمهم من الطبقة الوسطى وما فوق قد أيدوا المعراخ، بينما حصل الليكود على ٦٠ ـ ٧٠٪ من أصوات اليهود الشرقيين، الذين يشكلون الأغلبية الساحقة بين الطبقات الشعبية في اسرائيل[٣٦]. وقد تجلى تأييدهم لليكود في معظم تجمعاتهم، سواء في المدن الكبيرة أو في مدن التطوير أو في الموشافيم، إلى حد يمكن معه القول، أن ظاهرة تأييدهم المتزايد له قد جعل منهم القوة الداعمة الأساسية لبقائه في السلطة.

هنالك على ما يبدو، دوافع عديدة وراء تحول اليهود الشرقيين من تأييد المعراخ إلى تأييد ليكود، أولها، وربما أبرزها، هو النقمة على سياسة المعراخ تجاههم منذ قيام اسرائيل، «فالجمهور الشرقي لم يعر اهتماما كبيرا للاشتراكية [حسب صيغة المعراخ]، بل إن ما كان يعنية هو الاهتمام بأوضاعه الاجتماعية. إلا أن مباي سابقا والمعراخ من بعده، لم يهتما في الأساس بانتهاج سياسة اشتراكية داخلية، وإنما عملا [على تحويل اسرائيل] إلى دولة شؤون اجتماعية، بحيث كان يمكن ايجاد بديل لهذه السياسة في برنامج ليكود، وحتى في سلوكه في المجال السياسي العملي»[٣٧]. ويرد، كمثال بارز على أوجه النقمة بين اليهود الشرقيين إزاء المعراخ، ذلك الجفاء أو الكراهية التي يشعر بهما سكان قرى ومدن التطوير، ومعظمهم من اليهود الشرقيين، تجاه الكيبوتسات المجاورة لهم، التي تحول الازدهار الاقتصادي لها إلى مصدر حسد وكراهية من جانبهم.

إن ظاهرة تأييد ليكود هذه، بقدر ما تقلق أوساطا عديدة في المعراخ والمحسوبين عليه، تبعث في المقابل على الارتياح لدى أوساط خبراء الاجتماع في اسرائيل، الذين يعتبرونها ظاهرة صحية في المجتمع الاسرائيلي، تتمثل في «عدم الخروج عن قواعد السلوك السياسي الديمقراطي». فالنقمة بين اليهود الشرقيين تجاه المعراخ، كان يمكن أن تتطور إلى أساليب عمل عنيفة، تضر بمصالح اسرائيل. إلا أن حركة حيروت، استطاعت ـ على حد تعبير أستاذ العلوم الاجتماعية أيزنشتات ـ «منذ نهاية الأربعينات وخلال الخمسينات أيضا، عبر موقعها كحركة معارضة أساسية ودائمة، منح تعبير شعبي لاستياء أبناء الطوائف [الشرقية]. وبعملها هذا، تكون قد أدت خدمة كبيرة للديمقراطية الاسرائيلية، إذ منعت اشتعال النقمة خارج الاطر البرلمانية، بواسطة تنظيمات طائفية مسلحة. وبمدى معين، فإن ليكود يسدي الآن الخدمة نفسها، إذ لولاه لنضجت معركة التمرد الطائفية»[٣٨]. ويعتبر هؤلاء أن شخصية بيغن ـ الذي نجح عبر خطاباته الحماسية في استمالة اليهود الشرقيين وكسب تأييدهم، مستغلا نقمتهم على المعراخ من جهة، ومفاهيمهم السطحية تجاه النشاط الحزبي في اسرائيل من جهة أخرى ـ كان لها الفضل الأكبر في احتواء نقمة اليهود الشرقيين[٣٩]. فهؤلاء بحاجة إلى زعيم كاريزماتي يثير لديهم الحماس والكبرياء، وقد وجدوا في بيغن نموذجهم الأمثل، كما وجدوا في بن ـ غوريون من قبله. هنالك احتمال يقول، أن غياب بيغن في المستقبل، ربما أدى إلى تفرقهم من حول ليكود، في حال عدم اقتناعهم أو قلة إعجابهم بالوريث من بعده. إلا أن هذا يبقى مجرد احتمال ضعيف، إذا أخذنا في عين الاعتبار،

اتجاهات التطرف السياسي المتصاعد بينهم، خصوصا فيما يتعلق بنظرتهم تجاه العرب. ويمكن القول هنا، أن اليهود الشرقيين، عامة، قد ساروا منذ قدومهم إلى اسرائيل، مع التيار المعادي للعرب، كما رسمته ومارسته حكومات المعراخ والليكود في آن معا، وذلك لسببين أساسيين: أولا، كي يبددوا الشكوك من حولهم حول حقيقة موقفهم من العرب، بسبب أصلهم الشرقي؛ ثانيا، بسبب تأثرهم بسياسة المعراخ الذي منح، عبر مواقفه المتطرفة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، شرعية لايديولوجية اليمين المتطرف. «فقد تحرك هؤلاء على خط التطرف الشرعي حتى نهايته ـ إلى أن وصلوا إلى ليكود. وجاءت نتائج حرب ١٩٧٣ لتقوي مجرى الاستقطاب حول المواضيع القومية. وخلال ذلك، اتجه السكان الشرقيون، نحو التماثل أكثر فأكثر مع الأحزاب القومية المتطرفة»[٤٠]. ويبدو أن المستوى الثقافي المتدني لهؤلاء قد حولهم إلى عامل سهل التأثر بالمبادىء والمواقف السياسية المتطرفة، خصوصا تلك التي يدعو إليها اليمين. فقد توصل أحد الخبراء الاجتماعيين في اسرائيل آشر أريان، في أحد أبحاثه الميدانية حول المواقف المعادية للعرب بين الاسرائيليين وفق مستواهم الثقافي وأصلهم، إلى أن الارتفاع في المستوى الثقافي لدى كل فئة بينهم، سواء كانت من الاشكناز أو من الشرقيين أو من مواليد اسرائيل، يؤدي إلى انخفاض في تطرفها السياسي، تجاه العرب. وبما أن اليهود الشرقيين يتميزون بمستواهم الثقافي المتدني، فإن التطرف بينهم مرتفع نسبيا، بحيث يفوق التطرف القائم بين فئات أخرى من الاسرائيليين[٤١].

وقد توسع فايس في تفسيره لهذه الظاهرة بالقول، أن أي فئة «تعيش في وضع من الانحطاط الاقتصادي والثقافي والاجتماعي يكون لديها ميل للتنفيس عن ذاتها في حركات تدفع نحو سمو الأنا الاجتماعي الخاص بها. وما يردده ليكود حول انتصاب القامة والكبرياء الوطني، والسمو الروحي الدائم، إنما يزيد من قبوله لدى هذه الفئات. وهذه هي ظاهرة عامة، تسود في المجتمع الاسرائيلي»[٤٢].

إن تأييد أغلبية اليهود الشرقيين لسلطة اليمين في اسرائيل، يدحض في حد ذاته أي افتراض أو نظرية في الجانب العربي، تدعي إمكان الاعتماد على موقف بناء من جانبهم تجاه العالم العربي، في الزمن الحاضر على الأقل. وينبغي عدم الاعتماد على مواقف قلة منهم، كالفهود السود مثلا، الذين أظهروا استعدادا للمساهمة في ايجاد حل للصراع العربي ـ الاسرائيلي، يقوم على أساس التقرب من العرب الذين لم يسيئوا للطوائف اليهودية التي كانت تعيش في بلدانهم على حد اعتراف أحدهم، كما سبق وذكرنا. إلا أن أكثرية اليهود الشرقيين الذين يؤيدون ليكود، إنما يتماثلون عمليا مع سياسته المتطرفة تجاه العرب، وهذا في حد ذاته كاف للحكم على مواقفهم وعدم تعليق آمال كبيرة على إمكان التعامل معهم في المستقبل، أو على دفعهم للمساهمة في تليين الموقف الاسرائيلي العام والرسمي. فهم يواصلون السير منذ قيام اسرائيل، في تيار التطرف، ولا أحد يعرف كيف ومتى سيتوقفون.

يلاحظ أنه إلى جانب تأييد ليكود، هنالك ظاهرة أخرى ملفتة للنظر في التوجه السياسي لدى اليهود الشرقيين في أوائل الثمانينات. وتتمثل هذه الظاهرة في بداية تنكرهم لمبدأ اللا ـ طائفية في اسرائيل، الذي استغلته الأحزاب الاشكنازية في الماضي لافشال أي تنظيم سياسي مستقل بينهم، بحجة تلاؤمه ومبدأ جمع الشتات أو صهر الطوائف اليهودية. وبتأثيره فشلت جميع القوائم الطائفية منذ الكنيست الثالث على الأقل، في الحصول على أي تمثيل في الكنيست (أنظر الجدول رقم ٣). إلا أن نجاح قائمة تامي (حركة تراث اسرائيل) التي شكلها وزير الأديان السابق في

حكـومة ليكود، أهرون أبو حتسيرة(*)، الذي انشق عن المفدال إثر تبرئته في المحكمة من تهم الاختـلاس وقبض الرشاوي أثناء عمله كوزير وكرئيس لبلدية الرملة سابقا، قد وضع علامات استفهام كثيرة حول تطور الاتجاهات السياسية بين اليهود الشرقيين خلال الثمانينات. فقد تمكن أبو حتسيرة، الذي ينتمي إلى الطائفة المغربية، أكبر الطوائف اليهودية في اسرائيل، من الفوز بثلاثة مقاعد في الكنيست العاشر، والمشاركة شخصيا في الائتلاف الحكومي الثاني الذي يترأسه ليكود، كوزير للعمل والرخاء. وبذلك يكون أبو حتسيرة قد نجح في فرض قائمة طائفية مستقلة لليهود الشرقيين في مؤسسات الحكم، في النصف الأول من الثمانينات، قد تكون بداية لتعميم وتوسيع هذه الظاهرة في المستقبل. فالانشقاق عن المفدال لأنه «حزب اشكنازي»[٤٣]، قد يجر أيضا انشقاقات طائفية من أحزاب اشكنازية أخرى في المستقبل، في حال عدم قيام هذه الأحزاب بتخصيص أماكن حقيقية للأعضاء السفاراديم في قوائم مرشحيها للكنيست، أو في حال توفر ظروف مؤاتية، كدعم مالي ومعنوي كما توفر لقائمة أبو حتسيرة، يشجع الأعضاء الشرقيين في الأحزاب الاشكنازية، خصوصا الكبيرة منها، على الانشقاق وتشكيل قوائم طائفية مستقلة.

إلا أن هذا الاحتمال يبدو بعيدا، إذ رغم التأييد الذي حصل عليه أبو حتسيرة بين أبناء طائفته، والذي مكنه من الحصول على تمثيل طائفي مستقل في الكنيست العاشر، فإن الاتجاه الأقوى بين ممثلي اليهود الشرقيين لا زال ممثلا في تقوية اندماجهم في الأحزاب القائمة، خصوصا في الحزبين الكبيرين، وفي مؤسسات الحكم. وما يشجع هؤلاء على الاستمرار في هذا الاتجاه، هو ذلك التجاوب القوي لدى تلك الأحزاب، في السعي المتواصل لتزيين قوائم مرشحيها، بالمزيد من هؤلاء المرشحين، جريا وراء عادتها القديمة، بهدف جذب أصوات أبناء طوائفهم من جهة، واحتواء يقـظتهم الطائفيـة من جهة أخرى (أنظر الجدول رقم ١). وكانت الظاهرة الملفتة للنظر خلال انتخابات الكنيست العاشر، هي لجوء تلك الأحزاب إلى تطوير أساليبها تلك، بواسطة وضع ممثل سفارادي في المكان الثاني في قوائم مرشحيها: دافيد ليفي من حيروت وموشي نسيم من الأحرار في قائمة ليكود، وشوشانة أربيلي ـ الموزيلينو من العمل وفيكتور شمطوف من مبام في قائمة المعراخ، وغيئولاه كوهين في هتحياه، ومردخاي بن ـ بورات في تيلم (قائمة دايان)، وميرون بنبنيستي في قائمة الحقوق المدنية (قائمة شولاميت ألوني)، نسيم اليعاد في الأحرار المستقلين وران كوهين في شلي. إلا أن تخصيص المكان الثاني في قوائم هذه الأحزاب للمرشحين السفاراديم، لم يكن يعني في أي حال من الأحوال القبول بإنتمائهم الفعلي ومشاركتهم الحقيقية في قيادتها أو توجيهها، خصوصا داخل الأحزاب الكبيرة. أي أن الممثلين السفاراديم، رغم ازدياد عددهم في الكنيست (أنظر الجدول رقم ١)، لم يحققوا بعد الانتماء إلى المجموعات القيادية الفاعلة والمؤثرة في صنع القرار، سواء داخل الأحزاب أو في الكنيست أو حتى داخل الحكومة. ولا زالت مشاركتهم في هذه الأحـزاب تتسم بالطابـع الرمزي، كما كان الأمر في الماضي، حيث أن وضع شوشانة أربيلي ـ

(*) حصل أبو حتسيرة على دعم مالي ومعنوي كبير من نسيم غاؤون، رئيس الاتحاد العالمي للطوائف السفارادية، ومن باقي فروع هذا الاتحاد، خصوصا فرعي نيويورك وكيب تاون في جنوب افريقيا. وغاؤون هو مليونير يهودي شرقي من اصل سوداني، يعيش في سويسرا، ويشغل إلى جانب منصبه كرئيس للاتحاد العالمي للطوائف السفارادية عدة منـاصب أخرى، فهو: الرئيس الدوري للطائفة اليهودية في جنيف، ورئيس الجباية اليهودية الموحدة في سويسرا، ورئيس مشروع البوندس (سندات القروض) هنالك أيضا، ونائب رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، وعضو مجلس أمناء الوكالة اليهودية.

الموزيلينو في المكان الثاني في قائمة المعراخ، قبيل انتخابات الكنيست العاشر، ورافي أدري في المكان السابع منها، لم يكن يعني في أي حال من الأحوال القبول بإنتمائهم إلى الصف القيادي داخل هذا التكتل. ويلاحظ أن هؤلاء الممثلين أصبحوا يعون هذه الحقيقة، حيث حاولوا إعلان التمرد الطائفي داخل المعراخ بعد تلك الانتخابات، أثر انتخاب ممثليه للجان الكنيست. فقد جرت عملية الانتخاب تلك في ظل صراع حقيقي بين قيادة المعراخ ونوابه من السفاراديم، الذين طالبوا بالعضوية في لجنتي الخارجية والأمن، والمالية، مهددين بالانشقاق عن الحزب وتشكيل قائمة منفردة في حال رفض مطالبهم(٤٤). والملفت للنظر هنا، أن النواب السفاراديم، سواء كانوا منتمين إلى الائتلاف أو المعارضة، باتوا متضامنين فيما بينهم حول هدف الوصول إلى المراكز العليا داخل أحزابهم، وفي الحكومة والكنيست. فنواب المعراخ بينهم، مثلا، تمردوا على قرار كتلتهم، بشأن التصويت في الكنيست ضد تعيين وزير الاسكان في حكومة ليكود الثانية، نائبا لرئيس الحكومة، وقام معظمهم بالتصويت إلى جانبه، بينما امتنع بعضهم عن التصويت(٤٥). إلا أنه يبدو أن هذا التضامن حول هدف الوصول إلى المراكز العليا، لم يجد نفعا في زيادة نفوذهم ولن يجدي، إذ أنه حتى دافيد ليفي الذي نجح في الوصول إلى مركز نيابة رئاسة الحكومة لأول مرة في تاريخ اسرائيل، لم يحقق الانتماء إلى المجموعة القيادية المشرفة على صنع القرارات الهامة خصوصا في المجال السياسي الخارجي والأمني.

---

(١) **سيفر هاتعودوت شل هافاعاد هليئومي شل كنيست يسرائيل بايرتس ـ يسرائيل**، (كتاب الوثائق للجنة التنفيذية للمجلس الملي اليهودي في أرض ـ اسرائيل)، (رئيس التحرير: موشي أطياس)، القدس: رفائيل حاييم كوهين، ١٩٦٣، ص ٤٣٠ ـ ٤٣٣ (بالعبرية).

(٢) **المصدر نفسه**، ص ٤٣٤.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ٤٣٦.

(٤) قانون تنظيم الطوائف الدينية، نظام الطائفة اليهودية، **قوانين فلسطين** (درايتون)، القدس: مطبعة الحكومة، ١٩٣٤، الجزء الثالث، ص ٢٦٦٠.

(٤م) دان هوروفيتس وموشي ليساك، **ميشوف لمدينـاه** (من اليشوف إلى الدولة) تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٧٧، ص ٢٤٠ (بالعبرية).

(٥) شيفح فايس، «الحكم المحلي في اسرائيل وقيادته» في **هامعـريخت هابوليتيت هايسرائيلت**. (النظام السياسي الاسرائيلي) (تحرير موشي ليساك وعمانوئيل غوتمان)، تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٧٧ ص ٣٥٠ (بالعبرية).

(٦) أنظر يورام بيري، **دافار**، ١٩٨١/٥/٢٩.

(٧) فايس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦٠.

(٨) **المصدر نفسه**.

(٩) دافيد حامو، **دافار**، ١٩٨١/١٠/١٤.

(١٠) عمانوئيل غوتمان ويعقوب لاندو، «النخبة السياسية في اسرائيل ـ مميزاتها وتركيبها»، في «النظام السياسي...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٥.

(١١) **المصدر نفسه**، ص ٢١٦.

(١٢) أنظر أسماء حكومة رابين في **Israel Government Year Book (1976)**

(١٣) أسماء حكومة مناحيم بيغن الأولى في **المصدر نفسه** (١٩٧٩)، ص ١.

(١٤) اسماء حكومة بيغن الثانية في تقرير اسرائيليات، **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٩، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١، ص ٢٣٠ ـ ٢٣١.

(١٥) إيلي تابور، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٦/٧.

(١٦) شيفح فايس، **هآرتس**، ١٩٧٧/٥/٢٥.

(١٧) فايس، «الحكم المحلي في اسرائيل وقيادته»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦٤.

(١٨) **المصدر نفسه**، ص ٣٦٥.

(١٩) **المصدر نفسه**، ص ٣٦٦ ـ ٣٦٧.

(٢٠) دفوره برنشتاين ويوحنان بيرس، «الفهود السود ـ من عصابة شوارع إلى حركة اجتماعية». في ي. بيرس، **يحسي عيدوت بيسرائيل** (علاقات الطوائف في اسرائيل)، تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٧٧ (طبعة ثانية)، ص ١٦٧ (بالعبرية).

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ١٦١.

(٢٢) أنظر دراسة التأمين الوطني حول عدم المساواة الاجتماعية في اسرائيل، **كول هعام**، ١٩٨١/٣/١٨.

(٢٣) **المصدر نفسه**.
(٢٤) برنشتاين وبيرس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦١ ـ ١٦٢.
(٢٥) **المصدر نفسه**.
(٢٦) ناحوم بارنياع، **ملحق دافار**، ١٩٧٢/٦/٩.
(٢٧) برنشتاين وبيرس، **مصدر سبق ذكره**، ١٦٣.
(٢٨) حديث زعماء الفهود السود في **عل همشمار**، ١٩٧١/١/٣١.
(٢٩) يوسف فاكسمان، **معاريف**، ١٩٧٢/٤/١١.
(٣٠) **المصدر نفسه**.
(٣١) **المصدر نفسه**.
(٣٢) انظر حديث كوخافي شيمش كما نقله بارنياع، **مصدر سبق ذكره**.
(٣٣) بيرس «علاقات الطوائف....»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧١.
(٣٤) **المصدر نفسه**، ص ١٧٣.
(٣٥) ش. فايس، **دافار**، ١٩٨١/٥/٢٧.
(٣٦) ش. فايس، حول الانقسام الطائفي في انتخابات الكنيست العاشر، **هآرتس**، ١٩٨١/٧/٧، **يديعوت أحرونوت**، ١٩٨١/٧/٢.
(٣٧) ش. فايس. **هآرتس**، ١٩٧٧/٥/٢٥.
(٣٨) أنظر حديث ايزنشتايت كما نقله فايس، ووجهة نظر الأخير حول التمرد الطائفي في اسرائيل، **المصدر نفسه**، ١٩٨١/٧/٧.
(٣٩) فايس، **المصدر نفسه**.
(٤٠) فايس، **المصدر نفسه**، ١٩٧٧/٥/٢٥.
(٤١) انظر دراسة آشر اريان، «الثبات والتغيير في اتجاهات الراي العام وفي السياسة»، في «النظام السياسي...»، **مصدر سبق ذكره**، ٢٥١ ـ ٢٥٧.
(٤٢) فايس، **هآرتس**، ١٩٧٧/٥/٢٥.
(٤٣) من مقابلة مع الوزير أهرون أبو حتسيرة، **معاريف**، ١٩٨١/٥/٢٩.
(٤٤) **هآرتس**، ١٩٨١/٨/١٩.
(٤٥) **المصدر نفسه**، ١٩٨١/١١/٤.

الصهيونية
نشأتها، فكرها، ممارستها

صالح زهر الدين

قبل التطرق إلى نشأة الحركة الصهيونية والخطوات التي اتخذتها للوصول إلى تحقيق اهدافها الاستعمارية، لا بد من الاشارة إلى تعريف كل من «اليهودية» و «الصهيونية» لأن الكثير من المعنيين بالأمر ومنهم عرب ايضا، لا يميز بينهما على الرغم من الفارق الكبير بين الحركتين.

«فاليهودية» ديانة مشتقة من «اليهود»، وهم من سلالة ابراهيم الخليل الذين كانوا يسمّون بالعبرانيين ثم بالاسرائيليين، حيث هاجر ابراهيم بجماعته الكلدانية حوالي سنة ١٨٠٥ ق.م. من جنوب العراق (أور) إلى أرض كنعان، التي كان يقطنها الكنعانيون، وأطلق عليها اسمهم (وهم قبائل عربية هاجرت إلى هذه الارض من الجزيرة العربية في الألف الثالث قبل الميلاد على أثر موجة القحط والجفاف التي اجتاحت تلك المنطقة في تلك الفترة). ومنذ لك الوقت سمّي جماعة ابراهيم بالعبرانيين[١]. بيد ان المرجح، أن تسميتهم بهذا الاسم (العبرانيون) كان نتيجة عودتهم من مصر بعد أن طردهم منها الفرعون رعمسيس الثاني عام ١٢٩٠ ق.م، عندما عبروا نهر الأردن إلى أرض كنعان، وهذا دليل كاف على أنهم غرباء طارئون على فلسطين؛ حيث دخلوا أريحا ودمّروها على من فيها وما فيها انطلاقا من وصية إلههم يهوه لقومه: «إذا دخلت مدينة لا يفُتّك ان تقتل سكانها بحد السيف، وأن تستأصلهم أطلّة الدم، وأن تبيد كل ما يكون في تلك المدينة، وان تذبح بهائمها»[٢].

اما «الصهيونية» فهي حركة سياسية عنصرية استعمارية استيطانية من مخلفات الفكر الاوروبي القومي التوسعي من نهاية القرن التاسع عشر. وهي «مشتقة» من كلمة «صهيون» (وهو اسم جبل في القدس) ومعناها الارض الموعودة او الارض المقدسة»[٣]. واول مبتدع لكلمة «الصهيونية» كان «ناثان برنبوم»[٤]. أما فيما يتعلق بفلسطين، فإنها سميت بهذا الاسم نسبة إلى إحدى قبائل جزيرة كريت، واهمها قبيلة «بولستي» عندما هاجمتها القبائل اليونانية في اوائل القرن الثاني عشر ق.م. (نحو سنة ١١٨٤ ق.م) فهربت هذه القبيلة مع قبائل أخرى غيرها إلى السواحل المصرية حيث تصدّى لها فراعنة مصر، فتوجهت إلى الأراضي الساحلية الجنوبية - الغربية لأرض كنعان واستولت على غزة وعسقلان وأسدود، فاكتسبت هذه الرقعة الساحلية منذ ذلك الوقت اسم فلسطين نسبة إلى هذه القبيلة الايجية التي حلّت بها[٥].

هذا ويصوّر الصهيونيون عن طريق أجهزة الدعاية ووسائل الاعلام التي يملكونها أن

فلسطين هي ملك لهم، وأنها «ارض الميعاد» وأنهم «شعب الله المختار»، ولا يحق لأي كان الوجود فيها سواهم. بيد أن الوقائع التاريخية تثبت عروبة فلسطين قبل الفتح العربي لها بنحو خمسةوثلاثين قرنا (اي منذ سنة ٣٥٠٠ ق.م عندما وصل الكنعانيون إلى الأرض التي سميت باسمهم فيما بعد (ارض كنعان). وكان الفينيقيون الذين هم فريق من الكنعانيين قد اتخذوا من الساحل الممتد من اللاذقية في الشمال حتى جبل الكرمل في الجنوب مقرا لهم، وبعده بأربعة عشر قرنا، وجميع سكانها عرب أقحاح، وهذا ما يثبت عروبة هذه الارض على مدى خمسة وأربعين قرنا متواصلة.

اما الفترة القصيرة التي سيطر فيها العبرانيون على فلسطين، فكانت خلال حكم الملك داوود وابنه سليمان، ولا تتجاوز هذه الفترة السبعين عاما، وذلك عندما تمكن الملك داوود من إقامة مُلْك للعبرانيين في القرن العاشر ق.م ثم خلفه ابنه سليمان الذي يعتبر من أقوى ملوكهم؛ ورغم قوته وشهرته فإنه تحالف مع الفينيقيين الذين ساعدوه ببناء الهيكل الشهير في القدس. اما من ناحية ثانية، وخلال هذه الفترة من قوة العبرانيين وملوكهم، فقد كانت فلسطين تابعة لمصر وخاضعة لسيطرتها، بدليل انه عندما «تزوج الملك سليمان احدى اميرات الاسرة المصرية الحاكمة اقطعه فرعون مصر، كصداق لابنته، قرية (الجرار) بجانب مدينة (الرملة). وهذه الحادثة شاهد على أن الدولة اليهودية، حتى في أقوى أيامها، أي في عهد سليمان، كانت دولة رمزية، وأن السيادة الحقيقية كانت لمصر»[٦]. ثم انقسمت مملكة سليمان بعد موته إلى مملكتين: اسرائيل وعاصمتها السامرة. ويهودا وعاصمتها القدس. ولهذا تعتبر مملكتهم حدثا طارئا ليس إلا.

هذه النظرة الموجزة عن فلسطين، واليهودية والصهيونية، تسمح لنا بالدخول بصورة تفصيلية في الظروف التي أدّت الى نشوء الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر، والجذور التي انطلقت منها، والمراحل التي مرت بها، بالاضافة للخطوات السريّة والعلنية للدبلوماسية الصهيونية، وتلاقي أهدافها مع أهداف الدول الاستعمارية الاوروبية في تلك الفترة، وصولا للأهداف التي أعلنتها من خلال مذكراتها ومؤتمراتها ومباحثاتها مع المسؤولين الذين كانوا يمتلكون بأيديهم زمام المبادرة والتحكم بمختلف الامور. فمن الملاحظ، وعلى ضوء الدراسة التاريخية للمراحل التي مرّ بها الشرق العربي وفلسطين بصورة خاصة، أن هذه المنطقة كانت عرضة لسلسلة متواصلة من الفتوحات ولأهداف معروفة تماما، عاشت خلالها فلسطين وضعا مميزا، حيث أعطتها الحملات الصليبية، التي قامت في اواخر القرن الحادي عشر،طابع الخصوصية والأهمية اكثر من أية فترة اخرى، وكان تركيز الغرب الاستعماري على فلسطين يتخذ بعدا مهما في إطار النظر إلى أهمية المنطقة العربية من مختلف النواحي التي تتميز بها.

والواقع ان القرن التاسع عشر كان عصر انتصار القوميات في القارة الاوروبية. وكانت عملية التسابق الاستعماري والتكالب المحموم على القارة الأفريقية في هذا القرن نتيجة لبروز العامل القومي والمراهنات على الدور الأكثر قوّة وفعالية لدى هذه الأمم التي تؤكد فاعليتها عن طريق اتساع رقعة سيطرتها على المناطق المستعمرة والتابعة. في ضوء ذلك، ونظراً لواقع ان اليهود الذين كانوا يعيشون في هذه المجتمعات الاوروبية، والذين كانت زعاماتهم الدينية والصهيونية، تعتبرهم أرقى وأطهر المخلوقات على وجه الارض، أرادوا العمل وبشكل مشابه للحمّى القومية الاوروبية والسيطرة الاستعمارية، ووجدوا الفرصة ملائمة لتحقيق الحلم الذي راودهم باستمرار في «العودة إلى أرض الميعاد» وخلق «قوميتهم اليهودية» على ارض فلسطين العربية، ولو كان هناك فقدان وانعدام لمعظم العوامل المكوّنة للقومية انطلاقا من اللغة [٧] والأرض والتاريخ المشترك والعادات والتقاليد والاقتصاد والمصير المشترك، خصوصا بعد ان ثبت وبصورة جليّة أن العامل الديني - الذي يركز عليه الصهيونيون - لا يشكل عاملا من عوامل القومية.

حتى من هذا المنطلق نرى ان الهوّة كانت واسعة تماما بين الاستعمارين، الصهيوني والاوروبي، وان كان هناك تلاق في الاهداف وتشابه في الاسلوب حيث ان «تقليد» الصهيونية للاستعمار الاوروبي في إرسال المستعمرين للسيطرة وإقامة جاليات استيطانية تستطيع ان تقيم دولة على مرّ الزمن تابعة للدولة الأم، كان واقفا على رأسه لا على قدميه حيث «كان الاستعمار عند الصهيونية أداة لبناء الدولة القومية وليس وليدا لقومية قد سلف تحقيقها»(٨).

وكما ان «اسرائيل» ربيبة الصهيونية، لم يكن وجودها عفويا ووليد الصدفة، كذلك فالحركة الصهيونية ـ الأم ـ كانت «لاسباب نشوئها عوامل عديدة، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية، منها ما يتعلق بأوضاع اليهود واليهودية الذاتية خلال تلك الفترة التي كانت بحد ذاتها تتمة لما سبقها من تطور في هذه المجالات خلال القرون السابقة، ومنها ما يتعلق بالأوضاع العامة في البلدان التي كان اليهود يعيشون فيها والتغييرات التي حدثت في أوروبا وروسيا، خصوصا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر»(٩). ولولا الجهد المنظم والتخطيط الدقيق والمتواصل الذي بذله قادة الصهيونية بمساعدة المتعاطفين معهم والمناصرين لهم لما توصلوا إلى ما نراه اليوم ونعاني من نتائجه.

وقد برز التخطيط الذكي عند قادة الحركة منذ بداية تكوينها، حيث توهّم البعض أن انقسام الحركة الصهيونية بشكل دائم ـ ومستمر حتى اليوم ـ إلى أجنحة، هو بداية النهاية لها. بيد انه في الواقع، ورغم كل الانقسامات والخلافات في وجهات النظر والآراء، بقيت الحركة موحّدة وموجهة على أسس ثابتة لاهداف محددة واضحة من قبل قيادة تضع نصب أعينها تحقيق ما رسمته الثوابت الأساسية لمنطلقاتها ونشأتها. ومن المعروف انه كان للحركة الصهيونية في سنواتها الاولى نوعان من المناصرين والمؤيدين: الصهيونيون الثقافيون والصهيونيون السياسيون. «وقد اهتم الصهيونيون الثقافيون بشكل اولي بإحياء الثقافة العبرية، وبارتباط اليهود بتاريخ فلسطين لغويا ودينياوجنسيا. أما الصهيونيون السياسيون فقد عنوا بالمشكلة اليهودية، وكانت فلسطين بالنسبة لهم أفضل الأماكن منطقيا لاقامة دولة قومية لليهود. بيد أن بعض الصهيونيين السياسيين الاوائل لم يصر على فلسطين، وهذه حقيقة تظهر ان اهتمامهم بخلق قومية يهودية أعظم بكثير من اهتمامهم بالثقافة اليهودية وبفكرة العودة الخيالية»(١٠).

هذا وتؤكد المجتمعات التي كان اليهود يعيشون بين ظهرانيها، أن عديدين منهم كانوا يفضلون العزلة عن الآخرين والعيش في مجتمعات مغلقة، ويرفضون الاندماج مع السكان المحليين، ويبتعدون عن كل ما يمت للحياة الاجتماعية بصلة، وذلك بسبب ممارستهم لبعض الأعمال والحرف التي كانت تقتصر عليهم دون سواهم في بعض الاحيان. وكانت التجارة والربا محور اهتمام هذا النوع منهم بالاضافة للنظرة الاستعلائية التي كان هؤلاء ـ وما زالوا ـ ينظرون بها إلى سائر البشر، منطلقين من إدعائهم أنهم «شعب الله المختار» وان الله لهم وحدهم دون الآخرين، وهو حكر عليهم دون سواهم. والاضطهادات التي عانى منها يهود في المجتمعات الغربية، كان يقابلها في المجتمع العربي تسامح واسع، ومعاملتهم على قدم المساواة مع المواطنين العرب دون أي تمييز. وفي الوقت الذي نشأت فيه «الحركة اللاسامية» في المانيا في بادىء الامر، لتضطهد اليهود باسم العنصرية لا الدين، ثم انتشرت في الاقطار الاوروبية، وبلغت هذه الاضطهادات الذروة في روسيا وبولونيا، مما أدى إلى مذابح كثيرة كان لها الأثر الكبير في تأسيس الجمعيات والمنظمات الصهيونية التي مثلت بذور الحركة الصهيونية فيمابعد، فقد كان للعرب دورهم الكبير في العطف على اليهود في المجتمعات التي كانوا يعيشون فيها بينهم، كما عطفوا على من وفد منهم إلى فلسطين مشكلا الدفعة الاولى من طلائع الصهيونية قبل ان تتخذ الهجرة

اليهودية طابع التنظيم الدقيق بعد أول مؤتمر صهيوني في بال في سويسرا عام ١٨٩٧ بزعامة تيودور هرتسل.

ولكن ظهور «الحركة اللاسامية» كان نتيجة لأسباب متعددة تعود بشكل أساسي للتقدم الذي احرزه اليهود والسيطرة على كثير من نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والفكرية خصوصا، بعد الثورة الامريكية والثورة الفرنسية. «ويلاحظ من مختلف نشاطات اليهود وأوضاعهم في اوروبا، خلال هذه الفترة، خصوصا في فرنسا والمانيا وبريطانيا، انهم كانوا قد وصلوا، خلال الربع الاخير من القرن التاسع عشر، بعد أن منحت لهم الحقوق المدنية، إلى مرحلة متقدمة من الاندماج بالشعوب التي يعيشون بينها، واعتبار أنفسهم جزءا منها، بعد أن انغمس الكثيرون منهم في الحياة السياسية فيها»(١١) . كما كان للحركة اللاسامية تأثير كبير في صهينة عدد كبير من قادة الحركة الصهيونية الذين كانوا من دعاة الاندماج، ومنهم هرتسل الذي أعلن ان اليهود يحملون اللاسامية معهم اينما ذهبوا. والمعروف ان فترة الاضطهادات التي تعرض لها اليهود لم تقتصر عليهم فقط، بل هناك الكثير من الطوائف المسيحية التي تعرضت لاضطهادات مماثلة إن لم يكن اكثر قسوة ووحشية، كما تعرضت طبقات اجتماعية ايضا لانواع مختلفة من العذاب، ومحاكم التفتيش الاسبانية وفظائعها تمثل شاهدا كبيرا على تلك الاعمال والممارسات. ولكن الجدير ذكره ان دعاة الانعزال بين اليهود برعوا في فن الدعاية والاعلام، وأظهروا ان هذا الاضطهاد كان مقصورا عليهم وذلك من أجل إثارة الشفقة والرحمة، كما لم يكن هذا الاضطهاد بسبب الانتماء الديني، لأن أحداث التاريخ تبرهن بوضوح أن معظم الصراعات ـ حتى الدينية منها ـ كانت تقوم على أساس التناقضات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد كان هذا الاضطهاد نتيجة الامتيازات الاقتصادية التي تمتع بها عدد من اليهود في المجتمعات الاوروبية، والتي انعكست بدورها على مركزهم الاجتماعي والسياسي والثقافي، مما كان له اكبر الاثر على الفئات المسيحية في هذه المجتمعات . ونذكر على سبيل المثال كيف كان وضع اليهود في روسيا حيث «كانت اكثريتهم تعيش على التجارة والحرب واستئجار المزارع والحانات والمطاعم والفنادق وتشغيلها بحيث كانوا حلقة الوصل بين الاقطاعيين الروس او البولونيين وبين الفلاحين»(١٢).

فالانغلاق النفسي والجغرافي، ورفض اندماج اليهود في المجتمعات التي كانوا يعيشون فيها بالرغم من افتقارهم للعوامل الأساسية المكونة للقومية، جعل بعض غلاتهم المتعصبين يستنجدون «بعرقيّتهم» لاثبات وجود قومية لهم: «يقولون لنا ان العاطفة القومية هي التي تمنع اليهود من الاندماج، ولكن ما هي هذه العاطفة القومية، اي نوع غريب من القوميات هي قوميتنا غير الحيّة، والتي لا تموت، اين تقع مكامن قوتها، نحن لا نملك بلدا، وليست لنا لغة قومية حيّة بل عدد من اللغات التي نقلناها عن الآخرين، أما ديننا فيسير نحو الزوال، وهناك كثير من المتدينين؟ الجواب ان هناك قوة اساسية في داخل كل منا تناضل من أجل بقائها، وتحاول ان تحقق نفسها، هذه القوة هي انتماؤنا العرقي»(١٣).

ويضيف احد المفكرين الصهيونيين عاملا آخر إلى عوامل «القومية اليهودية» حيث يقول إن «ثمة واقعا هو كون الشعب اليهودي قد وعى وجوده كشعب طيلة العهود التي مرت على وجوده التاريخي تقريبا»(١٤) . ويضيف مفكر صهيوني آخر إلى عوامل القومية عاملا آخر هو عامل القيم حيث يقول «ان ما حافظ على وحدة اليهود جملة من القيم التي ارتبط اليهود بها بقوة، الوعي اليهودي، وتصورهم لأنفسهم، ومكانهم في حفظ الله»(١٥).

على هذا الاساس، «فالقومية اليهودية» إذن تتلخص عواملها بنقاط أربع: ١ ـ العاطفة القومية؛ ٢ ـ الانتماء العرقي؛ ٣ ـ الوعي اليهودي؛ ٤ ـ القيم اليهودية. وهذه العظمة التي يتبجّح بها الصهيونيون، والتفوق الروحي لا يقتصر فقط على الفكر الفلسفي الصهيوني بل أن سياسيا

كبيرا كشمعون بيرس يدّعي ان انتصار اليهود ليس نتيجة تفوق عسكري وحسب بل هو نتيجة تفـوق اخلاقي ايضا[١٦] . وقد فرضت على اليهود في بعض الدول انماط «قانونية» تلائم نزعة الانغـلاق، وذلك عن طريق أسوار «الغيتو» والحياة الخاصة في داخلها. ومن هنا كانت «مدينة البندقية في ايطاليا، التي لم تكن خاضعة لسلطة البابوات، اول من ادخل نظام الغيتو في حياة اليهود، عندما أصدر مجلس المدينة سنة ١٥١٦، أمراً اجبر بموجبه اليهود في المدينة على السكن في حيّ مغلق خاص بهم»[١٧] . ولكن هذا النظام «القانوني» و «الاجباري» كان خدمة كبرى لليهود، وتجسيدا وتكريسا لما يؤمن به دعاة الانعزال حول رفضهم الاندماج بالشعوب التي كانوا يعيشون بينها. بيد ان الآخرين الذين فرضوا عليهم نظام الغيتو كانوا يعتقدون بأنهم يقيدون حرية اليهود ويقدمون خدمة جلّى للمسيحية والكنيسة. لكن النتيجة كانت عكس ما اعتقده هؤلاء وكأنهم كانوا يعملون معا يدا بيد من أجل المعتقدات اليهودية وتحقيق أهدافها.

ولم يقتصر نظام الغيتو على ايطاليا وحدها، بل تعداه ليشمل مدنا في مناطق اخرى. حيث بعد مئة عام على إقامة اول غيتو يهودي في البندقية، اقيم غيتو آخر في سنة ١٦١٦ في مدينة فرانكفورت «حيث فرض نظام الغيتو على اليهود في المدينة المذكورة بناء على اتفاق خاص بذلك بين مجلس المدينة وسكانها اليهود.. اما في سنة ١٦٢٤ فقد فرض هذا النظام ايضا في مدينة فيينا، ولكن هذه المرة بناء على طلب اليهود انفسهم»[١٨] . ومما يجب ذكره في هذا المجال، دور الحركة الاندماجية اليهودية او ما كان يطلق عليها اسم هسكالا **Haskalah** اي حركة التنوّر. وقد دعت هذه الحركة لاندماج اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها، والقضاء على تميزهم واستعـلائهم. بيد ان الأحداث المتتابعة وفقدان الأمل بقيام مجتمعات اوروبية تحررية عادلة قادرة على استيعـاب اليهـود اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، أديا، في النهاية، إلى عجز حركة هسكالا وانتصار دعاة الانغلاق والتعصب العرقي، وتشجيع المتمولين اليهود على الهجرة خارج حدود القـارة الاوروبيـة خوفا من المنافسة البرجوازية على الصعيد الاوروبي الذي اتخذ من الجاليات اليهودية اداة رئيسية في مساعدة الاستعمار الاوروبي خارج نطاق القارة. وهذا ما حدث مثلا اثناء حملة نابوليون على الشرق عام ١٧٩٨، عندما دعا اليهود لمساعدته مقابل إعادتهم إلى القـدس وإعادة بناء هيكل سليمان، وقد وقفوا الى جانبه. وكان انهيار الحركة الاندماجية (هسكالا) بشكل كامل بعد عملية اغتيال القيصر الروسي الكسندر الثاني عام ١٨٨١ والمجازر التي ارتكبت بحق اليهود، حيث كان من نتيجتها قيام منظمات وجمعيات صهيونية مكانها كان أولها «جمعية احباء صهيون» والثانية «بيلو» ومعناها رجوع أهل يعقوب الى فلسطين. وكانت المهام الرئيسيـة لهاتين الجمعيتين إحياء اللغة العبرية، وشراء الاراضي في فلسطين، وتدريب الشباب اليهـودي وتهجـيره إليهـا. وتعتبـر هذه، البذور السياسية الاولى للحركة الصهيونية. وتمكنت الجمعيتان من إنشاء المستعمرات الزراعية في فلسطين للمهاجرين اليهود، وكان اولها مستعمرة ريشون لزيون **(Richon le Zion)** قرب يافا عام ١٨٨٢ [١٩] .

هذا وقد ساهم كثير من المتمولين اليهود في تهجير اليهود إلى فلسطين من أجل الاستيطان والاستعمار. وكانت اسرة البارون روتشيلد من اكبر الاسر التي لعبت دورا في هذا المجال، إلا ان هذه العمليات «التهجيرية» بقيت دون المستوى المطلوب لانها لم تأخذ بعدا منظما وتخطيطا دقيقا، ولم تف، بالتالي، بما هو مطلوب. وهذا ما إخذه هرتسل على عاتقه منذ عام ١٨٩٧، وذلك بإجراء التغيير الجذري في الستراتيجية الصهيونية بعد فشل المجهود الأول لزرع جالية من المستوطنين الصهيونيين في فلسطين في السنوات الخمس عشرة الاولى من الاستعمار الصهيوني (١٨٨٣ - ١٨٩٧) والاستعاضة عن ذلك ببرنامج قومي منظم قادر على إحراز النتائج المرجوّة.

مؤتمر بال ١٨٩٧

قبل انعقاد هذا المؤتمر، الذي يعتبر حجر الأساس في البناء الصهيوني، كان لبعض المعطيات دورها الكبير في عقده، فقد ساهم الثري اليهودي موسى مونتفيوري في عام ١٨٣٥ في إنشاء اول مدرسة في فلسطين، وشجع الهجرة اليهودية إليها، كما «حصل من السلطان عبد المجيد العثماني على فرمان [مرسوم] يسمح له بشراء الاراضي في يافا والقدس. فاشترى الارض القائمة حاليا، فوق بركة السلطان سليمان القانوني في القدس سنة ١٨٥٤، وقد اقيم عليها حي يهودي، ما زال حتى هذا اليوم،يعرف بحي مونتفيوري. كما انه بذل قصارى جهده في اقناع اليهود القاطنين في فلسطين آنذاك بأن يتحولوا إلى فلاحين. ومن أجل هذه الغاية انشأ أول بيّارة برتقال يهودية بالقرب من يافا سنة ١٨٥٦. كما انه تعهد بدفع نفقات كل يهودي يرغب في الهجرة الى فلسطين بقصد الاستيطان»(٢٠).

ويبدو ان الاهتمام بالأرض والزراعة والمشروعات الزراعية كان يأخذ القسط الأكبر من التوجهات الصهيونية لاستعمار فلسطين واستيطانها. «ففي عام ١٨٦٠ ايضا تأسست في فرنسا حركة الاتحاد الاسرائيلي العالمي الأليانس Alliance ظاهرها رفع المستوى المعنوي والثقافي لليهود وخصوصا في الشرق وشمالي افريقيا. وأبدت فرنسا عطفا ظاهرا على هذه الحركة ودعمتها بقوة حتى استطاعت شراء بعض الاراضي في فلسطين وإقامة بعض المشروعات عليها، كما انشأت أول مدرسة زراعية في فلسطين هي «مكفا اسرائيل» التي لا تبعد عن مدينة يافا اكثر من اربعة كيلومترات»(٢١).

وكما لعب الاهتمام بالزراعة دوره على هذا الصعيد؛ كان للاهتمام بالعمل الثقافي والروحي والسياسي دوره ايضا. وبرزت الصهيونية الروحية ممثلة بزعيمها الاوكراني آشرغنز برغ المعروف بأحدها عام (ومعناه احد من العامة) وأسس نادي بني موسى لتدريب الشباب اليهودي وتعويدهم على القتال وسفك الدماء. ويعتبر احدها عام الاستاذ الروحي لوايزمن. كما كان للكتاب الذي ألفه البارون دي هيرش الألماني بعنوان «روما وأورشليم» دوره ايضا، وهو الذي اسس جمعية الاستعمار اليهودي في لندن. لكن الضجة الكبرى ثارت بعد صدور كتاب ليون بنسكر عام ١٨٨٢ بعنوان «التحرر الذاتي» حيث كان بمثابة أول داع إلى إقامة وطن قومي لليهود دون التشبث ببقعة معينة لهذا لوطن، بعد أن كان بنسكر في مطلع شبابه من أكبر الداعين إلى اندماج اليهود في أوطانهم، وتخلى عن ذلك بعد مجازر روسيا عام ١٨٨١. ثم كان كتاب هرتسل «الدولة اليهودية» قبل عام ١٨٩٧ بمثابة ميلاد الحركة الصهيونية.

وكما كان بنسكر في البدء من دعاة الاندماج، فقد كان هرتسل ايضا من الذين نادوا باندماج اليهود مع غيرهم من المواطنين، معتقدا ان هذا العمل هو السبيل الوحيد للقضاء على ما كانوا يلقونه من اضطهاد. وبلغت به فكرة الاندماج حدا جعلته ينادي، كحل جذري للمشكلة، بأن يتنصرّ اليهود. كما بلغ به الخيال درجة جعلته يتمنى اخذ اطفال اليهود إلى روما، لتعميدهم في الكنيسة بين يدي البابا، وجعلهم مسيحيين. وفي هذا وضع حد للحياة اليهودية، وبالنسبة للاجيال القادمة (٢٢). لكن محاكمة الضابط اليهودي الفرنسي دريفوس بعد ان باع اسرارا عسكرية لالمانيا، نقلت هرتسل من يهودي اندماجي إلى صهيوني. وبقي هرتسل يعمل جاهدا من اجل نقل نشاطه الى الواقع العملي، حيث تمكن في شهر آب ١٨٩٧ من عقد أول مؤتمر صهيوني في بال في سويسرا. وحدد في خطاب الافتتاح غاية المؤتمر قائلا: «نحن هنا لنرسي حجر الاساس للبيت الذي سوف يأوي الامة اليهودية»، كما تضمن البرنامج الذي اقترحه ثلاث نقاط أساسية:

١ ـ ايجاد استعمار يهودي لفلسطين، منظم وعلى نطاق واسع.

٢ ـ الحصول على حق شرعي، معترف به دوليا لاستعمار فلسطين.
٣ ـ انشاء منظمة دائمة لتوحد جميع اليهود من اجل قضية الصهيونية[٢٣] .

ونظرا لكثافة الحضور في هذا المؤتمر كمندوبين عن المنظمات والجمعيات الصهيونية من مختلف مناطق العالم، والذين بلغ عددهم حوالي ٢٠٤ مندوبين، فقد برز هرتسل كشخصية فاعلة لها وزنها من خلال التنظيم الدقيق والتخطيط الواعي لمستقبل اليهود في دولة خاصة بهم تخلصهم من الاضطهاد وتضفي عليهم «طابعا قوميا» عنصريا. وخير دليل على تخطيطه المنظم ما ذكره في مذكراته في اعقاب إنتهاء المؤتمر قائلا: «لو اردت ان اختصر مؤتمر بال في كلمة واحدة ـ وهذا ما لن افعله صراحة ـ لقلت: في بال اسست الدولة الصهيونية. ولو أعلنت ذلك اليوم لقابلني العالم بالسخرية والتهكم. ولكن بعد خمس سنوات على وجه الاحتمال، وبعد خمسين سنة على وجه التأكيد سيرى هذه الدولة جميع الناس»[٢٤] . وقد رأينا قيام دولة اسرائيل بعدواحد وخمسين عاما على انعقاد المؤتمر الصهيوني الاول وذلك عام ١٩٤٨.

وهكذا أوجد مؤتمر بال الصهيونية كحركة سياسية، مثلما أوجد المنظمة الصهيونية على الصعيد العالمي، كما خرج المؤتمر بهدف واضح وصريح يتلخص غرضه النهائي بالتالي «ان هدف الصهيونية هو خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام»[٢٥] . بالاضافة لكل ذلك، فقد برزت الصهيونية إلى الوجود بشكلها العنصري الاستعماري واضعة نصب مخططاتها اقتلاع شعب فلسطين من ارضه، وتشريده إلى خارج حدوده، مقابل اقتلاع جذور يهود العالم من مجتمعاتهم الموجودين فيها وتهجيرهم الى فلسطين لاقامة دولتهم «القومية» اليهودية فيها، وتحويل المضطهدين اليهود إلى مضطهدين بحق شعب فلسطين مع تحميله مسؤولية اضطهادهم من قبل الذين لا يمتّون بصلة إلى هذا الشعب. كما توضحت ايضا طبيعة العلاقة بين الصهيونية والاستعمار كتوأمين متلازمين بالاضافة لرعايا الدول الاستعمارية لهذا «المولود الجديد»، لانه يحقق اهدافها ويحافظ على مصالحها وامتيازاتها في المنطقة التي تعتبرها منطقة نفوذ لها بسبب ما تدّخر من خيرات وثروات تشكل عصب حياة هذه الدول وشريانها الحيوي، كما تساهم ايضا في تشديد قبضتها على مستعمرات جديدة ومناطق تابعة.

ورغم ذلك التوافق والتطابق في الاهداف بين الاستعمارين، فقد تميز الاستعمار الصهيوني لفلسطين، وعلى ضوء مؤتمر بال، بثلاث سمات بارزة[٢٦] :

١ ـ بينما كانت دوافع المستعمرين الاوروبيين قائمة على اساس اقتصادي او سياسي امبريالي بضم المناطق التابعة والمستعمرة إلى الحكومات الاوروبية الاستعمارية، كان المستعمرون الصهيونيون ينطلقون بدافع الحصول على وطن خاص بهم، وإقامة دولة يهودية مستقلة عن أية حكومة قائمة، غير خاضعة لأحد، تجتذب جميع يهود العالم إلى أراضيها مع مرور الزمن.

٢ ـ تعايش المستعمرون الاوروبيون مع السكان الأصليين رغم استغلالهم لهم ونهب ثروات ارضهم، بيد ان الاستعمار الصهيوني لم يستسغ فكرة التعايش انطلاقا من العنصرية المتأصلة فيه، ولهذا تناقض تناقضا اساسيا مع الوجود المستمر للسكان الاصليين في الارض المنشودة، وكانت عملية التهويد ـ وما زالت.

٣ ـ كان المستعمرون الاوروبيون يعتمدون على دعم حماتهم الامبرياليين في دولهم الأم، بيد أن المستعمرين الصهيونيين لم يتوفر لهم هذا العامل حيث كانوا يواجهون بالاضافة الى مقاومة العرب الفلسطينيين، مقاومة الدولة العثمانية التي لم يكن بامكانها ان تنظر بعين العطف إلى مجتمع غريب يقام على جزء مهم من اراضيها بقصد إنشاء دولة مستقلة.

ويبدو ان ملاحقة اليهود واضطهادهم وتقصي اخبارهم لم تتوقف في روسيا بعد عملية

اغتيـال القيصر الكسندر الثاني عام ١٨٨١ وحملة الاضطهاد والاغتيال التي تعرضوا لهاعلى أيـدي القيصر الكسندر الثالث. وقد جاءت نشأة الحركة الصهيونية كحركة سياسية عنصرية توسعية مترافقة مع بلوغ الثورة الصناعية التي شهدت في اوروبا ذروة التطور، حيث يستلزم ذلك توفـر الاسواق الاستهلاكية لتصريف البضائع والصناعات الرأسمالية، وكانت حمى المزاحمة والمنافسة الاستعمارية نتيجة حتمية لذلك. كما نرى نشأة هذه الحركة وتكوينها «كايديولوجية ومنظمة في اواخر القرن التاسع عشر، في عهد المعارك الطبقية الضارية للبروليتاريا العالمية، في مرحلة انتهاء عملية تحول الرأسمالية إلى امبريالية»(٢٧).

وعلى هذا الاساس، أشار فلاديمير ايليتش لينين في مرحلة قيام المنظمة الصهيونية العالمية إلى أن الصهيونية تشكل تيارا رجعيا للبرجوازية اليهودية (٢٨). ورغم إعطاء الجهود التنظيمية مرتبة الصدارة في هذا المؤتمر، فقد كان العمل لتحضير الادوات الاستعمارية يوازي هذه الجهود ويقف معهـا جنبـا الى جنب لانجاز ما اقرّ، تحقيقا للأهداف المرسومة التي اتفق عليها واقرّت بالاجماع تقريبا. وهكذا برز «المصرف اليهودي للمستعمرات في عام ١٨٩٨» إلى الوجود، و «لجنة الاستعمـار» ايضـا في العـام نفسه،و «الصندوق القومي اليهودي ١٩٠١» و «مكتب فلسطين ١٩٠٨» وشركـة تطويـر اراضي فلسـطين ١٩٠٨» في طليعـة المؤسسات التي انشأتها المنظمة الصهيونية. وقد قامت هذه المؤسسات بمهمتها الاستعمارية خير قيام محققة نتائج جيدة على طريق الاستيطان الصهيوني لفلسطين العربية.

في هذا الوقت، كانت الجهـود الدبلومـاسيـة الصهيونية تسير متوازية مع تحضير هذه الادوات، لأن الصهيـونيـين كانـوا يدركـون جيدا انه «ليس بالسلاح وحده تتم إبادة الوطن الفلسطيني وتحويل اليهودي الى أداة قمع»(٢٩). ولهذا اتقنوا جميع انواع الاسلحة، السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، وبرعوا في استخدام العنف والاجرام مما يتنافى مع حديث شمعون بيرس عن تفوقهم العسكري والاخلاقي.

وبعد ان تطرقنا لهذا المؤتمر الصهيوني الأول والنتائج التي تمخضت عنه، لا بد من معرفة المواقف الدولية ازاءه، وبصورة خاصة فيما يتعلق بردة الفعل العربية.

مطامع الدول الاوروبية في الممتلكات العثمانية

من المسلّم به ان الدول الاوروبية الاستعمارية كانت تطمع بالشرق والبلاد العربية بصورة خاصة منذ قرون طويلة. كما كانت فلسطين على رأس اهتماماتها نظرا للمكانة الدينية التي تحتلها بين سائر دول المنطقة، بالاضافة إلى موقعها الاستراتيجي الحساس بين القارات الثلاث: آسيا واوروبا وافريقيا. والحروب الصليبية المدمرة التي اتخذت شعارها «تحرير الاماكن المقدسة من ايدي المسلمين»، حسب اعلان البابا اوربانوس الثاني، كانت تخفي وراءها ابعادا تتجاوز العامل الديني الذي اثبت ضآلة اهميته بالمقارنة مع العوامل الاخرى.

وعنـدما كانت الدولة العثمانية في عز قوتها وجبروتها، كانت تمنح هذه الدول الاوروبية الطامعة بممتلكاتها امتيازات كثيرة بشكل منح وهبات، دون اي اعتبار للنتائج، ثم تبخرّت قوة الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر عندما اصبحت هذه الدولة رجلا مريضا يحتضر بسبب تقطيع اوصاله من جراء الضربات التي وجهتها اليه دول الغرب الاوروبي المتقدم صناعيا في الوقت الذي بقي فيه العثمانيون يقاتلون بأسلحتهم القديمة وخططهم التقليدية المهترئة. وهكذا كان القـرن التاسع عشر عصر انهيار العثمانيين، وتحولت معاهداتهم مع الدول الاوروبية إلى سلاسل وأغلال طوّقت عنقهم وأيديهم. «ووجدت الدولة العثمانية نفسها أنها ليست عاجزة عن

التخلص منها فحسب، بل ما إن ضعفت عزائمها، واسترخت قواها، حتى فرضت عليها الدول الاوروبية معاهدات وامتيازات اخرى أثقل من سابقاتها، واشد تقييدا لحريتها. فإذا بالدولة التي كانت تحسب نفسها بالأمس مرجع العالم، وتتوهم ان هذه العقود التي كانت تعقدها منحة وسماحة تصبح كدودة الحرير في شرنقة من عمل يدها ما إن اكتملت حتى جعلتها سجينة لا تستطيع حراكا»[٣٠] . وعندما بلغ التطور الرأسمالي مرحلة متقدمة في القرن التاسع عشر، تزايدت أطماع الدول الاوروبية في السلطنة العثمانية. وبرز العامل الاقتصادي كمحرك للصراع بين الدول الاوروبية في السلطنة العثمانية. وبرز العامل الاقتصادي كمحرك للصراع بين الدول الكبرى حول تركيا، وبشكل اكثر حدّة من ذي قبل، حيث لم تغفل الدول ذات المرافق التجارية التماس مصالحها الاقتصادية عندما كان العثمانيون في عز قوتهم يوم قفزوا عبر الدردنيل الى القارة الاوروبية. وتراكضت جمهورية فينيسيا (البندقية) لتوقيع معاهدة تجارية مع تركيا في عام ١٤٧٩، والتي كانت تعتبر في طليعة البلاد التجارية، ثم حذت حذوها كل من بولونيا وروسيا واسبانيا وفرنسا وغيرها.

ولم تكن خافية يومها مطامع كل من روسيا والنمسا وانكلترا وفرنسا في السيطرة على الممتلكات العثمانية، حيث برز على أثرها ما يسمى «بالمسألة الشرقية» في الوقت الذي كانت فيه السلطنة تعاني سكرات الموت، يتجمع من حولها الورثة، ينتظر كل منهم حصته بعد الوفاة. وبرز الدور الفرنسي والانكليزي بشكل واضح فيما يتعلق بالمنطقة العربية وفلسطين خاصة، لاعتبارات ودوافع متعددة، حتى كان مؤتمر بال الصهيوني الفرصة المناسبة فيما يتعلق ببريطانيا على وجه الخصوص.

موقف بريطانيا من الصهيونية

في الواقع، ان تبنّي بريطانيا للحركة الصهيونية كان نابعا اولا وقبل كل شيء من ضرورة تأمين مصالحها وامتيازاتها في المنطقة العربية عبر سيطرتها على المواقع الستراتيجية المهمة، والتحكم بالنقاط والطرق التي من شأنها الوصول، دون أية عراقيل، إلى الهند، التي كانت تعتبر درّة التاج البريطاني، نظراً لما كانت توفره هذه المستعمرة من ثروات وخيرات ورجال تعتمد عليها بريطانيا اعتمادا مهما. وقد «كانت انكلترا تحرص دوما على الحفاظ على طرق مواصلاتها مع الهند، إذ ان مصالحها هناك قضية حياة أو موت بالنسبة إليها»[٣١] . وكان التنافس على اشدّه بين الدول الاوروبية فيما يتعلق بممتلكات السلطنة العثمانية، وكانت بريطانيا تتمسك بالمحافظة على وحدة الامبراطورية العثمانية في آسيا. ولكن تخوف الانكليز من التوسع الروسي على حساب تركيا، وكذلك النمسا وفرنسا، دفع ببريطانيا للتخلي عن سياستها المحافظة وانتهاج سياسة جديدة تستطيع من خلالها تأمين مصالحها، والحيلولة دون صدام مع الدول الاوروبية الاخرى. ومن هنا قال ونستون تشرشل «إذا كانت روسيا لتزداد قوة واتساعا على حساب تركيا، فإن مصالح بريطانيا في الشرق الاوسط وفي الهند ستتعرض إلى مخاطر جسيمة. من هنا كانت بداية المسألة الشرقية كما كانوا يسمونها، تلك المسألة التي استأثرت باهتمام الدول الاوروبية واوقعتها في حيرة وارتباك حتى نشوب الحرب العالمية الاولى»[٣٢] .

وعلى هذا الاساس، كانت بريطانيا تضع فلسطين في سلّم حساباتها نظرا لموقعها المهم على البحر المتوسط، وكذلك الحال فيما يتعلق بقناة السويس ومصر. وهي التي قاتلت نابليون بونابرت وحملته على مصر في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. ولانها كانت تدرك ذلك، فقد كانت اول دولة تنشىء لها قنصلية في القدس عام ١٨٣٨ كأول قنصلية اوروبية هناك، كما

صدر امر وزير الخارجية البريطانية آنئذ إلى هذه القنصلية بوضع اليهود تحت حمايتها ورعايتها، كيما تجعل منهم وسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية. وبعد ثلاث سنوات، اي في عام ١٨٤١، انشأت لها في القدس اول اسقفية، وجعلت اول أساقفتها، يهوديا متنصرا (ميكل سولومون الكسندر) ليقوم على حد زعمهم بمحاولات لتنصير ما امكن من التسعة آلاف يهودي الذين كانوا يقطنون فلسطين في ذلك الوقت. كما بدأت تنتشر في بريطانيا (منذ اوائل القرن التاسع عشر) دعوة ـ تغذيها وتشجعها الحكومة البريطانية ـ تهدف إلى تهجير اليهود إلى فلسطين (٣٣). وكانت زيارات موسى مونتفيوري وتأسيسه لاول مدرسة يهودية في فلسطين، تأتي ضمن هذه الدعوة وبتشجيع منها.

وكان للجهود الدبلوماسية التي بذلها القادة الصهيونيون مع المسؤولين البريطانيين اثرها الكبير في «صهينة» الكثير منهم. كما ساهم كثير منهم باقتراحاتهم وجهودهم في تقديم خدمات جلّى للصهيونية. ولعب جوزيف تشمبرلن، احد عتاة الاستعماريين البريطانيين دوره الكبير الى جانب هرتسل. وكذلك الحال مع كرومر الذي أبلغه هرتسل عام ١٩٠٢ بأنه «يفضل ان يأخذ فلسطين بالفتح وإراقة الدماء»(٣٤).

وبعد وفاة هرتسل عام ١٩٠٤، لم تتوقف الجهود الصهيونية مع بريطانيا، بل تابعها وايزمن وسوكولوف وتشلينوف، «ووضعت الخطط في اتجاهين:

١ ـ كسب اليهود البريطانيين للصهيونية، وهي مهمة كان قد بدأها وايزمن قبيل الحرب بترغيب اسرة روتشيلد في مشروع لتأسيس جامعة في فلسطين.

٢ ـ ايجاد اصدقاء للصهيونية من بين الزعماء الكبار في الحكومة البريطانية (٣٥)». وعلى هذا الاساس، كان اجتماع حاييم وايزمن عام ١٩٠٦ بآرثر بلفور، اجتماعا مثمرا، بدليل تحول بلفور إلى مؤيد للصهيونية، وهو الذي وصف وايزمن في ضوء ذلك قائلا «هذا الرجل هو الذي جعلني صهيونيا»(٣٦).

وبعد بلفور، استمرت اللقاءات والاجتماعات الدبلوماسية، حيث تمكن وايزمن من كسب سكوت رئيس تحرير جريدة «المانشستر غارديان» الذي عرّفه بدوره على لويد جورج، وهربرت صموئيل، وكانا عضوين في الوزارة البريطانية، فاقتنعا بفكرته وأصبحا صهيونيين. ثم كان مارك سايكس واللورد روبرت سيسل، اللذين قدّما للصهيونية من الخدمات ما دفع وايزمن نفسه إلى أن يعترف بفضلهما على الحركة. وجميع هذه المحادثات كانت تتركز على فلسطين بعد أن فشلت جميع الاقتراحات الاخرى المتعلقة بأوغندا والعريش المصري وقبرص وغيرها. وهذا ما دفع «اسرائيل زانغويل» احد قادتهم الكبار إلى القول: إن فلسطين وطن بلا سكان فيجب ان يعطى لشعب بلا وطن. كما قال في معرض آخر ان واجب اليهود في المستقبل هو أن يضيقوا الخناق على عرب فلسطين، حتى يضطروهم الى الخروج منها. واعلن كبار زعمائهم انهم يريدون ان تكون فلسطين يهودية، كما هي انكلترا انكليزية، وفرنسا فرنسية. كما أعلن الكاتب اليهودي «بن آفي» سنة ١٩٢١ ان على اليهود ان يطهّروا وطنهم فلسطين من الغاصبين، وأن أمام المسلمين الصحراء والحجاز، وأمام المسيحيين لبنان، فليرحلوا الى تلك الاقطار(٣٧). فهذا الدعم البريطاني للصهيونية لم يكن ليأتي بهذا المستوى لو لم يتفق مع المصالح الانكليزية في المنطقة، ولو لم يكن جزءاً من المخطط الاستعماري البريطاني، وأداة التنفيذ الاساسية فيما يتعلق بالمنطقة وبفلسطين على وجه الخصوص وهي التي كان يعتبرها الانكليز مفتاح الهند والسيطرة على البحر المتوسط وجواره.

موقف فرنسا

كان الموقف الفرنسي باستغلال اليهود لتحقيق اهدافه سبّاقا على البريطانيين. وكان نابوليون عندما قام بحملته على الشرق عام ١٧٩٨، قدو عد اليهود الفرنسيين، بأنه سيعيد الشعب اليهودي إلى القدس، كما سيعيد بناء هيكل سليمان، إذا وقفوا الى جانبه ومدوا له يد العون والمساعدة. وكان للدعاية التي انتهجها اثرها الكبير، حتى أنه أصدر منشوراً بهذا الخصوص كان له وقع طيب في نفوس المتنفذين من يهود فرنسا. لكن هذه الجهود ذهبت ادراج الرياح عندما عجز نابليون عن افتتاح عكا والسيطرة على فلسطين، حيث تراجع أمام أسوارها مرددا جملته الشهيرة «لو فتحت عكا، لفتحت الشرق». على ضوء ذلك، نرى ان الصهيونية والاستعمار وجهان لعملة واحدة، وتوأمان متلازمان، كلاهما مرتبط بالآخر، لا انفصال بينهما ولا قطيعة.

موقف الدولة العثمانية

في الوقت الذي نشطت فيه الحركة الصهيونية، واثناء انتقالها إلى مرحلة العمل المنظم بعدمؤتمر بال ١٨٩٧، كان على رأس السلطنة العثمانية السلطان عبد الحميد الثاني، الذي يعتبر اشهر سلاطين عهد الانحطاط واكثرهم دهاء. وخلال فترة حكمه، كانت خزينة السلطنة تعاني عجزاً كبيراً. وكانت هذه ثغرة أراد الصهيونيون عن طريق هرتسل التسلل بواسطتها للسيطرة على فلسطين، التي كانت تمثل جزءا من ممتلكات الدولة العثمانية. وبالاضافة الى ذلك، استغل هرتسل تنامي المقاومة العربية ضد الاتراك، والتي شكلت حركة من النهضة العربية كان لها اثرها الكبير في مختلف الولايات التي يقطنها العرب، فعرض مساعدته على السلطان في التغلب على المتاعب المالية التي كانت تعانيها الخزينة، وذلك بإغرائه بمبلغ خمسين مليون جنيه ذهبا، وتشكيل قوة عسكرية يهودية تقف إلى جانب الاتراك ضد الحركة القومية العربية والدفاع عن فلسطين. لكن رفض السلطان لاغراءات هرتسل، لم يكن مقنعا، فبقي يرسل الوسيط تلو الآخر لاقناع السلطان والتخلي عن إصراره على الرفض، إلا أن السلطان بقي على موقفه مدركا لمطامع الصهيونيين في فلسطين مخاطبا الوسطاء بقوله: «انصحوا الدكتور هرتسل بألا يتخذ خطوات جديدة في هذا الموضوع. إني لا أستطيع ان أتخلى عن شبر واحد من الارض. فهي ليست ملك يميني، بل ملك شعبي. لقد ناضل شعبي في سبيل هذه الارض، ورواها بدمه. فليحتفظ اليهود بملايينهم، وإن مزّقت امبراطوريتي فلعلّهم يستطيعون آنذاك ان يأخذوا فلسطين بلا ثمن. ولكن يجب ان يبدأ ذلك التمزيق اولا في جثتنا، فإني لا أستطيع الموافقة على تشريح اجسادنا ونحن على قيد الحياة»[٣٨]. كما دعم السلطان اقواله هذه بتدابير عملية كان من شأنها منع اليهود من الهجرة إلى فلسطين.

وكان للنواب العرب في «مجلس المبعوثان» العثماني دورهم ايضا في فضح الألاعيب الصهيونية ومطامعها. وكان يوسف ضياء الخالدي وبطرس البستاني وشكري العسلي نائب دمشق، ونجيب نصار الصحافي اللبناني من اوائل العرب الذين تصدّوا بشجاعة للمحاولات الصهيونية وكشفوا دسائسها، بالاضافة لكثير غيرهم.

موقف روسيا

كان الموقف الروسي فيما يتعلق بالصهيونية وإقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين

يستند إلى قاعدة المسيحية الارثوذكسية، التي كانت تتشدد روسيا في التمسك بها، حين كانت تعارض معارضة كبرى قيام مثل هذا الوطن. والكثير من الروس كانوا يزورون الاماكن المقدسة في فلسطين سيرا على الأقدام كدليل على شدّة تديّنهم وتمسكهم بالتقاليد الارثوذكسية. ولذلك، كانت الحكومة القيصرية تقاوم دوما، اي مشروع يرمي إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين. ولا ريب ان هذه المقاومة كانت عاملا في تأخير صدور تصريح بلفور إلى ما بعد انهيار الحكم القيصري مباشرة. وهذا ما دفع المؤرخ العالمي الكبير توينبي إلى القول في كتابه «دراسة التاريخ»: «ان انهيار حكم آل رومانوف الامبراطوري الروسي، قد ازال بالفعل حماية اخرى عن العرب الفلسطينيين»(٣٩).

والواقع ان بذور الصهيونية السياسية وجدت في روسيا بعد عملية اغتيال القيصر الكسندر الثاني ١٨٨١ على أيدي اليهود. وعلى أثر موجة الاضطهاد والملاحقات برزت حركة محبّي صهيون Chibbath Zion، حيث اعترف رسميا بها عام ١٨٩٠ باسم جمعية دعم الزراعيين والحرفيين اليهود في فلسطين وسوريا (٤٠). وهؤلاء اليهود المهاجرون من روسيا هم الذين اسسوا مستعمرة ريشون لزيون Richon le Zion عام ١٨٨٢ في فلسطين. ثم كان لحركة «البوند» الروسية دورها في الهجرة إلى فلسطين. لكن هذه الهجرة لم تحقق أهدافها، وخصوصا بعد انتصار الثورة الاشتراكية بقيادة لينين عام ١٩١٧، حيث كان نشر الفكر الشيوعي في المنطقة أحد المهمات الاساسية لها. بيد ان النتيجة كانت عكس ذلك مما جعل المعادين للاشتراكية يستغلون هذه الثغرة للتهجم على الثورة وقيادتها، ووصلت القضية عند البعض منهم إلى وضع الصهيونية والشيوعية في كفتي الميزان، كما كانت الدوائر الامبريالية تأخذ على عاتقها نفقة طباعة هذه الدراسات التي تسعى لاخفاء الطابع الاستعماري للصهيونية والهجوم على المبادىء الاشتراكية في الفترة التي كانت فيها ثورة اكتوبر طفلة في المهد. كما لعبت كراهية اليهود دورا مهما في بعض الاحيان في مساعدة الصهيونية، ونذكر على سبيل المثال ما رواه هرتسل عند لقائه مع بليف Pléve وزير داخلية روسيا من أن بليف قال له «ليس أدعى لاغتباطي من أن يرحل اليهود، وكل اليهود عن روسيا، فإن كانت الصهيونية هي الوسيلة الفعالة لتطهير بلادي من اليهود فأنا على استعداد لتقديم كل مساعدة»(٤١).

موقف البابوية

لم يكن احد يتوقع ان يتفوه احد من البابوات، وفي اي عصر، بكلمة محبّبة ومشجعة للصهيونية؛ خاصة وأنهم أدرى بدسائس الصهيونية وألاعيبها وحقدها مما يخالف جوهر المسيحية وأهدافها. ونظرا للمركز المهم الذي يشغله البابا والتأثير الذي يحظى به في العالم، لم يتردد قادة الصهيونية في الاتصال به لمباركة مشاريعهم الخاصة بعاصمة الديانات السماوية ومهدها، فلسطين. وعلى هذا الاساس، كان لقاء تيودور هرتسل مع البابا بيوس العاشر عام ١٩٠٣، من أجل كلمة واحدة يعلن فيها البابا عدم تنكّره للصهيونية لتستطيع كسب مسيحيي العالم إلى جانبها. إلا أن جواب البابا لم يكن مشجعا، بل جاء يحمل تهديدا في مضمونه بتعميد اليهود في كنائس فلسطين، مخاطبا هرتسل بقوله «صحيح ان ليس بوسعنا منع اليهود من التوجه إلى القدس، ولكن ليس لنا ان نشجعهم على ذلك. إن أرض القدس مقدسة بحياة المسيح، واليهود لم يعترفوا بمسيحنا. ولذلك لا نستطيع الاعتراف بالشعب اليهودي، ولا يمكننا تأييد فكرة وجودكم في فلسطين مطلقا، فإذا ما أقمتم هناك سنعلم الكنائس والكهنة فيها بان يعمدوكم جميعاً» (٤٢).

وعلى الرغم من فشل هرتسل في اقناع البابا بيوس العاشر، فإن رفاقه الاوفياء تابعوا طريقه،

فاجتمع سوكولوف، كبير مفكريهم ودهاتهم بالبابا بنديكت الخامس عشر في عام ١٩١٧، وتمكن من انتزاع كلمة عاطفية منه كانت بمثابة الوثيقة التاريخية لهم، حيث يفخر الصهيونيون بترديدها دائما كجواب بابوي على مشروع سوكولوف في فلسطين: «نعم اعتقد اننا سنكون جيرانا جيرة حسنة»(٤٣) . كما تابع وايزمن الاتصالات مع البابا بنديكت الخامس عشر ايضا في عام ١٩٢١، وبعد أربع سنوات على مقابلة سوكولوف له، كدليل قاطع على أهمية كلمة البابوية وموقفها من ناحية، واستخدام الصهيونية لجميع وسائلها ـ والدبلوماسية منها خاصة ـ من ناحية ثانية.

موقف الولايات المتحدة الاميركية من الصهيونية

على اثر اضطهاد اليهود في روسيا، توجه كثير منهم، وبخروج جماعي، إلى «اوروبا الغربية واميركا، وحوالي ثلاثة آلاف منهم إلى فلسطين» (٤٤) . وكانت الهجرة اليهودية إلى اميركا قد سبقت هذا التاريخ، مما ادى للشعور الاميركي بهذا الخطر المتزايد يوما بعد يوم، حيث «بلغ عددهم في اميركا سنة ١٨٨٠ حوالي ٢٣٠ ألفا هاجر معظمهم إليها من اوروبا الغربية واسبانيا والبرتغال»(٤٥) . وهذا ما دفع بالحكومة الاميركية للتخوف من مخاطر وجودهم، والعمل بشتى الوسائل للحيلولة دون تزايدهم، ولكي تدير وجوههم شطر بلد آخر. فأوعزت الى سفيرها لدى الباب العالي للاهتمام بهذا الموضوع ولاسكانهم في فلسطين وسوريا. لكن المحادثات التي جرت مع وزير الخارجية العثماني لم تسفر عن نتيجة ايجابية بصدد اسكانهم في فلسطين، بينما قبلت السلطنة باسكانهم في المناطق غير المأهولة في العراق، وعلى ضفاف العاصي، وحول حلب. لكن التطورات السياسية الاميركية بدأت تكشف الانحياز الاميركي للصهيونية ابتداء من الحرب العالمية الاولى لاسباب تتعلق بالمصالح الحيوية الاميركية على ضوء التوقعات بانتهاء عظمة الاستعمار البريطاني والفرنسي، لتحل الولايات المتحدة محلها كوريث شرعي.

وعلى هذا الاساس، لعب الرئيس ويلسون، صاحب المبادىء الاربعة عشر المتضمنة حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، دوره الخطير إلى جانب الوطن القومي اليهودي من خلال وعد بلفور الصادر في الثاني من تشرين الثاني ١٩١٧، وهو الذي قال عن اتفاق سايكس ـ بيكو إنه ظاهرة من ظواهر الاستعمار وعمل مناقض لحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها. وعن طريق المفاوضات، التي جرت بين بريطانيا وأميركا بصدد وعد بلفورو النص الذي يجب ان يصدر به، كان للرئيس الاميركي ويلسون دوره الأول في اختيار الكلمات التي تضمّنها هذا التصريح، حيث انتقاها كلمة كلمة، فأتت بما هو معروف اليوم بوعد بلفور، وبشكل كتاب رسمي موجه من بلفور وزير الخارجية البريطانية إلى اللورد روتشيلد الصهيوني. وقد تلقى ويلسون رئيس الولايات المتحدة، من لويد جورج ومن وايزمن نص ما اتفق عليه من عبارات وعد بلفور، فوافق على ذلك وباركه قبل أن يصدر الوعد رسميا في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧(٤٦) .

ومن المؤكد ان الرئيس الاميركي لم يوافق على ذلك دون استشارة كبير اخصائييه ومساعديه والذي كان يعتبر الابرة المغناطيسية في دماغ ويلسون، وهذا المستشار الأول هو القاضي الاميركي اليهودي براندیز المشهور بقوله عام ١٩١٦ «ان القصد من طلب اليهود تسهيل الهجرة الى فلسطين، هو ان يصبح اليهود اكثرية السكان فيها، وان يرحل العرب عنها إلى الصحراء»(٤٧) . كما كان إلى جانبه ايضا، بالاضافة الى براندیز، اثنان من مستشاريه الاقوياء، وكانا من اليهود ايضا وهما «مترجم لم يعرف الا باسم منتو، وآخر اسمه كيش وجميع هؤلاء يرمون عن قوس واحدة، بسهام مختلفة إلى حد واحد»(٤٨) .

كما لعبت اميركا ايضا دورا مهما في مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس عام ١٩١٩، بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى، إلى جانب الصهيونية، وكان ممثلها لنسننغ متفهما وداعما لما كان يطرحه وايزمن حول الوطن القومي. حيث «بعد أن أرفضّت جلسة مؤتمر الصلح وخرج الناس، سأل الممثل الاميركي، لنسننغ، وايزمن: انك قد طلبت وطنا قوميا يهوديا في فلسطين، فماذا تعني بالوطن القومي؟ فأجاب وايزمن أني أعني خلق إدارة نابعة من أحوال البلاد الطبيعية ـ ودائما مع المحافظة على مصالح غير اليهود ـ حتى، مع إطراد الهجرة، تصبح فلسطين يهودية كما هي انكلترا انكليزية. ثم سأله وايزمن: أهذا واضح؟ فقال لنسننغ: بالتأكيد»(٤٩). وبقيت علاقة الصهيونيين بالرؤساء الاميركيين على أحسن ما يرام، حتى ولو حافظ بعضهم على العلاقة بين اميركا والمنطقة العربية، لما لها من مصالح مهمة لا تستطيع التخلي عنها، وحتى لو كان هؤلاء مؤيدين للصهيونية ومناصرين لقضيتها: «وكان تأييد اميركا لليهود نقطة حاسمة في تاريخ الصهيونية، ذلك لأن اليهود ادركوا حقيقة مراكز القوى بعد الحرب، وكيف أن قيادة العالم الغربي قد انتقلت من انكلترا الى اميركا، فركزوا جهودهم في تلك البلاد مستغلين كل الوسائل والسبل وخصوصا قضية الاضطهاد العنصري التي استخدمت كثيرا في الدعاية ضد النازية والفاشية»(٥٠).

ومن الواضح ان الرئيس الاميركي ترومان اعلن جهارا تأييده للحركة الصهيونية بعد تحفظ الرئيس روزفلت، حيث «انتقلت قيادة الحركة الصهيونية إلى اميركا، واتخذت منها مركزا فعالا لنشاطها بفضل نفوذ اليهود الدعاوي والمالي والسياسي»(٥١). وبدأت الولايات المتحدة بتشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين لاستعمارها واستيطانها وإقامة الوطن القومي اليهودي فيها، مع التركيز على تهويد الارض العربية الفلسطينية وإقامة المستوطنات، وتشجيع أعمال العنف والاجرام ضد العرب. واصبحت العلاقة وثيقة جدا بينهما، حيث «عند انسحاب بريطانيا في ١٥ ايار ١٩٤٨، اعلن اليهود استقلالهم، واعترف الرئيس ترومان بذلك الاستقلال خلال دقيقة واحدة من إعلانه، وقبل ان تتقدم اسرائيل رسميا بذلك إلى الحكومة الاميركية، وبذلك كانت الولايات المتحدة اول دولة تعترف باسرائيل. ثم قبلت اسرائيل عضوا في هيئة الامم المتحدة في ايار ١٩٤٩. ويبدو ان اتفاقا مسبقا كان قد جرى بين اسرائيل واميركا برسالة ارسلها وايزمن إلى ترومان في ١٣ أيار يخبره انه في منتصف ليلة ١٥ أيار ستظهر دولة اسرائيل، ويقترح عليه ان تأخذ اميركا المبادرة بالاعتراف بها»(٥٢).

ولا عجب إذا رأينا هذا الدعم الاميركي للدولة الصهيونية، باعتبارها إحدى الولايات الاميركية خارج حدودها، نظرا لما تشكله في المنطقة العربية من أهمية للامبريالية الاميركية، كقوة ضاربة لها ضد حركة التحرر الوطني على الصعيد العربي، وكحامية أمينة لكل المصالح الامبريالية الاستراتيجية الحيوية، بعد ان زودتها بترسانة من الأسلحة التدميرية المتطورة، وبأحدث ما انتجته التكنولوجيا الاميركية.

الموقف الألماني

اما فيما يتعلق بالموقف الألماني من الوطن القومي اليهودي في فلسطين، فقد كان مرتبطا بالموقف العثماني، نظرا لما كان بين الجانبين من علاقة وثيقة دفعت الدولة العثمانية اخيرا إلى أن تقف الى جانب ألمانيا في الحرب العالمية الاولى. وقد اجتمع هرتسل بالعاهل الألماني في تشرين الاول (اكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) من عام ١٨٩٨ في القسطنطينية اولا ثم في فلسطين. ولكن ولهلم الثاني، القيصر الالماني، رفض مطالب هرتسل معتبرا ذلك تدخلا ألمانيا في الشؤون الداخلية

للسلطنة العثمانية، ومن شأنه إثارة الذعر لدى بريطانيا وفرنسا وروسيا [٥٣]. ثم كان مجيء هتلر غضبة كبرى ضد اليهود، وقد اعتبرهم سبب هزيمة المانيا والمآسي التي حلت بها، مما أدى إلى ارتكابه مجازر عديدة ضدهم.

الموقف الفلسطيني

لم يتنبه العرب الفلسطينيون في بادىء الامر للخطر الصهيوني. ولهذا اعتبروا الدفعة الأولى منهم كلاجئين وحجاج، هاربين من الاضطهاد الغربي، ليحلوا بينهم كضيوف يستحقون واجب التكريم وحسن الاستقبال. ومن هذا المنطلق عوملت هذه الدفعة معاملة إنسانية دفعت بمؤسس الصهيونية السياسية، هرتسل الى ان يعترف بهذا الاستقبال والمعاملة مؤكدا «الموقف الودّي الذي اظهره سكان البلاد»[٥٤]. لكن هذا الموقف الودي العربي تغير كليا بعد ان توضحت النوايا الصهيونية على أثر تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية والتركيز على الهجرة إلى فلسطين، مع ما يتطلب ذلك من استيطان للارض، وتشريد للشعب، وخسائر في الارواح، بفضل ما كانت تحضرّه منظمات الارهاب الصهيوني من فنون القتل والذبح وسفك الدماء. وجاء الاعلان عن وعد بلفور ليزيد الطين بلّة، بالاضافة للدور الذي لعبه الانتداب البريطاني في فلسطين وبروز التحالف العضوي بين الامبريالية البريطانية والاستعمار الصهيوني، بعد الخطوات العملية الناتجة عن مؤتمر «السلام» في باريس عام ١٩١٩، حيث بدأ التدفق اليهودي على فلسطين بشكل موجات ازالت كل اثر للشك في نفوس العرب، ليتوّج بالصدام الدموي والاشتباكات المسلحة بين القرويين العرب والمستعمرين الصهيونيين في شمال فلسطين، في آذار (مارس) ١٩٢٠. وقد انتقلت الصدامات في شهر نيسان (ابريل) إلى القدس، لتشهد البلاد بعدها انتفاضات عديدة في الاعوام ١٩٢١ و ١٩٢٩ و ١٩٣٣ وتتحولى إلى ثورة عارمة تجتاح البلاد في سنة ١٩٣٦، ثم تتجدد في عام ١٩٣٧ مستمرة حتى نشوب الحرب العالمية الثانية. ثم كانت المعارك الواسعة التي خاضها عرب فلسطين، والتي كانت معارك حياة او موت، من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٧ حتى انسحاب بريطانيا وإعلان دولة المستوطنين الصهيونيين في ١٥ ايار (مايو) ١٩٤٨، ضد البريطانيين والصهيونيين معا.

لكن الجدير ذكره، انه قبل ان تصبح فلسطين وطنا قوميا يهوديا بصورة رسمية عن طريق وعد بلفور، طرحت مشاريع متعددة بدلا عنها ولكنها رفضت جميعها. وكان من أهمها: مشروع اوغندا، حيث طرح في مؤتمر عام ١٩٠٣، وكانت خارطة تمثل أوغندا معلقة في صدر المؤتمر، عندما وقفت شابة يهودية وصرخت في وجه هرتسل قائلة: يا جناب الرئيس، انت خائن، ثم انتزعت خارطة اوغندا من صدر المؤتمر ومزقتها. ومن المرجح ان وايزمن كان وراء هذا الحادث ضد اقتراح هرتسل بأن تكون أوغندا هي الوطن القومي بناء على نصيحة تشمبرلن. أما مشروع العريش المصري، فلم تقتصر معارضته على الصهيونيين المتشددين وحدهم، بل كان للمقاومة العربية المصرية اثرها ايضا. ومن هذا المنطلق «يمكن اعتبار عدم موافقة مصر على مشروع العريش هذا أول إشارة إلى معارضة العرب في إقامة وطن يهودي في أراضيهم»[٥٥]. وكان قد عرض ايضا مشروعان لاستيطان الارجنتين وقبرص، لكنهما لم يلقيا موافقة من المعنيين، وجميع هذه المشاريع كانت تطرح وتناقش في المؤتمرات الصهيونية المتلاحقة؛ وفيها كانت تصدر المقررات التي تخدم الهدف الصهيوني.

ومع الاهمية البالغة للمؤتمرات الصهيونية، فقد لعبت القوى الامبريالية دورا خطيرا ايضا على صعيد المنطقة العربية، لانها كانت تملك خبرة واسعة في تحديد النقاط الاستراتيجية في

العالم، وبصورة خاصة فيما يتعلق بخارطة الوطن العربي. وقد أدركت هذه القوى الاستعمارية منذ وقت مبكر ان المنطقة العربية حبلى بالخيرات والثروات التي تستطيع، إذا استغلت جيدا، أن تشكل الشريان الرئوي وعصب الحياة للامبريالية العالمية، كما أدركت ايضا اهمية فلسطين باعتبارها قلب الوطن العربي.

ومن هذا المنطلق، كان للجنة كامبل بنرمان ـ رئيس حزب الاحرار البريطاني ورئيس الوزراء ـ في عام ١٩٠٧ الاثر البالغ في الاستراتيجية الاستعمارية العالمية، خصوصا وان اللجنة كانت عبارة عن مجموعة من مشاهير العلماء والمؤرخين المختصين في مجالات متنوعة، بينهم اساتذة في الجامعات البريطانية والفرنسية والايطالية والاسبانية والبرتغالية والبلجيكية والهولندية. وكانت المهمة التي أوكلت إليها تتلخص بدراسة الوسائل الكفيلة بادامة الاستعمار، ولمواجهة التوسع الاستعماري الالماني، ولتحقيق بعض الاهداف التوسعية في افريقيا وآسيا، في الوقت الذي كانت فيه فرنسا وبريطانيا تتربعان على العرش الاستعماري العالمي. هذا ويعتبر التقرير الذي قدمته اللجنة، بعد عملية البحث والدراسة الواسعة والمعّمقة حول الامبراطوريات السابقة والمعاصرة، من أخطر التقارير العالمية، لأنه تمكن فعلا من اكتشاف الوسائل الضرورية والكفيلة ليس فقط بتـأخـير مصير الاستعمار، بل وبالقضاء على حركات التحرر الوطني في المستعمرات والبلدان التابعة، والعمل على بذر الشقاق والانقسام بين سكان هذه المناطق وتجزئتها لكي يبقى متحكما بزمـام الأمـور لأطول فتـرة ممكنـة، مع ضرب المقـومات الاساسية المؤثرة في التطور والتقدم والاستقلال. وسميت هذه اللجنة باسم رئيسها كامبل بنرمان. واكد التقرير ان البحر الابيض المتوسط هو الشريان الحيوي للاستعمار ومصالح الدول الاستعمارية الآنية والمقبلة، ولا بد لنجاح اية خطة تستهدف حماية المصالح الاوروبية المشتركة، من السيطرة على هذا البحر، وعلى شواطئه الجنوبية والشرقية، لأن من يسيطر على هذه المنطقة يستطيع التحكم في العالم[٥٦]. كما حدّد التقرير بصورة اكثر تفصيلا خطورة وأهمية الجسر البري الذي يصل آسيا بأفريقيا وتمر فيه قناة السويس ـ شريان حياة اوروبا ـ، ومناطق اخرى مهمة. كما يعترف التقرير اعترافا صريحا بأن شعب هذه المنطقة تتوفر لديه كل المقومات والعوامل التي تتكون منها القومية، حيث يقول: «في هذه المنطقة الحساسة يعيش شعب واحد تتوفر له من وحدة تاريخه ودينه، ووحدة لسانه وآماله، كل مقومات التجمع والترابط والاتحاد، وتتوفر في نزعاته التحررية، وفي ثرواته الطبيعية، وفي كثرة تناسله، كل أسباب القوة والتحرر والنهوض». ويتساءل التقرير: «كيف يكون وضع هذه المنطقة إذا توحدت وتحررت واستغلت ثرواتها الطبيعية من قبل أهلها؟ فيجيب المتسائلون: «عند ذلك ستحـل الضربة القاضية حتما بالامبراطوريات الاستعمارية، وعندها تتبخر احلام الاستعمار بالخلود، فتتقطع اوصاله ثم يضمحل وينهار كما انهارت امبراطوريات الاغريق والرومان»[٥٧]

وفي ضوء هذا التقرير، لم يكن تصريح بلفور، محدداً فلسطين كوطن قومي يهودي، وليد الصدفة مطلقاً، وقد طرحت مشاريع متعددة قبل هذا التاريخ لاقامة مثل هذا الوطن الصهيوني. وهذا عائد بالطبع للعلاقة العضوية والتحالف المصيري بين الصهيونية والامبريالية، يرتبط مصير الاولى بالثانية ارتباطاً وثيقاً، والخطر على استمراريتهما، كامن في هذه المنطقة بالذات. وعلى هذا الاساس كان اقتراح اللجنة «اقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البري الذي يربط آسيا بافريقيا ويربطهما معاً بالبحر المتوسط، بحيث يشكل في المنطقة، وعلى قرب من قناة السويس، قوة صديقة للاستعمار، وعدوة لسكان المنطقة»[٥٨]

هذه الوقائع التاريخية تؤكد بشكل ملموس ان الحركة الصهيونية لا تتعامل اولاً في تحالفها الا مع الامبريالية القائدة، ولهذا كان تركيزها على لندن في البدء يوم كان لبريطانيا امبراطورية لا تغيب عنها الشمس. ولكن في الوقت الذي خسرت فيه بريطانيا العظمى قوتها وزعامتها الدولية،

لتحتل الولايات المتحدة الاميركية مكانها، انتقلت الحركة الصهيونية بثقلها الى واشنطن متخذة منها قاعدة اولى على الصعيد العالمي، ومركزاً رئيسياً في توجيه نشاطها وسياستها. لكن التركيز الصهيوني المحوري على المكانة الزعامية للامبريالية، لم يؤد الى قطع العلاقة كلياً مع الامبرياليات الاخرى، وخاصة تلك التي كانت في اوج عظمتها وقوتها واتساعها قبل ان يصاب اقتصادها بضعف كبير، نتيجة لظروف واعباء آثار الحرب العالمية الثانية على اقتصاد هذه الدول الاستعمارية، وقبل تزعم اميركا للامبريالية العالمية. وكان «الطلاق» الذي تم بعد عام ١٩٤٨ بين دولة المستوطنين الصهيونيين وكل من بريطانيا وفرنسا، «طلاقاً» مؤقتاً، نتيجة الظروف والمتغيرات التي حصلت بعد الحرب، حيث عاد التحالف الصهيوني الاستعماري (الاوروبي) ليرتدي طابعاً جديداً تجلّى بوضوح في العدوان الثلاثي على مصر بعد الاعلان عن تأميم قناة السويس في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. هذا وقد كان للشكوك الصهيونية تجاه البريطانيين دورها الكبير في انتقال نشاطهم الرئيسي للولايات المتحدة، وكان «الكتاب الابيض» البريطاني الذي صدر في العام ١٩٣٩، والذي تناول بصورة خاصة قضية الهجرة اليهودية الى فلسطين، العامل الاساسي والمحرك في اثارة الشكوك لدى الصهيونيين تجاه السياسة الجديدة لبريطانيا.

اتفاقية سايكس ــ بيكو

بعد التركيز الصهيوني والاستعماري على المنطقة العربية واهمية وحدتها بصورة خاصة، كان لا بد من العمل في اتجاه التجزئة والتقسيم وتقطيع اوصال المنطقة وابقائها مجزأة ليسهل التحكم بها وتجيير كل خيراتها وثرواتها لمصلحة هذين الاستعمارين، دون افساح المجال امام شعبها للتقدم والتطور والاستقلال. ومن هذا المنطق كان تقسيم المنطقة العربية وتجزئتها عام ١٩١٦ بموجب معاهدة سايكس بيكو، على اساس صهيوني بحت، كمقدمة لتبرير قيام الدولة الصهيونية العنصرية فيما بعد. وقد كان هذا الاتفاق لصالح الصهيونية تماماً، وجاء ليخدم هدف الاستعماريين القدامى والجدد. وقليلون جداً في الوطن العربي هم الذين ادركوا صهيونية مارك سايكس وجورج بيكو، كما يعترف كريستوفر (ابن مارك سايكس) بصراحة في كتابه الدي صدر عام ١٩٥٣ ويتناول فيه ريتشارد سبثورب، احد رجال الكنيسة في القرن الماضي، كما تتناول دراسته الاخرى حياة والده مارك (وعنوان كتابه هذا «دراسة مأثرتين») حيث يقول عن والده في جهوده نحو الصهيونية «كان قد اعتنق الصهيونية سنة ١٩١٥ [أي قبل توقيع المعاهدة بسنة واحدة] اعتناقاً لم يدر به العرب، وكانت مساعيه من اقوى العوامل في حصول اليهود على وعد بلفور. وترك مارك سايكس وثائق واوراقاً مختلفة مما يعد كله مصدراً مهماً في اخبار النشاط الصهيوني في لندن بعد ١٩١٤ حتى نهاية الحرب»[٥٩]. وحسب قول مارك سايكس نفسه فان الدكتور موسى غاستر، وهو صهيوني بريطاني، هو الذي ادخله في الصهيونية بعيد تعيينه وزيراً مساعداً لوزارة الحرب في خريف ١٩١٥[٦٠]. اما فيما يتعلق بجورج بيكو، ممثل فرنسا، فان بعض المراجع يشير الى سوكولوف بشأن ادخاله وتحوله الى القضية الصهيونية، وقد نجح كذلك مع لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا على حد قول آلن تايلر[٦١]، في حين ان «لويد جورج لم يدخله احد وانما اعطى وجارى»[٦٢]. ولا شك في ان مارك سايكس يعتبر من الاوائل الذين خدموا الصهيونية خدمات ثمينة، دفعت بوايزمن للاعتراف بفضله على الحركة قائلاً: «لا استطيع ان افي خدمات سايكس حقها من القول، فهو الذي ارشدنا في عملنا، الى مداخل ومخارج ابعد مدى في صبغتها الرسمية. ولولا المشورة التي كان يقدمها لنا رجال من امثال سايكس واللورد روبرت سيسل، في وقت لم تكن لنا فيه خبرة في المفاوضات الدبلوماسية الدقيقة، لارتكبنا اخطاء كثيرة ولا شك»[٦٣].

وقد برهنت هذه المعاهدة عن النوايا الاستعمارية واسلوب الخداع لتحقيقها، حيث كانت بريطانيا تفاوض العرب واعدة اياهم بالاستقلال والتخلص من الحكم العثماني، وكانت مراسلات الحسين ـ مكماهون تدخل جوهرياً في هذا الاطار. وكان للثورة البلشفية في روسيا الفضل الاول في الكشف عن هذه المعاهدة واسرارها. وانطلاقاً من ادراك بريطانيا لاهمية المنطقة العربية وموقعها المتحكم في العالم، توّجت تحالفها وعلاقتها العضوية بالحركة الصهيونية باصدار وعد بلفور، بعد أن شعرت بتعرض مصالحها الشرق أوسطية للخطر، وبعد أن لاحت في الأفق «جهود الصهاينة الألمان للحصول على وعد ألماني باقامة وطن قومي يهودي في فلسطين عام ١٩١٧. حتى أن هذا العامل كان من جملة العوامل الضاغطة على الحكومة البريطانية للتعجيل في إعلان وعد بلفور»(٦٤). كما أن أميركا لعبت دورها في هذا المجال عن طريق سفيرها في استانبول، مورغنتو، عندما ألقى خطابه في مدينة سينسيناتي الأميركية في أيار ١٩١٦، والذي جاء فيه أنه بالامكان وضع ترتيبات شراء فلسطين من الأتراك لصالح اليهود بعد انتهاء الحرب(٦٥). ثم كان دخولها الحرب رسميا في نيسان ١٩١٧، ضد ألمانيا وحليفتها تركيا.

وهناك عامل مهم لعب دوره في الاسراع في اعلان وعد بلفور، هو انخراط الشبان اليهود في روسيا في صفوف الحزب البلشفي بقيادة لينين الذي وقف ضد استمرار روسيا في الحرب، حيث كان من نتيجتها توقيع معاهدة بريست ـ ليتوفسك بين ألمانيا والاتحاد السوفياتي بعد انتصار ثورة أكتوبر ١٩١٧. وهذا ما دفع الجنرال ماكدونف قائد المخابرات البريطانية إلى طلب الاسراع في إعلان فلسطين وطنا قوميا يهوديا لكي يتجه الشباب اليهودي نحو العقيدة الصهيونية الرجعية الموالية للاستعمار عوضا عن الانخراط في صفوف الأحزاب الثورية المعادية لبريطانيا. وقد أوضح «هايمان لومر» رئيس تحرير مجلة الشؤون السياسية الأميركية في كتابه عن الصهيونية «توافق ظهور الصهيونية مع موجة جديدة من العداء للسامية، مرتبطة بظهور الامبريالية الحديثة، وتطويرها للعنصرية إلى أقصى حد باعتبارها أداة ايديولوجية للقهر. وقد استجابت جماهير الطبقة العاملة اليهودية ـ وبخاصة في روسيا ـ بالانضمام إلى الحركة الثورية، والصراع دون هوادة ضد الصهيونية»(٦٦).

«ويعتبر وعد بلفور من أغرب الوثائق الدولية في التاريخ، إذ منحت بموجبه دولة استعمارية أرضا لا تملكها [فلسطين] إلى جماعة لا تستحقها [الصهيونيين] على حساب من يملكها ويستحقها [الشعب العربي الفلسطيني]، مما أدى إلى اغتصاب وطن وتشريد شعب بكامله على نحو لا سابقة له في التاريخ»(٦٧). ولم يكن ذلك ليتحقق بهذه السرعة، لو لم يحل لويد جورج محل اسكويث كرئيس للوزراء، ولو لم يعين بلفور وزيرا للخارجية، ولتصبح المراكز الحساسة في الحكومة الانكليزية في أيدي صهيونيين متسلّحين بالهوية البريطانية.

كما يعتبر هذا الوعد المشؤوم بمثابة «جواز السفر» و «تذكرة المرور» لمشروع الوطن القومي اليهودي في فلسطين إلى حيّز الواقع العملي، باضفاء الصفة «الرسمية» الدولية عليه، وهذا ما سعى الصهيونيون طويلا لتحقيقه، حتى أنه أقرّ كهدف صهيوني أعلى في مؤتمر بال ١٨٩٧ مع التأكيد على «أن هدف الصهيونية هو خلق وطن في فلسطين للشعب اليهودي، يضمنه القانون العام»(٦٨). ومن المؤكد أن هذا «القانون العام» كان حكرا على الزعامة الدولية التي كانت تمثلها بريطانيا وفرنسا في تلك الفترة.

وكما كانت وثيقتا سايكس ـ بيكو ووعد بلفور، صهيونيّتي التوقيع والهدف، فقد كان لمؤتمر «الصلح والسلام» الذي عقد في باريس ١٩١٩ دوره الأكبر في تحقيق المزيد من أهداف الحركة الصهيونية عن طريق «الأربعة الكبار» الرئيس ويلسون عن أميركا، ولويد جورج عن بريطانيا، وكليمنصو عن فرنسا، وأورلندو عن ايطاليا. لكن انسحاب ويلسون من المؤتمر فيما بعد، وهامشية

الدور الايطالي، جعل من العالم رهينة تحكم المنتصرين (بريطانيا وفرنسا) ومن ورائها الصهيونية العالمية. خصوصا وأن للمستشارين والمساعدين دورهم الأساسي في أية قضية مصيرية يتوقف عليها مصير العالم، فكيف بمؤتمر كمؤتمر باريس ١٩١٩؟ وقد لعب هؤلاء دورهم المهم إلى جانب الصهيونية حيث كان إلى جانب لويد جورج الصهيوني سكرتير يهودي اسمه ساسون، حتى أن لويد جورج نفسه كان رئيس الحكومة البريطانية التي أصدرت وعدها بإعطاء فلسطين وطنا قوميا يهوديا عن طريق بلفور. كما كان لكليمنصو سكرتير اسمه مندل روتشيلد، ولقد رأينا من قبل مستشاري الرئيس الأميركي ويلسون ومساعديه والذين كانوا في صلب الحركة الصهيونية والعاملين بنشاط في سبيل أهدافها.

ومع إطلالة العام ١٩٢٠، بدأ التحول الكبير في تاريخ المنطقة العربية بموجب انتقال الصهيونية إلى مرحلة أرقى من ذي قبل، تلك المرحلة التي حملت في أحشائها روح العقيدة الصهيونية المتمثلة «بالتجمع والاقتحام». تلك العقيدة التي تعني فيما تعنيه سفك الدماء واستخدام السيف والدمار وتشكيل الهيئات السرّية التي تمثلت بالهاغاناه (الدفاع القومي) ونادي النبي موسى وحزب جابوتنسكي ومناحيم بيغن وابراهام شترن. وهو العام الذي يطلق عليه اسم «عام الدماء الأولى»، حيث قتل في هذا التاريخ يوسف ترمبلدور، رفيق جابوتنسكي، والذي يعتبر من اليهود المغامرين، بعد اشتباكات مع العرب قرب الحدود الشمالية، وحزن عليه اليهود حزنا كبيرا كما تعاهدوا على الأخذ بثأره. وهذا ما دفع جابوتنسكي لاقتراف مذبحة «يوم النبي موسى» في ٤ نيسان (أبريل) ١٩٢٠، حيث كان ترمبلدور من المدربين الأساسيين للعصابات الصهيونية ومن المؤسسين لتنظيماتهم المسلحة، وأشهرها الهاغاناه، حتى أن الحركة الصهيونية كانت تعتبره أحد كبار رؤوسها المدّبرة. بعد هذه المذبحة (يوم النبي موسى) اعتقل جابوتنسكي وحوكم من قبل البريطانيين لتسلّله وتهريبه السلاح ثم أفرج عنه أول مندوب سام بريطاني في فلسطين، وهو الصهيوني، هربرت صموئيل، «الذي كان يطلق عليه اسم أمير اسرائيل الأول أو عزرا الثاني بعد السبي البابلي، ولا ريب أنه يعدّ من رؤوس الصهيونية العالمية العنيفة»[٦٩]. وأثناء محاكمة جابوتنسكي بعد مجزرة «الدماء الأولى» انتقل من موقع المجرم إلى موقع القاضي، وتحوّل القضاة (البريطانيون) بدورهم إلى مجرمين ومتّهَمين، وبرزت بشكل واضح أصابع الصهيونية في الدسائس من جراء سرقة الوثائق التي أبرزها جابوتنسكي والتي كان يتباهى بسرقتها من «صندوق شيفرة» رئيس أركان حرب الجيش البريطاني[٧٠]. وكما ألمح هربرت صموئيل في مذكراته، فقد عُينّ في المنصب المذكور «مع معرفة حكومة صاحب الجلالة التامة بعواطفي الصهيونية بل دون شك، بسبب هذه العواطف إلى حد كبير»[٧١]. وقد كان تعيين هربرت صموئيل بمثابة الخنجر في قلب العرب لأنه كرس، من ناحية، التحالف العميق بين الامبريالية البريطانية والحركة الصهيونية بالاضافة لما حمله من نتائج، من ناحية ثانية. ويعتبر عام ١٩٢٠ عام المواجهة الجدّية والكفاح العربي ضد الاستعمار والصهيونية معا، كما مثّل بداية التحدّي الدموي بين العرب وأعدائهم على الصعيد القومي والوطني. ويعترف وايزمن بمسؤوليته المباشرة والشخصية على ما يبدو عن تعيين صموئيل في هذا المنصب، ويقول في معرض تعليقه على ذلك «كنت مسؤولا بشكل رئيسي عن تعيين السير هربرت صموئيل لفلسطين. فالسير هربرت صموئيل صديقنا، وقد قبل ذلك المنصب الصعب نزولا عند طلبنا. نحن عيّناه في ذلك المنصب. إنه صموئيلنا»[٧٢].

وجاء مؤتمر سان ريمو في نيسان (أبريل) ١٩٢٠، بعد مجزرة «الدماء الأولى» في القدس بواحد وعشرين يوما، ليكرس اتفاقية سايكس ـ بيكو تكريسا قانونيا يوزع بموجبه الانتدابات على دول المنطقة، وليجعل فلسطين من حصة بريطانيا، ومنحها الحق في الانتداب عليها. لكن الغريب

في الأمر أن الاستعماريين (الأوروبيين والصهيونيين) يتعاملون مع الشعوب والأوطان تعاملهم مع الانتاج الرأسمالي، مع السلع الخاضعة للعرض والطلب والاستهلاك، وكأنها أحدى الصفقات التجارية التي تعدّها أحدى الشركات لتصديرها إلى خارج الحدود أو استهلاك الداخل. وهذا ما حدث تماما عندما وصل هربرت صموئيل لتسلّم منصبه في فلسطين مندوبا ساميا بدلا من الجنرال بولز البريطاني، حيث ذكر صموئيل في مذكراته أنه «عندما انتهى دور التسليم، وقبل أن يخرج الجنرال بولز من المكتب قال لي: والآن أريد أن توقّع لي وصلا بالاستلام. فسألته: وصلا باستلام ماذا؟ قال: فلسطين. فقلت لا أستطيع ذلك ولعلّك لا تعني هذا من قبيل الجدّ. فأجاب: أعني هذا بكل تأكيد. وهذا هو الوصل مهيأ ومطبوع. وناولني قصاصة ورق صغيرة هذا ما فيها: استلمت من الماجور ـ جنرال سير لويس ج. بولز فلسطينا واحدة بالتمام والكمال. وبعد هذا، التاريخ وفسحة للتوقيع. فعدت أتردّد، فأصرّ، فوقّعت وأضفت عبارة: ما عدا السهو والغلط»(٧٣). يبدو من ذلك أن الجنرال بولز البريطاني كان يدرك ما ستؤول إليه فلسطين بعد وصول صموئيل بدعم وحماية بريطانيا، وما سينتج عن هذه السياسة من مخاطر تتعلق بالأرض العربية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، بكل ما تحمله من عمليات استيطان الغرباء وتهويد للأرض وتشريد للشعب لاقامة كيان غريب في هذه المنطقة بعيد كل البعد عن عادات أهلها وتقاليدهم وآمالهم. وجاءت عملية الاستيطان حاملة معها سياسة التهويد والتشريد من ناحية، وردّات الفعل العربية والمتمثلة بالاضرابات والتظاهرات والانتفاضات والثورات، من ناحية ثانية، مؤكدة صدق التوقعات التي بنى عليها الجنرال بولز، موقفه وتصرّفه.

طبيعة الحركة الصهيونية ومميزاتها

في ضوء ما تقدم، نستطيع أن نحدد السمات الأساسية التي تشكل عصب حياة الحركة وعمودها الفقري. وتتمثل هذه السمات بما يلي: استعمار استيطاني. استعمار عنصري. استعمار توسعي. الارهاب والاجرام. فالحركة الاستيطانية التي تشكلت عبر الموجات المتتابعة، عملت على اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه، وتشريده إما في الداخل، كما هو الحال، مثلا، بالنسبة لمسيحيي قريتي «أقرت وكفر برعم»، وإمّا إلى خارج الحدود، كما هو الحال بالنسبة للفلسطينيين الذين يتوزعون في الدول العربية المحيطة بفلسطين. وجميع الممارسات التي قام بها الصهيونيون أثبتت بما لا يقبل الشك أنهم يهدفون منذ بدء تحركهم إلى «صهينة» فلسطين ونزع طابعها العربي عنها، وذلك بزرع المستوطنين اليهود الآتين من بقاع مختلفة في هذا العالم لا صلة بينهم إلا الدين، ولا رابط إلا العنصرية، مكان سكان البلد الأصليين.

ولم يكن الطابع العنصري بعيدا عن حركة الاستيطان، فكلاهما مرتبط بالآخر ارتباطا وثيقا، حتى أنه لا وجود لأحدهما دون الآخر. ولم يقتصر هذا التمييز العنصري على العرب وحدهم، بل تعدّاه ليشمل بعض الطوائف اليهودية أيضا. ومن الواضح أن العنصرية متأصلة في نفوس الصهيونيين. وعلى هذا الأساس ينقسم المجتمع الاسرائيلي ذاته إلى مجتمعين، الاشكناز (المجتمع المؤلف من اليهود الغربيين)، والسفارديم (المجتمع المؤلف من اليهود الشرقيين). وقد تطورت الاختلافات بين المجتمعين إلى حد أصبح معه من الصعب أن يندمج الفريقان، كما أصبح الحقد والكراهية بينهما هو القاسم المشترك. ويبرر بن ـ غوريون سبب اضطهاد الاشكناز للسفارديم قائلا إن السفارديم غير متعلمين، عاداتهم هي عادات العرب، وقد يخرج منهم شيء يختلف قليلا ولكن في مدى ثلاثة أجيال ولكني لا أرى ذلك بعد ولست متفائلا. واليهود الغربيون يتشككون من ولاء هؤلاء لدولة اسرائيل ويقولون قد يأتي اليوم الذي ينحاز هؤلاء فيه إلى العرب إذ ليس هناك

فرق بينهم من جميع النواحي»[٧٤]. كما يؤكد ليفي أشكول بدوره أن «عدم منح السفارديم الوظائف ليس لأنهم لا يعرفون لغة اليديش ولكن لأنهم لا يعرفون شيئا»[٧٥].

طبيعة الحركة الصهيونية ومميزاتها

وتتجلى مظاهر التفرقة والتمييز بين الاشكناز والسفارديم في مختلف نواحي الحياة. كما تتجلى التفرقة العنصرية أيضا في مجال الدخل والمستويات المعيشية والتزاوج، والتعليم. وهناك جهود متواصلة «لتغريب» اليهود الشرقيين وإزالة هويتهم، خشية تكاثر عددهم وتحول اسرائيل بموجب ذلك إلى دولة يسيطر فيها هؤلاء، ويخسر فيها الغربيون نفوذهم وسيطرتهم. لكن الخطر في موضوع عنصرية الصهيونية هذا، هو محاولتهم خلق عنصريات جديدة بين العرب أنفسهم في مجال الطوائف الموجودة على أرض فلسطين. وقد حاولوا مع الطائفة الدرزية، وعبر سياستهم التمييزية، أن ينزعوا عنها الطابع العربي لاحداث شرخ بينها وبين الطوائف الأخرى في فلسطين كما أدّعوا أن هذه الطائفة تشكل «قومية درزية» بحد ذاتها، وكما تشكلت من قبل «القومية اليهودية» وذلك من أجل هدف صهيوني يتمثل في تبرير قيام «دولة اسرائيل» ووجودها. وفي هذا الخصوص، يشير اسحق بن تسفي، الرئيس الثاني «للدولة الاسرائيلية» في إحدى دراساته إلى أن «الدروز أمة ذات طابع خاص ومصير خاص يفرقان بينها وبين سائر الأمم. والأمة الدرزية [حسب تعبيره] من ناحية معينة تشبه الأمة اليهودية في بعض خطواتها السياسية. فعندها أيضا نجد الدين والقومية متحدين معا حتى يصعب التفريق بينهما، كما تشبه هذه الأمة بتفرقها شعبنا اليهودي في شتاته»[٧٦]. وعلى أساس المصادر الصهيونية التي تعج بالخرافات والأساطير، خلق المصطلح السياسي الصهيوني «حلف الدم» بين الدروز واليهود. ومن هذا المنطلق عملوا على تجنيد الدروز في الجيش الاسرائيلي، وإبعاد المسيحيين والمسلمين الفلسطينيين عنه. لكن ردّة الفعل الدرزية كانت واضحة في هذا المجال حيث رفض قانون التجنيد الاجباري عبر حملات التوقيع على العرائض التي تؤكد الرفض المطلق للسياسة الصهيونية، ولعب المشايخ الدروز دورا كبيرا في هذا المجال، وكان من أبرزهم الشيخ فرهود قاسم فرهود، أحد مشايخ قرية الرامة، ومن الوطنيين البارزين المناهضين للاحتلال. وكذلك الشيخ قاسم فرّو من عسفيا، وغيرهم. والنضال الذي يخوضه الدروز اليوم هو امتداد لنضالهم التاريخي العروبي وجزء منه. وقد بدأ بشكل منظم في فلسطين عام ١٩٧٢، حين تشكلت «لجنة المبادرة الدرزية» التي تعتبر الممثل الشرعي والوحيد لجماهير الطائفة الدرزية الفلسطينية.

أما على صعيد السمة التوسعية التي تتصف بها الصهيونية، فإن المراقب والمتتبّع لأساليبها وممارساتها يرى بوضوح هذه الصفة الملازمة لوجودها ولسماتها الأخرى والتي تشكل جميعها كلاّ لا يتجزأ بالاضافة لكل الشعارات المرفوعة «من الفرات إلى النيل حدودك يا اسرائيل»، فإن خارطة التوسع الصهيوني تتضمن فلسطين والأردن وسوريا ولبنان ووسط العراق وجنوبه، وصحراء سيناء ودلتا النيل، والمدينة المنوّرة والأراضي الواقعة في شمالها، بين بني قريظة وبني النظير وخيبر[٧٧]. لكن القادة الصهيونيين الحاليين يؤكدون كما أكد بن ـ غوريون في خطابه الذي ألقاه في القدس المحتلة في ١٩ أيار (مايو) ١٩٤٤، «إن خريطة فلسطين الحالية، إنما هي خريطة الانتداب. وللشعب اليهودي خريطة أخرى يجب على شباب اليهود أن يحققوها ـ وهي خريطة التوراة التي جاء فيها: وهبتك يا اسرائيل ما بين دجلة والنيل»[٧٨].

بعد هذه السمات الملازمة للصهيونية، يأتي الارهاب والاجرام ليقف كوسيلة أصيلة من أجل تحقيق ما تصبو إليه. وانطلاقا من «المبدأ العنصري» الصهيوني لم يقتصر الارهاب على

الشعب الفلسطيني وحده، بل تعدّاه ليشمل العرب والبريطانيين والأمم المتحدة وحتى اليهود أنفسهم. وكانت المنظمات الارهابية السرية التي نظمها جابوتنسكي ودرّبها وسلّحها، الأداة الأكثر ممارسة للارهاب من أجل تحقيق مآرب الصهيونية، وقد لعبت دورا مهما في الوصول إلى أهداف كانت موضع اهتمام القادة الصهيونيين بشكل أساسي. كما لعبت بريطانيا دورا أساسيا في دعمها ومساندتها والعطف عليها. وعن طريق المنظمات الصهيونية المسلحة ارتكبت المجازر الرهيبة بحق شعب فلسطين بهدف تهويد الأرض وتشريد الشعب، حيث «أن مجرد وجود الشعب العربي في الأرض المشتهاة جعلها بشكل آلي وحتمي، الهدف الأول والأخير للعداء الصهيوني»(٧٩). وكانت العمليات الارهابية تأتي ضمن برنامج منظم ومخطط بدّقة لاجلاء العرب عن أراضيهم، وإحلال مستوطنين صهيونيين مكانهم. وهكذا كانت مجازر دير ياسين وعين الزيتون وصلاح الدين في نيسان (أبريل) ١٩٤٨، وحمامات الدم التي عاشتها كل من قرى ومدن فلسطين من أقرت، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١ والطيرة، تموز (يوليو) ١٩٥٣، وأبو غوش، أيلول (سبتمبر) ١٩٥٣ وكفر قاسم، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦، وعكا، حزيران (يونيو) ١٩٦٥، وغيرها من الفظائع الدموية التي حصلت في غزة، وخان يونس وقبية والقسطل والحمة وطبريا الخ... وجميع هذه الغارات والعمليات الارهابية كانت موضع إدانة عالمية نظرا لوحشيتها وفظاعتها وانتهاكها لكل المواثيق الدولية. وبالرغم من المساعدات الكبرى التي قدمتها بريطانيا لهذه المنظمات، فإنها عانت بعض إجرامها عندما لاحت في الأفق بوادر انتهاء الدور البريطاني في فلسطين. وكانت عملية «فندق الملك داوود» عام ١٩٤٨ ضد القوات البريطانية بتخطيط وتنفيذ مناحيم بيغن وجماعته الارهابية، كاشارة مبدئية على ضرورة إنهاء الانتداب ورحيل البريطانيين. كما ارتفعت في أوائل شهر آذار من العام ١٩٨٣ صيحات الاستنكار البريطانية ضد المحاولة الصهيونية في تعيين السفير الاسرائيلي لانكين، سفيرا في بريطانيا، حيث يشغل هذا المنصب في دولة جنوب أفريقيا العنصرية في هذه الفترة. وانطلقت المعارضة البريطانية لهذه الخطوة من اعتبار، أن لانكين هذا مطلوب للسلطات البريطانية منذ العام ١٩٤٨، تحت طائلة العمليات الارهابية ضد قواتها في فلسطين. وقد حالت هذه المعارضة دون نجاح الخطوة الاسرائيلية هذه، وعزفت السلطات اليهودية عن تنفيذ هذا التعيين.

ولاقت الأمم المتحدة ما لاقته بريطانيا من قبل، حيث «بُرهنت حادثة اغتيال أول وسيط للأمم المتحدة ومساعده العسكري، وحوادث حجز بعض مراقبي الأمم المتحدة المتكررة، أنه ليس من حصانة لمن يقف في طريق الصهيونية... إلا أنه من البدهي أن يكون العنف الصهيوني الموجّه ضد العرب أطول زمنا، وأكثر تنظيما، وأشد قسوة»(٨٠).

ومن أجل تحقيق غايتها في «تهجير» اليهود إلى فلسطين، اعتمدت الحركة الصهيونية وسيلة الارهاب ضد اليهود أنفسهم، مع اتهام الآخرين بالقيام بهذه العمليات، لدفعهم للهجرة وترك مواطنهم الأصلية. وهذا ما فعله بن ـ غوريون نفسه عن طريق أحد عملائه في العراق بوضع القنابل والمتفجرات في الأحياء اليهودية لاجبار سكانها على المجيء إلى فلسطين.

خاتمة

اللافت للنظر، بعد هذا العرض لنشأة الحركة الصهيونية وامتدادها وممارساتها، ان القاسم المشترك بين الاستعمارين الغربي والصهيوني يتجلى بوضوح في الدجل والخداع والمراوغة، والشعوب الضعيفة في النهاية، هي الضحية. فالدول الاوروبية التي خاضت الحرب العالمية الثانية باسم «الديمقراطية» وضد «الدكتاتوريات» المتمثلة بالنازية والفاشية في المانيا

وايـطاليـا واليـابان، تقف بعد سنوات قليلة للاعتراف بالدولة العنصرية الصهيونية على ارض فلسطين، وتقدم لها جميع مستلزماتها ومتطلباتها، وباسم الحفاظ على «الديمقراطية» أيضاً. هذه الدول التي ناضلت بالدم من اجل الديمقراطية، تقف الى جانب النازية الجديدة في فلسطين؛ وان الدول التي شقّت بعـد الحـرب طريقـاً «جـذرياً» جديداً في الاقتصاد والسياسة ـ اي الدول الاشتراكية ـ هي التي استمرت حتى اليوم في نضالها ضد مختلف اسماء العنصرية، وان الدول حديثة الاستقلال من نير التبعية الاستعمارية والاضطهاد العرقي والقهر العنصري تقف ـ بالطبع ـ ضد ايديولوجية القهر والاضطهاد. والذين تباكوا على مجازر هتلر، هم ذاتهم الذين يرتكبون كل يوم مجازر مماثلة ان لم تكن اكثر اجراماً ووحشية. والمذابح التي ارتكبت في فيتنام وكمبوديا ولاوس، وفي معـظم المنـاطق التـابعة والمستعمرة، ما زالت ماثلة للعيان. فالعنصرية اذن سمة اسـاسيـة من سمات الاستعمارين القديم والحديث، وان برزت بشكل واضح واكثر تجذراً في الممارسات الصهيونية، الا انه يبقى جوهر الحركة الاستعمارية ككل ولبّها. وقد نجحت الصهيونية باستخدامها لسلاح الدين والاعلام في المعركة، أوكما كان يسمّيه هرتسل، سلاح الصياح. ويذكر في مذكراته ان «الصياح هو كل شيء. حقاً ان للصوت العالي شأناً كبيراً. الصياح المتواصل تعاقد مأثور. ليس تاريخ البشر سوى قعقعة السلاح وجعجعة الرأي الزاحف. عليكم ان تصيحوا وتصرخوا»[٨١].

---

(١) د. عبـد المنعم فوزي، **مذكـرات في المجتمـع العربي**، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٠، ص ٣٤٦.

(٢) من اللافت للنظر ان ارتكاب المجازر وسفك الدماء هو امر «إلهي» عند المتدينين اليهود، وهذا ما تفتقر اليه الاديان وتنهي عنه. قسطنطين خمار، **الموجز في تاريخ القضية الفلسطينية**، بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٦٦، ص ١٢.

(٣) د. فوزي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤٧.

(٤) د. الن تايلر، **تاريخ الحركة الصهيونية**، ترجمة بسام ابو غزالة، بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦، ص ١٤.

(٥) خمار، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤ و ١٥.

(٦) خمار، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤ و ١٥.

(٧) تحتـل اللغـة مركـزاً اولياً بين العوامل المكونة للقومية؛ اما بالنسبة لليهود، فليست لهم لغة واحدة، بل هناك لغات متعددة حسب البلدان التي كانوا فيها، حيث كانت اللغـة اليديشية لغة يهود وسط اوروبا، وهي اقرب الى الالمانية وان احتوت العديد من العبارات العبرية.

انـظر: د. عبـد الوهـاب كيـالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٧٣، ص ٣٠.

(٨) د. فايـز صايـغ، **الاستعمـار الصهيـوني في فلسطين**، ترجمة د. عبد الوهاب كيالي، بيروت: مركز الابحاث، م.ت.ف، ١٩٦٥، ص ٨.

(٩) صبـري جريس، **تاريـخ الصهيونية ١٨٦٢ ـ ١٩١٧**، الجزء الاول، بيروت: مركز الابحاث، م.ت.ف، ١٩٧٧، ص ١٣.

(١) د. تايلر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧ ـ ٨.

(١١) جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩.

(١٢) جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١.

(١٣) غوردون، **المهمات التي تنتظرنا ـ النصوص الاساسية**، بلا ناشر وبلا تاريخ نشر، ص ٢٦٤.

(١٤) زفي فيربلوفسكي، «بنو اسرائيل وارض اسرائيل»، من كتاب **من الفكر الصهيوني المعاصر**، بيروت: مركز الابحاث، م.ت.ف، ١٩٦٨، ص ٩.

(١٥) عدنان عبد الرحيم، **الايديولوجيا الصهيونية بين التزييف النظري والواقع الاستعماري**، بيروت: دار القدس، ١٩٧٨، ص ١٣ ـ ١٥.

(١٦) شمعون بيرس، «يوم قريب ويوم بعيد»، من كتاب من الفكر الصهيوني المعاصر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٧.

(١٧) جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤.

(١٨) **المصدر نفسه**، ص ١٥.

(١٩) خمار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠. و د. كيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١.

(٢٠) خمار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥ و ٢٦.
(٢١) **المصدر نفسه**، ص ٢٤.
(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ٣٤ و ٣٥.
(٢٣) د. تايلر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤؛ وخمار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥ و ٣٦.
(٢٤) د. كيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦، نقلاً عن مذكرات تيودور هرتسل الكاملة، الجزء الثاني، نيويورك، ١٩٦٠، ص ٢٤؛ وكذلك خمار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧٥؛ ود. صايغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠؛ واسرائيل كوهين، **تاريخ الصهيونية المختصر**، لندن، ١٩٥١، ص ١١ و ٤٧ و ٤٨ (بالانكليزية).
(٢٥) د. تايلر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥؛ وخمار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٣٦؛ ود. كيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥؛ ود. صايغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩ و ١٠.
(٢٦) د. صايغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١ و ١٢.
(٢٧) يوري ايفانوف، **احذروا الصهيونية**، منشورات وكالة انباء نوفوستي، ١٩٦٩، ص ٩.
(٢٨) **المصدر نفسه**، ص ٤.
(٢٩) غسان كنفاني، **في الادب الصهيوني**، بيروت: مركز الابحاث، م.ت.ف، الطبعة الثانية، ١٩٧٨، المقدمة، ص ٧.
(٣٠) محمد جميل بيهم، **فلسفة التاريخ العثماني، اسباب انحطاط الامبراطورية العثمانية وزوالها**، الكتاب الثاني، بيروت: المطبعة التجارية، ١٩٥٤، ص ٨٨.
(٣١) زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الاوسط**، بيروت: دار النهار للنشر، الطبعة الثانية، ١٩٧٧، ص ٣٩.
(٣٢) **المصدر نفسه**، ص ٣٨.
(٣٣) خمار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤ و ٢٥.
(٣٤) نويهض، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٥.
(٣٥) د. تايلر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢.
(٣٦) خمار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٤؛ ود. تايلر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١.
(٣٧) خمار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥ و ٤٦؛ ومجلة «**القدس** (بيروت)، العدد ٢٥، كانون الاول ١٩٨١، ص ٨٥ و ٨٦.
(٣٨) خمار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٨ و ٣٩؛ ود. حسان علي حلاق، **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩**، بيروت: الدار الجامعية، الطبعة الثانية، ١٩٨٠، ص ٢٣١ و ٢٣٢.
(٣٩) خمار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩.
(٤٠) د. تايلر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢.
(٤١) عوني عبد المحسن فرسخ، **الظروف الاقليمية في الوطن العربي**، بيروت: الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ١٩٧٤، ص ١٩١
(٤٢) نويهض، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٨؛ وخمار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٠.
(٤٣) نويهض: **المصدر نفسه**، ص ١٧٢.
(٤٤) د. تايلر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١.
(٤٥) خمار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٢.
(٤٦) نويهض، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨؛ وخمار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٢.
(٤٧) **المصدر نفسه**، ص ٤٦.
(٤٨) نويهض، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠.
(٤٩) **المصدر نفسه**، ص ١٥٣.
(٥٠) د. زاهية قدورة، **تاريخ العرب الحديث**، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٥، ص ٢٢٠.
(٥١) **المصدر نفسه**، ص ٢١٩.
(٥٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٤.
(٥٣) د. تايلر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧.
(٥٤) د. صايغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٢، نقلا عن أوسكار رابينوفيتش في كتابه **خمسون عاما من الصهيونية**، لندن، ١٩٥٠، ص ٣١.
(٥٥) خمار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٣؛ ود. تايلر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٨.
(٥٦) فرسخ، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٧؛ ود. حلاق، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٨.
(٥٧) فرسخ، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٧.
(٥٨) **المصدر نفسه**، ص ١٨٨؛ ود. حلاق، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٩.
(٥٩) نويهض، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٥ـ١٦٦.
(٦٠) د. تايلر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩.
(٦١) **المصدر نفسه**، ص ٣٥.
(٦٢) نويهض، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٤.
(٦٣) خمار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥.
(٦٤) د. كيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٥؛ ود. حلاق، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣١ و ٢٣٢.
(٦٥) د. كيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٥.
(٦٦) هايمان لومر، **الصهيونية ودورها في السياسة العالمية**، ترجمة محمد مستجير مصطفى، القاهرة: بلا ناشر، ١٩٧٤، ص ٧.
(٦٧) د. كيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٠.
(٦٨) كوهين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٧.
(٦٩) نويهض، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨١.
(٧٠) **المصدر نفسه**، ص ٧٣.
(٧١) د. كيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٢.
(٧٢) د. تايلر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٦.
(٧٣) نويهض، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٩ و ٨٠.

(٧٤) محمود عباس (أبو مازن)، **الصهيونية بداية ونهاية**، بيروت: الاعلام الفلسطيني الموحد، بلا تاريخ، ص ١٤.
(٧٥) **المصدر نفسه**، ص ١٥.
(٧٦) عز الدين المناصرة «الفلسطينيون الدروز»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠، ص ٣٥-٦٥.
(٧٧) خمار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧.
(٧٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٨.
(٧٩) د. صايغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٠.
(٨٠) **المصدر نفسه**، ص ٤٠ و ٤١.
(٨١) عبد الله النجار، **اسرار المؤامرة الصهيونية**، بلا ناشر وبلا تاريخ نشر، ص ١٨.

قراءة في جريدة «الكرمل» ومواقفها من الاحداث الفلسطينية

يوسف حداد

ابصرت الصحافة الفلسطينية النور مع بداية تربع السلطان عبد الحميد الثاني على سدة الحكم عام ١٨٧٦. وكانت «القدس الشريف» اول صحيفة صدرت انذاك(١)، وهي جريدة رسمية شبيهة بالجرائد المماثلة التي ظهرت في عواصم الاقطار العربية المجاورة في أزمان متقاربة، وكان من بينها، على سبيل المثال، جريدة «سورية» وقد صدرت في دمشق عام ١٨٦٥، وجريدة «الزوراء» وقد صدرت في بغداد عام ١٨٦٩(٢).

غير ان انتشار الصحف وتعددها في فلسطين بدأ مع اعلان الدستور العثماني عام ١٩٠٨. (وكان من بينها «الكرمل» لصاحبها نجيب نصار ابن قرية عين عنوب اللبنانية، وقد انشأها في مدينة حيفا). وما لبث ان اخذ عدد هذه الصحف يزداد بسرعة حتى بلغ مجموع ما صدر منها مائة واربعاً وخمسين جريدة (٣)

وكما انشأ الصحافيون اللبنانيون جرائد خارج قطرهم لاسيما في مصر، كان من بينها «الاهـرام» و«المقطم»، فقد انشأ الصحافيون الفلسطينيون جرائد خارج قطرهم لتكون منبراً اعلامياً لقضية فلسطين، عاملاً على توعية شعوب العالم العربي وتنبيهها الى الخطر الذي يتهدد فلسطين، ويتهدد دنيا العرب ايضاً. وكان من بين هذه الجرائد «الف باء» التي اصدرها يوسف العيسى في دمشق عام ١٩٢٠، و «الشرق» التي اصدرها حسين البهائي في بغداد في العام نفسه، و «الشورى» التي اصدرها محمد علي الطاهر في القاهرة عام ١٩٢٤، و«الشريعة» التي اصدرها محمود الكرمي وكمال عباس في عمّان عام ١٩٢٧(٤).

ومن الملاحظ ان الصحافة الفلسطينية سايرت ركب الصحافة العالمية انذاك «من حيث التحـريـر ونشر الانباء المحلية والعالمية، واستعملت احدث الآلات الاوتوماتيكية لتلقي الانباء، واحدث آلات الطباعة(٥).

ولقد عاشت الصحافة الفلسطينية عهدين متمزين، العهد الاول هو العثماني الذي ساد فيه الجهل والقمع والاستبداد وظهور النزعة الطورانية مع تفرد جماعة «تركيا الفتاة» بالسلطة، حيث كان للحركة الصهيونية نفوذ ووجود في هيكلية هذه السلطة، مما أتاح للصهيونيتين الهجرة والاستيطان. ولقد شنت «الكرمل» في هذه المرحلة حرباً شعواء على الصهيونية وعلى «تركيا الفتاة»، ونبهت ببراعة وعنف الى حقيقة الصهيونية واخطارها المحدقة بفلسطين وما حولها. ولم تكن ساحة

المعركة التي خاضها نصار على صفحاتها محصورة في فلسطين فحسب، بل امتدت من عاصمة السلطنة الى القاهرة، حيث تصدت «الكرمل» بجرأة نادرة وصلابة لا تعرف اللين للصحف المأجورة والمهادنة، وللولاة والوجهاء السماسرة، وتعرضت مراراً للتوقيف والغرامات، والمحاكمة.

ومع نشوب الحرب العالمية الاولى، توقفت «الكرمل» عن الصدور كغيرها من الصحف المناوئة للاتراك.

اما العهد الثاني فكان عهد الانتداب البريطاني الذي حمل معه وعد بلفور وصك الانتداب، الذي تضمن تنفيذ هذا الوعد. وكان على الصحافة الوطنية ان تعود الى حلبة الصراع من جديد وان تواجه التوقيف والمحاكمات والتعطيل، الامر الذي دفع البعض لانشاء صحف خارج فلسطين. وتجدر الاشارة الى ان غالبية تلك الصحف توقفت عن الصدور عام ١٩٤٨، فيما استمر البعض منها من امثال «الشعب» و«الفجر» و«القدس» و«الاتحاد»، ولا تزال تصدر تحت نير الاحتلال الصهيوني حتى اليوم.

احداث الحرب العالمية الاولى

من المعروف ان تركيا دخلت الحرب الى جانب المانيا في مواجهة الحلفاء، وان العلاقات العربية التركية قبيل نشوب الحرب كانت سيئة بسبب سياسة حكام تركيا الجدد بعد خلع عبد الحميد. وقد دفعت هذه السياسة الجمعيات التي كانت قائمة الى مناصبة تركيا العداء والى القبول بالانضمام للحلفاء خلال الحرب مقابل الاستقلال. وكان بنتيجة ذلك ان تمت اتفاقية حسين ـ مكماهون في بداية عام ١٩١٦. وقبل ان يجف حبر هذه الاتفاقية، ابرمت انكلترا مع فرنسا اتفاقية سايكس بيكو لتمزيق وحدة سورية الطبيعية واقتسامها فيما بينهما. وفي العام اللاحق، اصدرت بريطانيا وعد بلفور، وكان كل من الاتفاقية والوعد سريين، ولما عرف بهما الشريف حسين، خادعته بريطانيا، فاستمر في محاربة الاتراك الى جانب الحلفاء.

من الاحتلال البريطاني الى ثورة العشرين

تعتبر هذه المرحلة، التي تمتد بين عامي ١٩١٧ و١٩٢٠ من اخطر المراحل في تاريخ القضية الفلسطينية، اذ بدا فيها النفاق البريطاني يتضح بعد تكريس اتفاقية سايكس ـ بيكو الفعلي على الارض، وبعد فصل فلسطين، المعروفة انذاك بسوريا الجنوبية، عن سورية الام، لتميكن سيطرة بريطانية فعلية عليها بغية تحقيق وعد بلفور عملياً. «بيد ان محاولات فرض الصهيونية على عرب فلسطين كشفت وجّه بريطانيا الحقيقي، كما كشفت طبيعة وسائل الحركة الصهيونية في فرض اهدافها العدوانية، مما ادى الى الانتفاضة الفلسطينية الاولى عام ١٩٢٠»[٦]

وفي هذه الفترة، نشأت الجمعيات الاسلامية المسيحية بغية الوقوف في وجه المطامع الصهيونية ومواجهة السياسة البريطانية المحابية لها في ظل الحكم العسكري، الذي امتد من اواخر عام ١٩١٧ حتى صيف ١٩٢٠. وبدأ التذمر الفلسطيني يتصاعد والغليان يشتد: «ولم يكن اللجوء الى العنف المتعمد هو المشكلة الوحيدة التي تواجه البريطانيين في فلسطين. فقد اثار انزعاج السلطات البريطانية مناداة الفلسطينيين بوحدة سوريا وفلسطين. وقام وفد من المسيحيين والمسلمين بزيارة ستورز وقدموا له الاسئلة التالية:

أ ـ هل تشكل فلسطين جزء امن سوريا؟ ب ـ اذا كان الجواب بالايجاب، فهل تقع فلسطين في عداد الاقطار المحرة المدعوة لتقرير مستقبلها الخاص؟»[٧]

وكـان ان عمـدت السلطات العسكرية البريطانية الى المخادعة والاتصال بالوجهاء بغية اجهاض الغليان الحاصل. وفي عام ١٩١٩، انعقد المؤتمر العربي الفلسطيني الاول، ونادى بالغاء المعاهدات السرية التي عقدت في اثناء الحرب، وطالب بحق تقرير المصير، كما شدد على عدم فصل سوريا الجنوبية (فلسطين) عن حكومة سوريا[٨]. غير ان عدم استجابة بريطانيا لهذه المطالب زاد من شكوك الفلسطينيين بنوايا بريطانيا.

وفي نفس العام، اتت الى فلسطين لجنة كنغ ـ كراين الاميركية لاستفتاء السكان حول تقرير المصـير، واصدرت الجمعية المسيحية الاسلامية بالقدس بياناً اكد وحدة سوريا وعدم القبول بفصل فلسطين عنها، كما اكد الرفض القاطع لانشاء وطن قومي يهودي في فلسطين[٩]. وفي العام التالي، انعقد المؤتمر السوري العام، وكان يضم مندوبي جميع المناطق الثلاث الجنوبية والشرقية والغربية من سوريا، وقدم للجنة المذكورة مقرراته التي تتضمن رفض وعد بلفور، ورفض فصل جنوب سوريا عنها[١٠]. الا أن توصيات هذه اللجنة لم يعمل بها. ومضت بريطانياً قدماً في تطبيق وعد بلفور، الامر الذي أدى لانفجار الموقف، وسقوط شهداء وصدور احكام بالسجن. وكان ان صدر في ايار (مايو) تعيين هربرت صموئيل اول مندوب سام على فلسطين، وهو صهيوني بريطاني، جاء تعيينه ليؤكد عزم بريطانيا على اقامة الوطن اليهودي القومي في فلسطين.

ولا يكتفي نصار بمخاطبة سلطة الانتداب، فنراه يوجه كتاباً مفتوحاً الى وزير المستعمرات امري، يقول فيه: «نرفع هذا الكتاب اليكم ونحن نأسف على ثقة كانت للعرب ببريطانيا، وآمال قضت عليهـا... ان ادارة فلسـطين تسير قوانينها واداراتها وضرائبها على سياسة من شأنها استبدال اهالي فلسطين بمهاجري الصهيونيين. وما فتح باب الهجرة على مصراعيه الا امثلة تدل على مرامي السياسة المخالفة للعدل البريطاني ولأماني العرب ولوعد بلفور الجائر»[٢٢]

ويوم وصول بلفور الى فلسطين عام ١٩٢٥، خرجت «الكرمل» بعنوان على امتداد صفحتين يقـول: «اليـوم يصـل اللورد بلفـور الى فلسـطين الناقمة على وعده من عمله، وستقابله الامة العربية الفلسطينية بالاضراب التام، وتشهد العالم اجمع على ظلامتها من هذا الوعد الجائر»[٢٣].

وعادت «الكرمل» من جديد لتصرح السياسة الاقتصادية، سياسة الافقار وبث التفرقة بني اهل فلسطين، فكتبت منبهة تقول: «كسدت التجارة، عزّ النقد، وسحقت قوى الفلاح، وسُدّ باب الرزق بما فتح من باب المهاجرة، وكثرت الضرائب، وعمت الفاقة، واضطرب حبل الامن... حكومة تثير الاحقاد، تنبش الاضغان، تحرك منها ما سكن، وتوقظ منها ما اطمأن وتضرم ما خمد»[٢٤].

ولم تتـوقف «الكرمل» لحظة، منذ العهد التركي، عن التصدي للزعماء السماسرة الذين يبيعون الارض لليهود او يسمسرون على بيع الارض. ويترامى الى سمع نصار ان الامير سعيد الجزائري، حفيد الامير عبد القادر الجزائري، عازم على بيع خمس قرى في منطقة طبريا لليهود، فيكتب قائلاً: «فليربأ الامير سعيد بسمعته وحسبه وبمستقبله، وليشفق على اصدقائه ومريديه»[٢٥].

كما يثور نصار على الزعامات الوطنية التي تتصارع من اجل المصلحة الذاتية والنفوذ الشخصي، فتزحف لاسترضاء المندوب السامي بغية الحصول على منصب، كما كانت الحال بين عائلتي الحسيني والنشاشيبي، فيقول: «كما ان الموظف تحت اشراف حكومة اجنبية لا يصلح للزعامة الوطنية، كذلك من يجسد ذلك الموظف وينفق قواه في العمل لاسقاطه لا يصلح للزعامة»[٢٦].

وتصعد «الكرمل» حملتها على باعة الارض منذرة بالعواقب الوخيمة. «لا تطمعوا في دراهم الصهيـونيـة اجوراً لمساكنكم، او ثمناً لاراضيكم، فلسوف تسترد منكم اضعافاً مضاعفة اذا

بلغتموهم امانيهم، وسهلتم لهم التكاثر في بلادكم. فلا تشتروا عبوديتكم، ولا تقلدوا خصومكم سيوفاً يحزون بها اعناقكم»(٢٨).

وفيما نصار يحذر من مغبة الامور، وينتقد محاباة بريطانيا، تنشط الوفود الفلسطينية في زيارة لندن، كما تنشط الوفود الانكليزية في زيارة فلسطين ولكن دون طائل. «لقد قابلت فلسطين المظلومة في عقر دارها ثلاثة من وزراء المستعمرات هم اللورد ملز والمستر تشرشل والمستر امري... وبسطت لهم طلامتها فماذا كانت النتيجة؟ لقد اوفدنا الوفود الواحد تلو الاخر، وملأنا الدنيا ضجيجاً وخطباً، وكتبنا، فماذا اجدى كل هذا؟»(٢٨).

ويعود نصار مبدياً تشاؤمه من بريطانيا ومن مواقفها بكافة احزابها، ويوجه لومه الى الزعامة الفلسطينية المتخاذلة التي تراوغ ولا تعتمد الحزم: «لم نكن نتوقع من الوزير امري، ولامن حكومة لندن، التي لم يخرج محافظوها على عمالها ولم يخالف احرارها سواهم، ان ينصفونا، ويزيلوا عنا هذا الكابوس المخيف. فالحكومات لا تعرف رأينا اذا كان ذلك الرأي لم يقرن بالحزم والعزم»(٢٩). ثم ينتقد نصار زعماء عصره: «لقد استسلمنا الى الاقدار، وسلمنا قيادتنا الى من لا يحسنون التصرف في مقدرات الامة... الزعامة الحقيقية لا تكون بالجعجعة الفارغة والكلام المزوق، وشأن فلسطين تنوء معه الراسيات»(٣٠).

وفي معرض اليأس من تغيير موقف بريطانيا ازاء الوطن القومي، يعلق صاحب «الكرمل» على خطاب الوزير امري مبدياً قلقه، مستنداً على ان بريطانيا لم تعامل فلسطين كما عوملت العراق وسوريا بموجب المادة ٢٢ من عهد جمعية الامم(٣١). ويدفعه قلقه المفعم بالتشاؤم للتساؤل: «بم تبرهن بريطانيا على حسن نياتها نحو الاهالي وعن رغبتها ببقاء فلسطين عربية؟ أبتعيينها السير هربرت صموئيل اميراً صهيونياً على الاكثرية العربية الساحقة، ام بسنها قوانين كلها في مصلحة اليهود، او بسماحها بتسمية البلاد «ارض اسرائيل» قبل ان يبلغ ابناء اسرائيل خمسين الفاً من نحو سبعماية الف من العرب سكانها، ام بفتحها باب المهاجرة لليهود على مصراعيه... ام باطالها المصرف الزراعي الذي كانت الحكومة العثمانية قد انشأته، ام باستلام الادارة لمشورة الجمعية الصهيونية، وادخال الوف الصهيونيين الى كل دائرة من دوائر الحكومة؟ ام بارهاقها المكلف العربي على دفع نصف مليون جنيه لمحافظة الامن في فلسطين، والامن في فلسطين بلا صهيونية يحفظ باقل من ثمانين الف جنيه....

«أمن العدل يا جناب الوزير ان ننفق على ادارة تعمل على نزع اوطاننا منا، وعلى حراسة واعاشة من تملكهم اياها؟»(٣٢).

ومع كل ذلك، بقي الوجهاء يأملون خيراً من بريطانيا، لا بسبب غبائهم بل بسبب مصالحهم ونفوذهم، ونرى صاحب «الكرمل» يسخر من الذين املوا خيراً من بلومر ويقول: «ماذا ترجي البلاد وهي تفقد كل يوم فلذة من فلذات ارضها يقتطعها الخصم، فتنفصل عنها انفصالاً لا رجوع بعده، وتغلق محلاً تجارياً فيفتح الخصم عشرات امثاله. ايعيد لنا اللورد بلومر اراضينا واملاكنا؟ ام تنشر الحكومة غداً مشروع قانون بابطال البيوع التي جرت من الوطنيين للاجانب؟ ام انها تؤسس لنا مصارف زراعية وعقارية لتبقي على البقية الباقية من ذلك الدماء الوطني»؟ ويخلص الى القول «كل ذلك لن يكون، وبهذه الاقوال الفارغة لا تدفع الاخطار، وتحفظ الامصار، فذرة عمل خير من قنطار كلام»(٣٣).

وتمضي سياسة بريطانيا في تنفيذ وعد بلفور على حساب اهل فلسطين، وتنتزع بهذه السياسة لقمة العيش من فم المزارع. «نحن من المعجبين باخلاق المندوب السامي الرقيقة، ولكننا لا نعتقد ان المندوب نفسه يرضى بان نقول له انه لم يحترم امال امته اليهودية، وانه لم يضع القيود والاغلال في اعناقنا بسن تلك القوانين التي كادت تشل المزارع وتقضي على آماله واعماله»(٣٤).

لقد ادرك نصار ان لبريطانيا مصلحة من قيام الوطن القومي، وهذا يعني انه من المحال تغيير موقفها، اذ «لم يكن احتلال البريطانيين فلسطين وسلخ هذا الجزء الجنوبي من سورية، تحت ستار الوطن القومي الاسرائيلي، الا لتناول الشطّ الآسيوي من القناة وادخاله تحت السيطرة الانكليزية»(٣٥).

وعلى صعيد آخر، ينتقد نصار بمرارة السياسة الهاشمية الموالية للانكليز وقد تحدروا بالشريف، ويأخذ على الهاشميين، خاصة الامير عبدالله، التقرب من اليهود، ويطلب منهم تبديل سياستهم، «فالوقت لم يفت بعد، وما عل يامراء هذا البيت، وخصوصاً الامير عبدالله، الا ان يبدلوا سياستهم القديمة، سياسة التماس القوة من اليهود، وسياسة الترقيع، بسياسة عربية صريحة»(٣٦). ويعود مجدداً لدعوة الامير عبدالله ليعود الى رشده، اذ «لا تزال الفرصة سانحة للامير عبدالله ليستيقظ من غفلته، ويستفيد من اغلاطه، ويرسم خطة قومية وطنية لنفسه». ثم يضيف مقرعاً: «يا قوم ليس الحق على البريطانيين، او على الحكومة البريطانية في عدم الاعتداد بمطالبنا، انما الحق كله علينا، لاننا نسلم شؤوننا الى غير الامناء، الى الباعة والسماسرة، وطلاب الوظائف، فيحتقرهم البريطانيون ويزدرون الامة التي اعتمدتهم»(٣٧).

حملة على الوجهاء والزعماء الفلسطينيين والعرب

لقد وجد نصار ان الخطر الصهيوني يزداد يومياً، ورأى ان هذا الخطر اذا استمر على ما هو عليه فانه سيتهدد، مستقبلاً، العالم العربي. وهذا ما دفعه ليقول انه «انذار مخيف ينذر فلسطين وسوريا والشرق العربي والعراق وسائر البلاد العربيّ بداهيات... بانقراض امة وقيام اخرى»(٣٨).

ورغم هذه التحذيرات من العواقب، استمرت طبقة الوجهاء في الركض وراء المصالح الخاصة على حساب المصلحة الوطنية العامة: «يفيض سيل المهاجرة هذا الفيضان، ويسمعون بآذانهم عن خطر الصهيونية، ويرونه يتحقق بعيونهم، ومع ذلك فلا يؤجرون بيوتهم ومخازنهم لغير الصهيونيين، واذا جاءهم الوطني رفضوه». ويتساءل: «من هم اصحاب الاملاك والمخازن الذين يعبدون طريق الصهيونية»؟ ثم يجيب: «هم رؤساء دوائر الاوقاف الاسلامية والمسيحية. وجهاء المسلمين والمسيحيين واكثرهم من الزعامة والتمثيل عن الشعب. أباعة الاراضي للصهيونية وسماسرة زعماء وطنيّة؟ أمؤجرو البيوت والمخازن للصهيونيين يطالبون بدفع خطر الصهيونية؟.»(٣٩).

ان الحالة تزداد سوءاً، والوضع الاقتصادي بات أردأ مما كان عليه ايام الاتراك، انها سياسة افقار الفلاح لاقتلاعه من ارضه. «منذ الاحتلال وانتاج البلاد من القمح والشعير والقيطاني والسمسم يتناقص، فنحن لا نرى فرقاً عملياً بين ادارة اليوم، وادارة الاتراك، سوى ان الدفوعات في عهد الادارة الحالية زادت، والضرائب ثقلت، والادارة كثر موظفوها ولغاتها ومترجموها ومقيدوها وبوليسها، وكلها تعيش على نفقة الفلاح المثقل العواتق بالديون والضرائب»(٤٠).

كان نصار يخاف من انتقال الارض لليهود، فأخذ يدعو للتمسك بها عل اعتبار انها الثروة الثابتة. «نحن معاشر الفلسطينيين ثروتنا الثابتة في الارض، يجب ان نعيش من نتاجها، فاذا انقلبنا من منتجين الى بياعين وسماسرة ومضاربين فنحن سائرون الى الانقراض. يا رجال الجمعيات والاحزاب لا تهينوا الوطنية بدعواكم الكاذبة.. دعوا الوطنية لاهلها واعملوا لاغراضكم. انكمن نفعيون، ولو لم تكونوا كذلك لكان لوجودكم تأثير»(٤١).

لقد عيل صبر الرجل بعد كل هذه الصرخات والنداءات، فعمد الى التقريع علَّ الاحساس يتحرك ف يالذين فقدوا احساسهم: «انتم ألفتم العبودية ولم تذوقوا طعم الحرية منذ عهد طويل لتطلبوها وتضحوا في سبيلها، ولذلك يجب ان يثقل نير الاستعباد حتى لا تعودوا تطيقون حمله»(٤٢).

ويعجب نصار من تمادي بريطانيا في التعاطف مع اليهود، ويرى ان سخاءها قد فاق سخاء الله: «اما سادتنا البريطانيون فزادوا على عطاء الله، وصاروا، كلما اقتتل العرب او قاتلوا من اجل حريتهم، يوسعون للصهيونيين الوطن القومي، فقد تعدوا الى الشرق العربي بعد سقوط الشام، والى معان والعقبة بعد حرب الحجاز، ثم وسعوا الحدود بالاتفاق مع فرنسا في الشمال. والآن يسعون بمناسبة ثورة سوريا لتوسيعه الى الليطاني ودرعا. والله يستر سوريا والعراق، ومع ذلك فاليهود يتذمرون من البريطانيين كما كان شأنهم مع موسى وربه. فهل البريطانيون اكثر عناية بفرقة الصهيونيين من الله سبحانه وتعالى لشعبه الخاص؟ وهل هذه كلها محبة من البريطانيين للصهيونيين؟»(٤٣).

ومع كل هذا السخاء البريطاني استمر الوجهاء يتنافسون على المناصب. «فريقان في فلسطين يتنازعان على عقوبة المجلس الاسلامي، وفريق مشاهد. الرواية مأساة، والمشاهدون اقل كثيرا من الممثلين واكثرهم يتألمون» (٤٤).

ومن المعروف ان طبقة الوجهاء هي من ابناء العائلات الكبيرة في المدن، وكان معظمها يتعاطى التجارة، فلم تكن عملية انتقال الاراضي لليهود تلحق ضرراً مباشراً بها. لذا جاءت معظم الثورات فلاحية، على اعتبار ان الارض رأسمال الفلاح. ولقد فرض الفلاحون على الوجاهات القيادية الرضوخ لتبني الثورات، وهكذا كانت الجماهير الفلاحية الريفية متخطية قياداتها في المدن.

ينصرم عام ١٩٢٥ حاملا في احشائه مآسي ومحن، فاراض كثيرة انتقلت لليهود، ومهاجرون غرباء كثر وفدوا، والضائقة الاقتصادية باتت خانقة: «نودع سنة ١٩٢٥ والحزن والاسف يملآن قلوبنا ونفوسنا. فقد بيعت في غضونها مئات الوف من دونمات الاراضي للصهيونيين، ودخل فلسطين عدد كبير من مهاجريهم، وضعف موقف الوطنيين التجاري، وعمت الضائقة الاقتصادية الجميع، ما عدا باعة الاراضي وسماسرتها والذين يؤجرون المخازن والمنازل»(٤٥).

لقد ادركت بريطانيا المرض المستشري بهذه الوجاهات فراحت تجتذبهم بالوظائف. «عهدوا بكثير من الوظائف الى عبدتها من ابناء العائلات الكبرى ليستميلوهم ويستعينوا بهم وليستخدموهم فيما يريدون»(٤٦).

وهذا الجو الفاسد غذته بريطانيا فازداد فسادا : «في فلسطين واسفاه فساد ودسائس، وخصومات ومنازعات وتحزبات من اجل خمس كراسي يتبعها بضع وظائف لا تسمن ولا تغني من جوع، في فلسطين زعامات تعمل على قتل المزايا واضاعة الاوطان والاقدار»(٤٧).

ويبقى هنا موقفي اليسار واليمين المتطرف، حيث تدعو قوى المعسكر الاول وخصوصا راكاح والقائمة التقدمية للسلام الى «انسحاب القوات الاسرائيلية فورا ودون قيد او شرط من جميع الاراضي اللبنانية»(١٠). وتدعو قوى المعسكر الثاني الى البقاء في الجنوب، حتى نهر الاولي، مع تشديد السيطرة على هذه المنطقة بما يشبه الاسلوب الذي اتبع في قطاع غزة سنة ١٩٧٠. «فالمشاكل في الجنوب وفي قطاع غزة متشابهة جدا، مخيمات لاجئين، شريط ساحلي ينطوي على مشاكل، بيارات... وهذا ما يوجد في قطاع صيدا وصور اليوم».

والصهيونيون في فلسطين يعملون للقضية الصهيونية وليس لبريطانيا، اما طبقة الوجاهات فتعمل لمصلحتها الخاصة، وهذا سر نجاح الحركة الصهيونية. «فالصهيونية تعمل لمصلحتها

الخاصة ولا يمكن ان تتسخر لبريطانيا او لغيرها على طول المدى(٤٨).

ويعود نصّار لمقاضاة بريطانيا في اهمالها الشق الثاني من وعد بلفور، مظهراً الاجحاف، مبيناً ان الاتراك كانوا افضل في معاملتهم. ويعطي ادلة من ذلك وجود نواب عرب في مجلس المبعوثان، وموظفون، بينما في عهد الانتداب حصرت الوظائف الكبرى بالانكليز واليهود. والانكى من ذلك زعم بعض الساسة ان لبريطانيا اعداء في الشرق. «اما نحن فنعتقد ان السياسة التي يتبعها مديرو الادارات الانجليزية في الشرق هي عدوة المصالح الانكليزية، وهي التي تعمل للقضاء عليها بسرعة، لولا ان القوة القاهرة تحميها»(٤٩).

فالسبيل الوحيد للخلاص من المعاناة هو ان نكون اقوياء، ولا قوة الا بالاتحاد، وعقبة الاتحاد سياسة الحلفاء. «اما العرب فلأنهم ضعفاء فقد مزق شملهم الحلفاء، ومنحوا لليهود وطناً قومياً في فلسطين وشرق الاردن، وقسموا سوريا ولبنان الى دول، ونمروا الجركس على اهلها، واستفادوا من طرد الاتراك للارمن فجعلوا يأتون بهم الى سوريا ليجعلوا منهم في بلاد العرب ادوات تحارب سياسة الجامعة العربية، كما كانوا يحاربون سياسة الجامعة التركية في الاناضول لان الاتراك اقوياء، ولان العرب والارمن ضعفاء». والحل، كما يراه نصار، يكمن في: «تقديم المصلحة العامة، تقديس الوطنية، تقوية اقتصادنا، محاربة التقسيم والتجزئة»(٥٠).

ومن العقبات التي تحول دون تحقيق الاماني الوجاهات التي تتصدر القيادة السياسية متخذة منها وسيلة تجارية للمنافع الخاصة؛ فبأسم الوطنية تتزلف لسلطة الانتداب للحصول على المناصب: «طلب الاستقلال نطلبه لنخدع العامة، ويقولون اننا وطنيون، ثم نقبل الوظائف من عمال الاستعمار صاغرين كما هي الحال في فلسطين وسواها. الذي يطلب الاستقلال يجب ان يكون مستعداً لاخذه بالقوة اذا لم ينله بمجرد الطلب، ويجب ان يكون قادراً على حمايته متى حصل عليه. نحن لا ندعو الى التفاهم مع الادارات الاستعمارية كما يفعل طلاب العروش والكراسي، ولكننا ندعو الى التفاهم مع الرأي العام البريطاني المنصف. الشعب البريطاني تخدعه حكوماته، ولكنه اذا عرف الحقائق في وسعه ان يجبر حكوماته على التقيد بها»(٥١).

ولا يتوقف نصار عند حد التشهير بالزعامات الفلسطينية، بل يتعدى في التشهير الى حكام الاردن الذين لا يتحسسون المآسي التي تحل باهل فلسطين، «والاغرب من ذلك ان عبيد الاستعمار من رجالنا الذين يدعون العروبة، ويفاخرون بالانساب، يتعامون عن مقايسة اعمالهم باعمال اسيادهم، ويضعون انفسهم آلات ومعاول للهدم في اممهم، ويرضون من الغنيمة بالمعاش، يأكلونه على بكاء الاطفال ودموع الحزانى، وعبودية الضعفاء، ويرقصون على هياكل الجياع»(٥٢).

وتستمر حملة «الكرمل» على الزعامات المتاجرة بالوطنية، عاملة على فضحها لاسقاطها فتقول: «ماذا عمل دعاة الوطنية؟ ماذا فعل الزعماء لدفع الضرر، واتقاء خطر الفناء؟ تقربوا من الشعب فنالوا ثقته، فصيحوا باسم الوطنية في وجه الحكومة، فالهتهم ببعض الوظائف، فاستكانوا لها. هوذا هم مع كبار الموظفين من البريطانيين يقبضون الوف الجنيهات رواتب عدا العلاوات، ويسكنون القصور، ويركبون السيارات ويأخذون الاجازات فيختلفون الى اوروبا وربوع لبنان». ان هذه التعرية للزعامات كان الهدف منها تنبيه الشعب لاسقاطها واستبدالها بزعامات مخلصة، لتعمل لصالح الشعب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، اذ «يجب ان يكون لنا كيان، يجب ان يكون لنا شأن في اوطاننا، يجب ان نسعى لترقية صناعاتنا وزراعاتنا وشأن عمالنا»(٥٣).

ادرك نصار اهمية العامل الاقتصادي في التغلب على المصاعب التي تخلفها سلطة الانتداب، وفق سياسة بناء الوطن القومي اليهودي، فدعا الى التنمية الاقتصادية كرد على سياسة السلطة، كما طلب من الصحافة الفلسطينية ان تلعب دوراً في عملية التنبيه والتوعية: «البلاد يجب ان تصدّر بمليوني جنيه برتقالاً، وبمليوني جنيه زيتاً وزيتوناً وصابوناً، وبمليون جنيه

سمسماً، وبمليون جنيه اخرى عنباً وتمراً وصوفاً. يجب ان نستغني عن استيراد القمح والشعير واللحم والخضار والفاكهة. لهذا يجب ان تعمل الصحف لصرف اهتمام الناس منذ اليوم للاكثار من غرس الزيتون والعنب بينه، ولغرس النخيل والبرتقال ولاتقان الزراعة الجافة، ولتحسين تربية المواشي... نحن معاشر الصحفيين يجب ان نحارب كل خطة تهدد كيان الامة، واول خطر يجب ان نحاربه هو الخطر الاقتصادي»(٥٤).

لقد رأى نصار ان الوضع جد خطير، فاليهود ماضون قدماً في تحقيق هدفهم عملياً تساندهم بريطانيا، وتعمل جمعياتهم واحزابهم في هذا المخطط، بينما الحالة عند العرب على العكس تماماً: «لا جدال في ان اليهود يزاحموننا على وطننا، ولا جدال في كون اقدامهم رسخت فيه، بما امتلكوه من الاراضي وجلبوا اليه من المهاجرين، واستولوا عليه من الموارد ونالوه من مساعدات الادارات المختلفة... اما نحن فماذا لنا؟ لا شيء، بل لنا جمعيات لتفرق كلمتنا، وتزرع بيننا بذور الفساد والخصومات، وتلهينا عن اعمالنا لتخدم غاياتها، لنا جمعيات لا نشعر بوجودها الا متى كان للقائمين بها اغراض ومنافع... الحكومة تقود الزعماء وهم يفككون عرى الشعب»(٥٥). وفي رأي صاحب «الكرمل» ان الوطنية الكاذبة كانت خير عون للاستعمار والصهيونية، «فالوطنية التي يتخذها اصحابها وسائل لينالوا فيها وظائف، ومنافع او شهرة تضر بالبلاد، ولا تنفع سوى اصحابها نفعاً يسيراً في جنب الاضرار الجسيمة التي تجلبها على الامم والشعوب ... السياسة الصهيونية... وطرق الحكم الاستعماري الكيفي والتضييق الاقتصادي معظمها نجم عن الوطنية الكاذبة التي تتجلى في الشرق من حين لاخر في مظاهر مختلفة.. ... يجب على العقلاء المخلصين ان يقفوا بين المستعمرين وتجار الوطنية وان ينقذوا شرف الوطنية». وكذلك فان «الشرق يحتاج الى وطنية صحيحة والا فانه يبقى يتدهور كما يشهد المخلصون»(٥٦).

ويتألم نصار لوجود زعماء يهود مخلصين للصهاينة بينما، بالمقابل، لا يجد زعامات عربية مخلصة، ويشير في مقالة عنوانها «نريد لعرب فلسطين زعيماً كويزمان او كالسر الفرد موند» الى دور هذين القطبين الصهيونيين في خدمة القضية الصهيونية، ويخلص الى القول: «هؤلاء زعماء الصهيونية وهذه امثلة يسيرة عن اعمالهم، فأتوا بزعماء مثلهم، يحبون القضية العربية، ويقودون الامة في طريق الحياة الشريفة ومعارج الرقي، ويسخرون الدول العظمى لتمنحهم وامتهم حقوق الضعفاء»(٥٧).

وتستمر حملة نصار على الزعامات التي تتاجر بالوطنية ولا تتفكر بعواقب الامور، فيقول في مقالة ثانية: «كفانا مهازل، لنعزل طلاب الشهرة ورواد المنافع عن جسم الوطن فلا نمنحهم سلطاناً على الشعب ليتجروا بثقته. من للوطن فليعمل له باخلاص، وليبرهن باخلاصه وتضحيته على كفاءته»(٥٨).

وتتسع حملة «الكرمل» لتطال اهل الانظمة في الكيانات العربية الاخرى. فالمرض الذي في فلسطين بالنسبة للزعامات هو نفسه في غيرها من البلاد العربية: «هل يستعد العرب ليجعلوا لانفسهم شأناً ووزناً في التطورات الجديدة؟ ام كل منهم قابض على معول يهدم به كيانه القومي وينقب حول اساس البناء الوطني، ليشبع اطماعه الصغيرة، فيسكن القصر المنيف، ويأكل المآكل الطيبة من لحم امته ودمها»(٥٩).

وهذا الوضع الفاسد دفع نصار لمزيد من التشاؤم، وتنبأ بوقوع الكارثة، وعلل اسباب ذلك في مقالة عنوانها «اسباب اضمحلالنا في فلسطين» باربعة امور:

«١ ـ سياسة ادارة فلسطين الاقتصادية: ضرائب باهظة لسد نفقات ادارة تعمل للوطن القومي اليهودي.

«٢ ـ رضوخ الامة لزعامة ضعيفة ترضيها بريطانيا بالوظائف والمنافع.

«٣ ـ الاستسلام للحكومة، والاتكال على الزعماء.
«٤ ـ الخلافات، فنحن ورثنا الانقسام عن الاتراك، ونحن نهتم بمصالح الزعماء لا المصلحة العامة»(٦٠).

ان الفارق المهم بين اوضاع الفلسطينيين الاقتصادية واوضاع اليهود قائم على السياسة البريطانية، التي تسخر القوانين لاضعاف الاقتصاد الفلسطيني وتقوية ودعم الاقتصاد اليهودي، ولولا ذلك لفشلت السياسة الصهيونية كلياً. ومن الاجراءات الاقتصادية البريطانية:

١ ـ تسخير جهود العرب لخدمة الصهيونية، كالغاء ضريبة السمسم المجلوب ليزاحم السمسم البلدي، وتخفيض الضريبة عن القمح لخدمة المطاحن اليهودية، ورفع الضريبة على الاسمنت، والغاء الضريبة عن الاصواف والاكياس لخدمة المصانع اليهودية. توضع الضرائب والحواجز لترويج المصالح اليهودية، وتلغى الضرائب لخدمتها.

٢ ـ انفاق الاموال التي تجبيها من الاكثرية العربية على العمال العاطلين من الاقلية اليهودية، وتعقد القروض فتبهظ عواتق العرب بها وبفوائدها، لتوجد اشغالاً للعمال العاطلين من الصهيونيين.

٣ ـ تسليم موارد البلاد الاقتصادية للصهيونيين كمشروع روتنبرغ، وامتياز البحر الميت، والهاؤنا ببضع كراسي لرياسات البلديات والمجلس الاسلامي وغير ذلك.

واذن، كما يقول نصار، «فالسياسة الصهيونية ليست يهودية كما كنا نقول، بل هي سياسة انكليزية، والمراد بها وضع حاجز بين مصر وسوريا والجزيرة يحول دون تحقيق الجامعة العربية، ووضع امة ضعيفة الى جانب قناة السويس تبقى دائماً مهددة ومحتاجة لحماية بريطانيا، ووضع سوسة تنخر دائماً في جسم الامة العربية الاقتصادي فتبقى ضعيفة وقد اعدوا العدة لها. لهذا كانوا قسموا البلاد العربية الى مقاطعات ودول وممالك هي اشبه بممالك الروايات على مسارح التمثيل. [ويقع] اللوم على العرب المتخاصمين على الكراسي والمتناسين نكث بريطانيا للوعود، ولا امل من صموئيل، بلومر، بنتويش». ويذهب الى ان الامل مقطوع من استمالة بريطانيا او تحييدها، لان الوطن القومي اليهودي مصلحة بريطانية(٦١).

ويوشك عام ١٩٢٧ ان ينصرم، فيلقي نصار نظرة على اشهره التي انصرمت: «عما قريب تنطوي سنة اخرى من سني حياتنا التي شقيت بالسياسة الصهيونية، وباعمالنا واشقت البلاد واهلها، ونخشى ان تشقى الاجيال المقبلة... لنلق نظرة اجمالية على اعمالنا في السنة الماضية، ولنرجع الى الاهتمام بالمستقبل فليس في الوقت متسع للاشتغال بالماضي»(٦٢).

ومع نهاية اخر يوم في عام ١٩٢٧، يكتب استنتاجاته التالية على انها عبر:

١ ـ القوة في سبيل احقاق الحق؛ ٢ ـ الوطنية المصلحية ضارة؛ ٣ ـ ضرر تفرق الكلمة؛ ٤ ـ الحاجة لتنظيم صحيح؛ ٥ ـ الاهتمام بالجانب الاقتصادي وتنظيم الرأي العام؛ ٦ ـ بناء الانسان الجديد المنتج؛ ٧ ـ تعليم الارساليات ومدارس المعارف يميت الشعور الوطني؛ ٨ ـ نفخ الوطنية في كل نفس؛ ٩ ـ دعوة المندوب السامي للمشاركة في احتفال انقاذ القدس ليحولها الانجليز وطناً قومياً لليهود»(٦٣).

ومع بداية العام الجديد، تركز «الكرمل» على ضرورة التضامن والاتحاد لمواجهة الخطر المتفاقم شره. فالانقسامات «تشجعها سياسة الاستعمار من حيث ندري ولا ندري، وهي اليوم تشغلنا بعضنا ببعض عن العمل للجامعة العربية. فالجامعة العربية ضرورية، والانقسام الاقطاعي مرض من امراضنا الاجتماعية، يجب ان نعالجه قبل ان يزمن فيستعصي»(٦٤).

والى جانب دعوته الوحدوية، يولي نصار الجانب الاقتصادي اهمية بالغة، ولذلك «يجب ان نفهم ان النهضة الاقتصادية هي اساس النهضات القومية والسياسية، وان اهمالها هو كالبرد

اساس لكل علة»[٦٥].

ونظراً لاهمية الزراعة في حياة الريف الفلسطيني، وبغية انمائها، الف نجصار كتابة «الزراعة الجافة»، على اعتبار ان زراعات فلسطين بعلية، اذ لم تقم سلطة الانتداب بمشروع ري واحد. ونراه يعود لسياسة الانتداب الاقتصادية مناقشاً ومظهراً مساوئها فيقول: «فالضائقة الاقتصادية عامة طامة، وقد اصابت كل بيت وكل فرد من اهالي فلسطين، ما عدا الموظفين البريطانيين وبعض موظفي العرب الحاصلين على رضى البريطانيين». ويسأل: «اتستطيع ادارة المعارف ان تقول اليوم انها اخرجت لكم من مدارسها جيشاً من العاملين المدربين المسلحين بالمعرفة، يعملون لتعمير البلاد، وزيادة الانتاج، وتوفير الثروة؟» والجواب: «كلا، فان ما خرجته مدارس المعارف والارساليات والمدارس الاهلية معاً ليس سوى جيش من العبيد، يقفون على ابواب رؤساء الدوائر، يلتمسون الوظائف الكتابية بالرواتب الصغيرة فيتقيدون باوامر سادتهم، وجيش آخر من العاطلين عن العمل»[٦٦].

كان نصار يطمح الى تحرير الشباب من عبودية الوظائف والانتداب، فراح يشدد على الاهتمام بالزراعة وبضرورة تنميتها والعمل فيها: «يجب ان تجتمع كلمة الامة كلمة الامة على مطالبة الحكومة بمصرفين. واحد زراعي وآخر عقارية[٦٧].

وفي الخامس من كانون الثاني (يناير) عام ١٩٢٩، كان قد مرّ على تأسيس «الكرمل» عشرون سنة، فيقف نصار مستعرضاً ماذا ادت «الكرمل» من رسالة قومية؟ والى اي مدى نجحت؟ فيقول: «قبل ٢١ سنة بدأنا نشعر بخطر الاستعمار اليهودي على فلسطين.. حَسِبنا ان الناس اذا انذرناهم بخطر الاستعمار اليهودي يستيقظون ويؤازروننا ويجمعون كلمتهم ويوحدون مساعيهم لاتقائه، بل لدفعه». ويظهر نصار بعض الغبطة لانه لقي تجاوباً من بعض المتعلمين، بعكس اصحاب النفوذ المنتفعين بالاكراميات، كما يعلن زوال اليأس الذي تغلب عليه بتشجيع البعض له مادياً ومعنوياً لتمكينه من اعادة اصدار «الكرمل» بعد الحرب الاولى. لكنه يعود للتذمر والتخوف من المستقبل، بسبب الزعامات التافهة التي انتقلت من احضان الاتراك الى احضان الانكليز، فيقول: «وهكذا اصبحنا بفضل زعامتنا، وبفضل خنوع الشعب واستسلامه لها، معرضين للامور التالية: ١ ـ خطر الاستعمار؛ ٢ ـ الخطر الصهيوني؛ ٣ ـ خطر هؤلاء الزعماء، وهذا الخطر الاخير اشد من الخطرين الاولين». وفي مراجعته للسنة المنصرمة، يعود للتذكير بالخطر الصهيوني خارج فلسطين «رأينا ان خطر الصهيونية غير منحصر في فلسطين فنبهنا الى ذلك السوريين والعراقيين والمصريين». واذ كان توجه اهل الريف للزراعة مبعث اطمئنان في نفسه فقد طالب بزيادة الاهتمام بها، لكن نقمته على السياسيين استمرت لانهم بقوا يعملون لمصلحتهم ويضرون بالمصير القومي، فعقد العزم على فضحهم بغية اسقاطهم[٦٨].

وهكذا اخذ يحث الشعب للثورة على هذه الزعامات المتخاذلة التي جرت على فلسطين الولايت: «امة تستسلم بلا قيد ولا شرط لنفر من عبدة الوظائف، ولا تسألهم عما يفعلون بقراراتها ومصالحها وحقوقها، ولا يمكن لحكومة اجنبية ان تحترمها وتراعي مصالحها وحقوقها، اذا كانت تلك المصالح لا تتفق مع اغراض الحكومة وسياستها»[٦٩].

ان اعداء الوطن الحقيقيين هم سماسرة بيع الاراضي، الذين يتصدرون المحافل متحدثين بالوطنية نفاقاً: «ماذا يمكن ان يكون من يعمل لنزع الاراضي من ايدي الوطنيين ليبيعها من خصومهم؟ ايمكن ان يكون زعيماً وشريفاً ومحترماً[٧٠].

وينقل نصار معركته مع اعداء الامة الى خارج حدود فلسطين فيقول: «من بعد الحرب ومن بعد تجزئة البلاد العربية، انقسم الذين لهم علاقة بفلسطين من اهالي سوريا الشمالية الى قسمين: القسم الاول باشر تصفية حساباته مع فلسطين... لم يفكروا ابداً في انهم اقتلعوا عشرات

الوف من العرب ليغرسوا صهيونيين مكانهم في البلاد... اما القسم الثاني فضرره اعم وادهى»، ويشير الى دور تجار الوطنية والسماسرة في الخيانة(٧١).

وبعد تحديد اعداء الوطن في الداخل والخارج، يأخذ نصار بالتحريض عليهم، منذراً بالندم غير المجدي اذا لم يسارع الشعب لدحرجة هذه الزعامات الفارغة. «سوف يندم العرب الفلسطينيون جميعهم على سياستهم التي يتبعونها حيال الاستعمارين: الانجليزي والصهيوني، لانها سياسة غير صحيحة ومخزية». ويفضح اصحاب هذه السياسة، الذين هم بين منتفع وسمسار وتاجر وطنية وطالب وظيفة، ويقول: «ايها الناس انقص زعماؤكم وطنكم مئتي الف دونم ارض على حسابكم، وما زادوكم الا كلاماً وصراخاً واحتجاجات وحفلات تكريم وتأبين... في فلسطين اشرق نور المسيحية فانار العالم؛ فليشرق اليوم نوء الوطنية الصحيحة من فلسطين لينير عقول العرب ويحرك همهم»(٧٢).

لقد آن الاوان ليفهم الساسة والشعب ان مساندة بريطانيا للصهيونيين مساندة مستمرة ثابتة لان لبريطانيا مصلحة في ذلك، انها تريد قاعدة استعمارية لها لحماية مصالحها وللحفاظ على نفوذها، فمن العبث تحييدها او حملها على تغيير سياستها(٧٣).

ازاء هذا الوضع المتردي في الوسط الفلسطيني، وازاء الدعم البريطاني السياسي والمادي والعسكري للحركة الصهيونية، تمادى اليهود في عدوانهم وتمادوا في توسعهم وبسط نفوذهم، وفي ذكرى تدمير هيكل سليمان، قاموا في آب (اغسطس) ١٩٢٩، بمظاهرات وصلت الى حائط المبكى، الذي هو الجدار الغربي من المسجد الاقصى، «وهناك رفعوا العلم الصهيوني وبدأوا بانشاد النشد القومي الصهيوني ـ هاتكفا ـ وشتموا المسلمين»(٧٤). وقامت على الاثر مظاهرة فلسطينية معاكسة، وبدأت الصدامات الدموية، الامر الذي دفع سلطة الانتداب لاستقدام قوات عسكرية اضافية من شرق الاردن. وسقط جرحى وقتلى من الطرفين. وتمت اعتقالات واسعة النطاق. ومن البديهي ان يكون الموقف البريطاني منحازاً بشكل فاضح الى الجانب الصهيوني، بحيث بات واضحاً ان العدو الاساسي هو بريطانيا، وان القول بمعادة اليهود ومقاومة الصهيونيين وهمٌ باطل، فبريطانيا هي الداء واصل البلاء، فيجب مقاومتها بعد ان سقط القناع نهائياً عن وجهها المنافق.

من الطبيعي ان يكون لـ «الكرمل» موقف من هذا الحدث، فنصار يوجه كتاباً مفتوحاً الى المندوب السامي البريطاني، يتحدث فيه عن دور العرب في الحرب العالمية الاولى، وينتقل لشرح محاباة بريطانيا لليهود وتسليحها لهم، الامر الذي دفع باطماع اليهود الى محاولة الاطباق على كل فلسطين، فنتج عن ذلك الاحداث الدموية: «فلسطين ما كان امنها وسلامها ليتعكرا لولا السياسة الصهيونية الجائرة، ولولا انكم اطمعتم باتباعها اليهود حتى ما عاد يرضيهم لو سلمتوهم القمر، تلك السياسة التي حولت فلسطين البائسة اليوم الى ساحة حرب ورعب وارهاب»(٧٥).

وعلى صعيد فلسطيني، دأبت «الكرمل» على الدعوة الى التعبئة والتنظيم، واعتماد القوة الذاتية، والاتصال بالاخوان العرب بالخارج بغية دعمهم ومؤازرتهم. وعادت الى سيرتها الاولى في شن حرب شعواء على تجار الوطنية سماسرة بيع الاراضي القائل هو السمسار الذي باع الارض، فلولاه لما كان يهود. ويركز في دعواته على عدم بيع الاراضي ومقاطعة اليهود اقتصادياً، وعدم انتظار اي شيء نافع من سلطة الانتداب(٧٦)

ويستأنف نصار هجومه على سياسة الانتداب الاقتصادية المحابية لليهود: «الحكومة تقرض وتهب وتنفق بلا حساب على كل ما هو يهودي، وتضغط وترهب وترهق وتهمل كل ما هو عربي». وينتقل الى سياسة الانتداب، التي تمنع فلسطينيين من العودة لفلسطين، بينما تجعل

ابواب فلسطين مشرعة امام اي يهودي قادم من اربع جهات الارض: «مهاجرون يجلبون، وابناء فلسطين لا يسمح لهم ان يعودوا الى اوطانهم، حكومة تتلقى اوامر الوكالة الصهيونية، وتجلب المهاجرين، وتهتم باعاشتهم، وتخدم كل المشاريع والمصالح اليهودية، وارض تباع بابخس الاثمان، واهل البلاد يُسخرون ويخضعون، وزعماؤهم يسمسرون بلا حياء، وحركة وسياسة الوطن القومي ماشيان على غاية ما يرام. فماذا يريد الصهيونيون فوق ذلك كله حتى يتعرضوا للبراق؟». ويمضي محذراً اهل البلاد من عواقب الامور فيقول: «الصهيونيون غير آتين ليدللوكم ويعطوكم الاموال لتنعموا فيها؛ اتوا ويأتون ليستأصلوا ويأخذوا اوطانكم ويعيشوا فيها ويستولوا على موارد العرب»(٧٧).

ويقر صاحب «الكرمل»، وهو يصف تبدل شعروه تجاه الانجليز، بأن «ذلك الشعور بالطمأنينة، والامل بالعدل والرقي الذي كنت اشعر به على أثر الاحتلال، تبدل كله وأسفاره... وانا اليوم في قلق وعذاب دائمين، تتأكلني الندامة على كل ما فرط مني من التبشير بعدل الانجليز قبل الحرب وفي غضونه، وعلى التضحيات العظيمة وخصوصاً تلك التضحيات الادبية المؤلمة التي لا تعوض، ولكني اتعزى انني كنت افعل ذلك عن اعتقاد ولم اكن مأجوراً، ولاني وان كنت خسرت كل شيء فقد استبقيت شرفي ومبدأي. انا شاعر وأسفاه ان اموالنا ذاهبة، واوطاننا ذاهبة وان البهائم لها قيمة اكثر منا في نظر ادارة فلسطين». كل ذلك لان «السياسة الانكليزية الصهيونية قضت على كل آمالي بعدل الانكليز، وهذه اعتقادات شخصية واظن الجهر بها خير من كتمانها»(٧٨).

ان هذا الغدر الغربي جعل نصار يشعر بالخجل امام مواطنيه كونه يدين بالمسيحية كهذا الغرب. «نحن معاشر النصارى، يا قداسة البابا، في هذه البلاد صرنا نذوب حياء وخجلاً من اخواننا المسلمين الذين حافظوا علينا وعلى اموالنا وحقوقنا اجيالاً طوالاً، وصرنا كلما نظر واحد منهم في وجوهنا تنفذ نظرته الى اعماق قلوبنا وكأننا بها تقول: ابمثل هذا يقابل النصارى المعروف»(٧٩).

وكما اوضح نصار فان بريطانيا قررت انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين بسبب مصالحها، واستمرت سياستها في بناء هذا الوطن رغم الانتفاضات والثورات والاحتجاجات، كما استمرت في رسم وتعديل القوانين لتحقيق هذا الهدف. «ان هذا القانون يريد منا ان نعمل لخدمة السياسة الصهيونية ولاعالة المهاجرين الصهيونيين، وان لا نبدي حراكاً، ولو اعتدى الصهيونيون على ارواحنا، ثم نتنازل عن حقوقنا واوطاننا ونشكر الله على نعمته علينا، ونتحدث بفضل مدنية القرن العشرين ايضاً وايضاً بعدل السياسة البريطانية». ويعود الى محاباة سلطة الانتداب لليهود مستغرباً تسليحها لهم وسكوتها عن تهريبهم للاسلحة من لبنان، وينتقد على كل المستويات جميع الهيئات الفلسطينية. «ماذا تنتظر لجنتنا التنفيذية ومجلسنا الاسلامي، وجمعياتنا وصحفنا وكل فرد منا وسط كل هذه الحوادث والمظاهر المنذرة، اذا صح تشاؤمنا، بان المستقبل مظلم؟». عن هذا السؤال يجيب نصار. «مهاجرو اليهود يدخلون بالمئات والالوف قبل ان يستقر الحال، والجنود تحدق بنا، والطيارات تحلق فوق رؤوسنا، والادارة تعمل لغير صالحنا، واليهود يهربون السلاح، والحكومة تسلحهم»، ثم يوجه النداء: «اعملوا لدرء الخطر قبل وقوعه، ولاتقاء الشر قبل ان ينالكم اذاه»(٨١). ومع نهاية عام ١٩٢٩، يعود نصار لدعواته المتكررة، محذراً من عملية بيع الاراضي والسمسرة، والمتاجرة بالوطنية، ويطالب بارسال وفود للبلاد العربية والاسلامية لشراء الاراضي التي قد تعرض للبيع، ويكرر دعوته السابقة بالحاح والمتعلقة بتنمية الزراعة والصناعة(٨٢).

الكرمل في حلبة النضال
بين ١٩٢٩ و١٩٣٣

لعل ابرز ما تمخضت عنه انتفاضة ١٩٢٩ نمو الشعور الوحدوي، وعدم اقتصار النضال السياسي على مقاومة النشاط الصهيوني. فقد بات الاتجاه ملحاً على طلب الاستقلال والتخلص من الانتداب. ونشأت حركات سرية ثورية، منها «الكف الاخضر»، التي اخذت تشن هجومات على المستوطنات اليهودية، لكن نضالها لم يحقق الغاية المرجوة لعدم تجاوب القيادة السياسية مع فكرة المقاومة المسلحة. وعادت هذه القيادة لمحاورة السلطة البريطانية في فلسطين وفي لندن، غير متعظة من تجارب الماضي، وغير منسجمة مع القواعد الشعبية/ واستمرت السياسة البريطانية في اضطهاد الفلاح ومضايقته لحمله على بيع ارضه، واغداق وعود كاذبة للقادة السياسيين، كان آخرها الكتاب الابيض لعام ١٩٣٠، الذي اشعرهم بشيء من الاطمئنان، الامر الذي أثار اليهود وحرك بينهم موجة من الاحتجاجات، فتراجعت بريطانيا عن هذا الكتاب. ثم صدر كتاب مكدونالد الاسود، الذي تؤكد فيه حكومة صاحب الجلالة التزامها بصك الانتداب، وتنفيذها وعد بلفور القاضي بانشاء الوطن القومي اليهودي، والسماح بالهجرة اليهودية وشراء الاراضي، وعدم تشغيل العمـال العرب في المستوطنات اليهودية. وقد صدم الوجهاء السياسيون بهذا الكتاب، وعادت اللجنة التنفيذية العربية، مضطرة، لان تقول انها فقدت ثقتها ببريطانيا. وفي هذه الاثناء، اقترح وايزمن ترحيل الفلسطينيين الى شرق الاردن، وعادت الاضرابات في فلسطين الى الظهور احتجاجاً على سياسة بريطانيا، واعتراضاً على تسليحها لليهود. وانعقد في القدس المؤتمر الاسلامي عام ١٩٣١ لنصرة القضية الفلسطينية، وعقب ذلك حملات عديدة على الزعامات المنافقة والمتخاذلة. لكن ذلك لم يغير من مجريات الامور شيئاً، فالهجرة اليهودية تعاظمت ومحاباة بريطانيا لليهود تزايدت، الى ان انفجر الوضع عام ١٩٣٣[٨٣].

ومن الطبيعي ان تتابع «الكرمل» مجريات الاحداث هذه وان يكون لها موقف منها، ونجد نصار يحاول استعراض الماضي في مطلع عام ١٩٣٠، مقارناً ما تم على الساحة الفلسطينية بين ما قام به الوجهاء الفلسطينيون وما حققه القادة الصهيونيون. فعلى الصعيد الفلسطيني يذكر: ١ ـ انعقاد سبع مؤتمرات؛ ٢ ـ ارسال ثلاثة وفود لانكلترا وواحد للحجاز وآخر للعراق؛ ٣ ـ رفع الاحتجاجات؛ ٤ ـ اقامة حفلات تكريم وتأبين؛ ٥ ـ ترميم الجامع الاقصى. هذا ما حققه القادة الفلسطينيون، اما القادة الصهيونيون فقد حققوا: ١ ـ جلب ثمانين الف مهاجر؛ ٢ ـ شراء مليون ومـائتي الف دونم؛ ٣ ـ انشاء عدة معامل تصدر انتاجها للبلدان العربية؛ ٤ ـ السيطرة على التجارة؛ ٥ ـ بناء عشرات المستوطنات.

وبعـد هذه المقـارنة يعرض نصار المقترحات التالية: ١ ـ انشاء شركات لشراء الاراضي للحؤول دون انتقالها لليهود؛ ٢ ـ جمع اموال من بلدان العالم الاسلامي وبناء «ازهر» في فلسطين وشراء الاراضي للاوقاف؛ ٣ ـ تنمية الزراعة والصناعة[٨٤].

اما موقف «الكرمل» من اطمئنان الساسة الوجهاء لصدور الكتاب الابيض عام ١٩٣٠ فموقف ساخر وعنيف؛ فقد كتبتت تقول:

«تلقى العربي فرحاً متهللاً ايقاف المهاجرة اليهودية ايقافاً مؤقتاً، وهو لا يعلم ما يخبيء له القدر. هو لا يعلم ان ايقاف المهاجرة مع بقاء السياسة الصهيونية على حالها لا ينفع العرب بقدر ما ينفع اليهود. العربي الفرح بايقاف المهاجرة المؤقت اشبه بطفل يلهو باللعب عن النار التي تتقد حوله في غرف المنزل»[٨٥].

هذا الخـط السيـاسي الملتزم لم يرق لسلطة الانتداب، مما حملها على محاكمة صاحب

«الكرمل»، الذي حاكمته السلطات التركية قبلاً اكثر من مرة. وجاء خبر اقامة الدعوى عليه مفرحاً له، فكتب يقول: «هذه اول وقفة امام المحاكم بدعوى وطنية، فهي اشبه بحجر كريم يرصع به الواشون اكليل جهادنا الوطني فنشكرهم»(٨٦).

ومن احداث هذه المرحلة اعدام سلطة الانتداب لثلاث شبان فلسطينيين لاشتراكهم في ثورة ١٩٢٩ وهم فؤاد حجازي، محمد جمجوم، عطا الزير. وصدرت «الكرمل» يوم الاعدام الموافق ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٣٠ باطار اسود على الصفحة الاولى، يتوسطه اسماء الشهداء بخط كبير، وتحت الاسماء العبارة الآتية: «فليسق دم هؤلاء الشهداء من ابناء فلسطين البررة اصول شجرة الاستقلال العربي. احيوا ذكرى يوم ١٧ حزيران في كل عام»(٨٧).

وتعود «الكرمل» الى تقريع الساسة الوجهاء لتخاذلهم وعدم عودتهم الى جادة الصواب: «الشهداء الثلاثة ماتوا واستراحوا ولم يعد يهمهم من امر فلسطين شيئاً، اما انتم واولادكم فستبقون في عذاب مقيم، الى ان تموتوا او تغيروا ما في نفوس زعامتكم، فتصير تعمل لتشتري الاراضي وتحتفظ بها ولاحياء المصانع وللجامعة العربية»(٨٨). وتخليداً لذكرى هؤلاء الشهداء، دعت «الكرمل» الى شراء ثلاث قرى وتسميتها باسمائهم..(٨٩).

ثم تعود «الكرمل» الى انتقاد الساسة الوجهاء بسخرية لاذعة، وهمها من ذلك اسقاط القناع عن وجوه هؤلاء الساسة امام الجمهور بغية فضح احابيلهم فتقول: «لا نريد ان ننتقد، ولكننا نريد ان تتفتح الاعين، ويهتم العرب المتعلمون والعقلاء المسؤولون بتأليف كتلة عربية طليقة من الوظائف، تعمل للرأي العربي ولجمع الاموال لمشترى الاراضي ولانعاش التجارة والصناعة والزراعة العربية»(٩٠).

ويلاحظ نصار ان السياسة البريطانية ماضية قدماً في شل الاقتصاد الفلسطيني، لتحقيق بناء الوطن القومي اليهودي؛ كما يلاحظ انها مشغولة باعداد سجون جديدة، فيقول:

«فلا اهتمام بالنهضة الزراعية ولا بانقاذ الفلاح من الربا الفاحش، ولا بحماية الحاصلات، ولا بتخفيض الضرائب، ولا بتحسين حال القرى، ولا بايجاد اشغال للعاطلين، ولا بزيادة الانتاج». ثم يخاطب الادارة البريطانية: «قيل انك ستبنين سجناً في بيت لحم، لان سجن القدس ضاق بضيوفه الذين كثر عددهم من حسن المعاملة وكرم الضيافة، فخير لك ان تبني سجناً في كل مدينة وقرية وتطعمي الناس وتشغليهم في بناء الوطن القومي، ودعي نساءهم واطفالهم يقتاتون على الغار والجراد»(٩١).

كان نصار يتألم جداً لبيع الاراضي وتثور ثائرته عندما تنتقل قطعة ارض لليهود، ونراه يتناول الزعامات الفلسطينية بعنف، ولا يتورع احياناً عن صب جام نقمته على من كانت لهم صفة القداسة كالحاج امين الحسيني، ففي احدى افتتاحياته يقول: «هذه مزرعة «تل الشوك» التي تسيطر على حياة احدى عشرة قرية بما فيها بيسان، لان راس نبع مياه هذه القرى يخرج من اراضي تل الشوك، وثمنها تسعة الاف جنيه فقط. تسعة الاف جنيه مبلغ زهيد بالنسبة الى المجلس الاسلامي وشهرته، فليشترها سماحة الحاج امين افندي باسم الاقصى، كما بنى الاوتيل بستين او سبعين الف جنيه واجّره لليهود ليعيشوا فيه... وحينئذ يرى الذين لا تروقهم انتقاداتنا كيف تنقلب هذه الانتقادات مديحاً للحاج امين افندي». ويلح في دعوته: «انصفونا يا ناس،، واحملوا الزعماء على وضع ارجلهم في الطريق العملية، فترون اننا حينئذٍ نعدل عن الانتقاد الى المديح والتشجيع والمعاونة»(٩٢).

ومثل هذا الانتقاد دأب على توجيهه للسياسة البريطانية غير عابيء بالنتائج؛ انه يرى ان الصحافة رسالة قومية وليست وسيلة لكسب العيش والاثراء، ففي مقالة عنوانها «سيدي الانكليزي»، كتب يقول: «اتنتظر من العربي المشبع بروح القومية ان يبجلك، وانت الذي جزأ

بلاده، وسيطر على موارده، وتاجر في وطنه، وقد كان يأمل منك ان تبرّ بوعدك وعهودك في الحرب الكبرى وتدعه يتمتع باستقلاله، وتعاونه على بناء ملكه، او لا تبرّ بل تترفع، على الاقل، عن التدخل في شؤونه والتلاعب بحقوقه في وطنه»؟ ويمضي على هذا النحو: «اتنتظر من الصحافي العربي الابي ان يثني عليك، ويدعو الناس اليك، وانت الذي ضيق نطاق انتشار جريدته ورفع اجور نقلها، وقطع الصلة في دائرتها الضيقة بينها وبين القرى حتى العربية منها، وجعلت لها القرى اليهودية مراكز، وعصرت كل ما في الاهالي من مادة حتى ما عادوا يملكون بدل اشتراكها، بعد ان كان القطار في عهد الاتراك يحمل مأمور بريد سيار، وكانت في المحطات كلها فروع بريدية، وكان رجال الدرك يوصلون البريد الى القرى البعيدة»[٩٣]. ولم تكن بريطانيا وحدها تحارب الكلمة فلقد عمدت فرنسا ايضاً الى منع «الكرمل» من دخول سوريا ولبنان[٩٤].

ورغم التحذيرات والتنبيهات، بقيت عملية بيع الاراضي مستمرة. واصبحت الحالة تستدعي العمل السريع «فهل يتولى سماحته او غيره دعوة بعض المفكرين لوضع مشروع العمل للجامعة، ومشروع لتأليف شركة لمشترى الاراضي فوراً»[٩٥].

ان بريطانيا بسياستها الظاهرة عازمة على دفع السكان من فلسطين لاحلال المهاجرين اليهود مكانهم، هذا ما نبه اليه نصار قبل الكارثة بثماني عشر سنة:

«ان طريقة الحكم، التي يجري عليها الانجليز في فلسطين وماجاورها، من شأنها اجلاء العرب عن اراضيهم وحرمانهم من استثمارها وتحصيل المعيشة منها... فطريقة الحكم هذه، التي تجري عليها حكومة حامي الدين المسيحي، مخالفة لمباديء الديانة المسيحية ولقرار مؤتمر المطارنة في لامبث. «فهل من مسيحي واحد في حكومة بريطانيا؟!»[٩٦].

وكما يرى صاحب «الكرمل»، فالحكومة «تمنحنا بالمجلس الاشتراعي كراسي لاننا طلاب كراسي، وتعطي اليهود الاشياء العملية كامتياز روتنبرغ، وامتياز البحر الميت واكثر المقاولات». وهو يعتقد ان طريق الخلاص لانقاذ البلاد انما يكون بالعمل للجامعة العربية، وبتأليف شركة لمشترى الاراضي، وبغرس الاشجار واستثمار الاراضي[٩٧]. على ان «مصيبة عرب فلسطين في المادة التي تقول بوضع البلاد في ظروف اقتصادية وادارية وسياسية تضمن انشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين». ومن اجل ذلك تضيق على الفلاح، وتسهل انتقال الاراض لليهود، فيجب ابطال سياسة التضييق، وحظر بيع الاراضي، وتخفيض الضرائب، وانشاء مصرف زراعي[٩٨].

لقد احس نصار بضياع فلسطين، فكتب مقالة «راحت بلادنا» جاء فيها: «تجبي [بريطانيا] اموالنا وتنفق معظمها على السياسة الصهيونية، ونحن نضرب ونحتج، تعطيهم الامتيازات وتسهل لهم مشترى الارض ونقلها من العرب اليهم، ونحن نحتج ونضرب. تجلب مهاجريهم فينازعونا على موارد الرزق في ديارنا، ونحن نضرب ونحتج. تشغل عاطليهم، تروج تجارتهم، تشجع صناعتهم، تحرمنا من حقوقنا السياسية وتعطيهم كل الحقوق، تملأ الحبوس برجالنا. ضاعت املاكنا. اكراما لله وللوطن عمل منتج يا ناس! عمل يستبقي الارض!»[٩٩].

وتزداد مخاوف نصار بعد انشاء اليهود جيشاً تحت سمع وبصر بريطانيا، فيتساءل قائلا: «ماذا عملت [بريطانيا]؟ هل حلته؟ هل حاكمت مهربي السلاح؟! العرب لا يطمئنون لهذه السياسة، الا اذ حلت هذه الفرقة وطوردت وحوكم مهربو الاسلحة ورأوا ان الحكومة لا تكيل بكيلين. ان العرب اذا لم ينتبهوا ويعملوا لجامعتهم، وينبهوا الحكومة الانجليزية اما لدفع هذا الخطر واما لتركهم يتقونه بانفسهم، لا يكونون بشرا»[١٠٠].

وتأتي انباء بيع عائلة عبد الهادي لمزرعة زرعين صدمة قوية لنصار، لاسيما ان هذه العائلة من العائلات ذات المكانه ومنها كثيرون تصدروا العمل السياسي.

فيقول: «فاليوم يا ابناء الامراء والكبراء، اذا كانت فداحة الضرائب تضطركم الى هذه

الهزيمة المعيبة ببيع اراضيكم، فمن يقود الفلاح المسكين الى مطالبة الحكومة بتخفيض الضرائب؟ ومن يدافع عن حقوقه امامها وامام الصهيونيين؟ اذا كنتم تسلمون لهم، اي امارة تبقى لكم، اذا كنتم تنهزمون من اول صدمة وتلقون السلاح بايدي الاعداء؟ الله! الله! ماذا تركتم من ضروب الرجولية والوطنية مثالا للناس؟ اليس عملكم هذا استسلاماً؟!»[١٠١].

وعند نصار، فإن ضياع الارض يعني ضياع الوطن والتشريد. « لا شيء ينجينا سوى التمسك باراضينا. الاراضي تنتقل بسرعة في ايدينا، واموالنا تذوب ولا ذوبان الملح في الماء. الوقت يضيع واستصراخ المجلس واللجنة التنفيذية والمعارضين لا يفيد. لا شيء ينجينا الا انقاذ اراضينا، واحياء اقتصادنا وترقية زراعتنا»، وهذا لا يتحقق الا بتأسيس شركه للقيام بالعمل. «هذا عمل جدي، فمن يريد انقاذ الوطن، لخدمة الجامعة العربية، لنهضة العرب الاقتصادية، فليعلن استعداده للدخول في عضوية جمعية النهضة الاقتصادية العربية وفي شركة مشترى الاراضي»[١٠٢].

ونراه يدعو الاقلية المسيحية في فلسطين لاعتناق الاسلام، وفي ذلك القضاء على الطائفية وقطع الطريق على المستعمر الذي يغذيها لمآربه. «وبما ان اكثرية العرب مسلمون، فاذا اتبعت الاقلية الاكثرية استرحنا من آفات ومنازعات هي عقبات كؤود في سبيل الحركة القومية والوطنية. من اجل هذا اتمنى لو يعتنق نصارى الشرق الاسلام، ونعمل كلنا في طريق واحد لمصالحنا القومية والوطنية»[١٠٣].

وبقدر ما كان الفلاحون وقود الثورات، كان بعض الاغنياء، تجار سياسة وسماسرة خيانة. «اما بعض اغنيائنا، قاتلهم الله، فهم غضب على الاوطان، ووباء على اهلها، وفضلا عما ذكرنا، فهم لا يعرفون سوى سكن القصور وركوب السيارات واقامة حلقات البوكر، وبدلا من ان يعلموا اولادهم العلوم والفنون، يعلمونهم ارتياد الملاهي والاسراف والترف، فهم عصي فؤوس الاستعمار، وهم عصي الفؤوس التي تقطع شجيرات الوطن»[١٠٤].

ومع بداية العام الثالث والعشرين لتأسيس «الكرمل»، يستعرض نصار احداث السنة الماضية بمرارة، فيرى ان «دعاتنا التهوا وتركوا الحراسة للاسد البريطاني والذئب الصهيوني»، وأعاد الكرة مشيرا الى مانبه اليه وحذر منه دون ان يجدي ذلك فتيلا[١٠٥].

ومما زاد في تشاؤم الرجل استمرار الزعماء في تسيير دفة السياسية بنفس العقلية والسلوك: «ليست مصيبتنا في الاستعمار الانجليزي والاستعمار الصهيوني فحسب، بل مصيبتنا من زعمائنا الذين يقيمون انفسهم ونقيمهم وكلاء عنا، وهم صغار ونحن طبعا اصغر منهم». اذ كيف يرجو خيرا، وكبيران من رجال الدين هما الحاج امين الحسين والشيخ اسعد الشقيري يحتكمان على امور شرعية الى قاض بريطاني: «لست ادري كيف تشكوان من الاستعمار وتطالبان بالاستقلال، وانتما تحتكمان في قضية شرعية الى محكمة مدنية استعمارية، على انكما من علماء الشرع والقوامين عليه»[١٠٦]. ويتم ذلك في وقت تقوم فيه حكومة الانتداب بتسليح اليهود وتجريد العرب من السلاح «كي لا تكون لنا وسيلة ندافع بها عن انفسنا، وتسلح جنودها وتعد طياراتها ودباباتها وتسلح اليهود ضدنا، حتى اذا رفعنا رؤوسنا، واراد اليهود ان يثيروا شعورنا او يحركوا غضبنا، يكون للسياسة ولليهود وسيلة لتمزيق اجسادنا برصاص البنادق، وتدمير بيوتنا بالقذائف، ولاملاء السجون بشيوخنا وشبابنا باحكام المحاكم التي يتقاضى قضاتها ومديروها رواتبهم من عرق جباهنا»[١٠٧].

هذه الحقائق المرة التي كانت تجري في فلسطين ابقت نصاراً يثابر على دق ناقوس الخطر محذرا بالويل والتبور وعظائم الامور. وينعقد المؤتمر الصهيوني، فيخاطب الشعب منبها وقائلا: «ايها الشعب استيقظ، تنبه فالمؤتمر الصهيوني لم يبق شيئا مغطى، الصهيونيون يريدون

فلسطين يهودية كما ان انكلترا انجليزية». ويشير الى ان «الوف اليهود يدخلون فلسطين وتعلن الحكومة مشروعية دخولهم»(١٠٨). ويستمر في فضح سياسة الانتداب الاقتصادية، فيذكر، على سبيل المثال، ان الاستيراد بلغ اربعة اضعاف التصدير، وان ضريبة التربيع وصلت ما بين ٤٠ - ٥٠٪ بدلا من ١٠٪، ناهيك بالضرائب التي فرضت على الحطب والفحم والكلس والرعي. وفوق ذلك اعفاء السمسم والفول السوداني والزيوت المستوردة من الضرائب لافقار الفلاح الفلسطيني، والانكى من كل ذلك اعطاء الجنسية الفلسطينية لكل مهاجر يهودي، وحرمان كل فلسطيني خارج فلسطين منها.

«وهكذا الانكليز يأتون من المشارق والمغارب باليهود والارمن واليونان ممن تحتاج اليهم السياسة ليصيروهم ابناء فلسطين، ويطرحون ابناء فلسطين وسائر العرب خارجا»(١٠٩). ويتساءل بمرارة: «هل استسلمنا للاستعمار ورضينا بالتجزئة ونسينا قضينا العربية؟». ويعود لنشر مقال كتبه قبل عشرين سنة عنوانه «كلنا بياعون» يحمل فيه بشدة على الساسة المضللين وعلى السماسرة الخائنين، ويتبعه بمقال اخر هو «بين حانا ومانا» يقول فيه: «بين الاحزاب والصحف تضيع القضية العربية والعوض بعروش ورواتب الملوك والزعماء». ويضع نصار هذه الوقائع امام الشعب ويتبعها بمقال آخر عنوانه «ايها النائمون استيقظوا» ويتبعها بمقال ثان ينصح فيه الشعب بالكف عن المظاهرات التي يستغلها الزعماء في سبيل مآربهم الخاصة ويدعوه للتضحية والعمل الجاد. ويخاطب كل فرد من افراد الشعب معتبرا اياه جنديا في معركة تنازع بقاء مع واقع التجزئه والاستعمار والصهيونية والافقار وسياسة الاغراء بالوظائف، ويختتم مقالته بقوله: «اما تراه يقيم المستعمرات في ارضك؟ اما تراه يحرثها ويتمتع بخيراتها بعد ان كانت لابائك واجدادك؟»(١١٠).

ومع نهاية عام ١٩٣٢، وبعد مرور اربع وعشرني سنة على اصدار الكرمل، يبدي نصار اسفه بمرارة لان دعواته لم تلق تجاوباً. اما السياسة التي ينوي ان ينتهجها فتقوم على النقد القاسي، وفضح سياسة الانتداب والاعيب تجار الوطنية وايقاظ الشعب وتفتيح عيونه على المخاطر التي تتهدد فلسطين. فبعد مرور «اربع وعشرين سنة على المناداة بالخطر نرى انفسنا نتراجع والصهيونيون يتقدمون. نرى ظلنا يتقلص وهم ينتشرون، وهذا بفضل زعامتنا واغنيائنا والموظفين منا، وبفضل غفلتنا. وعلى رغم جمعياتنا واحزابنا ووفودنا واحتجاجنا وكذبنا»(١١١)

احداث فلسطين من انتفاضة ١٩٣٣ حتى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩

اشتد السخط الشعبي الفلسطيني على السياسة البريطانية في هذه المرحلة، بعد ان تبين بشكل واضح ان هذه السياسة تعمل على سحب بساط الارض من تحت ارجل اهل فلسطين. وكان ان قامت في يافا عام ١٩٣٣ مظاهرات صاخبة، نتج عنها وقوع جرحى وقتلى، فاعلن الاضراب العام في فلسطين. ونشبت في مختلف المدن اضطرابات واسعة النطاق. وأعيدت الرقابة على الصحف، فامتنعت الصحف العربية عن الصدور احتجاجاً على فرض الرقابة. على ان الاضراب عاد وتوقف بناء على طلب اللجنة التنفيذية. ولقد كانت هذه الانتفاضة موجهة الى بريطانيا لا الى اليهود، على اعتبار ان الجميع بات مقتنعاً بان بريطانياهي الداء. لكن بريطانيا قدرت للحاج امين موقفه لممارسته نفوذه على الفلاحين والحيلولة دون انجرارهم وراء المتطرفين، فكافأته بمنح المجلس الاسلامي الاعلى حق السيطرة على اموال الاوقاف، مما جعله ينتصر على خصومه السياسيين، الامر الذي ادى الى محافظته على علاقة ودية مع ادارة الانتداب.

بيد ان الحالة الاقتصادية استمرت سيئة في فلسطين، ولم تغير بريطانيا من سياستها

الاقتصادية المحابية لليهود والمضايقة لاهل فلسطين. كما ان سيل الهجرة اليهودية لم ينقطع. وازدادت عمليات بيع الاراضي لليهود واقتلاع الفلاحين العاملين منها. واستمر المفتي، رغم كل ذلك على علاقاته الودية مع البريطانيين لدرجة انه طلب قوة من الشرطة لحمايته.

في هذه المرحلة كان الشيخ عز الدين القسام، السوري المولد، قد اصبح رئيساً لجمعية الشبان المسلمين في حيفا، واخذ يناصب السياسة البريطانية ـ الصهيونية العداء السافر، فراح بعد انتفاضة عام ١٩٢٩ يتجول في قرى شمالي فلسطين، وتمكن من انشاء خلايا سرية ثورية، وبدأ بتحضير اسلحة للقيام بثورة ضد سلطة الانتداب التي اعتبرها حامية للصهيونية. وفي هذه الاثناء، ازدادت استفزازات الصهاينة فمن تدريب عسكري سافر، الى تهريب اسلحة، الى استيلاء على الاراضي واخراج المزارعين منها. كل ذلك دفع القسام لبدء ثورته، بعد ان تيقن من هزال المواقف السياسية في مواقف القيادات الفلسطينية. وسقط الشيخ شهيداً عام ١٩٣٥، فشيع في حيفا بمظاهرة وطنية كبرى نادت بسقوط الانكليز والوطن القومي اليهودي، ونتج عن ذلك اضطرار القيادات الفلسطينية الى الابتعاد عن التعاطي الودي مع سلطة الانتداب، تحت ضغط الجماهير الناقمة على سلطة الانتداب اكثر من نقمتها على الصهيونيين. واخذ جو التوتر يشتد في فلسطين، وانفجر الوضع في يافا، سنة ١٩٣٦، فاعلنت سلطة الانتداب قانون الطواري. فاعلن الاضراب العام في فلسطين وعمت المظاهرات كافة المناطق، فاستقدمت بريطانيا قوات عسكرية اضافية، وبدأت بسياسة قمع دموية رهيبة. وفي الوقت نفسه، نشطت اتصالات بريطانيا مع حكام السعودية والعراق والاردن لحمل الفلسطينيين على حل الاضراب الذي استمر ستة اشهر. ونزولاً عند طلب هؤلاء الحكام، دعت اللجنة العربية العليا الى حل الاضراب، بناء على تعهدات هؤلاء الحكام بحث بريطانيا على الاستجابة لمطالب الفلسطينيين. وكان ان هدأت العاصفة الى حين، واخذ القادة الفلسطينيون يطالبون بالاستقلال اسوة ببقية البلاد العربية، في حين كان الصهيونيون يعارضون ذلك بشدة في هذه المرحلة. وعادت النقمة من جديد لتظهر بعنف ضد بريطانيا بسبب عدم استجابتها لهذا المطلب الاساسي، لاسيما بعد اعلانها عن مشروع التقسيم الذي رفضه الفلسطينيون بقوة. وتجدر الاشارة الى ان الصلات الودية بين بريطانيا والقيادات الفلسطينية قد انقطعت اضطرارياً تحت ضغط الجماهير. وعادت سلطة الانتداب الى سياسة القمع والبطش والنفي بعد اغتيال اندروز حاكم لواء الجليل. واتخذت هذه السلطة قراراً بحل اللجان القومية وتجريد الحاج امين الحسيني من كل مناصبه، الامر الذي ادى الى اشتعال الثورة المسلحة الكبرى في كل ارجاء فلسطين. فعمدت سلطة الانتداب الى العنف الذي لم يحقق غايتها في اخماد الثورة، مما اضطرها للتخلي عن مشروع التقسيم والعودة الى استخدام نفوذ السعودية والعراق لانهائها. ونتيجة لمداولات متعددة، صدر كتاب مكدونالد الابيض، الذي تعهد بان لا تصبح فلسطين دولة يهودية بل دولة «يقتسم فيها شعبا فلسطين العرب واليهود السلطة الحكومية على نحو يصون المصالح الحيوية لكليهما». ولقد عارض اليهود مضمون هذا الكتاب وتعهدوا بمقاومته حتى النهاية. اما اللجنة العربية العليا فانها رحبت به، مع التحفظ على بعض نقاطه. واستطاعت بريطانيا عام ١٩٣٩ الاجهاض على الثورة سياسياً، بعد ان عجزت، ولمدة ثلاث سنوات، من الاجهاض عليها عسكرياً.

ان التعب من القتال والضغط العسكري المتواصل والامل في ان تتحقق بعض جوانب الكتاب الابيض، بالاضافة الى معاناة العجز في الاسلحة والذخائر، كل ذلك اسهم في عرقلة استمرار الثورة. ثم ان اقتراب العالم من حافة الحرب العالمية الثانية حمل الفرنسيين على قمع مقر رئاسة الثورة في دمشق قمعاً تاماً. ولم تكد تعلن الحرب العالمية الثانية حتى اخذت الثورة طريقها نحو الاضمحلال، واصبح في وسع مكمايكل ان يقول في احد تقاريره: «ان المجتمع العربي

كمجموع قد اعلن تأييده للحكومة في الحرب مع المانيا على نحو لا ينقصه الجزم»(١١٢).

ومـرة ثانيـة، نجد تدخل حكام الدول الشقيقة يعمل في المخطط البريطاني على اجهاض الثورة، بدل دعمها، ويتحمل مع بعض القيادات الفلسطينية وزر ما حل من انطفاء الثورة وهدر دماء الوف الشهداء، ناهيك بالتشريد والتدمير والرعب الذي امتد سحابة اربع سنوات تقريباً.

في سيـاق هذه التطورات كلها، بدأت «الكرمل»، مع مطلع عام ١٩٣٣، بشن حملة على الزعماء العرب خارج فلسطين: «ولكن الزعيم الذي يتآمر مع اعدائنا سراً علينا، ليس بالزعيم الذي يرفع رأس العرب، ويعز الاسلام والمسلمين. عندنا من هذا النوع من الزعماء المسلمين والنصارى ما يغنينا عن المزيد»(١١٣).

وزيادة على تآمر بريطانيا، هناك تآمر المرابين الذين يقدمون القروض بفائدة ٢٤٪ لتسعة اشهـر، فيضطر المدين لبيع ارضه. وتعطي «الكرمل» امثلة وتخلص الى القول: «هذا مثال من الوف، فمعظم الاراضي التي انتقلت الى ايدي التجار والمرابين وباعوها لليهود انتقلت من الدين بفـوائـد اكبر من غلة الارض. وهؤلاء المرابون هم من زعماء البلاد الذين يتشدقون بالوطنية واموالهم تتكلم... المرابون يبنون القصور بالوف الجنيهات، والمزارعون يبيتون على الطوى... لتتجل وطنيتكم باعمالكم ولتظهر غيرتكم على الدين بغيرتكم على القومية والوطن(١١٤).

ويلاحظ نصار تعاظم الخطر وتعامي الساسة الساعين الى المنافع الذاتية، فينذر ويحذر: «مضى علينـا اربـع وعشرون سنـة يا عرب، ونحن ننذركم بالخطر الصهيوني، الذي يعدو على اوطانكم واراضيكم، ويستولي على حقوقكم، وانتم غافلون لاهون بتحاسدكم، بحزبياتكم لاطماعكم الصغـيرة، بانقساماتكم الحزبية والطائفية، بالكيد بعضكم لبعض، فلم تفيقوا ولم تصغوا الا ليلقبنا بعض اصحاب الاغراض فيكم بمجنون الصهيونية... ملايين الدونمات انتقلت من ايديكم الى ايدي الذين ينازعونكم البقاء في دياركم. استولوا على معظم فروع الصناعة والتجارة التي كانت بايـديكم، واستحصلوا على امتيازات بالمشاريع التي تسيطر على اقتصادياتكم، وبسطوا نفوذهم على الادارة التي يمشونها في سياسة اقتصادية من شأنها ان تفقركم، فتضعفكم وتفقدكم قوة المقـاومـة فتخرجكم. الا فكرتم في مصيركم يا قوم، وفي جناياتكم على انفسكم، وعلى الذين يمحضونكم التضحية؟؟»(١١٥).

وفي مقالة لاحقة، يقارن بين الزعماء المخلصين وبين «زعماء يستفيدون من ضعف اممهم، وضعضعة احوالها، وجهل عوامها فيتجرون بها وباوطانها، وبحقوقها السياسية والقومية»(١١٦). ويسخر من الساسة الذين ينادون بالاستقلال وهم عملاء الاجانب، والذين يعتزمون عقد مؤتمر ببغـداد فيقـول: «في قلعـة الاستعمار يتآمر الاستقلاليون»(١١٧). ويقارن بين ساستنا وساسة الصهيونيين فيقول: «هم يملكون الارض ولا نملك غير الكلام الفارغ؛ هم يعملون ونحن نقول؛ هم يشترون الارض ونحن نبيعها؛ هم يصنعون بضائع ويجلبونها ونحن نشتريها؛ هم يعقدون مؤتمـرات لوضع الخطط ويؤلفون الجمعيات لتنفيذها، ونحن نؤلف الجمعيات لنصعق السماء بالاحتجاجات، ونعقد المؤتمرات لاجل المظاهر، ومن ورائها ننفذ للسياسات الاستعمارية خططها التي تعهد بها اسيادنا تخدمة الاستعمار»(١١٨).

ومع محاولة الكثيرين اضعاف همة نصار في معركته المستمرة ضد الاستعمار والصهيونية واذنابهما، نراه صامدا كالطود لا يلين. ومن الذين حاولوا دفعه الى اليأس والعدول عن نهجه الدكتور شبلي الشميل، الذي قال له: «فانت تخدم امة لو علمت ان الشتيمة تنفعك لضنت بها عليك»(١١٩).

وتستمر حملة الرجل بعناد، تارة على القادة وعلى الشعب الساكت عن مثالبهم، وتارة على الانكليز الذين «يستنكرون اضطهاد اليهود في المانيا، ويضطهدون العرب في فلسطين. غريب ما

نراه من التناقض على مسرح السياسة البريطانية. والرأي العام المرائي في اميركا وانكلترا يتظاهر انه لا يستطيع ان يتصور وقوع اضطهاد ديني في القرن العشرين»(١٢٠).

ويعود للتحذير من الخطر الصهيوني، فينشر مقررات المؤتمر الصهيوني، التي تقرر استحالة الاندماج اليهودي في الديسبورا (المنفى) وتضع الحل في الهجرة الى ارض الميعاد. وفي عدد آخر، تنشر «الكرمل» على الصفحة الاولى اتفاقية فيصل ـ وايزمن وتعلق عليها منددة بالزعامات المتواطئة مع الصهيونية»(١٢١).

ويعلق نصار على الاحداث الدموية التي شهدتها الساحة الفلسطينية عام ١٩٣٣، فيقول: «حكومة امة التقاليد والعدل تسخر قواها، وحراب جنودها وطياراتها واساطيلها، لتطبيق السياسة الصهيونية علينا وفي بلادنا، لانها قوية ولاننا ضعفاء، يا عرب الخطر الصهيوني لم يعد يهدد فلسطين فحسب، بل صار يهدد شرق الاردن وسوريا والعراق، بفضل السياسة التي تمشينا عليها وبسبب المطامع الصهيونية التي بدأنا ننذركم بها قبل خمس وعشرين سنة. اليهود صاروا بالمعاهدات والمساعدات الانكليزية والعربية اقوياء، ونحن صرنا بمرض نفوسنا وقلوبنا ضعفاء. فلنغير ما بانفسنا حتى يغير الله ما بنا، فنصير اقوياء، وندفع عنا البلاء، قبل ان يستفحل امره ويتعذر دفعه. لنغير ما بانفسنا، فنصير اقوياء فيقوم الانكليز عن صدورنا ونتنفس الصعداء»(١٢٢).

وفي مرارة ما بعدها مرارة، يوجه نصار كتابا مفتوحا للمندوب السامي البريطاني يقول فيه: «ما دمتم تتمشون في فلسطين على سياسة الافقار والاخراج والافناء، فلماذا تسمحون للناس بالزواج ليخلفوا بنين وبنات، اللتعاسة والشقاء؟. لماذا لا تعدمونهم وتقولون لهم: حكمنا عليكم بالاعدام فلا تتزوجوا لترملوا النساء وتيتموا الاطفال، وقررنا ان نورث اراضيكم غيركم فلا تخلفوا اولادا لانهم سيكونون تائهين في الارض بلا وطن؟. ايقضي عدل الانجليز بمجازاة من ينصرهم ويستسلم لهم بسلبه حقوقه وطرده من وطنه، وبالقضاء على مستقبل ذراريه؟؟»(١٢٣).

ومع كل التجارب المرة، لم تتغير مجريات الامور في فلسطين، فلا بريطانيا عدلت عن نهجها التهويدي، ولا الساسة عدلوا عن نهجهم الفاسد، فبريطانيا استمرت في كم الافواه ومنع الحريات وقمع المظاهرات، والساسة استمروا بالمداهنة وتقبيل اعتاب المندوب. وتحت عنوان «اعدلوا مرة وحاكمونا جميعا». كتب نصار يقول: «عرب فلسطين اشتركوا في التظاهرات، ومن منهم لم يشترك فيها بالفعل فقد اشترك بعواطفه وميوله، لانها تظاهرات سلمية تقرر القيام بها للاعراب عن الشعور العربي العام القلق الخائف على خبزه ومستقبل ذراريه». وردا على الاعتقالات التي جرت، يقول: «لنفرح بالمحاكمات والسجون من اجل الوطن»(١٢٤).

هذا بالنسبة لبريطانيا اما بالنسبة للساسة فكتب يقول: «ايها الزعماء تتطلبون الزعامة على الشعب باسم الوطنية والاستقلال والحرية، وتتطلبون الوظائف والمنافع من السلطات الاستعمارية لتخدموا سياستها واغراضها، وتقدمون اعناقكم واعناق شعبكم لاغلال العبودية، وانتم تصيحون باشداقكم: الحرية الحرية، وتتزاحمون وتتناحرون بعضكم بعضا على الحظوة عند عمال الاستعمار»(١٢٥). ويستعرض ما قام به اليهود من اجلاء سكاني عن اراض اشتروها من الزعامات السياسية، وعن تحكمهم بالصناعة، والتجارة، ومقاطعتهم لليد العاملة الفلسطينية، وينتهي الى القول: «ضاعت البلاد وضعنا معها ولا نزال نقول: بلادنا واوطاننا... كل الذين قاموا فيها الى اليوم يدعون الوطنية ويشتغلون بها هم دجالون»(١٢٦).

ومن ناحية ثانية، بات يشك بالجيل الناشيء، وباخلاصه لوطنه، نظراً لان المدارس الحكومية تحارب الروح الوطنية، والمدارس الاجنبية تعمل على تغريب النشيء وزرع الطائفية في النفوس»(١٢٧). ويعرج على الصحافة، فيقترح على اصحابها الالتزام بالقضية القومية والوطنية،

ويدعو لمؤتمر عام لاصحاب الصحف، يصار فيه الى الاتفاق على دور رسولي للصحافة»(١٢٨).

لقد تجاوزت بريطانيا وعد بلفور بما اغدقته على الصهيونيين من مكاسب، وساء نصار ان تقوم حكومة لندن بانتقاد اجتياح ايطاليا للحبشة معتبرة ان هذا العمل غير شريف، فنراه يوجه كتابا الى رئيس وزراء بريطانيا انذاك بلدوين، يذكره فيه بنكث الوعود والعهود، وبتجزئة البلاد السورية والانتداب عليها، تم بوعد بلفور والوطن القومي، وهي بذلك ترى القذى في عين ايطاليا ولا ترى الخشبة التي في عينها، ويخلص الى القول: «فانا بكتابي هذا الذي ارفعه الى رئيس حكومة بريطانيا العظمى لا انتصر للطليان، ولكنني اشكو اليكم السياسة الانكليزية في فلسطين وظلم اساليبها، والتمس ان تعدلوا بها وتسيروها في طريق يتفق مع شرف بريطانيا، ويتلاءم مع مصلحة العرب ليحققوا امنيتهم»(١٢٩).

ويوجه بعدها نداء الى الشعب، يوضح له فيه دخول اربعماية الف مهاجر، يرى ان بينهم مائة الف جندي، ويشرح امر انتقال المزيد من الاراضي لليهود، وانشاء الوكالة اليهودية قوى عسكرية، والغاية من كل ذلك انتزاع فلسطين من اصحابها واخراجهم الى ما وراء حدودها. ويخلص الى القول: «يا امة المطبلين لفيصل الخالد في تاريخ العرب باقطاع زعيم الصهيونية الدكتور وايزمن فلسطين بمعاهدة، والهازجين لسيف الدين الحاج امين، والمتشيعين لراغب [النشاشيبي] القاعد عن تنظيم الصفوف، الا سألتم الملك غازي ابن المغفور له فيصل الاول والامير عبدالله شقيقه: ماذا اتخذا وسيتخذان من التدابير لاتقاء شر النازلة التي ستنزل بنا من جراء السياسة الصهيونية، التي رضيت تحتها وقبلت بها سياسة البيت الهاشمي؟. يا عرب، ان كنتم سترضون عن هذه الزعامة بعقد بضعة اجتماعات ورفع احتجاجات والرجوع الى النوم والخذلان، فاعلموا انكم تحتضرون، وان زعماءكم سواقون لعربات الموت، ينتظرون طلوع ارواحكم لينقلوكم الى المقابر دون ان يصلوا عليكم صلوات الجنازة، وهم لا يعلمون انهم يقضون على زعامتهم بالاقتصار على الاجتماعات ووضع التقارير والاحتجاجات. ثم يهتف: «استيقظوا فاعملوا؛ ثوروا على السماسرة باعة الارض؛ نظموا اندية تدريب وتسليح»(١٣٠).

وحين تندلع ثورة القسام، يرى صاحب «الكرمل» أن «هذا التطور العجيب، الذي احدثه كمشة ثوار على جبال نابلس وهزوا به العالم وخصوصا العربي والاسلامي، ازعج خواطر الجالسين على كراسي السياسة في لندن وراء اساطيلهم القوية بعض الازعاج، وجعلهم يشعرون ان في السويداء رجالا، وان من جليل الامم ومن فلسطين لا يزال يقوم رجال صالحون، فبعثوا الينا باللجنة الملكية»(١٣١). وفيما الثورة مشتعلة يخاطب بريطانيا قائلا: «يا معشر الانكليز انكم باتباعكم سياسة اليهودية العالمية، تعتدون على الانسانية وعلى العدل والحق، وتعذبوننا، وتشقوننا، وتجعلون مستقبل ذرارينا مظلماً». ثم يعدد المطالب الملحة: «افتحوا ابواب السجون ليخرج منها المعتقلون ظلما؛ اعيدوا المنفيين؛ امنوا العرب على حقوقهم واوطانهم». ويحذر، بعد ذلك: «للصبر والظلم حد، ففكروا فيما انتم فاعلون»(١٣٢).ولشدة خشية نصار على مستقبل فلسطين وعلى لا مبالاة الانظمة العربية خارج فلسطين، ولسايرة هذه الانظمة لحكومة لندن، وجهت «الكرمل» كتابا مفتوحا الى عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، والى عبدالله بن الحسين، امير الاردن، يدعوهما فيه لاخذ الخطر الصهيوني بشكل جدي، ويطلعهما على ما جاء في ما عرف باسم «بروتوكولات حكماء صهيون»(١٣٣).

وتعود بريطانيا لاستخدام ادواتها في الدائرة العربية لاجهاض الثورة، فيسارع رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد الى التحرك، الامر الذي حدا بنصار للتحذير من مساعيه، التي تشكل خطرا على العرب والعروبة والشرق (١٣٤).

ومع اقتراب الحرب العالمية الثانية، يزداد الضغط العسكري البريطاني على الثورة

ويستشهد ابرز قادتها، وتشارك فرنسا حليفتها بريطانيا في الاجهاز عليها، بالتضامن والتكافل مع اكثر من نظام عربي، وتضيع نضالات الشعب وتهدد دماء الشهداء، لتعود بريطانيا بعد الحرب فتتخلى عن الكتاب الابيض، وتقيم دولة اسرائيل وتشرد اكثرية اهل فلسطين.

هذا هو نجيب نصار ابن عين عنوب الذي عاش الام فلسطين واحزانها، فبقي السيف الصلب الذي لا يلين، والفارس المناضل الذي ما ترجل عن صهوة الجهاد منذ تأسيسه «الكرمل» عام ١٩٠٩، حتى داهمته المنية عام ١٩٤٨ في الناصرة بفلسطين.

سماه العملاء والسماسرة «مجنون الصهيونية» وهو بحق من اوائل من وعوا خطورة امرها في فلسطين، فحذر وانذر ايام الاتراك، وسجن وعطلت «الكرمل» اكثر من مرة، فما ترهب الموقف ولا تحاشى نقمة السلطات، بل استمر يصول ويجول من استانة حتى القاهرة، مقاتلا إعداء قومه عملاء الصهيونيين من ولاة ووجهاء وصحافيين لا يساير احدا مهما علا شأنه: وقد ألّف في العهد التركي كتابا عن الصهيونية واخطارها، ليبدد مزاعم الذين كانوا يدافعون عنها ولا يرون فيها خطراً. وفي العهد البريطاني، شن حرباً ضارية على سلطة الانتداب وعلى الوجهاء السماسرة، ولم يرحم احدا منهم، بمن فيهم الامراء والملوك خارج فلسطين. ودعا نصار للاهتمام بالزراعة والف كتابا في الموضوع وغايته من ذلك التمسك بالارض، ولقي بسبب ذلك الحرمان والحصار.

بقي ان نقول ان سلطة الانتداب ضاقت ذرعا بصحيفة «الكرمل» فسحبت امتيازها عام ١٩٤٣.

---

(١) د. يوسف خوري، **الصحافة العربية في فلسطين**، ، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٧، ص ٣.
(٢) فيليب دي طرزي، **تاريخ الصحافة العربية**، الجزء الثاني، بيروت: دار صادر، ١٩٦٧، ص ٤٢ و٧٦.
(٣) احمد خليل العقاد، **الصحافة العربية في فلسطين**، دمشق: مطبعة الوفاء، ١٩٦٦، ص ٥١.
(٤) **المصدر نفسه**، ص ١٨.
(٥) **المصدر نفسه**، ص ٣.
(٦) د. عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠، ص ١٠١.
(٧) **المصدر نفسه**، ص ١٢١ و١٢٢.
(٨) **المصدر نفسه**، ص ١٢٧.
(٩) **المصدر نفسه**، ص ١٣٩.
(١٠) **المصدر نفسه**، ص ١٣٨ و١٣٩.
(١١) **المصدر نفسه**، ص ١٥٦.
(١٢) **المصدر نفسه**، ص ١٥٧.
(١٣) **المصدر نفسه**، ص ١٦١.
(١٤) **المصدر نفسه**، ص ١٦٥.
(١٥) **المصدر نفسه**، ص ١٧١ و١٧٢.
(١٦) **المصدر نفسه**، ص ١٩٧.
(١٧) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٣.
(١٨) **الكرمل**، ١٩٢٥/٢/٢٠.
(١٩) **الكرمل**، ١٩٢٥/٣/٧.
(٢٠) **الكرمل**، ١٩٢٥/٣/١.
(٢١) **الكرمل**، ١٩٢٥/٣/٤.
(٢٢) **الكرمل**، ١٩٢٥/٣/٢٥.

(٢٣) المصدر نفسه.
(٢٤) الكرمل، ١/٤/١٩٢٥.
(٢٥) الكرمل، ٤/٤/١٩٢٥.
(٢٦) الكرمل، ١١/٤/١٩٢٥.
(٢٧) الكرمل، ١٨/٤/١٩٢٥.
(٢٨) الكرمل، ٢٥/٤/١٩٢٥.
(٢٩) المصدر نفسه.
(٣٠) الكرمل، ٢/٥/١٩٢٥.
(٣١) الكرمل، ٦/٥/١٩٢٥.
(٣٢) المصدر نفسه.
(٣٣) الكرمل، ٢٤/٦/١٩٢٥.
(٣٤) الكرمل، ٢٧/٦/١٩٢٥.
(٣٥) الكرمل، ١/٧/١٩٢٥.
(٣٦) الكرمل، ١٥/٧/١٩٢٥.
(٣٧) الكرمل، ١٨/٧/١٩٢٥.
(٣٨) الكرمل، ٢٦/٧/١٩٢٥.
(٣٩) الكرمل، ١٠/١٠/١٩٢٥.
(٤٠) الكرمل، ٢١/١٠/١٩٢٥.
(٤١) الكرمل، ٢٨/١٠/١٩٢٥.
(٤٢) الكرمل، ٢/١١/١٩٢٥.
(٤٣) الكرمل، ٩/١٢/١٩٢٥.
(٤٤) الكرمل، ١٦/١٢/١٩٢٥.
(٤٥) الكرمل، ٢٣/١٢/١٩٢٥.
(٤٦) الكرمل، ١٤/٢/١٩٢٦.
(٤٧) الكرمل، ٢٨/٢/١٩٢٦.
(٤٨) الكرمل، ٢١/٣/١٩٢٦.
(٤٩) الكرمل، ٦/٣/١٩٢٦.
(٥٠) الكرمل، ٣/٧/١٩٢٦.
(٥١) الكرمل، ١٢/٧/١٩٢٦.
(٥٢) الكرمل، ٢١/٨/١٩٢٦.
(٥٣) الكرمل، ٢٨/٨/١٩٢٦.
(٥٤) الكرمل، ٢٥/٩/١٩٢٦.
(٥٥) الكرمل، ٢/١٠/١٩٢٦.
(٥٦) الكرمل، ٥/١١/١٩٢٦.
(٥٧) المصدر نفسه.
(٥٨) الكرمل، ١٩/١١/١٩٢٦.
(٥٩) الكرمل، ٢٦/١١/١٩٢٦.
(٦٠) المصدر نفسه.
(٦١) الكرمل، ٣/١٢/١٩٢٧.
(٦٢) الكرمل، ١٧/١٢/١٩٢٧.
(٦٣) الكرمل، ٣١/١٢/١٩٢٧.
(٦٤) الكرمل، ١٥/١٢/١٩٢٧.
(٦٥) الكرمل، ٢٩/١/١٩٢٨.
(٦٦) الكرمل، ٢٦/٢/١٩٢٨.
(٦٧) الكرمل، ٨/٤/١٩٢٨.

(٦٨) **الكرمل**، ١٩٢٩/١/٥.
(٦٩) **الكرمل**، ١٩٢٩/١/٩.
(٧٠) **ألكرمل**، ١٩٢٩/٢/٦.
(٧١) **الكرمل**، ١٩٢٩/٦/١٣.
(٧٢) **الكرمل**، ١٩٢٩/٢/٢٠.
(٧٣) **الكرمل**، ١٩٢٩/٨/١٠.
(٧٤) **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣٦.
(٧٥) **الكرمل**، ١٩٢٩/٩/٧.
(٧٦) **الكرمل**، ١١ و١٩٢٩/٩/١٨.
(٧٧) **الكرمل**، ١٩٢٩/٩/٢٨.
(٧٨) **الكرمل**، ١٩٢٩/١٠/٣.
(٧٩) **الكرمل**، ١٩٢٩/١٠/٥.
(٨٠) **الكرمل**، ١٩٢٩/١١/٩.
(٨١) **الكرمل**، ١٩٢٩/١١/١٣.
(٨٢) **الكرمل**، ١٩٢٩/١١/٧.
(٨٣) د. الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥١ ـ ٢٧٩.
(٨٤) **الكرمل**، ١٩٣٠/١٢/١١.
(٨٥) **الكرمل**، ١٩٣٠/٦/٤.
(٨٦) **الكرمل**، ١٩٣٠/٦/١١.
(٨٧) **الكرمل**، ١٩٣٠/٦/١٧.
(٨٨) **الكرمل**، ١٩٣٠/٦/١٩.
(٨٩) **الكرمل**، ١٩٣٠/٦/٢٥.
(٩٠) **الكرمل**، ١٩٣٠/٧/١.
(٩١) **الكرمل**، ١٩٣٠/٧/١٥.
(٩٢) **الكرمل**، ١٩٣٠/٧/٢٣.
(٩٣) **الكرمل**، ١٩٣٠/٧/٢٦.
(٩٤) **الكرمل**، ١٩٣٠/٨/١.
(٩٥) **الكرمل**، ١٩٣٠/٨/١٦.
(٩٦) **المصدر نفسه**.
(٩٧) **الكرمل**، ١٩٣٠/٨/٢٠.
(٩٨) **الكرمل**، ١٩٣٠/٨/٢٣.
(٩٩) **الكرمل**، ١٩٣٠/٨/٢٧.
(١٠٠) **الكرمل**، ١٩٣٠/٩/٣.
(١٠١) **المصدر نفسه**.
(١٠٢) **الكرمل**، ١٩٣٠/٩/٢٠.
(١٠٣) **الكرمل**، ١٩٣٠/٩/٢٧.
(١٠٤) **الكرمل**، ١٩٣٠/١١/١١.
(١٠٥) **الكرمل**، ١٩٣٠/١٢/٣.
(١٠٦) **الكرمل**، ١٩٣١/٥/٢٠.
(١٠٧) **الكرمل**، ١٩٣١/٧/١١.
(١٠٨) **الكرمل**، ٧/٢٣ و١٩٣١/٨/٢٦.
(١٠٩) **الكرمل**، ١٩٣٢/٦/٢٥.
(١١٠) **الكرمل**، ١١/٢٣ و١٢/٣ و١٢/١٠ و١٢/٢٠ و١٩٣٢/١٢/٢٤.
(١١١) **الكرمل**، ١٩٣٢/١١/٣١.
(١١٢) د. الكيالي، **المصدر نفسه**، ص، ٢٩١ ـ ٣٥٩.

(١١٣) **الكرمل**، ١٨/١/١٩٣٣.
(١١٤) **الكرمل**، ٣١/١/١٩٣٣.
(١١٥) **الكرمل**، ٤/٢/١٩٣٣.
(١١٦) **الكرمل**، ٨/٢/١٩٣٣.
(١١٧) **الكرمل**، ١٨/٢/١٩٣٣.
(١١٨) **الكرمل**، ٢٥/٢/١٩٣٣.
(١١٩) **الكرمل**، ١٤/٣/١٩٣٣.
(١٢٠) **الكرمل**، ٦/٥/١٩٣٣.
(١٢١) **الكرمل**، ١٢/٩ و٤/١١/١٩٣٣.
(١٢٢) **الكرمل**، ٢١/١١/١٩٣٣.
(١٢٣) **الكرمل**، ٢٨/١١/١٩٣٣.
(١٢٤) **الكرمل**، ٣/١٢/١٩٣٣.
(١٢٥) **الكرمل**، ١٦/٢/١٩٣٥.
(١٢٦) **الكرمل**، ١٤/٩/١٩٣٥.
(١٢٧) **الكرمل**، ٢١/٩/١٩٣٥.
(١٢٨) **الكرمل**، ١٢/١١/١٩٣٥.
(١٢٩) **الكرمل**، ١٩/١١/١٩٣٥.
(١٣٠) **الكرمل**، ٢٦/١١/١٩٣٥.
(١٣١) **الكرمل**، ٣٠/١٢/١٩٣٧.
(١٣٢) **الكرمل**، ١٦/١١/١٩٣٧.
(١٣٣) **الكرمل**، ١٩/٣/١٩٣٨.
(١٣٤) **الكرمل**، ٢٩/٣/١٩٣٨.

السياسة الاقتصادية لحكومات الليكود

صلاح عبدالله

جمع الليكود في حكوماته اكثر الاوساط رجعية وتعصباً وعدوانية من حيروت وهتجياه واغودات اسرائيل والمفدال وباقي التنظيمات الدينية والقومية الشوفينية المتعصبة في المجتمع الاسرائيلي، الى اكثر الاوساط الرأسمالية جشعاً وطموحاً بتحقيق اكبر الارباح، كحزب الاحرار وكل ممثلي رأس المال الخاص. ونتج عن هذا التزاوج نهج في منتهى الرجعية فكراً وسياسة واقتصاداً بوصفه نهج معلن للدولة اليهودية.

واذا تجاوزنا نهج هذه الدولة فيما يتعلق بمفهوم «ارض ـ اسرائيل التاريخية» وبالموقف من السكان العرب في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٤٨ وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، وسياسة الاستيطان التي تمنح الشرعية لاعمال تسليح وعسكرة العصابات الصهيونية الفاشية (وكذلك اذا تجاوزنا المزاعم المتعلقة بما يسمى «امن اسرائيل»، وهو مفهوم الهدف منه اخضاع كل العرب خارج اسرائيل بحجة المحافظة على امن الكيان الصهيوني)، وركّزنا اهتمامنا فقط بالجوانب الاقتصادية، فان اول ما يمكن ملاحظته من خلال برنامج الليكود الانتخابي للكنيست التاسع عام ١٩٧٧، ومن سياسة الليكود الاقتصادية التي اتبعها خلال سنوات حكمه، ان الليكود نجح في فرض «شريعة الغاب» اقتصادياً على المجتمع الاسرائيلي مستخدماً مختلف الوسائل، ان بواسطة القوانين التي سنها او من خلال التدابير الاقتصادية التي لجأ اليها.

لقد اعلنت حكومة الليكود الاولى بأنها في طريقها الى الغاء التدخل الحكومي في مجال الاقتصاد المباشر والمجال المالي، وتقليص برامج المساعدة ودعم المواد الاساسية والخدمات، وافساح المجال لاقتصاد السوق القائم على العرض والطلب للتحكم في سياسة الاجور والاسعار. ويعني هذا ان الحكومة تقف على الحياد في المعركة الدائرة بين الاسماك الصغيرة والاسماك الكبيرة في السوق. ولكن مجمل التدابير الاقتصادية بنيت عملياً ان الحكومة قد تدخلت لصالح الفئات المستثمرة المتميزة في المجتمع الاسرائيلي على حساب مصالح الفقراء.

ومن جهة ثانية، انطلق الليكود في بعض مقولاته الاقتصادية من مباديء تعتبر صحيحة في دولة رأسمالية كبرى، ولا تصح على دولة مثل اسرائيل تعتمد اعتماداً كاملاً على الرأسمال العالمي. كذلك فأن تجاهل الليكود لخصوصية البناء الاقتصادي الاسرائيلي كان القصد منه تحقيق اكبر الارباح في صالح كبار الرأسماليين، اي انتزاع اكبر الحصص من الرشوة التي تقدمها مؤسسات المال الاحتكارية. وقد تم ذلك عن طريق فتح الابواب على مصراعيها امام المضاربة واخضاع الاقتصاد لقوانين البورصة.

ومن الامثلة على ذلك، امتناع الليكود وتحفظه على دعم التصدير بحجة ان ذلك يعبر في بعض من وجوهه عن دعم الحكومة للاستيراد. وصحيح ان الصناعة في اسرائيل التي لا تملك مصادر للمواد الاولية تعتمد على استيراد هذه المواد، وتستورد ايضاً مواد نصف اولية مصنعة. وتقوم الصناعة الاسرائيلية باعداد هذه المواد ومن ثم تصديرها. وعندما تدفع الحكومة نسبة مئوية معينة على التصدير، بهدف تشجيعه، تكون قد دفعت نسبة معينة لاستيراد المواد الاولية والمواد غير المكتملة التصنيع.

وكان من نتيجة هذه السياسة تقلص مساحة مواقع الانتاج الصناعية التي اثرت بدورها على مواقع الانتاج الزراعية. وخف الطلب على اليد العاملة المنتجة فانخفضت اجورها. وهاجرت بعض رؤوس الاموال من القطاعات المنتجة في الصناعة والزراعة الى القطاعات التي تدر ربحاً اكبر، وتحقق دورة الرأسمال بسرعة اكبر، ان كان ذلك في مجال التبادل او حتى في في الاتجار بالعملة.

وبغية تلافي النقص في الاموال التي تهدر في استيراد المواد الحربية بشكل خاص، طبعت الحكومة اورقاً نقدية من دون تغطية، مما ادى الى انخفاض مستمر في قيمة العملة الاسرائيلية، وارتفاع نسب التضخم.

السمة الحقيقية للاحكام التي تسود في السوق هي ارتفاع اسعار الحاجيات الاساسية للمجتمع. وكما قال غاد يعقوبي، رئيس اللجنة الاقتصادية في الكنيست فقد كان ارتفاع الاسعار اكبر عملية نصب مارسها الليكود من خلال سياسته الاقتصادية، وذلك اضافة الى سياسة فرض الضرائب على اختلاف انواعها. ففي هذا المجال تبين من بحث اجراه مركز ابحاث السياسة الاجتماعية برئاسة الدكتور يسرائيل كاتي: «ان عبء الضرائب في اسرائيل هو أثقل عبء في العالم، حيث تقتطع الضرائب حوالي ٥٣٪ من حجم الموازنة. وهذه النسبة تساوي مجموع الانتاج القومي في اسرائيل» (**هآرتس**، ٢١/٢/١٩٨٤).

وجاء في برنامج الليكود الاقتصادي لانتخابات الكنيست التاسع عام ١٩٧٧، ان الحكومة سوف تسعى الى كبح التضخم والهبوط به من نسبته الحالية (التي وصلت في اواسط عام ١٩٧٧ الى ٣٨٪) الى نسبة ١٥٪، ثم الى نسبة ١٠٪ فيما بعد عن طريق تقليص موازنة الدولة ومن خلال الغاء بعض الوزارات وتخفيض ميزانية الخدمات والغاء المعونات المالية الحكومية المعطاة لتثبيت الاسعار بالنسبة للحاجيات الاساسية وتحمل بطالة في حدود ١٪ من الطاقة العاملة.

ويقضي برنامج الليكود الاقتصادي المذكور بالعمل على تحسين ميزانية المدفوعات وخفض العجز فيه من ٣,٥ مليار دولار عام ١٩٧٧، الى ١,٣ مليار دولار خلال خمس سنوات عن طريق زيادة الصادرات بنسبة ١٢,٥٪ سنوياً وخفض الواردات. ويقترح هذا البرنامج تجديد التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو من ٣٪ (وهي النسبة المتحققة عام ١٩٧٧)، الى ما بين ٥٪ و ٨٪ عن طريق تشجيع التحول المهني للعمال وانتقالهم من مجالات الخدمات الى مجالات الانتاج.

وتهدف حكومة الليكود، كما اشار البرنامج، الى الغاء التدخل الحكومي في مجال الاقتصاد المباشر والمجال المالي، وتقليص برنامج الدعم الحكومي للمواد الاستهلاكية الاساسية وافساح المجال امام اقتصاد السوق القائم على العرض والطلب، والتحكم في سياسة الاجور والاسعار. وفي ضوء ذلك فان الحكومة تعتزم تشجيع المصدرين ورفع معدلات التصدير، وفي مقابل ذلك الحد من الاستيراد. وقدرت بعض الاوساط في الليكود ان اجراء تخفيض كبير على سعر الليرة الاسرائيلية سيلعب دوراً ايجابياً في هذا الصدد.

وكشفت الصحافة الاسرائيلية في حينه عن نية الحكومة بيع ممتلكات الدولة (اراضي ومشاريع عامة، ومصانع مثل شركة الكهرباء ومعامل البحر الميت، ومشاريع النقل وخدمات الهاتف)، وبأنها سوف تسعى الى بيع المشاريع والمؤسسات الهستدروتية وتحافظ على الصناعات الحربية فقط. واعلن ايضاً ان الحكومة تطمح الى تشجيع وجذب المستثمرين الاجانب فيما يتعلق ببناء البيوت السكنية وعرضها من قبلهم للبيع والايجار.

وفي المجال المالي عبرت حكومة الليكود الاولى عن رغبتها في الغاء الرقابة على العملات الصعبة والتوقف عن اصدار سندات الدين الحكومية المرتبطة بمستوى المعيشة والتي كانت حكومة المعراخ تستخدمها لتجنيد رؤوس الاموال لتحويل المشاريع الحكومية، ولتشجيع الاستيطان واقامة المصانع فيما يسمى بمناطق ومدن التطوير. وتنوي الحكومة بدلاً عن ذلك توجيه المصانع والشركات نحو البورصة بغية تجنيد رأس المال اللازم لها وتشجيع سوق الاسهم.

وفيما يتعلق بالضرائب، فقد اعلنت الحكومة عن نيتها الغاء عدد من الضرائب والابقاء على نوعين منها فقط هما: ضريبة القيمة المضافة بعد رفعها من ٨٪ الى ٢٥٪، وضريبة الدخل.

تدابير «الليكود» الاقتصادية

تطبيقاً لنصائح الدكتور فريدمان، احد زعماء اكبر المذاهب الاقتصادية ليبرالية في الولايات المتحدة، وبناء على طلب من وزير المالية وقتئذ سمحه آرليخ وافقت الحكومة الاسرائيلية في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٧/٧/١٩٧٧، على التدابير الاقتصادية التالية: ١ ـ تخفيض الاعانات الحكومية للمواد الاستهلاكية الاساسية التي ترتفع اسعارها بحوالي ٢٥٪؛ ٢ ـ زيادة الفائدة بنسبة ٢٪ على القروض الموجهة الى

الصناعة والزراعة والاسكان وقروض المساهمات؛ ٣ ـ تخفيض ميزانية وزارة الدفاع بنسبة لم تحدد، الى حين تقديم الموازنة. وقد اعتبرت هذه التدابير من جانب المختصين بمثابة استمرار لسياسة المعراخ الاقتصادية مع اختلاف الشكل، في الوقت الذي يستمر فيه العمل منسجماً مع المضمون نفسه (**عل همشمار**، ١٨/٧/١٩٧٧).

ولكن لم يمض اكثر من ١١٣ يوماً حتى اعلن سمحه آرليخ، وزير المالية، بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٧٧، عن ما سمي بـ «**الانقلاب الاقتصادي**» الذي يهدف، حسب قوله، الى رفع الاقتصاد الاسرائيلي الى مصاف اقتصاديات الدول الصناعية الغربية والى تحويل اسرائيل الى سويسرا شرق اوسطية. وتتألف عناصر وبنود هذا «الانقلاب الاقتصادي» مما يلي: ١ ـ الغاء الرقابة على العملات الاجنبية، وتعويم الليرة الاسرائيلية. ويعني ذلك ان سعر الليرة الاسرائيلية سيتحدد وفق قانون العرض والطلب؛ ٢ ـ الغاء الاعانات للتصدير والضريبة المضافة على الاستيراد وغيرها من التشريعات التي تؤول الى عدة اسعار لسعر تبادل الليرة الاسرائيلية؛ ٣ ـ تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٢٠٪ على حجم الاستيراد، ورفع الرسوم الجمركية الثابتة بنسبة ٢٥٪ على وحدة الاستيراد؛ ٤ ـ رفع ضريبة القيمة المضافة من ٨٪ الى ١٢٪، وللمصارف والمؤسسات المالية من ٦٪ الى ٩٪، وللمؤسسات التي لا تقوم على مبدأ الربح من ٣٪ الى ٥٪، وذلك اعتباراً من ١/١١/١٩٧٧؛ ٥ ـ تخفيض ضرائب الشراء على المواد الخام والمتوسطة بنسبة تبلغ حوالي ٢ مليار ليرة اسرائيلية؛ ٦ ـ رفع اسعار الوقود بنسبة ٢٥٪، واسعار الكهرباء بنسبة تتراوح بين ٢١٪ و٢٨٪؛ ٧ ـ الغاء المعونات الحكومية للمواد المدعومة (مواد غذائية، خدمات عامة) وكذلك ضريبة السفر الى الخارج. ويعني ذلك رفع اسعار المواد الاستهلاكية الاساسية المعانة اصلاً من قبل الدولة بنسبة ١٥٪؛ ٨ ـ فرض ضريبة قيمة مضافة على بطاقات السفر بنسبة ١٢٪ الى جانب رفع اجور السفر بالقطارات ومصاريف البريد والهاتف والبرق ورسوم الموانيء والمطارات؛ ٩ ـ السماح لرجال الاعمال الاسرائيليين بحسابات حرة من العملات الاجنبية داخل اسرائيل، وبحسابات حدها الاعلى ثلاث آلاف دولار في المصارف الاجنبية.؛ ١٠ ـ السماح لاي اسرائيلي بشاء ذلك، حيازة عملة اجنبية في منزله (او في المصارف) بحد اقصى قدره ٣ آلاف دولار او ما يساويه من العملات الاجنبية الاخرى؛ ١١ ـ تجميد القروض لمدة ثلاثة اشهر بمستواها الحالي (٢٨/١٠/١٩٧٧)، ما عدا اعتمادات التصدير وذلك لمنع حدوث شراء انتقائي للعملات الاجنبية؛ ١٢ ـ اعطاء تعويض خاص بنسبة ١٢٪ لمن يحصلون على اعانات من الشؤون الاجتماعية، والشيوخ الذين يحصلون على تسهيلات اجتماعية، ولمن يحصلون على مخصصات الاولاد، ولم يأخذون اعانات الضمان الوطني؛ ١٣ ـ الغاء تأمينات سعر التبادل الجديد، مع احترام الحكومة الاسرائيلية لجميع التزاماتها السابقة.؛ ١٤ ـ تُمنع الوزارات من القيام بأي زيادة في مبالغ ميزانياتها وانما يتوجب عليها امتصاص ارتفاع الاسعار الناجم عن هذه الاجراءات.

وفي المقابل، وصف يروحام ميشيل، سكرتير عام الهستدروت يوم ٢٨/١٠/١٩٧٧، بـ «يوم الجمعة الاسود» بالنسبة الى جميع الذين لا يملكون عُملة صعبة او بضائع. واعلن ابراهام شافيط، رئيس اتحاد الصناعيين ان التدابير الاقتصادية قد اصابت ايضاً الصناعيين بسبب ايقاف التسليف (**دافار**، ٢٩/١٠/١٩٧٧).

وبتاريخ ١٠/١/١٩٧٨، اعلن وزير المالية ان الليكود سوف يسعى الى تقليص الميزانية العامة بتقليص الاستهلاك تقليصاً فعلياً، بحدود ٢ ـ ٣٪ سنوياً خلال السنوات الخمس القادمة.

ميزانية الليكود الاولى لعام ١٩٧٨ / ١٩٧٩:

قدم سمحه آرليخ مشروع ميزانية الليكود الاولى في اواسط كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨ (تبدأ السنة المالية في اسرائيل بتاريخ ١ نيسان (ابريل) من كل عام) الذي خصص للانفاق ١٨٢ مليار ليرة اسرائيلية. وهذا المبلغ يتجاوز الناتج القومي بـ ٣٠٪، وهو تقليد جديد عمل به الليكود، مخالفاً بذلك سياسة المعراخ الاقتصادية التي كانت تضغط الميزانية الى حدود الناتج القومي. وكانت اخر ميزانية قدّمها المعراخ لعام ١٩٧٧/١٩٧٨ قد بلغت ١٢٢,٥ مليار ليرة اسرائيلية.

وكانت حصته ميزانية وزارة الدفاع من المبلغ المذكور ٥٤ مليار ليرة اسرائيلية، تساوي نسبة ٢٧,٧٪ من الميزانية، وذلك بزيادة قدرها ١٣ مليار ليرة اسرائيلية عن ميزانية العام السابق. وخصص لسداد الديون ٦٠ مليار ليرة اسرائيلية (٣٠,١٪ من الميزانية). ومن الاهداف التي حددها وزير المالية عند وضعه تلك الميزانية: اولاً، تخفيف العجز في ميزانية المدفوعات؛ ثانياً، تحقيق العودة الى النمو المتجدد؛ وثالثاً، تغيير بنيان الاقتصاد؛ ورابعاً، تقليص

التضخم.

ولكن لم يمض اكثر من شهرين حتى اتضح ان الاستهلاك العام قد قفز بنسبة ١٤٪ (بسبب تفاقم الاستيراد العسكري) وارتفع الاستهلاك الخاص بنسبة ٦٪، نتيجة حدة المضاربات على اختلاف اشكالها (**هآرتس**، ١٩٧٨/٣/٢). وسرعان ما اضطر آرليخ الى التصرف على عكس برنامجه ومجموع تصريحاته حول تجميد الاجور وربطها بالانتاج، فوافق على دفع علاوات اجور بنسبة ١٢,٥٪ للخدمات. كما وافق على منح سلف على الاجور بنسبة ٧٥٪ وسارت الامور بعدئذ في خط تدرجي صاعد من ٣٪ الى ٩٪ لتصل الى ٢٥٪. وقدر مكتب الاحصاء المركزي ان الاجور في القطاع الصناعي قد ارتفعت في العام ١٩٧٨، بنسبة ٦٠٪.

وفي مواجهة الاجور ارتفعت الاسعار المحلية في قطاع البضائع والخدمات (وسطياً بنسبة ٦٢٪) وارتفع جدول غلاء المعيشة بنسبة ٥٣٪. وازدادت الديون بالعملة الصعبة من ١٠٧ مليار دولار في العام ١٩٧٧ الى ١٨٠ مليار دولار في العام التالي. كما ازدادت الديون الداخلية من ١٥٢ مليار ليرة اسرائيلية ٢٢٨ مليار ليرة اسرائيلية خلال السنة المذكورة (**دافار**، ١٩٧٨/٨/٣٠).

كذلك هبطت قيمة الليرة الاسرائيلية الى ١٨ ليرة للدولار الواحد في تموز (يوليو) ١٩٧٨، بعد ان كان الدولار يساوي ١٥,٥ ليرة اسرائيلية في الايام الاولى للانقلاب الاقتصادي. وارتفعت نسبة التضخم من ٣٤,٥٪ في العام ١٩٧٧، الى ٥٠,٦ عام ١٩٧٨.

وبتاريخ ١٩٧٨/٧/١٧، تقدم سمحه آرليخ الى الحكومة بمشروع «ميزانية اضافية بملغ ٢٨ مليار ليرة اسرائيلية»، تساوي ١٦٪ من مجموع الميزانية التي اقترحت اصلاً لتلك السنة.

وفي التقييم الاولي لعام مالي واحد من عمر الليكود في السلطة يمكن التأكيد على فشل سياسته الاقتصادية فشلاً ذريعاً، على الاقل بالنسبة لما اعلن عنه وتعهد به. فبالاضافة الى ارتفاع الاستهلاك العام والخاص وارتفاع الاسعار والاجور، تعارضت ايضاً التطورات التي جرت عام ١٩٧٨ مع الاهداف المعلنة من وراء عملية التقييم. اذ ان معطيات مكتب الاحصاء المركزي قد اشارت في حينه الى ان الاسعار المحلية لعام ١٩٧٨ قد ارتفعت وسطياً في قطاع الخدمات بنسبة ٦٢٪ كما ارتفعت الاجور في القطاع الصناعي بنسبة ٢٣٪ بالنسبة للدولار و٣٣٪ بالنسبة لسلة العملات (**هآرتس**، ١٩٧٩/٣/٢).

وهكذا فان تخفيض قيمة العملة، بسبب تعويم سعرها، ادى الى ازدياد تسارع التضخم، وازدياد ديون الدولة. كما ادى الغاء الرقابة في مجال التعامل بالعملة الصعبة. الى تدفق القروض بتلك العملة الى المؤسسات والمعامل والافراد بحجم بلغ حوالي مليار دولار. وبعكس الهدف الذي سعى اليه قرار تعويم قيمة الليرة، فقد حدثت اضرار بالغة في ارباح التصدير، بينما ارتفع سعر الدولار، وكذلك ارتفع مؤشر الاسعار في الفترة نفسها بمقدار ٤٨٪ (**معاريف**، ١٩٧٩/١/٢٦).

ومن جهة ثانية، فان مساويء الغاء الرقابة على العملة الصعبة لم تقف عند هذا الحد، بل تعدته فتسببت في اضعاف قدرة بنك اسرائيل، نتيجة لتدفق القروض بالعملة الصعبة. وادى تحويل جزء كبير من هذه القروض الى ليرات اسرائيلية الى طرح سيولة في الدارة المالية، مما ساهم بدوره في تفاقم حدة ضغوط التضخم المالي (**دافار**، ١٩٧٩/٤/١٤).

واشارت تقديرات مكتب الاحصاء المركزي الى ان نسبة الواردات الاسرائيلية قد ارتفعت ١٠٪ في حين لم ترتفع الصادرات الا بنسبة ٤٪. وقد نتج عن ذلك تقليص في ارباح التصدير بسبب تباطوء ارتفاع سعر الدولار نتيجة المضاربات وازدياد الطلب في السوق المحلية بفعل تسارع التضخم.

وهكذا فقد ازداد العجز في ميزان المدفوعات من ٢,٥٦ مليار دولار في العام ١٩٧٧ الى ٣,٤١ مليار دولار في العام ١٩٧٨، اي بزيادة نسبتها ٣٣٪ (**هآرتس**، ١٩٧٨/١١/٣٠).

ميزانية الليكود الثانية لعام ١٩٧٩ / ١٩٨٠

صادق الكنيست بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٣١، على مشروع الميزانية لعام ١٩٧٩/ ١٩٨٠، المقدم من قبل الحكومة الاسرائيلية. وقد بلغت النفقات في الميزانية الجديدة ٣٠٦ مليار و ١٦٤ مليون ليرة اسرائيلية موزعة على النحو التالي: ١ ـ الانفاق العسكري: ٧٨ مليار و٨٥٠ مليون ليرة اسرائيلية، اي بنسبة ٢٨,٧٪؛ ٢ ـ تسديد الديون: ٩٠ مليار و٦١٠ مليون ليرة اسرائيلية، اي بنسبة ٢٩٪؛ ٣ ـ الاستهلاك المدني: ٣٥ مليار ليرة اسرائيلية، اي بنسبة ١١,٤٪؛ ٤ ـ التعويضات الاجتماعية: ٤٨ مليار ليرة اسرائيلية، اي بنسبة ١٥,٦٪؛ ٥ ـ الاستثمارات: ١٤,٥ مليار ليرة اسرائيلية، اي بنسبة ٦٪؛ وبلغت الواردات (من دون القروض والمساعدات الاجنبية بالعملة الصعبة) مبلغ ١٣٧ مليار ليرة اسرائيلية من المصادر التالية: ١ ـ

ضريبة الدخل: ٦٣ مليار ليرة اسرائيلية؛ ٢ ـ القيمة المضافة: ٢٩ مليار ليرة اسرائيلية؛ ٣ ـ عائدات سندات الدين: ٣٥ مليار ليرة اسرائيلية، وهي سندات دين تصدرها الحكومة؛ ٤ ـ الضمان الاجتماعي: ١١ مليار ليرة اسرائيلية.

ويلاحظ للوهلة الاولى ان ميزانية ١٩٧٩/ ١٩٨٠ اكبر من الميزانية السابقة بنسبة ٤٦٪ (باسعار عام ١٩٧٨)، وان ثلثيها مخصص للشؤون الامنية، باعتبار ان سداد الديون يدخل في الاصل ضمن هذا المجال.

وبتاريخ ١٩٧٩/٢/٤ طرح آرليخ برنامجاً اقتصادياً جديداً سماه «البرنامج الاقتصادي لكبح التضخم»، الذي يهدف الى ابقاء التضخم في حدود ٣٧ ـ ٤٨٪ عن طريق امتصاص حوالي ١٥ مليار ليرة اسرائيلية على النحو التالي: ١ ـ تقليص ميزانية الدولة بمبلغ ٥,٢٣ مليار ليرة اسرائيلية، بحيث توفر كل وزارة ٣٪ من المبلغ المذكور وتحيله الى بند احتياطي. ونص الاقتراح على تجميد مشاريع الاستعداد العسكري في النقب وبالتالي تقليص التزود بالمعدات والاسلحة؛ ٢ ـ التوفير عن طريق امتصاص ٢ مليار ليرة اسرائيلية باجراء تغييرات ومناقلات في خريطة الاعانات الحكومية المخصصة للمواد الاستهلاكية؛ ٣ ـ توفير ٢ مليار ليرة اسرائيلية عن طريق زيادة نسب ضريبة الممتلكات على الاراضي والسيارات وزيادة ضريبة القيمة المضافة على المؤسسات المالية من ٨ ـ ١٢٪؛ ٤ ـ توفير مليار ليرة اسرائيلية عن طريق تمويل الصناعة؛ ٥ ـ تقليص عملية اصدار سندات الدين المربوطة بجدول الاسعار؛ ٦ ـ تجميد في اعمال البناء وربط قروض السكن بجدول غلاء المعيشة؛ ٧ ـ تقليص عدد العمال في مجال الخدمات؛ ٨ ـ تخفيض ضريبة الشراء عن البرادات واسطوانات الغاز (الاولى بنسبة ٤٠٪ والثانية بنسبة ٢٥٪)؛ ٩ ـ تخفيض الرسوم الجمركية (والاتصال والتنسيق مع السوق الاوروبية المشتركة ومع غيرها)؛ ١٠ ـ تقليص استخدام قروض العملة الصعبة، ما عدا الاستيراد.

وقد وصفت «الخطة الاقتصادية الجديدة» بانها «انقلاب على الانقلاب الاقتصادي» السابق. ومن ردود الفعل المباشرة عليها احتجاج ارباب الصناعة على الغاء التمويل المكمل للصناعة وعلى سياسة كشف المنتجات المحلية امام الاستيراد الخارجي، ومطالبتهم بتخفيف الرقابة على الاسعار. كما عارض التجار وذوو الفعاليات الاقتصادية رفع ضريبة الملكية، وهددت المصارف برفع الفوائد على القروض نتيجة زيادة ضريبة القيمة المضافة عليها. وعارضت الهستدروت تقليص الاعانات (الدعم الحكومي) وربط القروض السكنية بجدول غلاء المعيشة (**دافار**، ١٩٧٩/٧/١٠).

ولوحظ خلال الاشهر الثلاثة الاولى من تطبيق الميزانية الجديدة، ان مصالح الجمهور الواسع من اصحاب المصانع المتوسطة والصغيرة قد تضررت كثيرا بفعل تكدس المنتوج. وقد دفع ذلك اصحاب المصانع الى تقليص الانتاج فارتفعت بالتالي نسبة البطالة. ويمكن التأكيد ان غالبية ارباب الصناعة قد وقفت ضد سياسة الحكومة لان حرية الاستيراد الواسعة فسحت المجال رحبا امام البضائع الاجنبية التي الحقت اضرارا بالقطاعات المنتجة بصورة عامة. (ملحق **يديعوت احرونوت**، ١٩٧٩/٥/٢٥).

ومجموع الظواهر السلبية، التي عانى منها الاقتصاد الاسرائيلي في العام ١٩٧٨، تفاقمت واتخذت ابعادا جديدة في اوائل العام ١٩٧٩، ان كان بالنسبة للاستهلاك الفردي (٨٪) او الاستهلاك العام (١١٪) او تقدم الاستيراد (١٠٪) على حساب التصدير الذي تراجعت زيادته، من ١٣٪ ـ ١٤٪ الى ٣٪ فقط، او ازدياد العجز في ميزان المدفوعات الذي ارتفع ما بين شهري كانون الثاني (يناير) واذار (مارس) ٥٩٪ (**هآرتس**، ١٩٨٠/٢/٢٤).

وفي الوقت الذي انخفضت فيه قيمة الليرة الاسرائيلية بالنسبة للدولار، زاد الطلب على الودائع بنسبة ٥٪ وارتفعت نسبة ذلك المبلغ من الدولارات الذي تنفذ فيه حوالي ٦٠٪ من مجمل صادرات اسرائيل، تبحوالي ٢٥٪. كما رفعت المصارف التجارية الفائدة وربطتها بالرقم القياسي لسعر المستهلك، فبلغت الفائدة ٥١ ـ ٥٤٪، وتبعها بنك اسرائيل الذي رفع الفوائد على القروض (قروض التصدير وقروض تشجيع الصناعة والزراعة).

هذا الوضع الاقتصادي المتدهور، دفع آرليخ الى الاعلان بتاريخ ١٩٧٩/٩/٢٨ عن نيته في الاستقالة من منصبه كوزير للمالية، وكان لا يزال في سويسرا. وفي يوم تقديم الاستقالة، ١٩٧٩/١١/٧ حلّ محله يغئال هوروفيتش، الذي كان قد استقال من وزارة التجارة والصناعة اعتراضا على توقيع اتفاقيات كامب ديفيد. واعلن الوزير الجديد للمالية ان خطة آرليخ صحيحة ويعود التقصير الى طريقة التنفيذ السيئة فقط. وتعهد هوروفيتس بتقليص نفقات الدولة وتحويل عمال الخدمات الى الانتاج.

وقبل مضي شهر واحد على استلام هوروفيتس مهام منصبه، اضطرت الحكومة الى تعديل ميزانية ١٩٧٩/ ١٩٨٠، بتقديم مشروع ميزانية اضافية. وبعد ان اقرت اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية الميزانية الاضافية بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢، وافق الكنيست على

مشروع الميزانية بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٤. وبلغ حجم هذه الميزانية ١٠٤,٧ مليار ليرة اسرائيلية تضاف الى الرقم السابق، وهو ٣٠٦,١ مليار ليرة اسرائيلية فتصبح نسبة الزيادة ١٠٦٪ عن ميزانية عام ١٩٧٨/ ١٩٧٩.

واذا كان حلول يغئال هوروفيتس محل سمحه آرليخ يعتبر بمثابة بداية الانقلاب الاقتصادي الثالث، فان من اهم المواد التي اعلنها هوروفيتس لمعالجة «التدهور الاقتصادي» هي: ١ ـ تقليص الدعم الحكومي للمواد الاستهلاكية، وتقليص النفقات الحكومية ومنح القروض والاعتمادات المالية؛ ٢ ـ تقليص القوة العاملة في قطاعات الخدمات واحالة هذه القوة الى القطاعات المنتجة؛ ٣ ـ تجميد ملاك الدولة وعدم استقبال اي جديد فيه؛ ٤ ـ رفع نسبة الضرائب في المصارف؛ ٥ ـ زيادة الصادرات.؛ ٦ ـ تقليص الاستهلاك الفردي. ٧ ـ عدم فتح سجل اتفاقيات الاجور (اي تجميدها).

وبتاريخ ١٩٨٠/٢/٢١، اعلن هوروفيتس طرح عملة جديدة في الاسواق اعتبارا من ١٩٨٠/٢/٢٤، واطلق على الوحدة النقدية الجديدة اسم «شيكل». وتبلغ قيمة الشيكل عشر ليرات من العملة المتداولة والتي ستبقى قيد التداول الى جانب العملة الجديدة خلال فترة انتقالية تبلغ ثلاثة اشهر تبدأ مع تاريخ الموافقة على مشروع قانون استبدال العملة المقدم الى الكنيست (**القدس**، ١٩٨٠/٣/٢٣).

وقال محافظ بنك اسرائيل ارنون غفني، ان استبدال «الليرة» بعملة «الشيكل» يستهدف جعل النظام النقدي اكثر نجاعة، ويوفر ١٣٠ مليون دولار، وهي قيمة تكاليف الاستمرار في اصدار العملة الورقية القديمة، والتي اصبح الاقتصاد بحاجة دائمة لكميات كبيرة منها نتيجة مواصلة التضخم في الارتفاع (**دافار**، ١٩٨١/١/٢).

الميزانية العامة لعام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١

عرض يغئال هوردفيتش مشروع الموازنة لعام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١، بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٨ على الكنيست الاسرائيلي، وكانت الحكومة قد اقرت المشروع يوم ١٩٨٠/٢/١٠. وبلغ حجم الانفاق في هذه الميزانية ٦٥٣ مليار ليرة اسرائيلية (حسب اسعار النصف الاول من العام ١٩٨٠. وكان الحجم الاساسي للميزانية ٤٠٥ مليار ليرة اسرائيلية (حسب اسعار النصف الاول من العام ١٩٨٠). واقر تعديل الحجم الاساسي للميزانية بعد الاخذ بعين الاعتبار معدل التضخم الشهري والذي قدر بـ ٦٠٪ فقط. وتتوزع الميزانية على النحو التالي: ١ ـ نفقات عسكرية: ٢١٠,٩ مليار ليرة اسرائيلية، اي بزيادة ١٦٪؛ ٢ ـ سداد الديون: ١٩٣,٩ مليار ليرة اسرائيلية، اي بزيادة ١٤٪؛ ٣ ـ ميزانية عادية: ١٦٦,٦ مليار ليرة اسرائيلية؛ ٤ ـ ميزانية تطوير: ٨١,٤ مليار ليرة اسرائيلية.

وكما في السابق، لم تمض الا بضعة اسابيع على بدء العام المالي حتى ظهر بان خط يغئال هوروفيتس لا يختلف من حيث الجوهر بشيء عن خط سلفه.

وفي التقييم العام لسنة يغئال هوروفيتس كوزير للمالية اعتبرت سنة ١٩٨٠ سنة تدهور كبير في الاقتصاد الاسرائيلي. وقد ادرك هوروفيتس خطأه ـ حسب تقدير دافيد ليفكين ـ في نهاية عام ١٩٨٠ عندما اصبح الاقتصاد على حافة تضخم بوتيرة سنوية نسبتها ٢٠٠ ـ ٢٥٠٪، انه من الضروري تصفية «الانقلاب الاقتصادي» الليبرالي، (نسبة الى حزب الليبراليين الذي ينتمي اليه اول وزير مالية في عهد الليكود سمحة آرليخ)، والعودة الى سياسة الدعم المباشر للتصدير، ومنح اعانات للحاجات والخدمات الضرورية (**القدس**، ١٩٨٠/٣/٢٣). وفي ضوء هذا الادراك سار يورام اريدور الوزير الجديد الذي حكمت خطواته الاولى الاعتبارات الانتخابية للكنيست العاشر.

وابرز ما تميز به عام ١٩٨٠ في اسرائيل من وجهة النظر الاقتصادي:

١ـ تفاقم حدة نسبة التضخم التي سمحت لاسرائيل ان تتبوأ المرتبة الاولى في العالم، فقد بلغت هذه النسبة فيها ١٣١٪ وفي تركيا ١١٧٪ وفي الارجنتين ١٠١٪ (**هآرتس**، ١٩٨١/١/٨).

وردا على الادعاء ان اسرائيل تستورد التضخم مع باقي وارداتها، يعطي المراسل الاقتصادي لصحيفة «يديعوت احرونوت» نسبة التضخم في كل من بريطانيا والولايات المتحدة حيث بلغت في الاولى ما بين ٥ ,٢٠٪ وفي الثانية ما بين ١٠ ,١٢٪. وبالنسبة لاسعار النفط عالمياً فان ارتفاعها لا يساهم في ارتفاع نسبة التضخم الى اكثر من ٨٪ في حين يدفع المستهلك الاسرائيلي ثمانية اضعاف ثمن ليتر البنزين بالمقارنة مع عام ١٩٧٨ (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/١١/٢١).

٢ـ الهبوط بالمستوى المعيشي لجمهور الاسرائيليين بنسبة ٦٪، انعكست على الاستهلاك الخاص، الذي كان ١١١,٤٪ في عام ١٩٧٩. وترتفع هذه النسبة الى ١٤٠,٨٪ اذا اجتزانا قيمة السكن.

٣ـ تراجع حجم ونشاط وارباح المصانع المعتمدة على السوق المحلية بنسبة تراوحت بين ١١٪ و١٨/٪ واشار مكتب الاحصاء المركزي الى ان الانتاج الصناعي، بالاسعار الثابتة، قد انخفض خلال الربع الاول من العام ١٩٨٠ بنسبة ١٠٪ بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق. وانخفض الانتاج الصناعي خلال الفترة نفسها: في العتاد الكهربائي والالكتروني بنسبة ٢٣٪، وفي قطاعات التعدين ١٩٪، وفي الصناعات الغذائية والمشروبات ١٥٪، وفي قطاع الالات وادوات الحمولة ١٣٪ (**هآرتس**، ١٩٨٠/٧/٨) وبذلك لا يقل انخفاض الانتاج الصناعي في العام ١٩٨٠ عن نسبة ٤ ـ ٥٪، ولا يقل انخفاض النفقات عن ١٥,٥٪، وتقلصت الاستثمارات الموظفة في الانتاج الصناعي بنسبة ١١٪.

٤ـ ارتفعت نسبة البطالة في اواسط عام ١٩٨٠ الى ٥٪ ثم ازدادت الى ٧,٣٪ ويعني ذلك عدم توفر العمل لحوالي ٦٤ الف عاطل عن العمل. وترافقت البطالة الظاهرة هذه مع البطالة المقنعة ومع الاضرابات التي شملت المعلمين وعمال شركة الكهرباء والفنيين في الاذاعة وعمال شركة ايغد للنقل، وعمال ميناء ايلات، وعمال الوقود في مطار اللد.

٥ـ انخفضت قيمة الاجور الحقيقية بنسبة ٩٪ في مواجهة سعر العملة الذي واصل انحداره وفي مواجهة اسعار الحاجيات الاساسية التي ارتفعت اسعارها ما بين ايار (مايو) ١٩٧٧، وايار (مايو) ١٩٨٠ الى ١٦ ضعفا لمادة السكر و١٤ ضعفا للحليب و١٣ ضعفا للحوم والطيور المثلجة و١٣ ضعفا للزيت و١١ ضعفا للخبز الموحد (**دافار**، ١٩٨٠/٧/٢٨).

٦ـ لم يؤد تعويم العملة الى اي نتيجة. فبعد ان كان الدولار يساوي ٣,٥٣ شيكل في بداية العام ١٩٨٠ اصبح يساوي ٧,٥٤ شيكل في نهاية العام نفسه، وارتفع ليصبح ٨,٠٠ شيكل في اوائل ١٩٨١.

ويعني ذلك ان نسبة التخفيض في قيمة الليرة قد بلغت ١١٤٪ بالنسبة للدولار و١٥٢٪ بالنسبة لين الياباني و١٣٠٪ بالنسبة للجنيه الاسترليني.

٧ـ هبط العجز في ميزان المدفوعات التجاري بنسبة ١٣٪ واعتبر ذلك انجازا كبيرا، وحسب رأي دافيد ليفكين فان ثمن هذا الانجاز كان غاليا جدا. فقد اغلقت مصانع كثيرة وتراجع الانتاج الصناعي الذي عانى ايضا من جمود الاستثمارات في الصناعة، وارتفعت نسبة البطالة. وبالاضافة الى ذلك، فقد شهدت اسرائيل موجة غلاء رهيبة.

٨ـ واصلت الزراعة سيرها في طريق التدهور، وانخفضت ارباح التصدير بسبب عدم ملائمة اسعار العملة الصعبة مع شروط التضخم وارتفاع ديون عدد كبير من المستثمرين (**المصدر نفسه**، ١٩٨٠/١٠/٣١).

ولمواجهة هذا التدهور الاقتصادي الذي انعكس على الاحوال المعيشية للجمهور الذي بدأ الليكود يحسب له حسابه في ضوء اقتراب موعد الانتخابات، وتلبية لمتطلبات الانفاق بصورة عامة، والانفاق على التسليح بصورة خاصة، فقد تقدم هوروفيتس بمشروع ميزانية اضافية في اواسط شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٠ بلغ حجمها ٢٤٨ مليار ليرة اسرائيلية (٢٤,٨ مليار شيكل). ويعني ذلك ان الميزانية قد ارتفعت ارقامها الى ٩٠,١ مليار شيكل (٩٠١ مليار ليرة اسرائيلية). وتميزت هذه الميزانية باستمرار الارتفاع في ارقامها، مع فائض الطلب المحلي وزيادة السيولة (طباعة العملة) وزيادة العجز التجاري (**معاريف**، ١٩٨٠/١١/٣).

واعتبر يروحام ميشيل، سكرتير عام الهستدروت، ان اقتراح الميزانية الاضافية كان الفصل الثاني من المناورة الهادفة الى التشويش والتضليل في كل ما يتعلق بالفشل الدائم للسياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتهجها حكومة الليكود، (ملحق **عل همشمار**، ١٩٨١/٨/١٤).

وفي محاولة ادخال المعايير السياسية وتقديمها على التدابير الاقتصادية وتحميل كل طرف في حكومة، الليكود، للطرف الآخر نتائج الفشل الاقتصادي الذريع، جدّد يغئال هوروفيتس تهديده بالاستقالة على اثر الخلاف الذي ثار حول لجنة، عتسيوني، بشأن زيادة رواتب المعلمين. واصبح واضحا ان تراجع هوروفيتس كان يعني تحميله وحده مسؤولية التدهور الاقتصادي، فاستقال محملاً الحكومة مسؤولية تدهور وتأزم الوضع الاقتصادي. وما لبثت حركة، رافي، ان اعلنت في ١٩٨١/١/١٢ خروجها من ائتلاف.

وادى ذلك، مع مجموعة من العوامل الاخرى، الى اقرار الاتجاه نحو انتخابات مسبقة للكنيست العاشر، التي جرت يوم ١٩٨١/٦/٣٠.

وصادق الكنيست، بعد استقالة هوروفيتس، على تعيين يورام أريدور من حيروت، وزيرا للمالية، على ان يلتزم بالتشاور في القضايا الاقتصادية مع جميع الاطراف التي يتألف منها الائتلاف الحكومي.

ميزانية عام ١٩٨١ / ١٩٨٢

قدم وزير المالية يورام اريدور يوم ١٩٨١/٣/٢٣ مشروع قانون الموازنة العامة للعام المالي ١٩٨١/ ١٩٨٢، محددا المهمة الرئيسية للحكومة في الحد من

سرعة التضخم عن طريق سياسة الاجور الجديدة، ودعم المواد الاستهلاكية وغير ذلك من التدابير اللازمة كدعاية انتخابية لا بد منها. وقد وصف يورام اريدور سياسة ما قبل الانتخابات، بسياسة الاقتصاد السليم التي تعتمد على الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، وبأنها مسخرة لخدمة الطبقات الفقيرة (**هآرتس**، ٢٤/٢/١٩٨١).

لقد بلغ حجم النفقات في الميزانية الجديدة ٢٠٦ مليار شيكل مقابل ٩٠,١ ملياراً في العام السابق. وكما هو واضح فان الميزانية الجديدة توازي ضعف الميزانية السابقة باسعار عام ١٩٨١. وقد وزعت بنود الانفاق على الوجه التالي: ١ ـ ٦٤ مليار شيكل نفقات امنية (عسكرية) تشكل ٣١٪ من الميزانية؛ ٢ ـ ٦١,٢ مليار شيكل لتسديد اقساط الديون، تشكل ٢٩,٧٪ من الميزانية؛ ٣ ـ ٦٠,٠٠ مليار شيكل للموازنة العادية، تشكل ٢٩,١٪ من الميزانية؛ ٤ ـ ٢١,٠٠ مليار شيكل لموازنة التنمية، تشكل ١٠,٢ من الميزانية.

ولاول مرة منذ استلام الليكود الحكم في اسرائيل ترصد الميزانية ستة مليارات شيكل لدعم المواد الاساسية. وكما توقعت المعارضة فقد ارتفع هذا الرقم الى ١٩ مليار شيكل مع ارتفاع درجة حرارة الدعاية الانتخابية. كما زيدت الاجور من دون العودة الى الهستدروت للاتفاق معها. ونعم الاسرائيلي بفترة قصيرة من الاستقرار. وقاد كل ذلك الى تخفيض ملموس في نسبة التضخم بلغت ١,٢٪.

ولكن ما ان ضمن الليكود، النجاح في الانتخابات للكنيست العاشر، حتى حلت «نهاية الاقتصاد الصحيح»، فخفضت الاعانات منذ اوائل ايلول (سبتمبر) ١٩٨١ بنسبة ١٥٪، وارتفعت الاسعار بنسبة ٨ ـ ١٠٪ وعانت الاجور من تخفيض حقيقي بلغت نسبته ١٥٪ (**دافار**، ١٧/٩/١٩٨١). وانخفضت قيمة الشيكل بالنسبة للدولار بـ ٦١٪ فبلغت قيمة الدولار في ٣١/٨/١٩٨١ مبلغ ١٢,٧٥ شيكل، وارتفعت الى ١٥,٦٠ شيكل في نهاية العام ١٩٨١. وارتفعت اسعار الوقود في شهر آب (اوغسطس) في الوقت الذي انخفضت فيه اسعاره عالميا، مما وفر على الميزانية ٣٠٠ مليون شيكل شهريا، وارتفع جدول الاسعار للمستهلك بنسبة ٦,١٪ وقفزت نسبة التضخم الى ١١٦,٥٪.

وتفاقم سحب العملات الاجنبية من بنك اسرائيل على شكل قروض قصيرة الاجل، وازدادت قروض اسرائيل الخارجية بنسبة ٧,٦٪، وبلغت قيمة الديون بعيدة المدى نسبة ٧٣,٥٪، ونسبة الديون المطلوب تسديدها ٢٠٪. ومن مجمل الديون بلغت حصة الحكومة ٧٢٪ وحصة القطاع الخاص ٢٨٪.

وبلغت قيمة العجز التجاري حوالي ١٩٨٠ مليون دولار في شهر آب (اوغسطس) وعانت الشركات الصناعية من استمرار ارباح التصدير. كما ساهمت زيادة الواردات الحربية (بمقدار ٦٣٥ مليون دولار) وانخفاض صادرات الماس بنسبة ٢٤٪ في زيادة العجز التجاري.

وبلغ عدد العاطلين عن العمل لمدة ستة ايام وما فوق ١٢٦٧٨ شخصا في ايلول (سبتمبر)، كما ازداد عدد طالبي العمل الى ٢٧٢٨٩ شخص. وتفاقمت نزاعات العمل وشملت الاضرابات قطاعات جديدة من المعلمين ومستخدمي الدولة ومستخدمي وزارة الدفاع وعمال تغليف الخضار.

لقد ادت سياسة اريدور في فترة ما قبل الانتخابات الى افلاس موازنة الدعم للمواد الاساسية، والى تجاوزات مالية كبيرة، في الموازنات الاخرى. ففي مجال الدعم الحكومي، بلغ حجم النفقات حوالي ٨,٨ مليارات شيكل منذ بداية العام المالي في ١ نيسان (ابريل) ١٩٨١ حتى اواخر شهر تشرين الاول (اكتوبر) (**هآرتس**، ٢٥/١٠/١٩٨١). وتمت تغطية هذا العجز عن طريق سحب الاموال من موازنات اخرى كانت في الاصل تعاني من تجاوزات مالية، مما ادى الى زيادة التعقيدات في هذه الموازنات.

وكما توقع الخبراء فقد اضطرت الحكومة الى اعتماد موازنة اضافية (موازنة رقم ٢) أقرت يوم ٢٤/١٢/١٩٨١ وبلغت قيمتها ٤٠ مليار شيكل، لتمويل زيادات الاجور، ومنها اجور المعلمين وزيادة موازنة وزارة الدفاع وصرف تعويضات لسكان ياميت (**دافار**، ١٨/١/١٩٨٢). واضطرت الحكومة ايضا الى طبع المزيد من الاوراق المالية حتى بلغت الكمية التي طرحتها خلال شهر ايلول (سبتمبر) حوالي ١,٣ مليار شيكل. وقد ساهمت حملة استيفاء الضرائب والرسوم، وازدياد الودائع في المصارف التجارية وارتفاع حجم المبيعات من سندات الدين في تقليص حجم السيولة.

ميزانية عام ١٩٨٢ / ١٩٨٣

صادقت الحكومة الاسرائيلية بتاريخ ٢١/٢/١٩٨٢، على مشروع الميزانية الذي قدمه يورام اريدور بعد تقليص المبلغ الاجمالي من ٥٠٣ مليار شيكل الى ٤٧٥ مليار شيكل. وقد قدم اريدور المشروع مفترضا تخفيض نسبة التضخم الى ٩٠٪ وتزايد العجز الحكومة بنسبة ٢٥٪ والسيولة النقدية بنسبة ١١٪ وتخفيض موازنة الدعم للمواد والسلع الاساسية بحوالي الثلث، وزيادة الصادرات وتخفيض

العجز في ميزان المدفوعات، وتخفيض النفقات العامة بما في ذلك قطاعات التعليم والرفاه الاجتماعي والى المحافظة على مستوى الاجور وعلى نسبة البطالة. وقال مستشار وزير المالية ان الميزانية الجديدة ستكون اقل بنسبة ٣٪ عن الميزانية السابقة.

وتتألف ميزانية الحكومة الثانية لتكتل، الليكود، من:

١ ـ ١٥٧ مليار شيكل تساوي ٣٥٪ من الميزانية لتسديد الديون؛ ٢ ـ ١٢٩ مليار شيكل للامن (الدفاع)، تساوي حوالي ٢٨,٤٪؛ ٣ ـ ١٤٨ مليار شيكل للنفقات الحكومية وموازنة الوزارات مع موازنة التطوير وتبلغ نسبتها حوالي ٢٠,٥٪ ويضاف اليها ٤٠ مليار شيكل للاسكان. وطالبت وزارة المالية بتقليص فعلي في ميزانية الوزارات بنسبة ٧,٥٪ في الوقت الذي عارضت فيه الوزارات هذا الاقتراح، واتفق على تخفيض تتراوح نسبته بين ١ و٦٪ باستثناء وزارة الدفاع التي تتلاقى النقص من حساب المساعدات الامريكية، ووزارة الاديان التي تضاعفت ميزانيتها.

واشارت الصحافة الاسرائيلية الى ان مصادقة الحكومة على الميزانية المالية قد منحت يورام اريدور صلاحيات واسعة، وحتى حق الاشراف على موازنات ونفقات الوزارات الاخرى، في الوقت الذي لا يستطيع معه الادعاء ان الحكومة فرضت عليه ميزانية تضخمية (**عل همشمار**، ٢٢/٢/١٩٨٢). واعلن اريدور بانه سيخفض نسبة التضخم الى ٩٠٪.

وعلى عكس كل الوعود فقد وصل تردي الاوضاع الاقتصادية في اسرائيل الى مرحلة كادت تؤدي الى سقوط حكومة بيغن في اواخر ١٩٨٢ حين دعا غاد يعقوبي رئيس اللجنة الاقتصادية في الكنيست الى مناقشة الوضع الاقتصادي واسفر التصويت عن تعادل الاصوات بين الائتلاف الحكومي والمعارضة.

ووصف غاد يعقوبي ارتفاع الاسعار بأنه اكبر عملية نصب مارسته سياسة الليكود الاقتصادية المسماة «بالاقتصاد الصحيح». واضاف يعقوبي «انه على الرغم من التضحية بدعم الاقتصاد والانتاج، وبالرغم من تفاقم وضع العملة الصعبة، فقد ارتفعت الاسعار في السنة الماضية بما يزيد عن ١٣٠٪، وكانت تلك هي النتيجة المباشرة لاقتصاد «الانتخابات المبذر» (**دافار**، ١٦/١/١٩٨٣).

وبالفعل ارتفعت اسعار المواد الغذائية بنسبة ١٥٣,٤٪ والسكن ١٣٣٪ والالبسة والاحذية بنسبة ١٠٨٪ والخدمات الصحية بنسبة ١٣٧٪ والتعليم والثقافة والتسلية بنسبة ١٣٦٪ والمواصلات العامة بنسبة ١٥٩٪ والمفروشات والاثاث بنسبة ١١٥٪ (**هاتسوفيه**، ١٨/١/١٩٨٢).

ولقد ارتفع جدول الاسعار للمستهلك خلال ثلاث سنوات (من شباط/ فبراير ١٩٨٠ وحتى شباط/ فبراير ١٩٨٣) باكثر من ٩٠٠٪. ويعني ذلك ان الاسعار قد ارتفعت حوالي عشرة اضعاف. وانخفضت قيمة الشيكل في العام ١٩٨٢، بنسبة ١١٥٪ للدولار الذي اصبح يساوي ٣٥,٨٠ شيكل في نهاية كانون اثاني (يناير) ١٩٨٣، وارتفعت نسبة التضخم الى ١٣١,٥٪.

وادى استمرار ارتفاع الاسعار وتسارع نسبة التضخم الى تدهور القيمة الفعلية للاجر، مما دفع الحكومة الى زيادة الاجور. وبقيت الزيادة اسمية بسبب ارتفاع قيمة النفقات عامة وبتاريخ ٢٤/١/١٩٨٣، تقدمت المعارضة باقتراح الى الكنيست لحجب الثقة عن الحكومة بسبب فشلها في مواجهة مشكلة الفقر.

وانخفضت قيمة الصادرات من البضائع الاسرائيلية بنسبة ٧٪، من ٥٣٣٤ مليون دولار في العام ١٩٨١، الى ٤٩٦٣ مليونا في العام ١٩٨٢. وكانت نسبة الانخفاض في الصادرات الصناعية (من دون الماس) ٤,٢٪ وفي الماس ١٥٪ وفي الصادرات الزراعية ١٠٪، وازدادت قيمة الواردات بنسبة ٨٪ وبلغت ٧٩٣٩ مليون دولار، فازداد العجز التجاري بحوالي مليار دولار، وبلغت القيمة الاجمالية للعجز ٣,٢ مليار دولار، وكانت ٢,٤ مليار دولار في العام ١٩٨١. ووصل العجز في ميزان المدفوعات الى ٤,٥ مليار دولار (عدا عن النفقات العسكرية). وتفاقمت الديون الخارجية والداخلية، فبلغت الخارجية منها ٢٦,٧ مليار دولار (اي بزيادة خمسة مليارات دولار في العام ١٩٨١/ ١٩٨٢ وحده). وبلغت قيمة الفوائد التي تدفعها اسرائيل عن ديونها الخارجية ٣,٥ مليار دولار (اي، ما يعادل مجموع ربح الصناعية الاسرائيلي) حسب ما ورد في تقرير المحاسب العام المقدم للكنيست (**الاتحاد**، ٧/١٢/١٩٨٢). وبلغ حجم الديون الداخلية التي حان سدادها حوالي ١٠ مليار دولار (**هآرتس**، ١١/٢١/١٩٨٣).

وواضح ان هذا التدهور الاقتصادي الذي لم تشهد اسرائيل مثيلا له، كان النتيجة الطبيعية لسياستها العدوانية، وبالتالي فقد كان نتيجة مباشرة للعدوان الذي شنته على لبنان في صيف ١٩٨٢. فتكاليف الغزو كان لا بد لها من ان تنعكس على الاقتصاد الاسرائيلي، بالرغم من الجرعات التي يتناولها من حساب مختلف انواع المساعدات المباشرة وغير المباشرة المعلن عنها وغير المعلن.

والاعلان عن ارتفاع ارقام الاستهلاك العام الذي بلغ ١٧٨,٩ مليار شيكل في العام ١٩٨٢، وارقام

استهلاك وزارة الدفاع التي بلغت ٤٠٪ من هذا المبلغ، لا يقدم غير صورة تقريبية عن حقيقة تكاليف الغزو.

الميزانية العامة للعام ١٩٨٣ / ١٩٨٤

تقدم يورام اريدور بمشروع الموازنة العامة الى الحكومة الاسرائيلية بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٢، وبعد ان اقرتها الحكومة قدمتها الى الكنيست الذي اقرها بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٣، وقد بلغ حجم هذه الموازنة ١١٢٣ مليار شيكل تتوزع بنودها حسب ما يلي: ١ ـ ٣٠٤ مليارات شيكل لسداد الديون؛ ٢ ـ ٢٧١ ملياراً للنفقات العسكرية؛ ٣ ـ ٢١٨ ملياراً للخدمات الاجتماعية؛ ٤ ـ ٧٧,٢ ملياراً للتطوير ودعم التصدير والاستيطان. وغطت على نتائج هذه الميزانية الاحداث السياسية الكبيرة الناتجة عن الغزو الاسرائيلي للبنان ومواصلة احتلال جزء من اراضيه وتوقيع اتفاق ١٧ ايار (مايو) مع حكومة امين الجميل/ شفيق الوزان، واعلان مناحيم بيغن عزمه على الاستقالة من منصبه وحلول اسحق شامير محله.

وفي خضم الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتفجر، ولم يكن قد مضى على اقرار الميزانية اكثر من ستة اشهر، اعلن جدعون بات وزير الصناعة والتجارة: «ان الوضع الاقتصادي متأزم للغاية وهذا ما سيضطر الحكومة الى اتخاذ خطوات قاصمة، وذبح بقرات مقدسة لم يجرؤ احد عليها في الماضي» (**الاتحاد**، ١٩٨٣/١٠/٩).

وظهر بعدئذ ان من هذه الخطوات الحاسمة، ممارسة السطو العلني من قبل الحكومة بالاتفاق مع المصارف على مدخرات المواطنين التي احدثت ما سمي بأزمة «الاسهم البنكية». ومن هذه الخطوات ايضا برنامج الحكومة برئاسة اسحق شامير الذي جاء فيه ان معالجة الوضع الاقتصادي المتدهور بحاجة الى اجراءات قاسية وجذرية منها: تخفيض قيمة العملة الاسرائيلية بنسبة ٢٣٪، واقرار سلسلة من الضرائب الجديدة على التعليم والصحة وعلى مخصصات تأمين الاولاد والتقاعد، ورفع الدعم عن السلع الاساسية كالخبز والحليب والزيت وغيرهما، وتقليص مخصصات البطالة وتخفيض مستوى المعيشة بنسبة ٧ ـ ١٠٪ بغية تخفيف الاستهلاك الفردي والاستهلاك العام، ومحاصرة التضخم المالي.

وتسرّب الى الصحافة بتاريخ ١٩٨٣/١٠/١٣، اي بعد ثلاثة ايام من تكليف شامير برئاسة الحكومة، خبرا مفاده ان يورام اريدور وزير المالية قد اعد خطة تتمثل عمليا في الغاء العملة الاسرائيلية، وربط الاقتصاد الاسرائيلي بالدولار الاميركي. ولكن حكومة شامير تنكرت لهذا المشروع بعد اعلان الخبر عنه، لانه يكشف من جهة الى اي حد بلغ التدهور الاقتصادي، ومن جهة اخرى يعري طبيعة ارتباط اسرائيل بالولايات المتحدة الاميركية.

ونتيجة لمواصلة الوضع الاقتصادي تدهوره، تقدم يورام اريدور، باستقالته وحل محله يغئال كوهين ـ اورغاد، الذي اعلن ان بامكان اسرائيل ان تزيد التصدير خلال سنتين بنسبة ١٥٪ وان تقلص الاستيراد بنسبة ٧٪، وبالتالي تخفيض العجز من خمسة مليارات دولار الى ٢,٥ مليار دولار (**هآرتس**، ١٩٨٣/١٠/٢٣).

وبتاريخ ١٩٨٣/١١/٧، اقرت حكومة اسحق شامير خطة وزير المالية الجديد، التي تتلخص بما يلي: ١ ـ تخفيض الميزانية العامة بحوالي ملياري دولار. وقد سبق لحكومة بيغن ان اتخذت خطوات تجريبية في هذا المجال على ان يجري تقليص الميزانية العامة بحوالي ٣٠ مليار شيكل، لكن عناصر الائتلاف تملصوا في حينه من التنفيذ؛ ٢ ـ تخفيض الاجر الفعلي لجمهور العاملين انطلاقا من انه كلما قل الاجر كلما قلل الجمهور من الانفاق على المنتوجات الاستهلاكية والخدمات؛ ٣ ـ تقليص الدعم الحكومي للسلع الاساسية وهذا ما يفسح المجال لرفع الاسعار بهدف امتصاص السيولة؛ ٤ ـ تقليص مخصصات تأمين الاولاد والتقاعد والصحة والخدمات؛ ٥ ـ رفع وتيرة الضرائب.

وبتاريخ ١٩٨٣/١٢/٣٠، اعد يغئال كوهين ـ اورغاد وزير المالية مشروعا جديدا لمدة خمس سنوات، بالاضافة الى مشروعه السابق لمدة سنة ونصف. ويتألف هذا المشروع من النقاط التالية التي تخص العام ١٩٨٥ (**دافار**، ١٩٨٣/١٢/٣٠). وهي تعتبر كتنبؤات لافاق تطور الاقتصاد: ١ ـ تخفيض مستوى المعيشة بنسبة ٧٪، وكذلك الاستهلاك العام والخاص؛ ٢ ـ زيادة نسبة البطالة لتصل الى ٦,٥٪ من قوة العمل، اي اكثر من ٩٠ الف عاطل عن العمل؛ وعدم استيعاب عمال جدد في الخدمات الحكومية وحتى اجراء تسريحات بنسبة اجمالية تبلغ ٢٪ ـ ٣٪؛ ٣ ـ زيادة نسبة الضرائب، وتخفيض الاجور الحقيقية بنسبة ١٢٪؛ ٤ ـ ارتفاع الديون الخارجية؛ ٥ ـ تقليص العجز في الميزان التجاري المدني بمقدار ١١٠ مليون دولار وزيادة الصادرات بنسبة ١٠٪؛ ٦ ـ تقلص الانتاج القومي الشامل بنسبة ٣٪.

وبتاريخ ١٩٨٤/١/١٦، فرضت الحكومة بناء على طلب يغئال كوهين ـ اورغاد قيودا مشددة على

الجمهور بشأن كل ما يتعلق بالحصول على العملة الصعبة وعلى امتلاك السندات المالية، بالعملة الصعبة وعلى نقل الاموال الى خارج اسرائيل. وتتلخص هذه القيود بما يلي (**هآرتس**، ١٧/١/١٩٨٤): ١ ـ عدم السماح للمسافر الاسرائيلي بان يحمل معه الى الخارج اكثر من الف دولار، بدلا من ثلاثة الاف دولار في السابق؛ ٢ ـ يحظر على الاسرائيلي ان يحتفظ لديه باكثر من الفي دولار (كانت ثلاثة الاف دولار في السابق) ومن هذا المبلغ لا يحق للفرد الاسرائيلي ان يحتفظ نقدا باكثر من ٥٠٠ دولار، وعليه ان كان يملك اكثر من ذلك ان يبيعه الى المصارف خلال مهلة تنتهي في ١٧/٢/١٩٨٤؛ ٣ ـ يحظر على الاسرائيلي الحصول على سندات مالية في البورصات العالمية؛ ٤ ـ منع امتلاك وثائق او سندات تكسب الحق بامتلاك الذهب او العملة الذهبية؛ ٥ ـ الغي السماح للاسرائيليين بالاحتفاظ بحسابات من العملة الصعبة خارج اسرائيل وان من له حسابات كهذه عليه اغلاقها في مهلة حدها الاقصى ١/٤/١٩٨٥؛ ٦ ـ الغي السماح للسكان الاجانب بشراء وبيع الذهب بنقود وودائع السكان؛ ٧ ـ تم تخفيض سقف السماح للاجانب بشراء العملة الصعبة مقابل العملة الاسرائيلية اثناء زيارة اسرائيل من ٣٠٠٠ دولار الى ٥٠٠ دولار؛ ٨ ـ عدم السماح للنازحين باخراج ممتلكاتهم الى خارج اسرائيل؛ ٩ ـ السماح بنقل هدايا وتبرعات مع المسافر لا تتجاوز قيمتها ٢٠٠٠ دولار (بدلا من ٣٠٠٠ دولار)؛ ١٠ ـ لا يجوز ان تتجاوز قيمة الهدايا من جانب اسرائيلي الى اجنبي في اسرائيل عن ٢٥ الف شيكل في كل زيارة.

وخلال سنة ١٩٨٣/ ١٩٨٤ زاد الانتاج القومي بنسبة تقل عن ١٪، وهي نسبة تؤكد على ان حالة الركود التي اصابت الاقتصاد الاسرائيلي مع بداية عام ١٩٨٢ لا زالت مسيطرة عليه. وارتفع جدول غلاء المعيشة بالنسبة للمستهلك بمقدار ١١,٦٪ خلال الشهر الاخير من العام ١٩٨٣، وشمل الغلاء مواد جديدة، مثل الكهرباء التي ارتفعت اسعارها بنسبة ١٤٪ اعتبارا من ٢٥/١/١٩٨٤، والنفط بالنسبة نفسها اعتبارا من ٣٠/١/١٩٨٤، والمياه بالنسبة نفسها، وتعرفة الهاتف بنسبة ٥٠٪ والبريد بنسبة ١٨,١٪ (**هآرتس**، ٢٦/١/١٩٨٤ **ودافار**، ١٨ و٣١/١/١٩٨٤). وارتفعت اسعار المواد الاساسية (المدعومة من قبل الحكومة) بتاريخ ١/٢/١٩٨٤ بحوالي ١٤٪ وسطيا، كما ارتفعت اسعار الادوية المصنعة في اسرائيل بنسبة ١٧٪ (**هاتسوفيه**، ٢/٢/١٩٨٤).

وبلغت نسبة التضخم ١٩٠,٧٪، وواصلت العملة المحلية تراجعها فبلغت قيمة الدولار بتاريخ ١٨/١/١٩٨٤ مبلغ ١٢٠ شيكل في المصارف وفي السوق السوداء ١٣٥ شيكل، وذلك بسبب القيود التي فرضتها وزارة المالية في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤. وقد طرح للشهر الثالث على التوالي مبلغ يصل الى ٣٠ مليار شيكل شهريا، من العملة الورقية المطبوعة حديثا، للتداول.

وازداد العجز في الميزان التجاري بمقدار نصف مليون دولار، فبلغ ٣٤٧٠ مليون دولار، اي بزيادة قدرها ١٧٪ عن قيمة العجز عام ١٩٨٢. وارتفعت الواردات الى ٨٣١٦ مليون دولار مقابل ٧٩٦٠ مليون دولار عام ١٩٨٢. وتراجعت قيمة الصادرات من ٤٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٢ الى ٤٨٤٧ مليون دولار في العام ١٩٨٣، وانخفضت الصادرات الصناعية عدا الماس بنسبة ٦٪.

وبلغت قيمة الديون الخارجية المستحقة في اوائل العام ١٩٨٤، ثلاثة وعشرين مليار دولار فاصبحت ديون كل فرد اسرائيلي ٥٥٥٥ دولار. وقال المسؤول عن سوق رأس المال في وزارة المالية يهودا اوروري انه ينبغي على الحكومة في ١/٤/١٩٨٤ ان تسدّد الديون الداخلية بحجم ٤٧٠ مليار شيكل (**دافار**، ٦/٢/١٩٨٤).

ووصل عدد العاطلين عن العمل لمدة ستة ايام وما فوق ١٩٥٤١ شخصا في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤، بعد ان كان ١٣٤٣٣ شخصا في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٣. و١٠٠٧٠ شخصا في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣. ويعني ذلك ان عدد العاطلين عن العمل قد زاد خلال ثلاثة اشهر بنسبة ٤٥ ـ ٥٠٪ وارتفع عدد طالبي الشغل من ٣٢٨٠٨ في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٣ الى ٣٧٦٧٨ في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤ (**المصدر نفسه**، ١٨/٢/١٩٨٤). وتراجع الطلب على العمال في الربع الاخير من العام الماضي بنسبة ٢٦٪، ترتفع بالنسبة لعمال البناء الى ٣٧,٨٪، والجامعيين الى ٣٥٪، وفي فرع المكاتب الى ٢٩,٥٪، وفي فرع الصيانة الى ٢٩٪ (**المصدر نفسه**، ١٨/١/١٩٨٤).

اما عن ميزانية العام ١٩٨٤/ ١٩٨٥، التي اقرتها الحكومة فقد بلغ حجمها ١٤٤٣ مليار شيكل باسعار اوائل العام ١٩٨٤، وهو حجم صغير اذا قورن اولا بميزانية العام السابق، وثانيا باسعار العملة في العام ١٩٨٤/ ١٩٨٥، حيث ستعادل ٣,٥ ـ ٤ تريليون شيكل (معاريف، ٢٠/١٢/١٩٨٣).

والواضح، في ضوء هذه المعطيات، انه من الصعب التنبؤ الى اين سيصل التدهور في الاقتصاد الاسرائيلي.